التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

(مرحلة ما بعد الحرب الباردة)



الأستاذ الدكتور
أمين المشاقبة

الأستاذ
سعد شاكر شبلي

الحامد



التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

(مرحلة ما بعد الحرب الباردة)

1990- 2008

تأليف

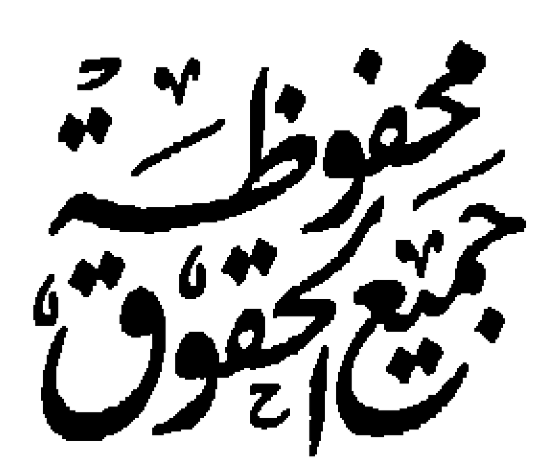
أ. د. أمين المشاقبة

أستاذ العلوم السياسية

أ. سعد شاكر شبلي

ماجستير في العلوم السياسية





رقـــم التصنيــــــــف	:	327. 73
المؤلف ومن هـــو في حكمه	:	سعد شاكر شلبي ، أمين محمد المشاقبة
عنـــوان الكتـــــــاب	:	التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008
رقـــم الإيــــداع	:	2011/8/3050
الواصفــــــــــات	:	السياسة الخارجية //الولايات المتحدة الامريكية //الشرق الأوسط
بيـــانـــات الناشـــر	:	عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-644-9

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2012-1433هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 6 5231081 962+ فاكس: 6 5235594 962+

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

المحتويات

الفصل الخامس

مقدمة

يأتـــي هـــذا الكـــتاب لالقاء الضوء على التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، وهو محاولة متواضعة لسبرغور الأحداث التي مرت بهـــا مـــنطقة الـــشرق الاوسط عموماً والعراق خصوصاً في الفترة الواقعة ما بين 1990-2008 حـــرب احتلال الكويت وحرب تحريرها وما بعدها، والتركيز على فتـــرة حكـــم اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية الذي عاث في المنطقة حـــروياً وتدميراً لدولتين هما افغانستان والعراق، ناهيك عن اطلاق يد اسرائيل في المـــنطقة لفـــرض شروطها على الصراع العربي - الاسرائيلي. وقد حول اليمين المحـــافظ العلاقات الدولية لمحور واحد هو "محاربة الارهاب" هادفاً منه السيطرة علـــى المـــنطقة واعلان الامبراطورية الامريكية المهيمنة على العالم، مستنداً الى الحروب الاستباقية، ومحاربة الاسلام والمسلمين.

وقد استندت الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية لاستخدام القوة العسكرية لتحقـــيق اهدافها المعلنة وغير المعلنة بدءاً من السيطرة على منابع النفط، والحفاظ علـــى أمن واستقرار اسرائيل وتفوقها النوعي على دول المنطقة، والادعاء بقدرتها علـــى حـــل الصراع العربي- الاسرائيلي من خلال ادارة مفاوضات وتحقيق حل الدولتـــين، وباختصار يمكن القول ان السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط اديـــرت بشكل كامل ومتناغم من التوجهات الاسرائيلية على حساب المصالح العليا للدول العربية.

ويـــتكون هـــذا الكتاب من ستة فصول ويقع في 330 صفحة، يعالج الفصل الاول الاطـــار النظـــري للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، ويغطي الفصل الثاني التحدي العراقي للخروج من المظلة الامريكية، واحتلال العراق سنة 2003 وتداعياته ونتائج هذا الاحتلال.

امـــا الفـــصل الثالث فيتناول ظاهرتا الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل كأســباب أعلنـــتها الـــولايات المتحدة لشن الحرب، معالجاً معنى ومفهوم وأسباب الارهـــاب بالاضـــافة لموقف الولايات المتحدة الامريكية من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويتناول الفصل الرابع، التحدي الإيراني والقوى الاقليمية الصاعدة في الشرق الاوســـط مـــثل الـــتحدي النووي الايراني وحالة التجاذب الحاصلة بينهما، ويركز الفصل الخامس على التحديات المتعلقة بالدعم الامريكي لاسرائيل ومشروع الشرق الاوســـط الجديـــد فـــي المـــنطقة. وأخيراً الفصل السادس الذي اشتمل على خاتمة واستنتاجات عامة حول السياسية الخارجية الامريكية ويأمل المؤلف أن يضيف هذا الكـــتاب تحلـــيلاً واقعـــياً للأحداث ويرفد المكتبة العربية برؤية موضوعية وشاملة لأحداث المنطقة.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

تمهيد:

لــم تهتم السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في بداية تمثيلها الدبلوماســي خلال فترة الحكم العثماني في الأستانة ثم في مصر عام 1834 حيث اتسمت بعدم المبالاة للأحداث الجارية فيها والتردد في اتخاذ مواقف ذات شأن كبير علــى اعتبار أن المنطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية، واستمرت هذه الــسياسة حتــى افتــتاح قناة السويس عام 1869 وهو الحدث العالمي الذي أعطى المــنطقة أهمية إستراتيجية على مستوى الموازين السياسية والاقتصادية فضلاً عن الغــزو البريطانــي لمصر عام 1882، إذ أن سياسة الولايات المتحدة آنذاك كانت متمــسكة "بمــبدأ مونــرو" الصادر عام 1823 والذي حدد وجه السياسة الخارجية الأمريكية بعدم التورط في المشكلات التي تكون القارة الأوربية طرفاً فيها مع منع دول هذه القارة من التدخل في شؤون العالم الجديد.

ومــع انــدلاع الحــرب العالمية الأولى عام 1914 وبإيحاء من جورج لويد رئيس وزراء بريطانيا وافق الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون على مساندة المنظمة الــصهيونية العالمــية التــي عقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897 بــرعاية تــيودور هيرتــزل، ولم تكن هذه المساندة تمثل السياسة الرسمية الأمــريكية بقــدر مــا كانت موقفاً شخصياً من ويلسون، لكن ومع توالي المساعي الــصهيونية مــع الإدارات الأمريكية نجحت بعض الشخصيات اليهودية في إقناع البــيت الأبيض بالأهداف الصهيونية حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عام 1922 تأييدها لوعد بلفور البريطاني الصادر عام 1917.

إن الولايات المتحدة لم تعط الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلا بعـد أن شاركت هي في الحرب العالمية الأولى، ثم تبلور لديها موقف جديد خلال الحرب العالمية الثانيـة "1939-1945" على الرغم من عزلتها تنفيذاً لمبدأ مونرو، وقـد انحـصرت العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة وبالأخص منها العربية في إرسال البعثات التبشيرية والقيام ببعض المساهمات الإنسانية. غير أن الحدث الأكبر الـذي ترك آثاراً عميقة على الأوضاع السياسية والإستراتيجية في الشرق الأوسط وعلـى العلاقـات العـربية مـع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد هو الاعتـراف الأمريكي بقيام دولة إسرائيل في فلسطين مايو 1948 في عهد الرئيس ترومان.

ثـم حظـيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة إذ تبلورت فيها مجموعة مصالح كانت تتركز على:

- احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة.
- استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية.
- دعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها وسيادتها.
- الحفاظ على الأسواق التجارية في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما ساد العلاقات الدولية من ظروف ومداخلات دولـية وانهـيار الاتحاد السوفيتي ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد، فأصبحت الـولايات المـتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، حيث لم يعد أمامها مـنافس دولـي أو تحالفات معادية ذات شأن لذا استمرت في نفس جهودها الداعية للـسيطرة علـى مـنطقة الشرق الأوسط عبر وسائل وأدوات كان أبرزها: التدخل العسكري المباشر وفرض الحلول السلمية غير المتوازنة على الدول العربية المعنية بقـضية الـصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن تأثيرها غير المباشر في صياغة القـرارات الـصادرة عـن مؤتمرات القمة العربية والإسلامية، وذلك بغية إيجاد

قـناعات لـصالح تـوجهاتها الإستراتيجية في مجتمعات دول المنطقة ونشر قيمها الليبرالية التي تستند على الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والبرلمانية ونشر الحرية، واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق.

غير أنها كانت تواجه تحديات كثيرة لسياستها في الشرق الأوسط في مرحلة مـا بعـد الحـرب الباردة وعلى جبهات متعددة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجهـا بـرزت فيها التحديات الأمنية، تمثلت في حصول توازنات جديدة أدت لظهـور إيران كقوة الإقليمية صاعدة في المنطقة، وبعض القوى الوطنية والمحلية الفاعلـة كحـزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين حماس، وما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بوجود دور لهذه القوى في مشكلة الإرهاب وسعي إيـران لامـتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتمرد العراقي المضاد للهيمنة الأمريكية علـى الـشرق الأوسط، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق وحدوث عدد من التداعيات جراء ذلك الاحتلال، كان من أبرزها المشكلة الكردية التي أفرزت حصول تهديدات تـركية لاقـتحام شـمال العراق بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني وغيـرها، فضلاً عن كون الولايات المتحدة كانت تقاتل أعداء مجهولين وغامضين مـع تعدد ميادين المواجهة في ظل الحقيقة القائلة بأن تحقيق النصر في العديد من هـذه المعارك لن يجلب لها الأمن ولا يخفف من حجم التهديد الذي تواجهه بسبب إمكانية توفر الفرص لأعدائها في الحصول على الأسلحة النووية.

وفي إطار هذا الكتاب سيتم التعامل مع المفاهيم والمصطلحات الآتية:

مفهوم التحديات

اشـتق مصطلح التحديات من كلمة تحدى "ت ح د ا" وتحدى الشيء: حداه، وفلاناً تحدى: طلب مباراته في أمر. وحد: فلان حداً: قتر عليه في الخير والرزق. وحداه: حداءاً أي صرفه[1].

([1]) أنيس، إبراهيم وآخرون (1972). المعجم الوسيط – القاهرة، دار المعارف، ص 183.

إن التحديات ليست سوى مجموعة معقدة من الظروف والإشكاليات التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية، نحن نخلق التحديات ونفرزها من جلدتنا، ونهيئ الظروف المناسبة لإنتاجه[1].

وتناول الكاتب والمفكر الإسلامي المعروف يوسف القرضاوي معرفاً هذه المفردة وقائلاً ما معنى التحديات:

هي التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات والمشكلات التي تحتاج إلى حلول والاعتراضات التي تحتاج إلى ردود، هذه التحديات أصبحت كلمة تستعمل كثيراً وعندما نتحدث عن التحديات كأننا نتحدث عن ردود أفعال على ما يثيره الآخرون عنا أو حولنا فنحن لا نفعل وإنما ننفعل وأنا أريد أن نبدأ لا أن نبحث عن التحديات ونبحث استجاباتنا لها.. على كل حال الاستجابات لتحديات هي نوع من فكر ورؤية الواقع ومعالجته ولا بأس بذلك[2].

وفيما يتعلق بموضع كتابنا هذا، فنرى إن مصطلح التحديات يعني " تلك الصعوبات أو المشكلات التي تعترض السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهي تلك التعقيدات التي تحتاج إلى استجابات لا بد أن تكون ضمن إستراتيجية محددة أو تكتيك معين، كما أنها تشمل المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي والتي تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم " .

مفهوم السياسة الخارجية

لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف لمصطلح السياسة الخارجية، فيرى حامد ربيع بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود

---

(1) غلوم، (د ت). الموقع الالكتروني: http://www.balagh.com/thaqafa/thaqafa.htmyg,l.

(2) القرضاوي، يوسف (2007). تحديات في الفكر الإسلامي، الموقع الالكتروني: http://www.alsahafa.Info/index.php?type=3&id=2147508464

حضاري او التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[1].

ويقـول مـازن الرمضاني عنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[2].

وعرفها أمين المشاقبة بأنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول" أو بأنهـا "السلوك السياسي الخارجي"، أو بمعنى "رد الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض ما في وقت ما"[3].

وقـد تـناول عـبد المجـيد العزام في كتابه "عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية"[4] تعريف روي مكريدس Roy Macridis للسياسة الخارجية لأي دولة بأنها "ميدان أفعالها تجاه دول أخرى، وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلميـة أو بأي طريقة أخـرى دون اللجوء للحرب"[5].

وتـناول شـارلز هيـرمان Charles Herman المـصطلح فقـال بأنهـا: "تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[6].

---

(1) سـليم، محمد السيد (1998). تحليل السياسة الخارجية – القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص 7.

(2) المرجع السابق، ص 8.

(3) المـشاقبة، أمـين (2006). التـربية الوطنية في الأردن– عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر، ص 359.

(4) العـزام، عـبد المجـيد (1998). عملـية صـنع الـسياسة الخارجـية الأردنية – عمان، وزارة الثقافة، ص9.

(5) Roy C. Macridis,"How Foreign Policy is Made" Foreign Policy in Word Politics'. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall.1958,P.12).

(6) Charles Herman, Policy Classification, in, The Analysis of International Politics, edite, James Rosenau, Free Pres. New York. 1972. P. 13.

وتطـــرق محمـــد السيد سليم في كتابه "تحليل السياسة الخارجية"[1] ما تناوله فيرنس وسنايدر حيث أنهما يربطان السياسة الخارجية بقواعد العمل فيقولان عنها:

"منهج للعمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".

من خلال التعريفات الواردة آنفاً عن مصطلح السياسة الخارجية فإنه يمكن لنا أن نخلص إلى تعريف يتمثل في كونها:

"هـــي النشاط أو مجموعة الأنشطة والبرامج والسلوكيات التي تصاغ من قبل صـــناع القـــرار السياسي في الوحدات المسئولة داخل الدولة بهدف تحقيق أهداف عامة للدولة في المحيط الخارجي".

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

عـــرف اليابانـــي الأصـــل الأمريكـــي الجنسية فرانسيس فوكوياما السياسة الخارجـــية الأمريكية في الشرق الأوسط بأنها: "النشاط الذي يمارسه صانع القرار في الإدارة الأمريكية على المستوى الخارجي تجاه منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالدعوة لنشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، يوازيه توجه فكري يركز على دور الـــثقافة فـــي خلـــق الرفاه الاقتصادي وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم"[2].

وقد بدأت الإستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط مع تزايد أهمية النفط إذ اتـــسمت الـــسياسة الأمـــريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال الـــسياسات المتـــبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض حيث بـــرزت عدة محطات في هذه السياسات يمكن الوقوف على أبرزها: مثلاً مصطلح "حافـــة الهاوية" الذي يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة تستهدف

---

(1) سليم، مرجع سابق، تحليل السياسة الخارجية، ص 7.

(2) فوكـــوياما، فرانـــسيس (1992). نهاية التاريخ – بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ، ص 16.

الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الامريكية إذ خول مبدا الرئيس الامريكي أيــزنهاور اســتخدام القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الــشيوعية ضد أي دولة في الشرق الأوسط. كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي تركزت على: احتواء النفوذ السوفيتي، ودعم سيادة إسرائيل وأمنها، والحــصول على النفط بأسعار معقولة وتفضيلية والسيطرة على منابعه في الشرق الأوســط، والمحافظـــة على استقرار وسلامة الدول الصديقة والحليفة في المنطقة ومــساندة حكــومات كل من مصر والسعودية والأردن بالإضافة إلى ضمان حرية الملاحة التجارية وتأمين الوصول إلى المنطقة بسلام(1).

مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط هو منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب أسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة. وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية، وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى(2).

لقــد ظهــر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902 حيث أطلقه المؤرخ الأمريكـــي الفريد تأيد ماهان "ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي"(3).

---

(1) الخطــيب، نادر زايد (2005). حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي – عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ص 127-128.

(2) الجمــل، سيار. المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 184، حزيران 1996، ص 14.

(3) Lenzowski, G, (1982). "The middle East in world Affairs", New - York. Connell University pres , P 18.

ثم شاع استخدام المفهوم خصوصا لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها، فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنوياً في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل "تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان".

ويطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافياً بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان وبذلك فانه يقرن شعوبها بالدين الإسلامي[1]، أما المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فهو يحدد الشرق الأوسط بكل من "تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص"[2].

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا التوصل إلى أن منطقة "الشرق الأوسط" تشمل "مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية" كقلب النظام، أما أطرافه فهي الدول المحيطة به جغرافياً العربية منها وغير العربية.

مفهوم ما بعد الحرب الباردة

لغرض الوصول الى مفهوم ما بعد الحرب الباردة، لا بد من التعرف على مفهوم الحرب الباردة Cold War حيث تعرف بأنها "تلك الفترة الزمنية التي شهدت حالة العداء الناشئة في العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اتسمت باستخدام كل طرف لأدوات الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ضد الطرف الأخر، دون أن يؤدي هذا الاستخدام

---

(1) الكعكي، عجمي أحمد (1986). الشرق الاوسط والصراع الدولي – بيروت، دار النهضة العربية، ص 141.

(2) الكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري (1974). الموسوعة السياسية – بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 334.

لتصاعد الحرب إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية"[1].

ويترادف مصطلح الحرب الباردة أيضاً مع نظام توازن القوى ثنائي القطبية الذي يقصد به توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين رئيستين تتمحور حولهما بعض الدول، وقد ساد هذا النظام العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إذ انقسم العالم إلى معسكرين، معسكر الرأسمالية وتقوده الولايات المتحدة ومعسكر الاشتراكية ويقوده الاتحاد السوفيتي السابق[2]، حيث مر العالم في فترة نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين في مرحلة تمثلت بغياب سلطة منظمة الأمم المتحدة إلا أن هذه الفترة عرفت حالة التوازن وسمحت بدون أدنى شك لعدم الوقوع بحرب جديدة شاملة.

إن حالة التوازن التي اتصف بها النسق الدولي آنذاك كانت تتسم بمواجهة بين تحالفين يتمحور كل منهما حول قطب مهيمن حيث تشكلت خريطة القوى على هذا النحو في أعقاب الحرب العالمية الثانية بحيث أصبحت النظم الاقتصادية والسياسية والرؤى الفلسفية والإيديولوجية منفصلة بين الشرق والغرب ثم أدى الهلع إلى دفع الدول والقوى المتوسطة المكانة إلى طلب الحماية من جانب هذه القوى المهيمنة أو تلك.

هنا شهدت العلاقات الدولية سيادة نظام توازن القوى ثنائي القطبية، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها تتزعم معسكراً غربياً في مواجهة معسكر شرقي يهيمن عليه الاتحاد السوفيتي إذ انتهى مطاف العلاقات بين هذين المعسكرين إلى نوع من التوازن بدأ يثبت منتصف الخمسينات بفضل التكافؤ الذي تحقق في مجال الأسلحة النووية.

---

(1) سليم، محمد السيد (2004). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين – القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 548.

(2) توفيق، سعد حقي (2002). النظام الدولي الجديد – عمان، الأهلية للنشر، ص 16.

اما مفهوم ما بعد الحرب الباردة فهو المصطلح المستخدم للإشارة على "الفترة الزمنية التي انتهى فيها صراع الشرق والغرب" الحرب الباردة "عقب تناثر المعسكر الاشتراكي والقوة السوفيتية العظمى وانهيارها دون ضجيج تقريباً دون أن يطلق الغرب طلقة واحدة حيث كان الانهيار مدوياً بدأ من يوليو ولغاية ديسمبر 1989 عندما سقطت أنظمة الحكم الاشتراكية في بولونيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وبدأت الجيوش السوفيتية انسحابها من دول أوربا الشرقية وأعلن عن قيام حكومات برجوازية تقوم على أنظمة" مدنية "تأخذ بنظام السوق والديمقراطية الغربية".

وهو أيضاً "حالة التبدل المفاجئة لجميع أنساق النظام الدولي الذي كان قائماً" نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء أحد القطبين الأساسيين في النظام ثنائي القطبية ليستقر عند نظام القطب الواحد"[1].

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

مع تزايد أهمية النفط بدأت الإستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض، فقد تم اعتماد إستراتيجية الاحتواء للنفوذ السوفيتي المستند على مبدأ ترومان الصادر في 12 مارس 1947، بالإضافة إلى سياسة حافة الهاوية المتبعة من قبل حلف شمال الأطلسي الذي أنشيء عام 1949، وسياسة الانتقام الشامل في عهد الرئيس أيزنهاور والذي قامت حكومته بإنشاء حلف بغداد عام 1954 الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران من أجل دعم سياسة الاحتواء للمد السوفيتي تجاه الشرق الأوسط، ثم جاء مصطلح "حافة الهاوية" الذي

---

(1) رياض، محمد (2001). وراء الحديث عن (النظام العالمي الجديد) ومشروع عالم (أحادي القطب)، مجلة النبأ العدد 54 شباط 2001، الموقع الالكتروني:
www.annabaa.org/nba54/aw/ama.htm

يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد اية دولة تستهدف الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ خول مبدأ الرئيس الأمريكي أيزنهاور استخدام القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الشيوعية ضد أي دولة في الشرق الأوسط[1]، كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، غير أن توالي الإحداث في منطقة الشرق الأوسط مثل فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، ووقوع الاضطرابات في لبنان وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، وتهديد الأردن، دفع الولايات المتحدة لإرسال قوات المارينز إلى الشواطئ اللبنانية، كما قامت بريطانيا بإرسال قواتها إلى الأردن بدعوى حماية النظام المحافظ القائم من خطر الثورة العراقية[2].

في عقد الستينيات استبدلت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها التي كانت تتسم بالتشدد والتي كان جون فوستر دالاس من أبرز الداعين لها بأسلوب وسياسة جديدة تقوم على المرونة والتفهم لوجهات النظر العربية حيث اعتمدت على محورين هما:

الأول: خلق رأي عام عربي مؤيد للسياسة الأمريكية من خلال اتباع مبدأ الثواب والعقاب لدول المنطقة بالاعتماد على المعونات الخارجية للدول المؤيدة لسياساتها وحرمان الدول التي تناهض هذه السياسات.

الثاني: ترجيح كفة العلاقات الأمريكية العربية على علاقات العرب مع الاتحاد السوفييتي من خلال تشكيل نشاط سياسي عربي جديد داعم للأهداف والمصالح الأمريكية.

---

(1) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 585.

(2) مجدوب، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 342.

ثــم ســنحت الفرصة عام 1967 لإدارة الرئيس جونسون تسديد ضربة قوية للــنظام المصري بعد أن زودت إسرائيل بكل ما تحتاجه من معلومات عن أوضاع الجــيوش العــربية لــدول المــواجهة "مصر وسوريا والأردن" كما جندت آلاف المتطوعــين مــن جنوب أفريقيا وروسيا ليحاربوا في صفوف الجيش الإسرائيلي وبهــذا تخلت الإدارة الأمريكية عن مبادئها وسياساتها السابقة بضمان استقلال دول مــنطقة الــشرق الأوســط كافــة، من خلال تشجيعها العدوان الإسرائيلي ودعمها العسكري والسياسي(1).

وفــي مطلــع عــام 1969 تولى ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية وجــاءت قــضية الــصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة له في المرتبة الرابعة من اهتمامات ادارته بعد القضايا الثلاث الجوهرية وهي الحرب في فيتنام والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي والحوار مع الصين الشعبية. فكانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لتجمــيد الــصراع العربــي الإســرائيلي والإبقاء على الأرض العربية محتلة مع الاستمرار في دعم وتقوية إسرائيل لتجعل من غير الممكن هزيمتها من قبل العرب مجتمعــين، إلا أن هذه الإستراتيجية تأثرت بعاملين أساسيين هما: انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفضيحة ووترغيت وهذه الأخيرة أثرت بشكل كبير على وضع الرئيس نيكسون وعطلت قدرته على ممارسة مسؤولياته(2).

وبعد اندلاع حرب اكتوبر 1973 اتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الخطوة خطــوة دون تعديل الهدف النهائي من تجزئة الأزمة والتحرك بشكل منفرد لغرض إدارتها بغية التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي مع الحفاظ على مكانة الــولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة وتقليص الدور السوفيتي مع تركيز الجهود نحو عدد من الأهداف قصيرة وبعيدة المدى والتي كان من أبرزها:

---

(1) شاش، طاهر (2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 – القاهرة، مكتبة الشروق، ص 299.

(2) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، 594.

1. تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال التوصل إلى سلام شامل عن طـريق المفاوضات بين الطرفين وإعادة العلاقات مع الدول العربية التي قطعتها منذ عدوان 1967.
2. اسـتمرار تدفـق الـنفط وبأسـعار مناسبة مع حماية منابعه في الخليج والاستقرار السياسي للدول هناك.
3. تعزيـز القـوات العـسكرية الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها ضد دول المنطقة.
4. العمـل علـى منع الدول المنتجة للنفط من تكرار سياسة استخدام النفط كسلاح في الحرب كما حصل عام 1973[1].

وأخـذت الـسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عند أوائل الثمانينيات أشكالاً جديدة على ضوء التفاعلات التي كانت جارية في المنطقة ومنها قيام الثورة الإيرانية وسيطرتها على السلطة في إيران، فاعتمدت السياسة الأمريكية علـى بعـض القـوى المحلية في المنطقة كالسعودية من أجل المحافظة على أمن الخلـيج بعد التغير الخطير في موازين القوة هناك. كما استندت السياسة الأمريكية علـى عـدة ركائـز كانـت الركيـزة الأولى فيها القوة العسكرية من أجل الوفاء بالتـزاماتها نحـو المـصالح الأمـريكية، فبدأت بإعداد وتطوير القدرة العسكرية الأمـريكية، كما قامت تلوح بها كعامل تهديد وردع فعال لخدمة المصالح السياسية والاقتـصادية وحماية الأمن القومي، أما الركيزة الثانية فكانت تتمثل بإتباع الرئيس جيمـي كارتر لخطوات تسعى لإقامة سلام شامل في الشرق الأوسط يرتكز على: وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية،

---

(1) المخادمـي، عـبد القادر رزيق (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات – بيروت، الدار العربية للعلوم، ص 46.

وإشــراك الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، هذا التحول في السياسة الامريكية اطلق عليه اسم "مبدأ كارتر" والذي أعلن عنه في يناير من عام 1980[1].

وعندما وقعت الحرب العراقية الإيرانية كان الهم الأمريكي ينصب على منع انتــشار الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة، فكان الدعم المستمر المقدم من طرف الإدارة الأمــريكية لنظام الرئيس صدام حسين، والذي يعزى في كثير من الأحيان إلـــى الهـــاجس الأمريكي حيال إيران، فراهنت على عراق صدام حسين[2]، وعلى الرغم من تناقض هذا الموقف مع الرأي الذي كان يتم تداوله على نطاق واسع في بداية الحرب بكون واشنطن لم تكن راغبة في انتصار بغداد لسبب يعتبره أصحاب ذلــك الــرأي بكــون الــنظام العراقـــي قد أنخرط في مناسبات عديدة في مواقف وتصريحات لاذعة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، كما اتضح ذلك من جديد عندما حاول قادته تزعم المعارضة العربية ضد الرئيس المصري محمد أنور السادات بعد خروجه عن الإجماع العربي بزيارته التاريخية إلى إسرائيل عام 1977[3].

إن السياسة الأمريكية إزاء الحرب العراقية – الإيرانية كانت تتسم مع المبدأ الميكافيلـــي، بجعلهـــا تـــدوم أطول فترة ممكنة مع السهر على أن لا يحقق أي من الطـــرفين تفـــوقاً حاســـماً على الآخر، عن طريق مساعدة الطرف الأضعف، عند الحاجة، لإعادة التوازن في الوضع العسكري، كما إن هذه السياسة تكيفت مع حالة الارتـــياح فـــي السوق النفطية جراء تعاظم دور السعودية في زيادة ضخ النفط إلى الأســـواق العالمية نتيجة تناقص صادرات العراق وإيران[4]، كما تدخلت الولايات

---

(1) الأســـمر، خلـــود (2005). انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 19 – 20.

(2) تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم – دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي، 134.

(3) الأشـــقر، جلبير (2004). الشرق الملتهب الشرق الأوسط في المنظور الماركسي– بيروت، دار الساقي، ترجمة سعيد العظم، ص 41.

(4) المرجع السابق، ص 41.

المتحدة في حماية ناقلات النفط العملاقة التي كانت تنقل النفط، لصالح الكويت بعد اتساع دائرة حرب الناقلات بين العراق وإيران عام 1985، وهي الحرب التي قام فيها الطرفان بمهاجمة الناقلات البحرية التي تحمل نفط الدولة الأخرى حتى تحرمها من الموارد الناشئة عن تصدير النفط، مما عرض أحدى السفن التي كانت تحمل العلم الأمريكي وهي السفينة سي آيل سيتي في اكتوبر 1987 لهجوم أيراني ردت عليه الولايات المتحدة بتدمير رصيفين للنفط في إيران[1]، إلا أن تصرف الولايات المتحدة مع العراق كان مختلفاً فقد أعطته ميزة لم تكن لدى أية دولة أخرى، باستثناء إسرائيل، حيث تعرضت القطعة البحرية USS Stark التي كانت تحرس الممرات البحرية في الخليج في مايو 1987 للهجوم بصاروخين أطلقا من مقاتلة ميراج عراقية، قتل على إثرها جميع أعضاء الطاقم المكون من 37 فرداً، حيث اعتبرت الولايات المتحدة بأن الهجوم كان نتيجة حادث، ولم يدفع العراق أي تعويض عن الهجوم[2]. غير أن تحسن الأداء العسكري العراقي مطلع عام 1988 مكنه من استعادة جزيرة الفاو التي احتلتها إيران في وقت سابق من عام 1986، ومع هذا التحسن وتكثيف استخدام الأسلحة الكيماوية وافقت إيران على قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين، وهو ما تم في 8 أغسطس 1988 في أواخر فترة ولاية الرئيس ريغان[3].

أما السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان فإنها تعتمد على تقديم المساعدات العسكرية إلى إسرائيل بغية تمكينها من مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة، ومنح المساعدات إلى بعض الدول الصديقة والحليفة بناءً على طلب تلك الدول كالسعودية وباكستان. كما أيدت الولايات المتحدة الغزو الإسرائيلي للبنان

---

(1) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 632.

(2) تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط – بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة، ص 206.

(3) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 632.

عـام 1982 والـذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري المؤيد من الاتحـاد السوفيتي آنذاك، ثم جاءت مبادرة الرئيس ريغان للسلام في محاولة لإيجاد حالة التوازن في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ومنذ أواخر الثمانينيات بدأت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تـتجه نحـو اسـتخدام القوة في الصراعات الإقليمية على اعتبار أن الحرب هي استمرار للسياسة بطريقة أخرى حسب ما كان ينادي به كارل كلاوزفيتز في كتابة فـن الحـرب "On –War"، فاتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متعددة لنقل الـصراع إلـى المـستويات الإقليمية كان من أهمها: استقطاب الدول الإقليمية في المنطقة، والسماح باستخدام قواتها المسلحة في الصراعات الإقليمية، فتوجهت بشكل مباشر إلى منطقة الخليج العربي لمواجهة اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية فـي أغـسطس 1990، كما نقلت الولايات المتحدة السلاح والتكنولوجيا إلى بعض الـدول الخليجـية كالبحرين وقطر في سباق محموم للتسلح، إضافة إلى أنها عملت علـى إدارة الأزمـات لا حلها، وخصوصاً في قضية الصراع العربي الإسرائيلي حـيث سعت لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانـية عام 1991، فجاءت مبادرة الرئيس بوش الأب "الأرض مقابل السلام" من أجل تحقيق السلام وصولاً إلى مؤتمر مدريد في اكتوبر 1991[1].

وفـيما يـتعلق بالـسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي الرئيـسين بـيل كلينـتون وجورج بوش الابن، فقد جاء التغيير الأبرز فيها، حيث تحـولت سياسـتها لمحاربة الأصولية الإسلامية كبديل للشيوعية فأصبحت المعادلة الجديـدة تفـرض علـيها السعي لتأمين النفط وحماية إسرائيل ومحاربة الأصولية الإسـلامية بحجـة مكافحة الإرهاب، إضافة إلى العمل على توسيع نطاق التغلغل الاقتصادي وفتح أسواق جديدة[2].

---

(1) هويدي، أمين، الموقع الالكتروني: http://www.balagh.com/islam/cp03dre5e.htm

(2) مجدوب، مرجع سابق، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، 387.

كمـــا جـــاء التعامل الامريكي مع بعض دول المنطقة من منطلق القوة التي تتمـــتع بهـــا الولايات المتحدة والتي وفرت لها غطاءاً مناسباً جعل بعض الدول في هـــذه المـــنطقة عرضـــة للـــتدخل الأمريكي، فأوصل حال تلك الدول إلى التشتت والانهـــيار بعد التعرض لأنظمة الحكم فيها فاعتبرت من "الدول المنهارة"، على أثر دخـــول القوات العسكرية الأمريكية إلى أراضيها، ومن هذه الدول؛ تأتي الصومال على رأس القائمة، فقد جاء التدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية فـــي عام 1992 فيها ليثير الاهتمام غير المسبوق في حالة الصراع القائمة في هذا البلد الفقير، حيث ساعد التدخل في تنامي التداعيات الداخلية والخارجية التي جعلت مـــن الساحة الصومالية مسرحاً للتأثيرات الدولية والإقليمية، إذ جاء الدور الإثيوبي ليؤدي مهامه كأحد اللاعبين المؤثرين في الحالة الصومالية، بعد انهيار نظام محمد ســـياد بري وانفصال الشمال عن الجنوب بعد التدخل الأمريكي، وهنا لعبت إثيوبيا دوراً كبيـــراً بـــدعم القـــبائل الصومالية وإشعال نار الفتنة بينها، كما سعت لإبقاء الـــصومال ضعيفاً من أجل عدم مطالبته مجدداً بإقليم أوجادين(1)، وباتت الصومال تمـــر بظـــروف سيئة جداً استمرت لسنوات ليست قليلة دفع فيها الشعب الصومالي الكثيـــر مـــن حياة أبنائه نتيجة حالة الاقتتال والمجاعة والأمراض التي اجتاحته في ظـــل عدم وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة بشكل سليم، يرافقه حالة التدخل المستمرة لبعض الأطراف الإقليمية في المنطقة، والتي كان من أبـــرزها التدخل الإثيوبي الذي لم يتمكن من دعم وتحقيق سيطرة تامة لطرف معين ضـــد بقية الأطراف الناشطة هناك طيلة فترة التسعينيات والنصف الأول من القرن الواحد والعشرين.

أمـــا عن الدولة الأخرى في قائمة الدول المنهارة التي تعرضت لها الولايات المـــتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فهي أفغانستان، هذا البلد الذي

(1) خمـــيس، خلود محمد، الابعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007، ص 180.

عـصفت به اتون الحرب بعد انهيار نظام حكم الرئيس نجيب الله عام 1992، على أثر رحيل القوات السوفيتية عنه في عام 1989، إذ أرجعت الولايات المتحدة "أمراء الحـرب" إلـيه ليكونوا مصدراً لجميع أنواع الكوارث التي ألمت بأفغانستان عقب الاحتلال السوفيتي، غير أن حالة الالتفاف الجماهيري حول حركة طالبان ساعدتها علـى الـسيطرة بـسهولة شديدة على البلاد عام 1996، وذلك بعد تنامي مشاعر الكراهية لدى غالبية الشعب الأفغاني ضد أمراء الحرب في التحالف الشمالي، حيث وفـرت حركة طالبان للشعب حالة من الاستقرار التي كانوا يفتقدون إليها جراء ما أصـاب الـبلاد لفترة زمنية ليست بالقصيرة امتدت من التدخل السوفيتي في حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم حتى منتصف التسعينيات[1].

ومـا أن جـاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 حتى دخل الـتاريخ الأمريكي خلال دقائق قليلة منعطفاً جديداً، على أثر تعرض رموز الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية لهجوم خاطف انتحاري بطائرات مدنية، اختطفت بـركابها مـن داخل الولايات المتحدة لتستهدف وتصطدم بأهدافها وتدمرها، فاتجه الاتهـام إلـى أسـامة بـن لادن السعودي الجنسية زعيم تنظيم القاعدة والمقيم في أفغانـستان منذ فترة طويلة. عندها أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن شن الحـرب علـى ما يسمى بالإرهاب في كل مكان من دول العالم، ودعا إلى تكوين تحالـف دولـي للقيام بتلك المهمة تحت قيادة الولايات المتحدة التي طالبت حركة طالـبان الحاكمـة فـي أفغانـستان بتسليم أسامة بن لادن لمحاكمته في أمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه وتدمير تنظيمه والقضاء على الحركة وإقامة حكومة ديمقراطية في أفغانستان.

إلا إن رفض حركة طالبان لتلك المطالب الأمريكية جعل من أفغانستان تدخل ضـمن قائمـة الـدول المـنهارة على يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت

---

(1) تشومـسكي، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص 130.

العمليات العسكرية ضدها في السابع من اكتوبر 2001 وذلك بضرب معسكرات التدريب التابعة للقاعدة بالصواريخ، مع قصف كاسح لمواقع عسكرية حول كابل العاصمة، واستمرت الحملة بضرب أهداف أخرى حتى يوم 19 اكتوبر حيث بدأ الهجوم البري بعملية محدودة ضد هدف معين بالقرب من مدينة قندهار معقل حركة طالبان. ثم توالت المعارك الحربية من خلال قيام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية التي اشتركت في القتال بعمليات مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة البحث عن ابن لادن والملا عمر وباقي قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة بعد تكثيف الضربات الكاسحة بصواريخ كروز وطائرات ب 52 وب 2، وتوالى سقوط المدن الأفغانية حيث بدأ بمدينة مزار الشريف، ثم الاندفاع نحو العاصمة كابل آذ سقطت هي الأخرى بيد الأمريكان، ثم انتقل القتال إلى منطقة "تورا بورا" التي يختبئ فيها ما تبقى من مقاتلي طالبان والقاعدة، ولم يتوقف صوت الرصاص حتى مطلع عام 2002 بعد فشل القوات الأفغانية والقوات الخاصة الأمريكية في الوصول إلى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة والملا عمر زعيم حركة طالبان(1).

أما الدولة الثالثة من قائمة الدول المنهارة فهي العراق الذي تعرض هو الآخر إلى التدخل المباشر من قبل القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها وذلك في مارس 2003، تمكنت الولايات المتحدة على أثرها من إسقاط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين، بالاستناد على كذبة وجود أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد حيث صرح تايلور دراملر أحد المسئولين السابقين في المخابرات الامريكية في عام 2006 بأن وكالة المخابرات الامريكية قد أكدت للرئيس بوش قبل الحرب أن العراق لا يملك أسلحة الدمار الشامل، فيما اعترف الرئيس جورج بوش الابن عن حصول أخفاق في توفير المعلومات الصحيحة لإدارته قبل غزو العراق الامر الذي دفعه للاعتذار عن هذا الخطأ للشعب الأمريكي وذلك في معرض خطاب له مطلع

---

(1) سعيد، محمد قدري (2002). الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 36.

شهر ديسمبر من عام 2008، الا ان النجاح اللافت للنظر الذي حققته ادارة الرئيس بـوش قبل نهاية ولايته الرئاسية في 20 يناير 2009 تمثل في التوصل الى توقيع الاتفاقـية الأمنية التي يتم بموجبها سحب القوات الامريكية من العراق في فترة لا تـتجاوز نهاية عام 2011 بحيث أن الاتفاقية تأتي على اعتبار أن الغرض منها هو تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأميركية في العـراق وأنـشطتها فـيه وانـسحابها منه، حيث جاء في أهم البنود التي تتضمنها الاتفاقـية العـراقية الأمريكية في ما يتعلق بانسحاب القوات وضمان أمن العراق، حسب النص الذي نشره الإعلام الرسمي العراقي:

- تنـسحب جمـيع قوات الولايات المتحدة من جميع الاراضي العراقية في موعد لا يتعدى 31 ديسمبر عام 2011 ميلادي.
- تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العـراقية فـي مـوعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الامن العراقية كامل المـسؤولية عـن الامن في أي محافظة عراقية، على ان يكتمل انسحاب قـوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى 30 يونيو عام 2009 ميلادي.
- تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة في المنشآت والمساحات المـتفق علـيها التـي تقع خارج المدن والقرى والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.
- تعتـرف الـولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في ان تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت.

- يـــتفق الطرفان على وضع اليات وترتيبات لتقليص عدد قوات الولايات المـــتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، ويجب ان يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات.
- كمـــا تضمنت الاتفاقية بنود أخرى تتعلق بردع المخاطر الأمنية التي قد يتعـــرض لهـــا العراق وحول حقوق الولاية القضائية على أفراد القوات الامـــريكية والمـــتعاقدين معهـــا ومستخدميهم، وحول حق الاحتجاز لأي شخص الا بموجب قرار قضائي عراقي، بالإضافة لتطرق الاتفاقية لكيفية تطبيق الفصل السابع من قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم 1790 لـــسنة 2007 الذي ينتهي العمل به في 31 ديسمبر 2008 وذلك من أجل اســـترداد العـــراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قـــرار مجلـــس الامن الدولي رقم 661 لسنة 1990 بحيث تقوم الولايات المتحدة بمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر عام 2008.

وقـــد كان من أهم الأسباب التي دفعت الرئيس بوش الابن لإتباع ذلك النهج هـــو وجود عوامل عديدة أثرت على السياسة الخارجية الامريكية في هذه المنطقة الحـــيوية، التي ساهمت في خلق سخط شعبي كبير ضد سياسات الحزب الجمهوري طيلة فترة حكمه التي دامت ثماني سنوات، مما أفشل وصول مرشح الحزب جون مكين للفـــوز في مقعد الرئاسة خلفاً له، ونجاح مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما بالفوز بالانتخابات الرئاسية التي جرت مطلع نوفمبر 2008 ولعل أبرز هذه العوامل يتمثل في:

1. هيمنة تيار المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية:

فـــي ينايـــر 2001 تولى جورج بوش الابن مقاليد الأمور على رأس الإدارة الأمـــريكية وكان يحيط به مجموعة من تيار المحافظين الجدد الذي هو تيار فكري

نخبوي برز بشكل ملحوظ في اربعينيات القرن العشرين وجاء تبلوره الحقيقي في عقد الستينيات حيث شهد أوج حركة الحقوق المدنية والحركة المناهضة للحرب ضد فيتنام[1].

استطاع التيار بواسطة رموزه العاملين في مجال التدريس في الجامعات أو من خلال الكتابة في الصحف والدوريات الكبرى عبر نسج شبكة واسعة لتعميم ونشر أفكارهم في مراكز التفكير ومؤسسات بحثية مثل:

معهد أمريكان أنتربرايس (American Enterprise) ومشروع القرن الأمريكي الجديد ومعهد هيدستون (Headstone) ومجلات فكرية واسعة الانتشار مثل: (National Review) ناشيونال ريفيو و(Commentary) كومنتري وصحف شعبية رائجة مثل: (Wall Street Journal) وول ستريت جورنال، ومن أهم الرموز الفكرية لهذا التيار: المفكر الألماني الأصل ليو شتراوس (1899-1973) الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938، وبول فيريش وريتشارد فيجري وهوارد فيليب وجون دولان، وهؤلاء يشكلون ما يسمى الجيل الأول من مفكري التيار وأيفرينغ كريستول وابنه وليام، ونورمان بودرورتيز، ولورانس كابلينغ ينتمون إلى الجيل المعاصر من مفكري التيار[2]، وقد ظل التيار بدون قاعدة شعبية إلا أنه كان يعتمد على القاعدة الشعبية لتيار اليمين الديني رغم الاختلافات الفكرية بين رموز التيارين، إلا أن نقطة اللقاء كانت في قضايا السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

إن الدستور الأمريكي ينص على فصل الدولة عن الكنيسة ولا ينص على دين للدولة، إلا أنه لم يكن بالإمكان، أن يصبح أي ملحد رئيساً للجمهورية فلم

---

(1) الشوربجي، منار (2003). صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 268.

(2) ولد أباه، السيد (2004). عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية – بيروت، الدار العربية للعلوم، ص 42.

تتحقق تلك الإمكانية على مدار أكثر من قرنين هما عمر الولايات المتحدة جاء فيها ثلاثة وأربعون رئيساً[1].

إن تيار اليمين الديني أصبح ومنذ بداية عقد التسعينيات قوة مهمة تستطيع حسم المعارك الانتخابية على منصب رئاسة الجمهورية بسبب القوة التنظيمية العالية لهذا التيار، أما تيار المحافظين الجدد فكان يستند على الفكر الليبرالي المناهض للحرب والداعي لاحتواء الشيوعية كما لا يوجد لديه خير مطلق وشر مطلق لذا فقد عجزت الليبرالية عن أدراك الشر الكامن في الشيوعية التي كانت تمثل تهديداً حقيقياً لأمريكا.

هنا جاءت إدارة الرئيس بوش لتستجيب للتيارين معاً حيث كانت:

"تتحرك في مربع فكري وسياسي تتدافع فيه المنظومة الفكرية والمطالب السياسية لهذين التيارين، دون باقي فصائل اليمين، ومن ثم نتج سياسات تكون معبرة عن أحدهما في بعض الأحيان أو عنهما معاً في أحيان أخرى"[2].

إن أفكار المحافظين الجدد كانت هي المسيطرة على إدارة بوش التي قامت بترتيب أولويات سياستها في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتأييد هذا التيار للمواقف التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة غير أن تأييدها المطلق كان لمواقف الليكود الإسرائيلي أكثر من بقية القوى السياسية، فكانت:

"الفكرة الأساسية التي تقوم عليها مدرسة المحافظين الجدد هي أولوية النظام السياسي على المؤسسات والتشريعات الدولية، فالخطر الأكبر الذي يتهدد المصالح الحيوية الأمريكية يأتي من الأنظمة التي لا تقاسم الولايات المتحدة قيمها السياسية

---

(1) المعلم، عادل (2002). هل أمريكا علمانية أم متدينة، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 244.

(2) الشوربجي، مرجع سابق، ص 269.

والمدنية. ولهذا فأن أفضل وسيلة لتوطيد أمن أميركا هي تغيير الأنظمة الاستبدادية وفرض المسلك الديمقراطي"[1].

2. تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على سياسة الإدارة الأمريكية:

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والظروف ساعدت الحركة الصهيونية للإعلان عن نفسها إذ كان للنشاطات التي قامت بها الأثر الفاعل في العديد من التغييرات والأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية في العصر الحديث حيث كان اليهود وراء تلك الإحداث والتغيرات عبر نشاطاتها العلنية المعروفة أو غير المعروفة الخفية في العالمين الغربي والعربي وفي كل أنحاء العالم وقد كان للحركة الماسونية التي أسسها اليهود دور مؤثر في تدبير مؤامراتهم حيث كانت الأداة لتنفيذ تلك المؤامرات ومنها:

"ظهور الرأسمالية بكل بشاعتها والبلشفية بكل إرهابها والإباحية بكل تدميرها، وهم يسيطرون على رأس المال العالمي والحركة الشيوعية ويتحكمون في الصحافة ووسائل الإعلام، وهم الذين ضغطوا على الإمبراطورية الإنجليزية وجعلوها تصدر وعد بلفور، وهم الذين يحركون اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ويوجهون الإعلام الأمريكي ويجندون الصوت اليهودي وذلك حتى يسخروا الولايات المتحدة ويرغموها بما لديهم من نفوذ وسطوة وهيمنة على تحقيق مآربهم وتنفيذ مصالحهم"[2].

إن نشاط الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية استطاع كسب المزيد من الأعضاء خاصة بعد إصدار بلفور لوعده عام 1917 إذ انضم إلى الحركة العديد من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة لعل أبرزهم كان لويس براندايس الذي تمكن من تغيير موقف الإدارة الامريكية من الدعوة الصهيونية

---

(1) ولد أباه، مرجع سابق، ص 84.

(2) الاصبحي، أحمد محمد (2000). قراءة في تطور الفكر السياسي، ج3 – بيروت، دار البشير، ص 1536.

لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كما كان لاداء الرئيس الامريكي ترومان من خــلال ممارسته ضغوطاً كبيرة على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تمريــر قــرار تقــسيم فلــسطين المرقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 ومن ثم الاستجابة للضغوط الصهيونية بإعلان اعترافه بدولة إسرائيل بعد دقائق من إعلان إنشائها عام 1948[1].

وبعــد إنشاء دولة إسرائيل سعى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نحو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من أجل دعم إسرائيل ومساندة مواقفها وبالفعل تحقق ذلك وأصبح اللوبي من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة بالإضافة لنجاحه في جعل العلاقات بين البلدين تكون علاقات خاصة وفريدة.

([1]) شاش، مرجع سابق، ص 287.

الفصل الثاني

التحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية 1991

المطلب الأول: أسباب شن الحرب على العراق

المطلب الثاني: الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب

المطلب الثالث: نتائج حرب الخليج الثانية

المبحث الثاني: احتلال العراق 2003

المطلب الأول: سياسة احتواء العراق

المطلب الثاني: مرحلة المواجهة العسكرية

المطلب الثالث: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق المشكلة الكردية أنموذجاً

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية على الساحة التركية

المطلب الثاني: تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية

المطلب الثالث: التهديد التركي باقتحام شمال العراق

الفصل الثاني

التحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية

يعـد الـتحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية أحد التحديات الأمنية للـسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهد العالم في عقد التسعينات متغيرات دولية عديدة كان من أبرزها اندلاع أزمة الخليج وانهيار الاتحاد الـسوفيتي، فقد أدى اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس 1990 قـيام مجلـس الأمن الدولي ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة بالتطبيق الحرفي للميـثاق بمـوجب القـرار 678 الصادر في 29 نوفمبر 1990 الذي سلم المفاتيح للولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من الأمم المتحدة لإدارة الأزمة[1]. مما ساعد على تفـرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي فأصبحت القطب الأوحد الذي يملك قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية بمستوى عال مقارنة بالبلدان الأخرى.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية يناير 1991

المبحث الثاني: حرب احتلال العراق 2003 وتداعياته

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق،المشكلة الكردية أنموذجاً

---

[1] سيرل، مارسيل (1992). أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد – الكويت، دار سعاد الصباح، ترجمة، حسن نافعة، ص 13.

المبحث الأول

حرب الخليج الثانية يناير 1991

إن دخول القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية في اغسطس 1990 كان هو الفرصـــة التاريخـــية المناســـبة التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة العراق، حيث اعتبرت ذلك العمل يستحق العقاب لأنه يعد عملاً من أعمال العدوان لخـــرقه المـــبادئ الأساسية للقانون الدولي، فحشدت قواتها لهذا الغرض في تحالف دولـــي مـــع 30 دولة ضمت كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر وســـوريا والـــسعودية والأرجنتـــين واستراليا والبحرين وبنغلاديش وبلجيكا وكندا وتـــشيكوسلوفاكيا والدنيمارك واليونان والمجر وايطاليا والكويت والمغرب وهولندا ونيوزلـــندا والنيجـــر والنـــرويج وعمان وباكستان وبولندا وقطر والسنغال وكوريا الجنوبية وأسبانيا والإمارات العربية المتحدة.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أسباب شن الحرب على العراق

المطلب الثاني: الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب

المطلب الثالث: نتائج حرب الخليج الثانية 1991

المطلب الأول

أسباب شن الحرب على العراق

إن طبيعة التصرف الأمريكي في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت الذي حدث فـــي 2 أغسطس 1990 كانت تتطلب إظهار المقدرة في تحقيق أهدافها في المنطقة العـــربية والتـــي تتلخص في: حماية مصادر الطاقة واستمرار تدفقها، وحفظ أمن إســـرائيل وسلامتها، وتأمين الوجود العسكري في منطقة الخليج بما يضمن التدخل

الفـوري فـي حـال تعرض المصالح الامريكية للخطر، او عند تعرض الانظمة "الـصديقة" لما يهدد وجودها، وضمان استمرار القدرة الاستهلاكية الكبيرة للأسواق في المنطقة[1].

لقـد كان تطلع الولايات المتحدة لأداء الدور المنوط بها على الساحة الدولية بـشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، بعد تفردها بالهيمنة على النظام الدولي يـدفعها لدراسـة العديد من البدائل والخيارات التي كانت مطروحة أمامها، فجاءت المـؤلفات التـي أصـدرها عدد من الباحثين والمفكرين الغربيين والتي تتحدد في الـصراع الحـضاري والفكـري الـذي سـيطغي على العالم خلال القرن الواحد والعـشرين، فكـان مـا أدلـى بـه صـموئيل هنتنغتون – أستاذ العلوم السياسية بجامعـة هارفارد – في مؤلفه "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" يشكل صورة لما سيشهده هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين، حيث يقوم الافتراض الأساسي في هذا الكتاب على "إن الثقافة أو الهوية الثقافية الحضارية هي التي تشكل نمـوذج التماسـك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة"، ويضيف الكاتـب بـأن عـالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من ثمان حضارات تعد الديانة خاصيتها الأساسية من أجل التعريف بها، وهذه الحضارات هي:

- الحضارة الغربية وتضم النموذجين الأوربي والأمريكي وبعض الدول التي استوطنها الأوربيون مثل أستراليا ونيوزلندا.
- الحضارة الكونفوشيوسية أو الصينية.
- الحضارة اليابانية.
- الحضارة الهندوسية أو الهندوكية.
- الحضارة الأرثوذكسية.
- حضارة أمريكا اللاتينية.

---

(1) الـسعدون، حمـيد حمد (2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي – عمان، دار الطليعة، ص 17.

-الحضارة الإفريقية.

-الحضارة الإسلامية.

ويشير هنتنغتون إلى أن الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية هما الحضارتان اللتان لا يمكنهما الاندماج في الحضارة الغربية وتسعيان للتحديث بدون "تغريب" وأن الصراع بينهما وبين الحضارة الغربية حتمي(1).

وراج في الفترة ذاتها كتاب "نهاية التاريخ" تأليف فرنسيس فوكوياما، المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي اعتقد فيه نهاية الإيديولوجية وأن التاريخ انتهى عند النموذج الحضاري الغربي وخصوصاً الأمريكي، وأنه سيعم ويخترق كل الحدود.

وصدر كتاب ثالث بعنوان "الاندماج المالي العالمي: نهاية الجغرافيا" تأليف ريتشارد أوبراين الذي يعمل رئيساً للقسم الاقتصادي لمصرف أمريكان اكسبرس، ذهب إلى القول فيه إن تزايد درجة الاندماج والتداخل المالي بين معظم بلدان العالم سوف يترتب عليه ذوبان "الحدود الجغرافية" القائمة بين البلدان، وتآكل مفهوم السيادة القومية للدول.

إن هذه المؤلفات ومثلها كثير تعكس عمق التصور بالانتصار والتفوق الأمريكي الذي كان يبشر بعصر جديد وفق النموذج الأمريكي، فقد تحدث برنارد لويس منذ عام 1990 عن الصراع الحتمي بين الغرب والإسلام الراديكالي، مثلما ذهب إليه بنجامين باربر عن صدام الجهاد وعالم الماك(2).

إن الطبيعة الإيديولوجية "الليبرالية الجديدة" التي يمكن أن تصف بها الهيمنة الأمريكية قد أعطت لنفسها المشروعية في التصرف باستغلال القانون والأمم

---

(1) هنتنغتون، صومائيل (1999). صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي – مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ص 15.

(2) ولد أباه، مرجع سابق، ص 148.

المـتحدة لتحقـيق مـا تريد وان نظامها ذا القطب الاوحد يرى في منطقة الشرق الأوسط مركزاً مهماً لمصالحه وتطلعاته مع ارتباط كل ذلك بحتمية فرض النموذج الأمريكـي علـى العالم، القائم على قاعدة أن النظام الرأسمالي الأمريكي هو نهاية التاريخ[1].

وخرجت في ذات الوقت رؤى ما بعد الحرب الباردة كانت تعبر عن ضغوط معاصـرة تطالـب باعـتماد دبلوماسية استعراض القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول العالم، وبرزت في ذات الفترة عدة تطورات تمثلت في:

1. أن العلاقات الدولية التي تستند على نمط القدر المتوازن نسبياً من هيمنة القطبـين العظيمين التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أخلت المكـان لعـالم مـضطرب متعدد الأقطاب تتعرض فيه سلطة الولايات المـتحدة القائمـة علـى الهيمنة للتحدي من عدد غير قليل من الأطراف الفاعلـة وهي: القطب الروسي، قطب الاتحاد الأوربي، القطب الصناعي اليابانـي، القطب الاقتصادي الصيني. في حين ترغب الولايات المتحدة بـأن تمارس هيمنة عالمية في نظام "أحادي القطب" عبر ما تتمتع به من قـدرات اقتصادية وسيطرة دبلوماسية على المحافل الدولية وهي الطرف الوحيد الأقوى عسكرياً في العالم.
2. وجـود الرغبة لدى المسئولين في الإدارة الأمريكية إلى التهديد باستخدام القـوة للإبقاء على سيطَرتها ونفوذها، مع توفر قدر واسع من الدعم في أوسـاط كل من الإدارة والكونغرس والمواطنين لاعتماد سياسة خارجية تتسم بممارسة القوة العسكرية دفاعاً عن مصالح البلاد العالية.

---

(1) فوكوياما، مرجع سابق، 86.

3. تنامي الابتكارات التكنولوجية الامريكية التي دفعتها للاعتقاد بقدرتها على تجـنب قتل المدنيين ممن لا علاقة لهم بالقتال، مع ابقاء الإصابات التي تتكبدها قواتها والقوات الصديقة متدنية[1].

هذه التطورات كانت تنذر بازدياد احتمالات استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات مـواجهة الصراعات التي تدخل فيها الولايات المتحدة طرفاً مباشراً أو عند تعرضها للتحدي أو الخطر، هي أو أي من الإطراف الصديقة والحليفة لها.

فأصبحت المخاطر التي تهدد العالم قريبة من منطقة الشرق الأوسط بالذات، بفعل ما ترتب عليها من آثار جراء الإعلان عن انبثاق "النظام العالمي الجديد" الذي لا يمـت للواقع والحق والعدل بصلة مثلما تؤكده المواثيق الدولية، وإنما هو تعبير عن سيادة مصالح القطب المهيمن على المجتمع الدولي، فكانت تأثيراته تمتد لتصل إلى الحياة الداخلية للعديد من البلدان في المنطقة والتي بات أمنها القومي في خطر دائم مع تركيز واضح على نقطة مركزية تتعلق بتهميش وإضعاف الثوابت القومية للدول، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة وبالتعاون مع إسرائيل لرسم صورة جديدة لمـستقبل المنطقة في ظل ترتيبات إقليمية تسعى لفرضها على المنطقة[2]، فكان من أبـرزها "مـشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته عام 2004 وتعود جذوره لفترات سابقة.

كما تبلورت الرغبة المتزايدة لدى رموز الإدارة الأمريكية في استخدام القوة مـن أجل الإبقاء على الجوانب الأخطر من النظام الأحادي القطبية تحت السيطرة، فجـاءت حـرب الخليج الثانية عام 1991 إرضاءً لأولئك الذين يعولون على القوة كـأداة للدبلوماسـية استناداً لعبارة كلاوزفيتز المأثورة "ليست الحرب إلا استمراراً للمـساومة السياسية بطرق أخرى"، حيث كانت أفكار وآراء هؤلاء معبرة عن جيل

(1) بـروان، سيوم (2004). وهم التحكم القوة السياسية الخارجية في القرن الحادي والعشرين – بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جكتر، ص 18-20.

(2) السعدون، مرجع سابق، ص 126.

كامــل مــن الضباط العسكريين في سبعينيات القرن العشرين الذين عايشوا إخفاق الــولايات المــتحدة فــي حرب فيتنام، التي كانت تستند على إستراتيجية كندي – جونسون القائمة على الرد المرن والتصعيد المتدرج، فيما تقوم العقيدة الجديدة كما عبــر عــنها كاســبر واينبرغر وزير الدفاع الأسبق "عدم دخول الولايات المتحدة الحــرب إلا فــي حالــة الدفاع عن "المصالح حيوية" مع توفير ما يكفي من التأييد الشعبي والالتزام البرلماني بتأمين الموارد اللازمة لتحقيق الهزيمة الحاسمة للعدو"، ثــم جــاء كولن باول رئيس هيئة الأركان في عهد الرئيس بوش الأب ليتبنى تلك العقيدة أثناء حرب الخليج الثانية[1].

فكــان إظهــار الولايات المتحدة الأمريكية للمقدرة العالية في سرعة الحشد العسكري خلال حرب الخليج الثانية بسبب:

"إن حــسابات السياسة الخارجية الأمريكية كانت تنطلق من تحديد مصالحها وأهــدافها القومــية التي تفرض اتباع استراتيجيات وسلوكيات من شأنها تأمين تلك المصالح، وبلوغ الأهداف التي تمت صياغتها بحسب مفهوم تلك المصلحة"[2].

ثــم جــاء وقت تحديد الإستراتيجية التي لا بد أن تعتمدها الولايات المتحدة الأمــريكية كي ترسي من خلالها أسس النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فأعلن الرئيس جورج بوش في خطاب له أمام مجلسي الكونغرس "الشيوخ والنواب" في يــوم 6 مــارس 1991 النقاط الأربعة المتعلقة بالسياسة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية وهي:

1. ترتيبات أمن جماعي في منطقة الخليج.
2. برنامج التنمية الاقتصادية.
3. اتفاقات رقابة على التسلح وإيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

(1) براون، مرجع سابق، ص 27.

(2) الخطيب، مرجع سابق، ص 123.

4. بدء المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية[1].

إن تطورات الأحداث في المنطقة شهدت في ظل نظام القطب الواحد إعطاء أهمـية لتحقيق مفهوم الأمن الدولي الجماعي، فتوجه المجتمع الدولي نحو الولايات المـتحدة الأمـريكية لمعالجـة الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية لحرب الخليج الثانـية، فقامـت بهندسة جملة من الاتفاقات الدفاعية عقدتها مع جميع دول منطقة الخلـيج العربي تمتد بما لا يقل عن عشر سنوات قابلة للتجديد، راعت فيها حاجة دول المنطقة للأمن وحاجتها الإستراتيجية للنفط والنفوذ.

وقد أجازت هذه الاتفاقيات التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة براً وبحراً وجـواً ممـا أعـاد عصراً جديداً من عصور "الاستعمار" بداعي الترتيبات الأمنية والسياسية بوجه "عدو" يشكل وجوده خطراً على الأمن والسلام في المنطقة:

"وقد كان للقواعد الجوية والبحرية الموجودة في المنطقة والتي حصلت عليها الـولايات المتحدة وبريطانيا تستعمل لضرب ذلك "العدو" واختراق سيادته والتهديد بتقطيعه"[2].

وهـذا مـا جـرى لاحقـاً حيث شكل العراق أحد التحديات الكبيرة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فدخلت قواتها والدول المتحالفة معها أراضيه في شهر ابريل 2003 على صيغة احتلال.

إن مـرحلة مـا بعـد الحـرب الباردة كانت تفرض على الولايات المتحدة الأمـريكية إتـباع سياسـة خارجـية جديـدة في هذه المنطقة بالغة الحيوية تدخل كمرتكـزات أساسـية تعالج فيها العديد من القضايا المهمة والتي يأتي في مقدمتها، قضية التحدي العراقي للسياسة الأمريكية المهيمنة على الشرق الأوسط.

---

(1) شاش، مرجع سابق، ص 301.

(2) السعدون، مرجع سابق، ص 142.

ثم جاءت مبادرة العراق باحتلال الكويت لتشكل التحدي الابرز العلني الوحيد والصريح للقطبية الأحادية التي كانت قد ولدت آنذاك، فشكلت قضية التدخل الأمريكي الحاسم الذي قرره جورج بوش الأب عملاً دفاعياً من الناحية الإستراتيجية كونه يدافع عن نظام الهيمنة الذي تعرض للتحدي، وهذا ما يفسره الواقع في الرد العنيف والمدى الواسع للعمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق عام 1991 ثم الإمعان في الشروط والتشدد الصريح غير المسبوق في القرار 687 الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي أسس لنظام العقوبات الصارم حيث طبق أسوء تطبيق في تاريخ العلاقات الدولية ضد العراق[1].

إن صورة العراق لدى الولايات المتحدة كانت مستمدة من بابل التاريخية والدينية الواردة في الكتاب المقدس والأسفار اليهودية، كما أنها كانت حاضرة لدى الإعلام الغربي كدولة مارقة تسعى لتطوير قدراتها العسكرية النووية وبأنها مصدر قلق لجيرانها في المنطقة وربما تكون أكثر أنظمة الحكم تسلطاً وشمولاً في العالم. لذا فإن الدلالة الدينية كانت واضحة في سلوكيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه العراق قبل شن الحروب ضده.

إن العراق لم يكن بعيداً عن أفكار مستشاري الرئيس بوش الأب وتصوراتهم لشكل المستقبل في القرن الحادي والعشرين، فقد كان العراق حاضراً في مناقشات مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال الاجتماعات التي عقدها المجلس في أواخر 1989 وأوائل سنة 1990، كما كان حاضراً في مناقشات لجان كثيرة كانت تدرس احتمالات سقوط الاتحاد السوفيتي وتضع الحسابات الدقيقة لعواقب هذا السقوط. كما إن أهمية العراق جاءت من خلال اعتبارات عديدة والتي كانت من أبرزها[2]:

---

(1) سعيد، مرجع سابق، ص 70.

(2) هيكل، محمد حسنين (2006) الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط 6 – القاهرة، دار الشروق، ص 125-126.

1. ان العراق يملك 113 بليون برميل من النفط المؤكد اي 11% من الاحتياطي العالمي، ولديه 70 حقلاً نفطياً لم يستثمر منها غير 15 حقلاً، مما يزيد من التقديرات غير المحسوبة لاحتياطيات النفط في العالم.
2. أن العراق كان طرفاً في ظاهرة الغضب الإقليمي بعد خروجه من حرب طالت ثماني سنوات مع إيران كان يتلقى فيها الدعم والمناصرة من الغرب حيث توقف بعد انتهاء تلك الحرب، مما أرهق طاقات هذا البلد بعد انصراف المصالح الغربية عنه.
3. دخول العراق طرفاً في قضية أمن إسرائيل وذلك لعدم التزامه باتفاقية هدنة كما أنه لم يدخل مفاوضات سلام أو محاولات لتسوية الصراع مع إسرائيل.
4. كان العراق كطرفٍ في قضية تكدس السلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد تسهيل الولايات المتحدة الأمريكية تسليح العراق من أجل تمكينه من صد المد الإسلامي الإيراني ومعاقبة الجموح الجارف لثورة الإمام الخميني التي أطاحت بنظام الشاه الصديق المقرب إلى أمريكا وإسرائيل.

لذا كانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لضرب العراق بشتى الوسائل وللأسباب التالية:

أ. الأسباب المباشرة

أولاً. المحافظة على المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة والتي تعرضت للتهديد جراء العمل العسكري الذي قام به العراق ضد الكويت دون أن يحسب النتائج التي قد تتمخض عن هذا العمل.

ثانياً. التهديد الذي أطلقه الرئيس العراقي مطلع عام 1990 بأنه سوف يدمر نصف إسرائيل إذا حاولت أن تفعل شيئاً ضد العراق، ويقصد بذلك إمكانية استخدام العراق للسلاح الكيماوي المزدوج.

ثالــثا. إن ضــرب العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية سوف يعطي درســاً حقيقياً لأي قوة إقليمية تتحدى أمريكا خاصة بعد أن أصبحت القطب الأوحد المهيمن في العالم(1).

ب. الأسباب غير المباشرة

أولاً. القضاء على الرغبة العراقية في الهيمنة على منطقة الخليج العربي: لقد أدرك مخططو وواضعو السياسة الأمريكية وجود رغبة لدى العراق بأن يصبح قوة إقليمــية لفــرض ســيطرته على المنطقة والظهور بمظهر القوة المتحدية للولايات المــتحدة الأمريكية خاصة بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية(2)، فبدأ العراق في إعادة تنظيم جهوده لبناء قاعدة تكنولوجية لم يشهد العالم الثالث لها مثيل والتي كان من أبرزها:

1. الحــصول على التقنية اللازمة لإطلاق منظومة العابد القادرة على حمل الأقمار الصناعية.
2. إمكانية استخدامه للسلاح الكيماوي المزدوج الذي استطاع إنتاجه.
3. تصنيعه لطائرة الأواكس "عدنان 2".
4. تطوير مدى الصواريخ البالستية "الحسين والعباس".

ثانياً. العمل على تحجيم دور العراق ونفوذه السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج أو في مستوى علاقاته وامتداداته النفطية في منظمة الأوبك(3).

---

(1) علــي، أحمد إبراهيم (2004). النظام العالمي الجديد وحرب الخليج – بيروت، دار صادر، ص 204.

(2) مــصطفى، نادية محمود (2003). "نزع أسلحة العراق"، بالقوة.. آخر حلقات المسلسل، في: العــدوان علــى العــراق خريطة أزمة.. مستقبل أمة، نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 64.

(3) بكــري، محمــود (1991). جــريمة امريكا في الخليج – القاهرة، العربية للطباعة والنشر، ص 85.

ثالــثا. الــرغبة في معاقبة القيادة السياسية للعراق: إن الرغبة الامريكية في معاقبة العراق وقيادته لم تكن وليدة الموقف الذي عجل به صدام حسين بعد إصداره الأوامــر لقطعــات الجيش العراقي باحتلال الكويت، بل أن توجهات العراق كانت محــط المــتابعة والإهتمام من قبل المعنيين في الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي كانــت تعلــم بأن العراق قد حصل على معظم ما يحتاجه من الدول الغربية لتنفيذ توجهاته:

"كــان مــساعد وزير الدفاع الأمريكي "ريتشارد بيل" المعروف بتعاطفه مع إســرائيل يسرب المعلومات عن الصفقات العراقية ويعرقل ما أعده أخطرها وهي صفقة الكومبيوترات العملاقة التي تستخدم في التقنيات الأكثر تعقيداً، ومن الأفضل أن نلقــي نظــرة ســريعة على جزء من توصيات لجنة استماع خاصة داخل لجنة العلاقــات الخارجية بالكونغرس الأمريكي عام 1981 وحضرها "أدولف تير" ممثل وزارة الخارجــية، وممــثل البــيت الأبيض وقد جاء في أحد التقارير السرية التي أعدت في هذا الشأن ما يلي: أنه من الضروري جداً عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من الأهداف العراقية وضرورة تحجيم نفوذها"[1].

وقــد توصلت اللجنة المشار إليها لعدد من التوصيات والتي حظيت بموافقة ممــثل البــيت الأبيض وممثل وزارة الخارجية والتي تضمنت: أن خروج العراق منتــصراً ســيمثل زيادة في أسهمه السياسية والاقتصادية في المنطقة، مما سيشكل عامل خطر وتهديد على جميع الدول الخليجية والتي سيفرض عليها سياسات معينة لغــرض أن تتــبعه، وإن هــذه الــدول قــد تنفذ هذه السياسات للحفاظ على أمنها واســتقرارها، لذا لا بد أن تتحرك الولايات المتحدة سريعاً فمصالحها الإستراتيجية والاقتــصادية ســتكون معرضة للخطر، كما لا بد من اتباع خطة لتصدع العلاقات الخليجــية العراقية من أجل زيادة اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة، فيبقى

---

(1) علي، مرجع سابق، ص 202.

التدخل الامريكي ضد العراق هو الحل الوحيد لانه سيقضي على كل المخاطر والتهديدات الأمنية والاقتصادية العراقية لمصالح وأمن أمريكا وحلفائها[1].

المطلب الثاني

الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب

اتسم الموقف العربي بالانقسام الحاد على أثر صدور قرار إدانة العراق من قبل مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في القاهرة يوم 9 أغسطس 1990 لمناقشة الأزمة الناجمة نتيجة هجوم القوات العراقية على الكويت واحتلاله في 2 أغسطس 1990، حيث نصت المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية على:

إذا وقع اعتداء من دولة "عربية كانت أو غير عربية" على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس "مجلس الجامعة" للانعقاد فوراً[2].

حيث طالبت السعودية وبقية دول الخليج العربي تساندها مصر وسوريا بحسم الموقف لإدانة العراق، بعد أن وجدوا أن الأوضاع العربية تنذر بحصول تغيير مفاجئ وانقلاب في المعادلات الإقليمية والدولية وتدفع باتجاه انفراط النظام الإقليمي العربي جراء الصدمة التي تعرض لها[3].

يقابل موقف السعودية والأطراف المحيطة بها الموقف الذي وقفه المغفور له الملك الحسين بن طلال ملك الأردن، يسانده اليمن والسودان وليبيا، حيث كان

---

(1) المرجع السابق، ص 203.

(2) ميثاق جامعة الدول العربية.

(3) الرشيدي، أحمد حسن (2003). النظام العربي وجامعة الدول العربية في ظل الأزمة الأمريكية العراقية، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 187.

يسعى لمعالجة الازمة بالطرق السلمية وفي إطار عربي دون تصعيدها مع معالجة الصدع الذي حدث في الجدار العربي. إلا أن تسارع الأحداث جاء بعد تلقي مراكز صـــنع القرار الأمريكي لهذا الخطأ الجسيم الذي ارتكبه نظام الحكم في بغداد ليدفع الأمـــور باتجـــاه التـــصعيد وعدم تضييع الفرصة التي كان ينتظرها، وفي ظرف ســاعات معـــدودة كان وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ديك تشيني قد وصل المنطقة يـــرافقه قائد المنطقة المركزية للقوات الأمريكية نورمان شوارسكوف مبتدئين من الـــرياض حيث جرت الأمور بما لا يشتهي النظام العراقي[1]، فكانت النتائج كارثية على العراق والأمة العربية، على أثر اندلاع حرب الخليج الثانية في يناير 1991.

كمـــا أن الـــرغبة الأمريكية كانت جامحة للانفراد والسيطرة المباشرة على تطـــورات الأحـــداث في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالنظر للظروف والمداخلات الدولـــية التـــي ســـادت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، خاصة في مواقف الدول الكبـــرى والتي كانت تمر بظروف موضوعية ذاتية تفسح المجال للولايات المتحدة للعـــب الـــدور القـــيادي البارز في هذه المنطقة الحساسة من العالم، حيث يمكن لنا التوقف عند أبرز تلك الظروف التي أثرت على مواقف الدول الكبرى وهي:

أ. كانـــت العلاقـــات الأمـــريكية الروسية تمر بأفضل أيامها بعد أن تمكنت الـــولايات المتحدة الأمريكية من تحويل خصومها القدامى إلى شركاء جدد يدعمون سياســـاتها في أكثر مناطق العالم حساسية، ولم يكن موضوع العراق يمثل أي نقطة خـــلاف بـــين الطـــرفين خاصـــة في سنوات الولاية الثانية للرئيس الأمريكي بيل كلينـــتون، سوى ما يتعلق بتفسير وتحديد مدى تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بموضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية[2].

---

(1) هيكل، مرجع سابق، 317-318.

(2) شـــحاتة، رضا (2002). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 73.

ب. كانـت الـصين تمـر بظروف غير اعتيادية تتمثل بحاجتها الماسة إلى التـسهيلات الائتمانية الغربية من أجل التغلب على المصاعب الاقتصادية التي تمر بهـا، إضافة إلى أنها كانت لا ترغب في الوقوع بالعزلة الدولية بعد أن فقدت قدراً كبيـراً من اعتباراتها في أعين العالم الخارجي بسبب أحداث القمع التي جرت في المـيدان الـسماوي عام 1989، ولم يكن سبيلها للحفاظ على كرامتها أمام الدائنين سوى الامتناع عن التصويت في القرار الاممي المتعلق بقضية العراق[1].

ج. كانـت الـسياسة الخارجية الفرنسية تنتقل من مرحلة التردد إلى مرحلة الحسم في اتخاذ موقف للانحياز إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وان هـذا التردد جاء لكونها حليفة للعراق وترتبط معه بصفقات تجارية عديدة تتجاوز حـدود الـسلاح، وأن موقفها في أوروبا كان يغلب عليه الطابع السلبي في عملية اسـتقلال دول أوروبا الشرقية مع قلقها الواضح من إعادة توحيد ألمانيا، لذا كانت تعـيش فـي عزلة نسبية عن أوروبا، كما أن سياسة التعاون الموجهة نحو افريقيا كانـت تشهد العديد من العثرات جراء عدم قدرتها في القضاء على أسباب التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي[2].

د. لم يتحرك البريطانيون بدوافع عاطفية أو أخلاقية إزاء أزمة الخليج وذلك لأنهـم قد انحازوا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية دون تردد، كما لم يسعوا لاتخـاذ مبادرات خاصة بشأن الأزمة على اعتبار أن العراق كان يحكم في فترات سـابقة من قبل الانتداب البريطاني وأن الكويت كانت تحت الحماية البريطانية، لذا اكـتفت بريطانيا بالتصويت على قرارات مجلس الأمن الداعية لاستخدام القوة ضد العراق بالإضافة إلى أنها "قامت بإرسال قوة مقاتلة إلى المنطقة أصبحت هي الأكثر عدداً وعدة بعد القوات الأمريكية مباشرة"[3].

---

(1) سيرل، مرجع سابق، ص 76.

(2) المرجع السابق، ص 69.

(3) المرجع السابق، ص 121.

هـ- موقف مجلس الامن الدولي: نصت الفقرة الاولى من المادة الاولى من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولهذا الغرض فقد أصبح من واجب هذه المنظمة وهيئاتها المتخصصة وعبر وسائلها التنفيذية اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتنفيذ هذا الهدف من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع وإزالة ما يهدد السلم العالمي مع السعي الجاد لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ووفقاً لمبادئ العدل والإنصاف.

ويعد مجلس الأمن الدولي أهم الوسائل التنفيذية لدى الأمم المتحدة التي تعمل على تطبيق الميثاق وبموجب ما ورد فيه من فصول تنظم إجراءات وطريقة التنفيذ حيث يوفر الفصل السابع سلطة استخدام وسائل الردع والقوة لحل النزاعات التي تهدد السلام العالمي إذ تنص المادة (42) على اتخاذ الإجراءات العسكرية لتنفيذ ذلك، إلا أن مصالح الدول العظمى كانت تعترض تطبيق العديد من المهام التي يفترض أداؤها من قبل مجلس الأمن من خلال استخدام حق النقض الذي تتمتع به تجاه قرارات مجلس الأمن الدولي وبموجب الميثاق. وعندما نشبت الأزمة العراقية الكويتية لم تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أية صعوبات في الحصول على التأييد اللازم بضرورة مقاومة التصرف العراقي فوقفت الأسرة الدولية إلى جانبها عند عرض القرارات المتعلقة بالأزمة وطلب الموافقة عليها من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي. وهي قد هيأت السبل كافة لإصدار القرارات بشأن قضية الاحتلال العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 حيث استطاعت تمرير (14) قراراً قبل شن الحرب وبعدها[1].

(1) علي، مرجع سابق، ص 360.

المطلب الثالث

نتائج حرب الخليج الثانية

لقـــد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها من استعادة الأراضـــي الكويتـــية ومنع العراق من فرض نوع من الهيمنة على منطقة الخليج العربـــي الـــبالغة الحيوية للمصالح الأمريكية وحلفائها الغربيين، وذلك في معركة ســـميت "عاصـــفة الصحراء" أو "حرب الخليج الثانية" استمرت من 16 يناير إلى 28 فبرايـــر 1991، كانت القوة العسكرية الأمريكية تتكون من (500000) جندي و(1800) طائـــرة و(100) سفينة حربية[1]، جاءت بها إدارة الرئيس جورج بوش الاب مـــن أجـــل تحقـــيق غايـــات وأهداف محددة بعضها يعود لاعتبارات تخص الـــولايات المـــتحدة ومـــصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والبعض الآخر يتعلق بالعراق وتطلعاته الإقليمية التي تولدت لديه على أثر انتهاء حربه مع الجارة إيران فـــي أغـــسطس 1988، والتي عدتها الإدارة الأمريكية تحدياً أمنياً خطيراً لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وقد أثرت هذه الحالة على الأوضاع العربية مما أدى إلى انهيار النظام العربي برمته.

لقـــد تـــبلور نقاشـــا شديداً في الأوساط العربية والغربية قبل انتهاء العمليات العـــسكرية فـــي نهاية فبراير 1991 حول حقيقة الأهداف المعلنة لعمليات عاصفة الـــصحراء والتـــي تعـــدت تلك الأهداف إلى تدمير القدرة العسكرية العراقية غير التقلـــيدية فهـــي أســـاس القضية في الأزمة العراقية حيث استمر هذا النقاش حتى صـــدور القرار "687" في 3 مارس حيث أقر الوقف النهائي والدائم لإطلاق النار فـــتطلب مـــن أعـــضاء مجلـــس الأمن أجراء مشاوراتهم ثلاثة أيام من أجل وضع

---

(1) ســـعيد، محمـــد قدري (2002). الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 22.

الصيغة النهائية للقرار والتي تجاوزت شروط وقف إطلاق النار إلى وضع الجهود الدولية من أجل الحد من التسلح في المنطقة[1].

إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة جيوش الدول المتحالفة لتحقيق النـــصر وضع في اعتبارها أن الحروب الحديثة تخضع لقواعد العلم العسكري التي تتعدى فيه تقنية السلاح، وأبرز ميزاته دور المقاتلين الشجعان. وإن عوامل النجاح في هذه الحرب لم تكن في صالح العراق لا على مستوى القوات البرية والجوية ولا علـــى مـــستوى الأساس النظري لإستراتيجية المعركة، مع اختلال موازين القوى لصالح قوات التحالف على مستوى الوضع النفسي والمعنوي للمقاتلين.

إن التحدي العراقي للولايات المتحدة الأمريكية قد جرى التعامل معه في هذه الحـــرب مـــن خـــلال جملة من الوسائل والأساليب المتعددة لتحقيق انتصار حاسم للـــولايات المـــتحدة والقوات المتحالفة معها وهزيمة عسكرية فادحة للعراق، تعدت آثارهـــا لتشمل جميع جوانب الحياة العربية الاقتصادية والسياسية والأمنية وأحدثت جـــروحاً عميقة في جسد الأمة العربية كما أفضت لتحقيق عدد من النتائج كان من أبرزها:

*** النتائج المباشرة:**

أ- نتائج من خلال العمل العسكري:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عملياتها العسكرية في العراق بشن هجمـــات جوية مركزة تجاه عدد من الأهداف الإستراتيجية المرسومة داخل العراق ولمدة زادت عن الشهر الكامل قبل المباشرة بهجومها البري، وقد تمكنت من تدمير الآتي[2]:

- 33 طائرة عراقية مقاتلة مع أربعة حوامات.

---

(1) مصطفى، مرجع سابق، ص 61.

(2) علي، مرجع سابق، ص 304.

- 147 طائرة فرت إلى إيران.
- 70 طائرة عراقية كانت جاثمة في ملاجئها.
- 3000 دبابة.
- 925 عربة مدرعة.
- 1485 مدفع ميدان.

ولـم تفقـد قوات التحالف في هذه الحرب سوى 37 طائرة سقطت 18 منها بالدفاعات الجوية العراقية، أما الأخرى فكانت بسبب أعطال فنية.

"وانتهت الحرب في منتصف ليلة 28 شباط/ فبراير 1991 لانسحاب الجيش العراقي من الكويت، وبلغ عدد القتلى في الجانب الأمريكي في العمليات العسكرية 148 وفي غير العمليات العسكرية 121 وبلغ عدد الجرحى 407"[1].

ب- نتائج من خلال النشاط السياسي "الدبلوماسي":

لقد تمكنت الولايات المتحدة جراء قبولها التحدي العراقي من تأكيد حقيقة أنها قـد أصـبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم نتيجة استخدامها مفهوم القوة ودمج قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في مركب جديد في نوعه لتحالفات مكنتها الحـصول علـى تكليف رسمي من الأمم المتحدة لأداء مهامها في الشرق الأوسط والذي تمثل باستعادة الكويت بعد احتلاله من قبل العراق.

ولأجـل تحقـيق ذلك اعتمدت الولايات المتحدة على مجموعة من النشاطات مكنتها من الوصول إلى النتائج التي كانت تسعى لتحقيقها جراء دخولها هذه الحرب والتي تتمثل في:

أولاً. عقـد عـدد مـن الاتفاقيات العسكرية مع دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً دول الخليج العربي التي منحتها التفويض اللازم لبقاء قواتها في المنطقة[1].

([1]) سعيد، مرجع سابق، ص 25.

ثانياً. عقـد حلـف عـسكري جديـد ضم31دولة شاركت في الحرب ضد العراق(2).

ثالثاً. تطبيق نظام صارم من العقوبات والمقاطعة العسكرية والاقتصادية ضد نظـام الحكـم في العراق والعمل مع الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لنزع أسلحته غير التقليدية(3).

ويبـين الجـدول رقم 1 النتائج الرئيسة لعمليات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق.

جدول رقم (1)

النتائج الرئيسة لعمليات لجنة اليونسكوم في العراق(4)

في مجال الصواريخ الباليستية	في المجال الكيميائي
– تدمير 45 صاروخاً بعيد المدى	– تدمير 537ر38 ذخيرة كيميائية
– تدمير 14 رأساً تقليدي	– تدميـر 600 طـن مـن العـوامل الكيميائية
– تدمير 6 منصات أطلاق متحركة	– تدميـر أكثـر مـن 3 آلاف طن من المواد الأولية.
– تدمير 28 منصة إطلاق ثابتة	– تدمير 426 من المعدات الكيميائية
– تدمير 32 منصة إطلاق أرضية ثابتة	– تدمير 91 قطعة معدات إضافية
– تدمير 30 رأساً كيميائي	
– تدمير العديد من معدات الدعم	

(1) علي، مرجع سابق، ص 320.

(2) سعيد، مرجع سابق، ص 22.

(3) تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم – دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي، ص 151.

(4) محمـود، أحمد إبراهيم (2002). العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المـتحدة ولجـنة اليونـسكوم – القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص170.

في المجال البيولوجي	في المجال النووي
- تدمير المنشاة البيولوجية الرئيسة "منشأة الحكم" - تدمير طائفة متنوعة من معدات ومواد إنتاج	انتهت وكالة الطاقة الذرية من تدمير مكونات البرنامج النووي العراقي في عام 1992، وحتى عام1994 نقلت جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام إلى الخارج ومنها وقود مفاعلات الأبحاث.

*** النتائج غير المباشرة:**

حققت الولايات المتحدة جملة من النتائج غير المباشرة من خلال شنها الحرب ضد العراق وذلك من خلال النشاطات السرية والعلنية التي مارستها الأجهزة المختلفة فيها بعد أن فرضت حرباً نفسية ضد الشعب العراقي وقيادته ومقاتليه في جبهة القتال والتي كان من أبرزها[1]:

أ. النشاط الإعلامي:

استطاعت الآلة الإعلامية الأمريكية من توظيف الوسائل المتاحة لديها كافة المرئية والمسموعة والمقروءة، لتحقيق أغراضها في التحوير الفكري والخرق القيمي وتغيير الميول والاتجاهات.

ب. النشاط الاستخباري:

استخدمت هذا النشاط في عمليات التسميم السياسي وتعزيز المعلومات وإثارة المخاوف والفتن والاضطرابات في داخل العراق.

---

(1) العبيدي، سعد (2001). الحرب النفسية في النظام العالمي الجديد واتجاهات التحصين في المنطقة العربية والإعلامية، مجلة النبأ، العدد 55 آذار 2001، الموقع الالكتروني:
www.annabaa.org/nba55/harbnafsia- htm

جـ. النشاط التخريبي:

مارست أدوراً كبيرة في عمليات استعراض القوة وشراء الذمم والتخريب النفسي والقيمي والتلاعب بالآمال والطموحات واستغلال المشاعر الإنسانية وغيرها.

إن الحسم العسكري الذي تحقق للولايات المتحدة في ساحة ملتهبة جاء من خلال إجبار عدد كبير من دول العالم للالتحاق بها ووضع قواتهم تحت تصرفها، ومن لم يرسل قوات عسكرية كان عليه المساهمة في تسديد فاتورة المشاركة بصيغة الدعم المالي كما في حالتي ألمانيا واليابان، فأضحت تسيطر على منطقة الشرق الأوسط.

إن النتائج المتحققة في حرب الخليج الثانية المباشرة وغير المباشرة لم ترضي الإدارة الأمريكية، على الرغم من أن العالم أصبح يعتقد أن العراق دفع الكثير بسبب الخطأ الجسيم في حسابات قيادته، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش "الأب" كان يرى أن المهمة لم تنجز في العراق لاعتبارات تتعلق بالأسباب التي استهدف من أجلها العراق والتي تتجاوز الكويت، وهي أولى من المنطقة العربية وأهم من بقية العالم. لذا فإنه ترك مكانه مرغماً في البيت الأبيض لفشله في الفوز بفترة رئاسية ثانية لبيل كلينتون الذي لم يكن في فكره تغيير السياسة الأمريكية وإنما كان يسعى لتغيير الأسلوب، فاستمرت إدارته ولثماني سنوات تضع العراق تحت نظرها وتضيق عليه خطواته عبر الحصار الاقتصادي والسياسي والإعلامي، مع توجيه الضربات الصاروخية بين الحين والأخر بحجة أن عملاء عراقيين حاولوا اغتيال الرئيس السابق "بوش الأب" أثناء زيارته للكويت، أو لإعادة تحطيم ما أصلحه العراقيون لبعض مرافق الحياة الضرورية التي سبق أن دمرتها عاصفة الصحراء[1].

---

(1) هيكل، مرجع سابق، 132.

وخلاصة القول فإنه من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية في شنها حرب الخليج الثانية عام 1991 لم تكن تستهدف تغيير النظام القائم في العراق بقدر ما كانت تعمل على إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، على الرغم من مطالبة التيار المحافظ الجديد الناشط منذ منتصف التسعينيات في الولايات المتحدة، لأن الرهان الاستراتيجي الأمريكي على عصر "السلام الأمريكي" المزعوم انطلق مع المبررات التي ساقتها عن المناخ السلمي الذي قد تجذر في أوروبا ووصل حده الأقصى في اليابان، وغدت الهند فيه دولة ديمقراطية مزدهرة وقوية لا تشكل مشاكلها المزمنة مع باكستان تحدياً أمنياً عاجلاً، وتبقى الصين حيث تعتبرها الولايات المتحدة بؤرة الخطر المقبل جراء صعودها الاقتصادي وانفاقها الهائل على التسلح وطموحاتها المتزايدة للعب دور إقليمي ودولي متميز لكن هذا الخطر ليس وشيكاً ولا حتمياً. كما أن الوضع الدولي الجديد الذي ترغب الولايات المتحدة بسيادته، لا بد أن يتسم بالتقاء السلم والحرية في الرهان الاستراتيجي العالمي المبني على مسلكها في ممارسة دور الهيمنة، الذي لا تجد صعوبة نوعية في الاستمرار بتأديته، مع توافر نزوع أممي يعكس البنية الأخلاقية التي يرى فيها الأمريكيون هذا العالم الجديد، فكانت المصلحة الإستراتيجية الأمريكية تسعى في مرحلة لاحقة للإطاحة بنظام صدام حسين، و"دعم الديمقراطية" في الشرق الأوسط، وهو في ذات الوقت التزام أخلاقي مطلق بالحرية المزعومة، فجاء التركيز الأمريكي على شرق أسيا بصفتها فضاء الثروة والتقدم الاقتصادي، والشرق الأوسط بصفته مصدر الطاقة الضرورية للاقتصاد الصناعي، وكان تدخلها في الساحة الدولية مباشراً بحجة تحرير الشعوب التي تخضع للاستبداد والاستعباد منذ سنوات الحرب الباردة، فاعتبرت ذلك ربيعاً ديمقراطياً سلمياً لا بد أن ينعم به العالم، فأضحت بموجبه أفغانستان والعراق من "الأمم المحررة" بالمنطق الأمريكي، وعاش شعب العراق ليرى حلقة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية التي ما لبثت الانتهاء من معاقبة قيادة طالبان في أفغانستان عام 2002 لتوجه قواتها لاحتلال العراق وإسقاط نظام الحكم فيه، في ابريل من عام 2003.

المبحث الثاني

احتلال العراق عام 2003 وتداعياته

إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تواجدها العسكري في منطقة الـــشرق الأوسط جاء بعد انتهاء عمليات حرب الخليج الثانية بحجة المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، في ظل تراجع دور الأمم المتحدة وبقية دول العالم الكبرى، ممـــا عزز من دورها المنفرد في التلاعب بمقدرات شعوب المنطقة، وطوال فترة رئاســـة بيل كلينتون للولايات المتحدة كانت جماعة الضغط الجمهوري "اللوبي" – المطالـــبة بالإمبراطورية، والسيطرة على البترول، والتحالف مع إسرائيل، وتطويع الـــشعوب العربية والتلويح بشبح "الخطر" من العراق – تزداد نشاطاً، وتضم إليها مناصـــرين جدداً، يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار تحت نفس شعار: "ضرورات قرن أمريكي جديد"![1].

ثـــم أصـــبح المناخ مهيئاً لها؛ لاختراق الدول العربية وغيرها بالاعتماد على بـــرنامجها المحكم الذي طبقته والذي كان يستند على مراحل عدة مكنها من احتلال العراق في ابريل 2003 والتي تتمثل في المطالب التالية:

المطلب الأول : سياسة احتواء العراق

المطلب الثاني : مرحلة المواجهة العسكرية

المطلب الثالث : نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

([1]) المرجع السابق، ص 135.

المطلب الأول

سياسة احتواء العراق

وهـــي الـــسياسة الأمريكية المتبعة تجاه العراق خلال الفترة من يناير 1993 لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق نهاية مارس 2003 حيث سعت الولايات المـــتحدة لإتـــباع إســـتراتيجية جديدة من اجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوســـط بعـــد أجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج، فكانـــت سياســـة "الاحتواء المزدوج عام 1993" التي أبتكرها مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لاحتواء كلاً من العراق وإيران اللذان كانـــا يشكلان نقطة المواجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الـــباردة، وقد هدفت هذه السياسة عزل العدوين الأساسيين لسياسة الولايات المتحدة فـــي الـــشرق الأوســـط، وذلـــك من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والـــضغط العـــسكري، ومحاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي[1].

إلا إن هـــذه الـــسياسة ســـرعان ما فقدت فاعليتها وأثبتت فشلها في احتواء الدولتـــين، فسارعت لإجراء التغييرات الضرورية في إستراتيجيتها خاصة بالنسبة للعراق فسارعت لاعتماد الآلية التالية:

1. مشروع قانون تحرير العراق

بعـــد بـــروز عناصر جديدة لها انعكاساتها على مسار الإحداث في المنطقة والتـــي تمثلت بالكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ

---

(1) مجـــدوب، طـــه (2001). "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 ـــ القاهرة، مكتبة الشروق، ص 387.

المضادة، والتي جاءت من خلال الحصول على اعترافات ادلى بها حسين كامل المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري بعد هروبه إلى خارج العراق عام 1995 عن نشاطات العراق في هذا المجال، واعترافات عدد من العاملين في البرنامج ذاته من العلماء العراقيين. الأمر الذي دعا مجموعة المحافظين الجدد لكتابة خطاباً مباشراً إلى الرئيس بيل كلينتون بتاريخ 26 يناير 1998 يطالبونه فيه لانتهاز الفرصة والإعلان عن الإستراتيجية الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في العالم، وتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوات أوسع تضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق وأن يجري ذلك من خلال الأمم المتحدة أو من قبل الأمريكان منفردين إذا اقتضى الأمر. وكان من بين الموقعين على هذا الخطاب "ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل وبول وولفويتز"[1]. وبضوء ذلك الخطاب توصل كلينتون مع هذه المجموعة إلى طرح "مشروع قانون تحرير العراق" الذي أقره الكونجرس ليصبح نافذ المفعول، ملزماً للرئيس الأمريكي.

2. نشاطات لجان التفتيش الدولية

جاءت الخطوات الأمريكية المدروسة في هذه الآلية التي لعبت فيها لجان التفتيش الدولية دوراً مهماً في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل "النووية والبيولوجية والكيماوية" والصواريخ البالستية التي يزيد مداها عن 150 كم بالتنسيق مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر زرع عدد من ضباط مخابراتها للمشاركة في تدمير جميع تلك الأسلحة العراقية وما يتصل بها من منظومات ومكونات بحثية حيث شمل البرنامج الاممي ثلاثة مكونات رئيسية لغرض إتمام عملية الإزالة والتدمير لهذه الأسلحة، وقد كانت هذه المكونات تركز على:

---

(1) هيكل، مرجع سابق، ص 137.

أ. **مرحلة التفتيش والمسح:** وقد ركزت على جمع المعلومات اللازمة لتقييم القدرات العراقية في المجالات المعنية بالتفتيش تمهيداً لبدء عملية التدمير.

ب. **مرحلة الإزالة:** وشملت إزالة الأسلحة والمنشآت الخاصة بها والتي تتعلق بالصواريخ التي يزيد مداها عن 150 كم وتدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشآت الإنتاج والصيانة.

جـ. **مرحلة الرصد طويل الأمد:** بدأت هذه المرحلة في أغسطس 1994 وتضمنت التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة (10) من القرار 687 بشأن عدم السماح للعراق مستقبلاً بامتلاك أسلحة محظورة وطبقاً لخطة اللجنة الخاصة التي اقرها مجلس الأمن بموجب القرار 715 لعام 1991[1].

3. قرارات مجلس الأمن الدولي

جرت عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية عبر عدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي والتي كان يجري أعدادها من قبل المختصين في البعثة الأمريكية حيث نظمت آلية العمل بشكل متسلسل وأنيطت مهمة ذلك إلى اللجنة الخاصة المشكلة من قبل مجلس الأمن لهذا الغرض وهي لجنة اليونسكوم، حيث أصدر المجلس عدد من القرارات لإغراض عمل اللجنة والتي تمثلت في[2]:

- القرار 699: صدر في 17 يونيو 1991، أكد على أن تتمتع اللجنة الخاصة بسلطات مستمرة لتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عملية الإزالة للأسلحة العراقية المحظورة بالإضافة لتحميل العراق تكاليف عمليات التدمير والإزالة.

---

(1) محمود، أحمد ابراهيم (2003). عملية التفتيش الدولي في العراق، الابعاد والدراسات في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة-القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ص 71.

(2) مصطفى، نادية محمود (2003)، مرجع سابق، ص 72.

❖ القـــرار 700: صـــدر فـــي 17 يونيو 1991 ونص على تحريم بيع أي أسلحة للعراق.
❖ القـــرار 715: صـــدر في 11 اكتوبر 1991، تم فيه إقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنعه من إعادة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.
❖ القرار 1051: صدر في 27 مارس 1996، تضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية.

وقـد شـــهدت الفترة ما بين 1991 – 1998 عدد من المشكلات بين العراق واللجـــنة الخاصــــة – اليونـــسكوم – التـــي تعاقب على رئاستها كل من السفيرين الـــسويدي رولف ايكيوس والاسترالي جورج باتلر حيث خلصت تقاريرها إلى أن العـــراق يحـــاول استغلال عملية التدمير الأحادي الجانب من قبله في التغطية على عناصـــر معينة في برامجه المحظورة، خاصة التي تتعلق بالصواريخ، وقد انهارت عملية التفتيش في شهر ديسمبر 1998، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لشن عدد مـــن الهجمات الجوية المكثفة ضد العراق بدعوى معاقبته على عدم الامتثال الكامل لقـــرارات مجلـــس الأمن، فجاءت عمليات ثعلب الصحراء التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتنفيذ هجمات صاروخية وجوية ضد العراق في الفترة ما بين 16– 20 ديسمبر 1998.

❖ القـــرار 1284: صدر في ديسمبر 1999 شكلت بموجبه لجنة الانموفيك التي كانت تحصل على نسبة 0.8% من عائدات النفط العراقي الذي كان يصدر وفق برنامج النفط مقابل الغذاء – وقع عليه عام 1996 – كموارد مالية إلى اللجنة من أجل تعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة.
❖ القرار 1441: صدر في نوفمبر 2002 وقد أعتبر بمثابة الفرصة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد كان هذا القرار بديلاً عن مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة يتضمن فقرات تسمح لها

بتنفيذ هجوم تلقائي ضد العراق في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية.

4. تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001

واجهت الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مصاعب عديدة كانت تكمن في عدم القدرة على تحديد المخاطر التي تهدد النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة وتهيمن عليه، فتارة كانت تتحدث عن صراع هادئ بين أقطاب اقتصادية متناوءة، وتارة أخرى تتلمس صدام بين نماذج حضارية متباينة، إلا أنها في نهاية عهد الرئيس كلينتون بدأت تركز على مخاطر التقاء ما تسميه الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل عدا ما أطلقت عليه الإدارة الديمقراطية بالدول المارقة.

وفي عهد الرئيس جورج بوش الابن، انطلق التيار المحافظ الجديد في قراءته لأولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تجربة التعامل مع العراق التي بنيت على أفكار ومواقف ذات نزوع راديكالي لتعميم النموذج الديمقراطي الأمريكي، فالتقت أفكارهم مع عقيدة بوش الابن الإستراتيجية حيث أصبحوا يدافعون عن تلك الأفكار التي تحدد مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤولياتها التاريخية في العالم بثلاثة مبادئ أساسية تتركز في[1]:

أ. الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن ما يسمى بظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل "الحروب الاستباقية".

ب. الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة الاستبدادية التي تشكل خطر على المصالح القومية الأمريكية.

ج. الانتقال من الغموض إلى القيادة، أي وعي أمريكا لدورها الريادي في العالم وممارسة مسؤولياتها بصفتها المحافظة على استقراره وأمنه.

---

(1) ولد أباه، مرجع سابق، ص 85

وما ان جاءت هجمات 11 سبتمبر 2001 – التي منحت إدارة بوش ما كانت تفتقـــر إليه سابقاً ذريعة لغزو العراق تكون قابلة للتصديق من الشعب الأمريكي – حتـــى بـــادر الرئيس بوش بإطلاق شعاره المتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب معتبراً إياها أقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة فقال:

"إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها. ولن تنتهي هذه الحـــرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومـــنذ الـــيوم الأول، فـــإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها"[1].

وأصـــبحت إســـتراتيجية محاربـــة الإرهاب هي العنوان الرئيسي لمرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي استندت على [2]:

أولاً: ملاحقـــة التنظـــيمات "الإرهابـــية" بالوسائل العسكرية والاستخبارية والقانونية.

ثانياً: ملاحقة الأنظمة التي تنتج أسلحة الدمار الشامل والسعي لإسقاطها بعد إن تغيرت تسميتها إلى دول محور الشر.

ثالثاً: نـــشر "قـــيم الديمقراطية" في المناطق المحرومة منها باعتبارها قيم داعمـــة للأمـــن القومي الأمريكي وأن غيابها يعتبر مصدراً رئيسياً للإرهاب والتطرف.

---

(1) خطاب الرئيس جورج بوش أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 20 سبتمبر 2001.

(2) ولد أباه، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني

مرحلة المواجهة العسكرية

ظلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمضمون القرار 1441 الصادر عام 2002 وبأنه سيواصل عمليات الخداع والإخفاء.

لذا جاءت مطالبة التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية لإسقاط نظام الحكم في العراق، "واعتبرت من هذا المنظور الحلقة الأولى من مسار تطبيق إستراتيجية تقويض الشر ونشر القيم الأمريكية في منطقة تشكل في آن واحد فضاءً حيوياً للمصالح الأمريكية ومركز العداء الراديكالي للنموذج الأمريكي"[1].

فقامت الإدارة الأمريكية بتوظيف إستراتيجية متعددة الأبعاد من أجل التشكيك في التزام العراق مع لجنة الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث عمدت لإتباع عدة سبل منها[2]:

أ. تقديم أدلة استخبارية تؤكد استمرار العراق في إخفاء بعض مكونات البرامج المحظورة ولعل لتقرير وزير الخارجي السابق كولن باول أمام مجلس الأمن في 5/ 2/ 2003 الأثر الكبير في دفع أعضاء مجلس الأمن لإصدار قرار يدين العراق.

ب. ممارسة ضغوط على رئيس لجنة الانموفيك "هانس بليكس" ومدير والوكالة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" من أجل إثارة موضوع عدم تعاون العراق معهما.

ج. تسريب تقارير صحفية بشأن انتهاكات العراق المزعومة لقرارات مجلس الأمن الدولي.

---

(1) المرجع سابق، ص 47.

(2) محمود، أحمد إبراهيم (2003)، مرجع سابق، ص 84.

وبعـد كل ذلك لم تعد الإدارة الامريكية تتعامل بشيء من الواقعية مع تقارير لجـنة الانموفـيك وإنمـا أصبحت تسعى لإصدار قرار ثان من مجلس الأمن يدين العـراق ويمهد الطريق أمام استخدام القوة العسكرية ضده، متجاهلين بذلك تقريري هانس بليكس ومحمد البرادعي عن التقدم الحاصل في عمل اللجنة من جراء تعاون العراق معها، إلا أن ذلك لم يكن يشكل عائقاً أمام الولايات المتحدة للمباشرة في شن الحرب وتوجيه ضربات موجعة بقدر ما كان محكوماً بمتغير استكمال حشد القوات الأمريكية في المنطقة وقوات الدول المتحالفة معها لغزو العراق وإسقاط نظام الحكم فيه.

ثـم كـان للنجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية على حركة طالبان وهـزيمتها الأثر المباشر في دفع الإدارة فيها نحو التصعيد الخطير في موقفها من نظـام الحكم في العراق بالإضافة إلى تكليفها أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي المعارض لصدام حسين والذي يقيم في أمريكا لأعداد خطة مناسبة لإدخال عـدد مـن أعضاء تنظيمه إلى العراق بعد تلقيهم لفترة من التدريب العسكري بغية الاسـتيلاء عـن أحد المناطق في العراق ومن ثم تأتي القوات الأمريكية لإغراض المساندة والدعم، إذ تبنى هذا الأمر عدد من الصقور[*] في الإدارة الأمريكية الذين طالـبوا أيـضاً بتوسيع الحرب الأفغانية لتشمل العراق في رؤية مبكرة من الخطر المحـتمل لمـا يعنـيه قيام صدام حسين بتوزيع أسلحة الدمار الشامل "لإرهابيين" مجهولين[1].

وفي هذه الإثناء جاءت النصائح إلى الرئيس بوش من رفاقه منظري منظمة "مشروع من أجل قرن أمريكي جديد" التي جمعت قوميين متصلبين مثل ديك تشيني

(*) الـصقور: هـو مصطلح سياسي عسكري يقصد به الإشارة إلى الذين يؤيدون استخدام القوة العسكرية على الحلول الدبلوماسية وذلك لغرض فرض سياستهم الخارجية.

(1) هيـرش، سـيمور (2005). القـيادة الأمـريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب – بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، 165.

ودونالد رامسفيلد، والمحافظين الجدد الذين دخلوا البنتاغون كمدنيين يسيطرون على وزارة الدفاع وهم كل من نائب وزير الدفاع بول وولفووتز ووكيل الوزارة دوغلاس فيت والذين أصبح لهم النفوذ الواسع خاصة بعد أحداث سبتمبر إذ كانوا يدفعون باتجاه تأييد استخدام القوة وتبني العمل العسكري ضد صدام حسين الذي يتهمونه بدعمه للإرهاب وهي ذات الفكرة التي كانت سائدة لدى عدد من مستشاري الرئيس لشؤون السياسة الخارجية. كما أن الفكرة تتناغم مع التوجهات العامة للإستراتيجية الأمريكية بأن العمل العسكري سوف يؤدي لفرض السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط والعودة إلى مرحلة السيطرة الاستعمارية التي سبق أن سادت العالم بداية القرن العشرين، بالإضافة إلى أنه يحقق الاستيلاء على ثروة المنطقة النفطية واستغلال ذلك في الضغط على الأطراف التي كانت تهيأ نفسها لأداء دور تنافسي مع الاقتصاد الأمريكي وبالأخص منها اليابان والصين والاتحاد الأوربي.

إن المقاربات التي استندت إليها السياسة الأمريكية في شنها الحرب على العراق كانت مبنية من موقف الحزب الجمهوري في رؤيته التي سبق أن طرحها خلال الحملة الانتخابية للرئيس جورج دبليو بوش التي تضمنت إشارات توحي للعودة إلى المنهج الروزفلتي في السياسة الخارجية بغطاء التوجه الويلسوني حيث الارتباط بين المصلحة القومية والقوة ونظام الحكم، ".. في حين يتجه التاريخ نحو الأسواق والديمقراطية، تركت بعض الدول على جانب الطريق، والعراق النموذج الأمثل لتلك الدول. فكان صدام حسين منعزل، وقوته العسكرية ضعفت إلى حد بعيد، ويعّيش شعبه في حالة من الفقر والرعب، ولا يملك موقعاً مفيداً في السياسة الدولية. لذا فهو مصمم على تطوير أسلحة الدمار الشامل، ولن يتغير أي شيء حتى يذهب صدام. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحشد كل الموارد التي يمكنها حشدها، بما فيها دعم معارضيه، في سبيل إطاحته[1].

---

(1) مرقس، سمير (2003). الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة: الموقف من الشرق الأوسط والعراق "في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص34"

ويبـــين الجدول رقم 2 خسائر قوات التحالف في العراق للفترة من 20مارس 2003 ولغاية 17 أغسطس 2006، وكما يلي:

جدول رقم 2

خسائر قوات التحالف في العراق للفترة من 20 مارس 2003 حتى17 أغسطس 2006[1]

	القوات الأمريكية		القوات البريطانية	القوات من جنسيات أخرى	المقاولون المتعاقدون
السنة	القتلى	الجرحى	القتلى	القتلى	القتلى
2003	486	2409	53	40	18
2004	848	7992	22	35	180
2005	846	5947	23	28	102
2006	424	2975	17	12	40
المجموع	2604	19323	115	115	344

لقـــد كانـــت الـــرغبة الجارفة المسيطرة على عقلية الإدارة الأمريكية وقيادة قـــواتها العـــسكرية أثـــناء حرب احتلال العراق تدفع باتجاه ضرورة تحقيق الحسم العسكري السريع، مما جعلها تستغل رخصة الكثافة النارية بأكثر مما كان مقدراً في الخطـــة الأصلية فاستسلمت إلى أهوائها بالإمعان في ضربة الصدمة والرعب على بغـــداد التي زادت في بعض الليالي عما يمكن إطلاق عليه الضرب الجوي المروع فـــوق بغـــداد وحـــولها، وطـــبقاً لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة، فقد قامت الطائـــرات الأمـــريكية فـــوق مـــيادين الضرب بـــ 41404 طلعة جوية، وأطلقت

---

[1] شبكة الصارم العراقي – البصرة، 18 أغسطس 2006 الموقع الالكتروني:
http://www. Albasrah.net

19948 قذيفة موجهة إلى جانب 9251 قذيفة غير موجهة، وما ان انتهت الصفحة العسكرية يوم 9 ابريل 2003 بدخول القوات الأمريكية إلى القصر الرئاسي في بغداد، حتى ظهر لدى الإدارة الأمريكية القصور في التخطيط السياسي لما بعد الحرب، ذلك أن المسئولين الميادين لم يستطيعوا التفريق بين مهام القتال ومسؤوليات الاحتلال، كما أن الحقائق على الأرض في العراق قد كشفت للأمريكان وبعد أيام معدودة على الاحتلال بأن جميع الذرائع "القانونية والأخلاقية" التي دفعت بهم لدخول العراق غير صحيحة وأن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها غير صحيحة وذلك بعد أن ثبت لهم الآتي:

- عدم وجود أسلحة دمار شامل نووية أو كيمياوية أو بيولوجية لدى العراق.
- ليس للنظام الذي سقط في العراق إمكانية تهديد الولايات المتحدة أو أوربا أو جيرانه في ظرف 45 دقيقة.
- ليس للنظام العراقي صلة بتنظيم القاعدة وبما جرى في أحداث 11 سبتمبر 2001.
- أن الشعب العراقي لا يبدو سعيداً بالقوات الأمريكية التي جاءت لكي "تحرره".

ثم كان التخبط من قبل صانع القرار في واشنطن بشأن خياراته المتعلقة بتنصيب عسكري سابق مثل الجنرال "جي غارنر" أو تعيين موظف دبلوماسي مثل "بول بريمر"[1]، الأمر الذي ساعد في بروز الخلافات بين أقطاب الإدارة الأمريكية في تحديد مسؤولية الإشراف على الحكم في العراق فكان التنافس جلياً بين وزير الخارجية آنذاك كولن باول الداعي لحكم البلاد من قبل حاكم مدني وبين وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بضرورة تبني العسكريين للإشراف على مقاليد الأمور في

---

(1) هيكل، مرجع سابق، ص 435.

حكـــم العراق.. وفي ظل هذه الاجواء التي لم يكن بها الشعب العراقي راضيا عما يجــري في بلاده، فقد اتخذت قرارات عصيبة متسرعة تمثلت بحل الجيش العراقي ووزارة الداخلـــية والخارجـــية والإعلام وقوى الأمن الداخلي والقومي في ظن بأن ذلـــك هـــو الأفـــضل في عملية الخلق من جديد، مع وقوع أخطاء جسيمة في عدم مراعاة الظروف التاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية للشعب العراقي.

فتفتق الفكر السياسي الأمريكي عن ميلاد فكرة الفوضى المنضبطة أو الخلاقة كإحدى السياسات التي اتبعتها الخارجية الأمريكية في السعي للسيطرة الكاملة على العراق، بعد تطويع قواه الحية.

لقـــد اعتبر مايكل ليدين وهو من كبار رجالات المحافظين أن فكرة الفوضى والتغييـــر من خلالها هي ذات جذور في الفكر الغربي الليبرالي وأنها معلم أساسي فـــي ذلـــك الفكـــر وداخل مجتمعه وخارجها، حيث العمل على تدمير النظام القديم والعمل على التقدم نحو المهمات التاريخية، كما شرح جيل دورونسورو إستراتيجية الفوضـــى الخلاقـــة بقوله أنها تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغييـــر، ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، واختيار رمز يمكنهم من التوحد حوله، وزيادة الضغط تجاه القوى التي يعارضونها[1].

إن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفوضى الخلاقة جاء بسبب افتقادها للقـــدرة علـــى التأثير في البنية العراقية التي لا يوجد داخلها عوامل مساعدة ترتبط بـــشكل عـــضوي مع الولايات المتحدة التي تعاني من أزمة ثقة وعداء تاريخي بين أفـــراد الـــشعب العراقـــي، وحيث أن الحاجة الأمريكية كانت ماسة لتوفير المناخ المناسب من اجل تنفيذ مشروعها في العراق، فإنها قد افتقدت للفريق الذي يمكن أن تـــتدخل لـــصالحه دون الآخر، وذلك لان الاتهام بالعمالة لها كان جاهزاً، لذلك فإن

([1]) قبيـــسي، هـــادي (2008). الـــسياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية – بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 58.

دور الفوضى الخلاقة ياتي لإحداث التغيير الداخلي دون التدخل لصالح هذا الفريق أو ذاك.

لكن هذه الفكرة لم تستطع إحداث أي تغيير في المجتمع العراقي الذي رفض الاحتلال بسبب ممارسته الاعتداء على حرية الإنسان وحقوقه، كما أن آلية الاحتلال قد أفرزت الآتي:

- إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد قام على القمع والاستبداد.
- أدى الاحتلال لانبثاق ديناميكية مقاومة مسلحة وتأسيس حركات تحرر وطنية جعلت هدفها الأول تنمية الحس الوطني ضد العدو الخارجي[1].
- إن الاحتلال قد ساعد على قيام توازنات هشة ولدت مع وجوده وأسست لانبثاق تقاليد في هيكل الدولة الجديدة جرى اللجوء إليها ضمن الخصوصيات القومية والطائفية الضيقة التي ترشحت في التعبير عن نفسها في أشكال استبدادية مغلقة أوصلت الواقع الجديد إلى هيمنة بعض منها ودفعت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية[2].
- أدى الاحتلال إلى تفكيك بنية الدولة الاجتماعية وانهيار نظامها المؤسساتي والقضاء على البنية التحتية والارتكازية للاقتصاد العراقي[3].
- إن استمرار الاحتلال أدى لتصاعد وتيرة العمليات القتالية بين القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها سواء كانت عراقية أو من دول تشارك في التحالف من جهة، وفصائل المقاومة العراقية على اختلاف تنظيماتها وتوجهاتها

---

(1) أبو رمان، محمد. جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007، ص 161.

(2) النصراوي، صلاح. العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 157.

(3) راشد، سامح. العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006، ص 137.

الفكـــرية مـــن جهـــة اخرى، مما ادى لارتفاع ثمن الحرب في المستويين المادي والبشري التي توجب على الولايات المتحدة دفعها.

- إن ثمـــن حـــرب العـــراق بعد خمسة أعوام أصبحت كلفتها أعلى حرب خاضتها أمريكا في تاريخها باستثناء الحرب العالمية الثانية، حيث يقدر حجم الإنفاق الشهري الأمريكي بحوالي 12 مليار دولار، فيما قالت اللجنة الاقتصادية للكونغرس أن فاتـــورة الحرب كلفت كل عائلة أمريكية 16900 دولار ومن المتوقع أن ترتفع إلـــى 37 ألـــف دولار بحلول عام 2017. ويقدر مكتب الموازنة التابع للكونغرس حجم الإنفاق الأمريكي على الحرب مع نهاية السنة المالية 2007 بنحو 413 مليار دولار ستـــصل فـــي عام 2017 إلى 570 مليار دولار، ويرى المحللون أن حجم الفوائد على القروض المالية التي استلفتها الحكومة الأمريكية لتمويل حربي العراق وأفغانـــستان ستـــصل عـــام 2017 إلى 290 مليار دولار مع إضافة نفقات أخرى تغطـــي السنوات العشر القادمة تتراوح ما بين 131 – 218 مليار دولار مما يعني أن ثمـــن الحـــرب على المستوى المالي ستكلف أمريكا بحلول عام 2017 ما بين 1300 – 2000 ملـــيار دولار، أما على مستوى الخسائر البشرية فهناك أكثر من أربعـــة آلاف جـــندي قـــتلوا فـــي العراق وهناك 60 ألف جندي جرحوا جراحات معظمها خطيرة، ويقدر الباحثون أن 791 ألف جندي قاتلوا في العراق وأفغانستان سيحـــصلون علـــى إعانـــات إعاقـــة، يضاف لهم ما نسبته 39% من عدد الجنود الأمـــريكان الـــذين قاتلـــوا في حرب الخليج الثانية 1991 يحصلون على معونات إعاقـــة، لـــذا تقدر كلفة الحرب بأنها ستصل إلى ما بين 371– 630 مليار دولار، فـــضلاً عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية مثل خسارة أو ضعف الإنتاج المقدم للـــذين أصـــيبوا بإعاقـــات مزمنة، كما أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث كان سعر البرميل مع بدايتها 39 دولار ووصل في شهر ابـــريل 2008 إلى 110 دولار. أما عن عدد القتلى من العراقيين فالأرقام تتراوح مـــا بـــين 50 ألـــف إلى مليون عراقي، والتناقض الواضح بين هذه الأرقام يعود

لصعوبة جمع المعلومات في ظل تنامي دور المقاومة والميليشيات، كما ان اعداد الضحايا العراقيين عرضة للتسييس من قبل أفراد الحكومة الحالية الذين يخفون حقيقة تلك الأعداد نتيجة القصف الأمريكي والأسلحة الفتاكة وضحايا الأسلحة الأخرى وسيارات المقاومين وضحايا عنف فرق الموت وعصابات الإجرام، أما الذين يعانون من مشاكل صحية ناتجة عن الحرب ذاتها نتيجة سوء التغذية وارتفاع معدلات ضغط الدم والأمراض الناجمة عن تلوث المياه. وهناك منظمة عراقية بريطانية تدعى منظمة حساب الجثث العراقية تقول بأن عدد المدنيين الذين قتلوا حتى منتصف شهر مارس 2008 يتراوح ما بين 82109 – 89605، وهذا الرقم يتوافق مع أرقام الحكومة العراقية التي تستند إلى تقديرات حساب الجثث للقتلى من المقاتلين أو عناصر المقاومة أو أعضاء الميليشيات التي تستقبلها دوائر الطب العدلي العراقية "المشرحة"، وهي تعترف بأن تقديراتها ربما تكون أقل من معدل القتل الذي ينتشر في العراق[1].

- أفرز الاحتلال نتائج عديدة ومفاهيم جديدة لم تكن مألوفة في الحياة السياسية العراقية، زادت من مكامن الخطر المحدق بالمجتمع العراقي، وسيناقش المطلب القادم أبرز تلك النتائج.

المطلب الثالث
نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن بلغت هذا الحد من التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبحت تحتل دولة مركزية من النظام العربي "العراق". كما أنه لم يسبق لهذه الدولة العظمى والقطب الدولي الوحيد أن واجه مثل

---

(1) وكالة الأنباء العراقية (2008). إحتلال العراق الأكبر كلفة في تاريخ أمريكا.. والعدد الحقيقي للضحايا العراقيين قد يبقى مجهولاً، الموقع الالكتروني:
www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198

هـذه التعقـيدات ومظاهر الفشل في التعامل مع قضايا المنطقة، ومنها على سبيل المـثال لا الحـصر، الفشل في بسط رؤيتها المعدلة التي تتعلق بنشر الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وإجراء الإصلاح السياسي في دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً العربية، والتي جاءت من أجلها حسب أدعاء المسئولين الأمريكيين، حيث مثل العراق فيها رأس الرمح الذي به ستخوض الولايات المتحدة غمـار معـركتها الحاسمة لتحقيق أهدافها المعلنة في المنطقة، إن الأهداف المعلنة لغـزو العـراق جاءت واضحة وصريحة على لسان القادة الأمريكان. ويقول خير الـدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية عن هذه الأهداف في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية يوم 20 ديسمبر 2006 بأنها تشمل:

1. منع العراق من حيازة وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.
2. وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة.
3. القضاء على الإرهاب.
4. إقامـة تجـربة فريدة لدولة ديمقراطية تكون مثلاً يحتذى بها في الشرق الأوسط.

أمـا الأهداف غير المعلنة فيحددها بالسيطرة على نفط العراق والقضاء على القـدرات العسكرية العراقية من أجل تأمين سلامة إسرائيل فضلاً عن الاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي.

وبالنظـر إلـى تحلـيلات أمـريكية عديدة كالتي ساقها تقرير لجنة بيكر – هاملـتون، فـإن مظاهـر الفشل هذه لا يمكن أن تدفع الولايات المتحدة إلا لتعديل أهدافها وتغيير إستراتيجيتها في المنطقة والعراق، إلا أن الإدارة الأمريكية لا زالت تأخـذ بنظريات المحافظين الجدد في أسلوب تعاملها مع قضية العراق والمشكلات التي جاءت بها إليه مع بروز تداعيات عديدة أخرى تمخضت عنها النتائج المباشرة لاحـتلال هذا البلد الحيوي في مستوى اقتصاديات العديد من دول العالم كونه فرس الـرهان الأول فـي الـسباق العالمـي للحصول على الطاقة، جراء ما يمتلكه من

احتياطـيات نفطـية هائلـة ومـؤكدة غيـر التـي لم تكتشف بعد، وما تمثله تلك الاحتياطيات من أهمية للغرب أو لأي طرف دولي آخر.

إذن فإن المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق جاء بأفكار ورؤى من اجـل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية – على الطريقة الأمريكية – ونقله إلـى مـصاف دول العـالم الحر وإنهاء الديكتاتورية فيه، في حين كانت الممارسة الأمـريكية علـى الواقع وفي الميدان تسعى للارتكاز في المنطقة والسيطرة على الثـروات الموجودة في العراق والقضاء على القاعدة الصناعية والعلمية التي بنيت فـيه والمـستندة علـى طاقـات بشرية كبيرة من العلماء والفنيين وخدمة لمصالح إسرائيل في المنطقة وغيرها من مؤشرات وعناصر القوة الشاملة التي كانت تجعل مـن العـراق دولـة ذات ثقـل إقليمي ودولي مرموق. وقد أفرزت هذه الممارسة الأمريكية جراء احتلالها للعراق عن الدلالات التالية:

1. إلغاء الدولة العراقية:

شـهد العـراق عقب الغزو الأمريكي لأراضيه حالات من التدمير العشوائي والمـنظم لمرتكـزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية فلم يعد لسلطة القانـون وجـود جـراء سـماح الاميركان لتنامي حالات النهب والسلب لمقتنيات وموجودات مؤسسات الدولة، بحيث جرى تدمير شامل للدولة وأركانها التي لم يعد يمـتلكها جراء سقوط السلطة المركزية التي كانت تحكم الشعب، وأصبحت الأرض تحت سيادة وسيطرة سلطة غير وطنية تابعة لدولة أخرى، أما الشعب فقد خرج من نطـاق معادلة التأثير في الوضع العراقي[1]، فبرزت تنظيمات وحركات وتجمعات وتـيارات وأحـزاب سياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي، فادعت بعـضها أنهـا قد نشأت في كردستان العراق أو خارجه وقالت الأخرى بأنها كانت تعمل بشكل سري خلال سنوات حكم النظام العراقي السابق[2].

(1) راشد، العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، مرجع سابق، ص 136.

(2) الجاسـور، نـاظم عـبد الواحد، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد 159 يناير 2005، ص 138.

2. تدمير الاقتصاد العراقي:

إن حالـــة التدميـــر الـــشامل والعشوائي التي شهدها العراق لبنى الدولة في الجوانب السياسية والقانونية تزامن معه القضاء على الاقتصاد العراقي عبر تدمير هـــياكله الـــصناعية ومؤسساته الإدارية والتشغيلية، مع استهداف واضح لقطاعات: الخـــدمات والـــنقل والاتصالات والطرق ومفردات الحركة الاقتصادية بكل أشكالها الـــصناعية والتجارية والخدمية، باستثناء قطاع النفط الذي لم يتم استهدافه من قبل قوات الاحتلال، بل جرت محاولات تخريبية جزئية وقعت في فترات لاحقة لعملية الغـــزو العسكري لأهداف واضحة سواء من قبل عناصر المسلحين العراقيين الذين بـــرز دورهم بصفة مقاومة مسلحة تستهدف الاحتلال، أو عناصر مسلحة تستهدف السرقة(1).

3. بناء الحياة السياسية وفق توجهات فكرة الاحتلال:

مـــنذ وقوع الغزو الأمريكي للعراق وفرض السيطرة العسكرية الشاملة على مقدراتـــه، جاء التدخل مباشراً من قبل الحاكم الأمريكي المدني بول برايمر المعين لحكـــم العراق لفرض صيغة جديدة في الحياة السياسية تمثلت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالـــي، بعـــد أن جـــرى التنسيق مع بعض التنظيمات والأحزاب السياسية التي تـــصدت للعمـــل السياسي والتي كانت في المرحلة السابقة للاحتلال تعارض نظام الحكم السابق، فأشركتها الإدارة المدنية في إعادة ترتيب وبناء التركيبة السياسية من خـــلال تعيين عدد من قادة تلك التنظيمات والأحزاب واستناداً لمعيار تلبية المصالح والأهـــداف الأمـــريكية لتشكيل ذلك المجلس، فبرز دور كل من: الحزبان الكرديان الديمقراطـــي الكردســـتاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بـــزعامة جـــلال الطالباني على الصعيد الكردي، بينما برز المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بزعامة محمد باقر الحكيم الذي مثله شقيقه عبد العزيز الحكيم

---

(1) راشد، العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، مرجع سابق، ص 137.

لعضوية مجلس الحكم كابرز ممثل للشيعة، مع تقريب ثلاثة تنظيمات هي: حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي، والمؤتمر الوطني بزعامة أحمد الجلبي، والحركة الدستورية الملكية بزعامة الشريف علي بن الحسين(1).

لقد كان التخبط والفشل شعارين دائمين لقرارات الحاكم المدني الأمريكي بريمر المكلف بإدارة العملية السياسية في العراق، مع تناغم تلك القرارات مع أهداف وتوجهات السياسيين العراقيين العائدين إلى العراق، فأضحت العملية تسير نحو الانقسامات الطائفية والاستقطاب المذهبي، فعمل الحاكم المدني مع كافة الأطياف والتشكيلات السياسية سواء تلك التي ساهمت في مجلس الحكم أو التيارات والحركات الليبرالية واليسارية والقومية العربية التي لم تسنح لها الفرصة لإشغال مقاعد في المجلس، فكان انطلاق مشروع التغيير والبناء الجديد الذي رعته الولايات المتحدة وشهد بروز وتيرة التنافس بين القوى السياسية الجديدة الفاعلة في الساحة السياسية والطوائف المذهبية والقوميات في محاولة للحصول على أكبر حصة من العملية السياسية، مما دفع الحاكم المدني لإعداد جدولة صدرت باسم مجلس الحكم الانتقالي عن مراحل العملية السياسية وفق فترات زمنية محددة، جرى إبلاغ الأمم المتحدة بمضمونها وكانت حسب التسلسل التالي(2):

- تشكيل مجلس الحكم.
- تشكيل مجلس وطني بالاختيار والتعيين وبعدد (100) عضو ممثل.
- تشكيل حكومة مؤقتة تنبثق عن المجلس الوطني "المؤقت".
- إجراء انتخابات الجمعية الوطنية يوم 30 يناير 2005 تحت إشراف الحكومة المؤقتة.

---

(1) النصراوي، مرجع سابق، ص 154.

(2) جواد، سعد ناجي. جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية – القاهرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007، ص 157.

- استقالة الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة تمثيلية تقرها الجمعية الوطنية.
- تشكل الجمعية الوطنية لجنة لكتابة الدستور.
- تقـر الجمعية الوطنية الدستور وتعرضه للاستفتاء العام يوم 15 اكتوبر 2005.
- إجـراء الانـتخابات الثانية يوم 15 ديسمبر 2005 بهدف تشكيل مجلس النواب مدته أربع سنوات.
- تشكيل حكومة تمثيلية منتخبة من مجلس النواب.

إن التـسريع بوتيرة الخطوات في العملية السياسية من أجل تحقيق الأهداف الأمـريكية جـاء مـن أجـل إعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة قد نجحت في "تحريـر العراق وبنائه ديمقراطياً"، إلا أن ارتداء الثوب الطائفي وغياب المشروع الوطنـي جعـل العملـية تسير في ظل نظام تحديد الحصص للطوائف والقوميات الموجـودة فـي العـراق، ومع توالي الأيام لانجاز الخطوات اللاحقة في العملية الـسياسية بـدأ ترسـخ نظـام المحاصصة يفرض نفسه على السياسيين والمجتمع والدولـة، مما أفرز عن بروز قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة أبعدت الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية والشرعية والعقلانية والبـناء لتحل محلها الهويات الصغيرة وما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهـيم الغلـبة والتهمـيش والتغيـيب لبعض فئات الشعب والتطرف والنزعات التدميـرية، مع تنامي حالة الصراع على السلطة والثروة خاصة بعد صدور قرار سـلطة الاحـتلال بإجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة للعراقيين، استجابة للإلحـاح الـصادر عن الطرف الشيعي ممثلاً بالمرجع الديني الأعلى أية الله السيد علي السيستاني والطرف الكردي ممثلاً بجلال الطالباني ومسعود البارزاني[1]، مما

---

(1) النصراوي، مرجع سابق، ص 155.

ساعد على تبلور الاسس العامة للعراق الجديد والتي تمثلت بالمفاهيم والرؤى التالية:

أ. الطائفية:

أدى سقوط السلطة المركزية في العراق إلى اتجاه الأفراد في المجتمع العراقي نحو الانتماءات الضيقة واستعادة الهوية الأصلية واستناد كل مجموعة من العراقيين إلى مرجعيات يستمدون منها الإحساس بالانتماء والتوافق الجمعي حولها، بحيث أصبحت تلك المرجعيات سواء الدينية أو المذهبية أو العرقية وحتى السياسية "العلمانية أو الشيوعية" هي الرابط الاجتماعي بين تلك المجموعات.

ب. الفيدرالية:

إن انهيار الدولة وانكسار السلطة فيها أتاح لبعض السياسيين الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد، حيث نصت المادة (1) من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجديد الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصول موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 15 اكتوبر 2005، على أن "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي" برلماني "ديمقراطي اتحادي"[1].

إذ لم يكن هذا المسمى "الفيدرالية" جديداً في الحياة السياسية في العراق بفعل وجود الأكراد في شمال العراق وتمتعهم ببعض المزايا القريبة من هذا المبدأ، إلا أنه أصبح مدخلاً لتنمية بذور الانقسام والتقسيم ذات الخلفية الاجتماعية في دولة كانت تتمتع بكونها كيان واحد مستقل، فجاءت هذه التسمية لتعبر عن الوجه السياسي للطائفية في العراق جراء مطالبة بعض السياسيين لتشكيل أقاليم في الوسط والجنوب ومن ثم يجري اعتماد مبدأ الفيدرالية في الحكم.

---

(1) وثيقة الدستور العراقي اكتوبر 2005.

جـ. إعادة الإعمار:

يعد مصطلح إعادة الإعمار من أهم المداخل الجديدة للعديد من القوى الإقليمية والدولية إلى العراق ليس على النطاق الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى الجوانب السياسية والأمنية ذات طابع يستنزف القدرات والموارد العراقية على المستويات كافة.

فمن خلاله دخلت العديد من الشركات الأمنية بحجة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالإعمار والبناء، كما يتم تبادل المزايا والمنافع السياسية والمالية بين سلطة الاحتلال ورموز السياسة العراقية الموالين لهم.

أما عن تبشير الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بأنها ستقيم أنموذجاً للحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط ينطلق من العراق ليعم بلدان المنطقة، فإن الذي حدث وبعد مرور خمس سنوات على وقوع الاحتلال فإن العراق بات أنموذجاً للفوضى وانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، والشيء الخطير في كل ذلك هو تفكك العراق كدولة ومؤسسات ورابطة وطنية أصبحت ضلاله تمس عدداً من الدول المجاورة سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى الرابطة السياسية داخل المجتمعات العربية.

لم يكن العراق قبل سقوط نظام الحكم فيه أنموذجاً للتماسك والترابط العرقي، إلا أنه أيضاً لم يكن دولة ضعيفة أو فاشلة أو مجزأة يمكنها السقوط لمجرد حدوث ضغط خارجي مثلما جرى عليه، كما أن التجارب الانتخابية التي جرت في العراق منذ الاحتلال الأمريكي في ابريل 2003 لم تسفر عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية، وأن الحديث عن النقلة النوعية التي سيشهدها باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر لم يسفر سوى عن الاقتراب من الوقوع في حرب أهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في إيقافه أي حلول سياسية، فلا زالت الروابط العشائرية والطائفية والمذهبية تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف وتدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة الوفاق الوطني والأهلي وتسير به نحو ثقافة الانتقام والقتل، وما تشريد

الملايين من ابناء الشعب داخل العراق وخارجه ومصطلحات لم يالفها الشعب سابقا تتعلق بكونهم نازحين داخل البلاد ولاجئين خارجه إلا دليل على حالة الاحتراب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية[1].

إن التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضاً للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للبلاد، لا سيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي واحتلال العراق قد زاد من الخطورة في تدهور الأوضاع، كما أدى لحدوث الفوضى في العراق وجعل من منطقة الشرق الأوسط أمام العديد من المخاطر بفعل دوافع التدخل في الشأن العراقي من قبل الأطراف الدولية وبعض الأطراف الإقليمية والتي تراوحت بين[2]:

أولاً: جعل العراق ساحة تصفية الحسابات بين تلك الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة.

ثانياً: إعادة توازن القوى الإقليمي في المنطقة بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج الباقي في المنطقة.

ثالثاً: حماية الطوائف والقوميات العراقية لأغراض سياسية بعيدة المدى.

رابعاً: خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لإبعاد توجهاتها عن دول أخرى.

خامساً: التغلغل لأغراض ومصالح اقتصادية.

ومن أهم الدول الإقليمية التي كان لها أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي "إيران وتركيا من الجوار غير العربي" و"إسرائيل لأغراض إستراتيجية".

---

(1) العناني، خليل. اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، السياسة الدولية العدد 164 ابريل 2006، ص 110.

(2) جواد، جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية، مرجع سابق، ص 160.

هذه الدول هي نماذج بارزة يضاف لها العديد من الدول التي استغلت التنوع العرقـــي والطائفي لتتدخل بدعوى حماية الطوائف التي كان لها تأثير سلبي لصالح مخططاتها الذاتية في الشأن العراقي وأبرزها تركيا كما أفردت الدراسة مبحث عن تداعيات الاحتلال الأمريكي ودورها في قضية الأكراد.

فقـــد اعتبـــرت الولايات المتحدة الأمريكية وفق مقولات المحافظين الجدد أن ســقوط الــنظام الــسياسي في العراق مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، لذلك أظهـــرت ســوريا مرونة في مسألة إيواء اللاجئين العراقيين لابعاد انسنية وقومية، كمـــا رفـــضت تـــسليم المـــسئولين العراقيين السابقين معلنة وقوفها ضد المشروع الامريكـــي فـــي المنطقة، كل هذا ساهم في خلط الأمور السياسية ودفع باتجاه منع الاستقرار في العراق.

أمـــا مـــا يتعلق بإيران فإن الخطر الذي تواجهه يكون مباشراً في حال انتهى الامـــريكيون مـــن قـــضية العراق إذ أن المسئولين في الإدارة الأمريكية لا يخفون الحـــديث عـــن اتخاذ إجراءات صارمة بحق إيران أذا نجحوا في العراق، لذا فإنها تـــواجه نظامـــاً له توجهات موالية لأمريكا عند الحدود الشرقية "أفغانستان" ونظاماً وقواتاً أمريكية على الحدود الغربية "العراق"، إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بفـــوائد جمة لإيران ومكاسب كبيرة كونها استطاعت تمديد نفوذها الإقليمي لتصبح ورقـــة صـــعبة ورقماً مؤثراً في المعادلة العراقية تتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة وتقوم بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة لهم في أي مواجهة محتملة مع حكومة عراقية قريبة في توجهاتها المذهبية من إيران.

وفـــيما يـــتعلق بإسرائيل التي ليس لها أي امتداد جغرافي مع العراق إلا إن تـــدخلها يبـــرز فـــي السعي لإنهاء البنى التحتية والارتكازية العراقية وحل الجيش وتحفيز الفتنة الطائفية وذلك لجعل العراق خارج نطاق الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره قوة إقليمية فاعلة وقوية في منطقة الشرق الأوسط[1].

---

(1) المرجع السابق، ص 161.

المبحث الثالث

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق

"المشكلة الكردية أنموذجاً"

أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 عن تداعيات عديدة، أثرت على مجـــرى تطورات الأحداث في العراق حيث مثلت المشكلة الكردية كأحد أبرز هذه التداعيات بفعل كونها قضية محلية ذات أبعاد إقليمية، جراء تأثيرها على الأوضاع الـــسياسية فـــي عدد من دول منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في "العراق وتركيا وإيران وسوريا" مع وجود امتداد بشري للأكراد في عدد من البلدان الأخرى كلبنان وإســـرائيل فضلاً عن وجودهم خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط في بعض دول أسيا الوسطى.

وسيتناول هذا المبحث المشكلة الكردية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية على الساحة التركية

المطلب الثاني: تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية

المطلب الثالث: التهديد التركي باقتحام شمال العراق

المطلب الأول

تطورات القضية الكردية على الساحة التركية

إن كردســـتان هي منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاع القمم الجبلي فيها من ثلاثة آلاف قـــدم إلى اثني عشر ألف قدم، وأعلى جبالها هو جبل أرارات يقع في أقصى الـــشمال، كما تكثر فيها الهضاب المرتفعة مثل الهضبة الواقعة في كردستان تركيا التي تستقر فوقها بحيرة وان، ولا يختلف الشكل العام للمنطقة في كونها ذات طبيعة جبلـــية ســـواءً في شمال العراق أو في إيران أو في تركيا. ويتحدث الأكراد اللغة

الكــردية بالإضــافة إلــى اللغــة العربية في العراق وسوريا والفارسية في إيران والتــركية في تركيا، وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فــرعاً مــن أســرة اللغــات الهندوأوروبــية وهي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية[1].

وتتــضارب الإحــصاءات فــي تقديــر عدد سكان كردستان وتتنوع حسب خــضوعها للتــيارات السائدة في الدول التي تضم في تركيبتها الاجتماعية القومية الكــردية، حــيث تنكــر بعض الدول حقوق الأكراد أو حتى تنكر عليهم وجودهم القومــي وخــصوصاً فــي تركيا التي لا تسميهم أكراداً وإنما تطلق عليهم تسمية "الأتــراك الجبليين"، كما لا تشير إيران إلى الإحصاءات الرسمية المتعلقة بأعدادهم الحقيقــية، وتمتــنع عــدد مــن العــشائر وكذلك بعض الفلاحين عن التسجيل في الإحصاءات الرسمية خوفاً من التجنيد والضرائب، أما عن أعداد الأكراد في منطقة كردســتان فقد أشارت بعض الإحصاءات ومنها ما ذكره خالد سليمان الفهداوي[2]، إلا أن عددهم الكلي في العالم يبلغ أربعون مليون نسمة يتوزعون على تركيا وفيها يقطــن عشرون مليون، فيما يبلغ عددهم في إيران ثمانية ملايين وفي العراق سبعة ملايــين والآخــرون يــسكنون فــي بقــاع مختلفة من العالم: مثل سوريا وبعض جمهــوريات الاتحــاد الــسوفيتي السابق وشرق أوروبا. وبموجب التقديرات التي أوردتهــا قــناة الجزيرة القطرية، فإن عددهم داخل العراق ما يقارب أربعة ملايين نــسمة من مجموع الأكراد بشكل عام والذين يبلغ عددهم حوالي 27 مليون كردي موزعين في الدول المجاورة كما في الجدول رقم 3.

---

(1) عيــسى، حامــد محمــود (1992). المــشكلة الكــردية فــي الــشرق الأوسط – القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 3.

(2) الفهداوي، خالد سليمان (2006). القضية الكردية والحل المنشود التاريخ – الواقع – المستقبل – دمشق، الأوائل للنشر، ص 11.

جدول رقم 3

أعداد الأكراد موزعون على دول المنطقة [1]

الدولة	العدد
تركيا	12-15 مليون
إيران	6 مليون
العراق	4 مليون
سوريا	1 مليون
دول أسيا الوسطى	500 ألف
لبنان وإسرائيل	250 ألف
المجموع	750ر23 – 26 مليون

تعــود جــذور المــشكلة الكردية إلى مراحل تاريخية ضاربة في القدم حيث ســقوط الإمبراطورية الميدية "الكردية" على يد الفرس الاخمينيين قبل ميلاد السيد المــسيح بسنوات طويلة. إلا أن صورة المشكلة الحقيقية جاءت في العصر الحديث نتــيجة تقــسيم منطقة كردستان عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية في أعقاب معركة جالديران عام 1514 عندما إنتصر السلطان العثماني سليم الأول على الشاه إســماعيل الــصفوي حــاكم إيــران، فاحتلت الجيوش العثمانية على إثرها مدائن الأناضول وماردين وأورفة وغالبية أجزاء الأناضول.

إن هــذه المعركة أفرزت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعالج هــذه القــضية، فجاءت أول معاهدة بين الطرفين عام 1555 عرفت باسم "أماسيا" أعقبــتها معاهــدة "زهاو" عام 1639، ثم معاهدتا أرضروم الأولى 1823 والثانية 1847، واتفاقيتا طهران 1911 والأستانة 1913 وبروتوكولها في نفس العام[2].

---

(1) برنامج ما وراء الخبر قناة الجزيرة الفضائية يوم 2007/11/4.

(2) اللــباد، مــصطفى. العامــل الكردي في السياسة التركية، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 190.

إن هــذه المعاهــدات والاتفاقيات كرست لتقسيم كردستان وشعبها بين الدول الإقليمــية البارزة آنذاك في المنطقة وهي، الصفوية "الإيرانية" والعثمانية "التركية" إلــى أن جاءت تعقيدات المشكلة بشكل أكبر عند احتكاك الدول الأوربية بكردستان عــن طريق الرحالة والإرساليات التبشيرية، وكذلك عن طريق القنصليات الأجنبية لكل من روسيا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا، وعلى أثر اندلاع الحرب العالمية الأولى وجــد الأكــراد أنفسهم وسط الإحداث يقاتلون في الحرب على الجبهتين القوقازية والعــراقية بعد انضمامهم إلى جانب تركيا المسلمة والتي وجهتهم لقتال المسيحيين من الاثوريين والأرمن الذين ناصروا الحلفاء[1].

وبعد انهيار الدولة العثمانية شهدت كردستان تقسيمها الثاني، على أثر اتفاقية ســايكس بــيكو السرية الموقعة عام 1916 بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لغرض اقتسام غنائم الحرب العالمية الأولى حيث نصت الاتفاقية على إلحاق ولاية الموصل بــصفتها كردســتان الجنوبــية – أي كردستان العراق – وغرب كردستان – أي كردستان سوريا – بفرنسا، أما كردستان الشمالية وجنوب شرق الأناضول فألحقت بروســيا غيــر أن الــثورة البلشفية في روسيا عام 1917 تنازلت عن الامتيازات الممــنوحة لهــا من جراء تلك الاتفاقية فقررت بريطانيا الاحتفاظ لنفسها بها ضمن ولاية الموصل مقابل 10% من عوائد نفطها تقدم إلى فرنسا.

وبموجب معاهدة فرساي التي وقعت في 28 يونيو 1919 فقد دخلت بلاد ما بــين النهــرين في منطقة الانتداب البريطاني الذي لم يكن قد فرض بعد لكنه كان معروفاً أنها ستكون الدولة المنتدبة على العراق، فقد نصت المادة الثانية والعشرين من المعاهدة المذكورة على أن توضع المستعمرات والأقاليم التي كانت تابعة للدول الاستعمارية التي انهارت في الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة دولة متقدمة تقدم لهــا المساعدات والإرشادات حتى تستطيع أن تعتمد على نفسها، وتطبيقاً لذلك قرر مجلس الحلفاء الأعلى في 25 ابريل 1920 فرض نظام الانتداب على العراق الذي

([1]) عيسى، مرجع سابق، ص 27.

مــنح بموجب المادة السادسة عشرة منه "لا شيء مما ورد في احكام الانتداب يمنع المنــتدب مــن تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية وكما يلوح له" الأمــر الــذي سمح للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس عند تشكيله الحكومة العراقية المؤقتة إلى إيجاد وضع خاص للأكراد يتيح لهم التطلع إلى حكم ذاتي[1].

لقــد كان تقسيم كردستان الأول عام 1514 ثنائياً حيث تم إلحاقها إلى دولتين همــا تــركيا "الدولة العثمانية" وإيران "الدولة الصفوية"، إلا أن التقسيم الثاني كان رباعــياً أي قسمت كردستان إلى أربعة أقسام موزعة على أربعة دول هي: تركيا وإيــران بــصورة مباشــرة، وبريطانيا وفرنسا بصورة غير مباشرة عبر سوريا والعراق. ومع انعقاد مؤتمر الصلح في باريس الذي تمخضت عنه معاهدة سيفر في 10 أغــسطس 1920 انتعــشت آمال وطموحات الأكراد الساكنين في هذه المناطق لإنشاء كيان مستقل أسوة بالدول الجديدة التي أنشئت في المنطقة، حيث نصت مواد معاهدة سيفر "62-63-64"[2]. على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردســتان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي أولاً ثم الاستقلال ثانياً، إلا أن تركيا رفضت هــذه المعاهــدة فتلاقت معها الرغبة البريطانية بوضع كامل التراب العراقي تحت الانــتداب البريطانـــي، لكن الأكراد فقدوا حقوقهم بمقتضى اتفاقية لوزان التي نجح مصطفى أتاتورك في إبرامها مع الدول الأوربية عام 1923، والتي وضعت شرطاً تتعهد فيه أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة ومنح الحريات دون تمييــز – من غير إن ترد أي إشارة للأكراد – فاعتبر الأكراد هذه المعاهدة ضربة قاسية لمستقبلهم ومحطمة لآمالهم.

لقد شهدت القضية الكردية عدة تطورات على المستويين السياسي والعسكري وتــداخلت فــيها المــصالح الإقليمية للدول التي يتواجد ضمن تركيبتها الاجتماعية الأكراد حيث برزت عدة تطورات على الساحة التركية كان فيها الدور البارز يعود

---

(1) المرجع السابق، ص 48.

(2) وثيقة معاهدة سيفر عام 1920.

لنجاح مصطفى كمال اتاتورك باني تركيا الحديثة في تخليصه للاراضي التركية من الوجـود العسكري الأوربي بموجب معاهدة لوزان 1923 حيث جرى الإعلان عن الجمهـورية التـركية العلمانـية التـي خلعت رداء التراث العثماني لترتدي الزى الغربـي، فنـصب أتاتـورك وصياً على النظام السياسي التركي الذي تولى سحق الأخطار التي تهدد مكانة وأحلام وتطلعات القومية التركية، وفي مطلع الأربعينيات مـن القرن العشرين توجه نحو قضية الأكراد فقام بتهجيرهم من المدن الواقعة في هـضبة الأناضـول حيث نشأتهم إلى مدن الغرب التركي بهدف استخدامهم كعمالة رخيصة تمد الصناعة التركية الناشئة، والقضاء على تطلعاتهم في إنشاء دولة قومية خاصة بهم، إن التصرف التركي هذا ساعد على ظهور طبقة عاملة كردية نشطت فـيها بعـض العناصر التي ما لبثت أن أصبحت كوادر لحزب العمال الكردستاني القـديم الـذي قاد حرباً شرسة ضد الدولة التركية استمرت عشرات السنين ترتب علـيها اتباع سياسة اقتصادية من قبل الدولة تسمح بتركيز الاستثمارات في المدن الغـربية الصناعية مثل اسطنبول وبورصة وأزمير مقابل عجز واضح في الجزء الـشرقي والجنوبي لتركيا حيث يعيش الأكراد، مما ساهم بظهور أنماط إنتاجية في القـسم الغربـي تهـيمن عليها طبقة التجار ذات المصالح المتشابكة مع المؤسسة العسكرية، أما القسم الشرقي فهو متخلف نسبياً تسود فيه الأنماط الإقطاعية وتتحكم فـي مقدراتـه طبقة الأغوات الكردية المحافظة، مما شجع ذلك على تنامي وبروز حـزب العمـال الكردسـتاني في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا. حيث خاض هذا الحـزب حرباً ضارية ضد القوات التركية التي استفادت من إتفاق عقدته حكومتها مع الجانب العراقي عام 1982 حيث كان يقضي بالاتي[1]:

1. يسمح لجيشي البلدين بعبور الحدود لمطاردة المعارضة.
2. تبادل المعلومات الأمنية بين الطرفين.

([1]) اللـباد، مـصطفى. العامـل الكـردي فـي السياسة التركية، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 190- 191.

3. يتحمل العراق تمويل الاتفاق والتحضيرات اللوجستية اللازمة لتنفيذه.
4. تسليم المقبوض عليه من الطرفين.

وبموجب هذا الاتفاق أمكن لتركيا ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل العراق بشكل منتظم حيث دخلت القوات التركية إلى شمال العراق أكثر من ثلاثين مرة خلال الفترة الممتدة من عام 1983 ولغاية 2003.

أما عن حزب العمال الكردستاني الحديث "فهو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية وماركسية – لينينية، هدفه إنشاء ما يطلق عليه الحزب دولة كردستان المستقلة".

ويعتبر هذا الحزب في لوائح الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي وتركيا وإيران وسوريا واستراليا ضمن المنظمات الإرهابية. نشأ الحزب في السبعينيات تحديداً في نوفمبر 1978 وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله أوجلان، وقد تحولت منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بين هذا الحزب والقوات الحكومية التركية، مما دفع كوادر الحزب لمغادرة تركيا والتوجه صوب لبنان وسوريا حيث تلقت فيهما تدريبات عسكرية تحت أشراف المقاومين الفلسطينيين، ومن ثم عادت هذه الكوادر المسلحة إلى جبال المناطق الكردية لإعلان الحرب ضد الدولة التركية.

ارتبط هذا الحزب بعلاقات طيبة ووثيقة مع سوريا التي سعت لاستقطاب أعضاء الحزب من أجل استخدامهم كورقة ضغط ضد تركيا على أثر توتر العلاقات بين دمشق وأنقرة جراء مشكلة المياه القائمة بينهما، وقيام تركيا بتوقيع اتفاق التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل في 23 فبراير 1996، مما زاد من أسس الخلافات التركية السورية ووصول العلاقات بينهما إلى حافة الحرب نهاية صيف 1998، ولحين طي مشكلة حزب العمال الكردستاني بموجب اتفاقية

20 اكتوبـــر مـــن نفـــس العـــام[1]، مما دفع بعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردســـتاني لمغادرة الأراضـي السورية، ومن ثم جرى اختطافه والقبض عليه من قـــبل الـــسلطات التـــركية في 15 فبراير1999، وهذا الأمر اضطر مقاتلو الحزب لإعـــلان وقـــف إطـــلاق النار في سبتمبر 1999 والهروب من جنوب تركيا إلى المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة على الحدود بين العراق وتركيا، حيث يشكل الأكراد غالبية السكان في شمال العراق.

المطلب الثاني
تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية

يقطـــن أكراد كردستان العراق في الجزء الشمالي للعراق، ومعظمهم يتواجد فـــي السليمانية واربيل وكركوك وأقضية الموصل ودهوك وعقره وخانقين ومندلي ومدن أخرى مثل الكوت وبغداد.

وقـــد تحـــدث وزير التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي علي بابان في أحد البـــرامج الحـــوارية التي بثبتها قناة البغدادية الفضائية في 22 يناير 2008 إلى أن نسبة عدد الأكراد في العراق تشكل 14.4% من مجموع سكان العراق حالياً والذي يقدر بنحو 27.5 مليون نسمة.

وقـــد شـــهدت القـــضية الكـــردية فـــي العراق تبايناً في مجرياتها السياسية والعـــسكرية بفعـــل تعاطي المشكلة من قبل الإدارة البريطانية أثناء فترة الانتداب البريطانـــي على العراق أو من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث شهد شمال العراق في العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم عدة مواجهات مسلحة بين الأكراد من جهة والقوات البريطانية من جهة أخرى -، استمرت بشكل متقطع طيلة

---

(1) نـــور الـــدين، محمد. تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 182.

سنوات العقدين المذكورين، مما ساعد على قيام حركات عشائرية ودينية وقومية، تحولت إلى أحزاب سياسية فيما بعد، بدءاً من حزب هيوا "الامل" الذي تأسس عام 1939 على أثر تأسيس حزب هيوا في تركيا عام 1910، وحزب رزكاري عام 1945 والحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946[1].

إن تأسيس هذه الأحزاب السياسية في شمال العراق ساعد على ظهور شخصيات كردية عديدة استطاعت قيادة الحركة الوطنية الكردية في العراق كان من أبرزها شخصية القائد الكردي الملا مصطفى البارزاني الذي قاد العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية في ديسمبر 1944 بعد فشل المحادثات السياسية مع وفد الحكومة برئاسة الشخصية الكردية توفيق وهبي وزير الاقتصاد في حكومة رئيس الوزراء العراقي حمدي الباجة جي، حيث اصطدمت هذه المباحثات بإصرار الكرد على مواقفهم الداعية بضرورة تنفيذ وعود رئيس الوزراء السابق نوري سعيد لهم والقاضية بمنح كردستان لوناً من الحكم الذاتي اللامركزي[2].

وبعد الإعلان عن إقامة الجمهورية في العراق في يوليو 1958 فتحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح، وحصلوا على إجازة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الملا مصطفى البارزاني، كما سمح لهم بإصدار الصحف والمجلات والمطبوعات وإقامة المهرجانات الثقافية والسياسية، كما نص الدستور المؤقت ولأول مرة في تاريخ العراق على شراكة الأكراد في الوطن، وذلك بموجب المادة 3 من الباب الأول:الجمهورية العراقية التي نصت على:

([1]) جواد، سعد ناجي (2000). تداعيات المشكلة الكردية – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 15.

([2]) عيسى، مرجع سابق، ص 177.

يقـــوم الكـــيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة بإحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)[1].

غيـــر أن الاختلافات برزت ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي سنته الدولة حيث كان يستهدف القضاء على طبقة الإقطاع التي كانت مهيمنة على الزراعة في العـــراق، ولكون المجتمع الكردي مجتمع زراعي يتمتع فيه رؤساء العشائر بغالبية الملكيات للأراضي الزراعية الأمر الذي دفعهم لإثارة الفلاحين الأكراد ضد القانون فقامـــت ثـــورة عـــام 1961 الكردية على شكل تمرد عشائري ضد تطبيق قانون الإصـــلاح الزراعـــي، فكان رد فعل الحكومة ضدها عنيفاً تمثل بإصدار قرار حل الحـــزب الديمقراطـــي الكردستاني وملاحقة قادته واستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية.

ثـــم جـــاءت مرحلة أخرى شهدت فيها البلاد عدم الاستقرار السياسي جراء الانقلابـــات العـــسكرية التـــي أصـــرت فيها القيادات السياسية على التمسك بالحل العـــسكري للمـــشكلة الكردية خاصة بعد تدخل عدد من الإطراف الإقليمية في دعم الحركة الكردية ضد الحكومات في بغداد، كما ساهمت إسرائيل بوسائل مختلفة في دعـــم المـــسلحين الأكـــراد فـــي محاولة لإضعاف دور الجيش الغراقي ومنعه من المساهمة في أي مواجهة عسكرية محتملة بين إسرائيل والعرب.

وخـــلال فتـــرة الحـــرب العراقية الإيرانية 1980-1988 قام الأكراد بتأييد الجانـــب الإيرانـــي ضـــد القـــوات العراقية، كما ساهموا بشن العديد من العمليات العـــسكرية في مناطق الأكراد شمال العراق مما أجبر الحكومة العراقية على ابرام اتفاقات أمنية وعسكرية مع تركيا عام 1982 سمحت لجيشي البلدين بعبور الحدود

---

(1) وثيقة الدستور العراقي المؤقت عام 1958.

الدولية بينهما لمطاردة الاكراد وتبادل المعلومات الامنية مع تسليم العناصر الكردية التي يتم القبض عليها من الطرفين[1].

وبعد احتلال العراق للكويت، وعلى أثر الضربات العسكرية المدمرة التي وجهت له فقدت الحكومة المركزية في بغداد سيطرتها على أجزاء مهمة من البلاد في الوسط والجنوب ولفترات وجيزة دفعت الحكومة لسحب قواتها المتمركزة في الشمال من أجل السيطرة على تلك المناطق مع الإحساس بوجود محاولات لجر القوة العسكرية الباقية لدى العراق إلى معركة جديدة تؤدي لتدميرها، فأصبح للأكراد منطقة آمنة في شمال العراق مكنت الحزبين الكرديين من السيطرة على مناطق كردستان العراق فكان نفوذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني على منطقة السليمانية وجزء من منطقة أربيل المحاذي لها. في حين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يتمتع بنفوذ كبير على منطقة أربيل ودهوك.

وخلال تلك الفترة أجرت القيادات الكردية لقاءات متعددة وحوارات مستمرة مع السلطة المركزية في مسعى للوصول إلى اتفاق شامل إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب مشكلة مدينة كركوك التي تضم ثلاثة أعراق مختلفة هي التركمان والأكراد والعرب، فقد كان الأكراد يطالبون بحكم ذاتي موسع تطور في مرحلة لاحقة إلى إقامة دولة فيدرالية تضم اقليماً كردياً.

ثم شهدت القضية الكردية تطوراً كبيراً عام 1992 حيث تم إجراء انتخابات تشريعية في منطقة كردستان العراق تم بموجبها اقتسام المناصب مناصفة بين الحزبين الكرديين "الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني" في ظل عداء تاريخي بينهما تصاعدت فيه حدة الاقتتال الدامي في فترات متعددة حتى عام 1996 حيث طلب مسعود البارزاني مساندة السلطة المركزية له، مما دفع جلال الطالباني للجوء

---

(1) اللباد، العامل الكردي في السياسة التركية، مرجع سابق، ص 191.

إلـــى إيران عاد بعدها في عام 1997 إلى حزبه بعد استعادة السليمانية والاستقرار فـيها، حتـــى جـــاءت تطـــورات الأحـــداث بعــد الاحتلال الأمريكي للعراق في ابـــريل 2003، ثم جرى انتخاب مسعود البارزاني كرئيس للسلطة المحلية في إقليم كردســـتان علـــى ضـــوء إقرار دستور العراق الذي أعطى الأكراد حق إقامة إقليم فدرالي في شمال العراق حيث أشارت المادة 170 من الدستور العراقي الجديد إلى اســـتمرار العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام 1992 وهي الـــسنة التـــي انسحبت الإدارة الحكومية العراقية من منطقة كردستان العراق، كما اعتبر الدستور القرارات المتخذة من قبل حكومة إقليم كردستان نافذة المفعول[1].

المطلب الثالث

التهديد التركي باقتحام شمال العراق

تقـــوم الـــسياسة التـــركية تجـــاه الأكراد على عدد من الثوابت تدخل ضمن إستراتيجيتها التي تسعى لتنفيذها وذلك قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تتلخص في وضع خطوط حمراء لا تسمح أنقرة بتجاوزها وهي:

أولاً. منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد "كردستان التاريخية" والتي تشمل، شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقي تركيا.

ثانياً. الحيلولة دون إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي.

ثالثاً. العمل على منع الأكراد من دخول مدينة كركوك، حيث تدعي تركيا أن التركمان يشكلون غالبية السكان فيها حسب تقديراتهم الرسمية التي تبلغ ثلاثـــة ملايـــين ونصف المليون، في حين أن تقديرات وزارة التخطيط

---

(1) وثيقة الدستور العراقي عام 2005.

العـــراقية عـــام 1998 تقـــول بـــان عددهم لا يزيد عن نصف مليون نسمة[1].

وعلـــى أثر حدوث المتغيرات الإستراتيجية التي شهدها العالم والتي كان لها تأثيـــر كبيـــر على الشرق الأوسط والعالم العربي والمتمثلة في أحداث 11 سبتمبر 2001، واحـــتلال العـــراق عـــام 2003، واتباع الإستراتيجية التركية الجديدة بعد وصـــول حـــزب العدالـــة والتنمية إلى السلطة في أنقرة خريف 2002 الذي انفرد بالـــسلطة للمرة الأولى ضمن المشهد التركي منذ بداية التسعينيات، حيث حمل ذلك مـــشروعاً أتاح لتركيا أن تكون موضع احترام وتقدير كبيرين في العالم، مكنها من الـــنجاح فـــي عقد مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي واتباع سياسة خارجية رصـــينة تجـــاه العالمين العربي والإسلامي نجحت فيها بإقامة علاقات وطيدة مع ســـوريا وإيـــران والسعودية ودول الخليج[2]، كما رفضت فيها وبطريقة ديمقراطية – عبـــر البرلمان المنتخب – في مارس 2003 السماح للولايات المتحدة الأمريكية باســـتخدام الأراضـــي التـــركية فـــي شن العدوان على العراق[3]، لأنها تعتبر قيام الـــولايات المتحدة باحتلال العراق جاء في غير صالحها خاصة فيما يتعلق بقضية الأكراد لان واشنطن تتحالف مع الأكراد – كونهم كانوا يشكلون ورقة ضغط على الأنظمـــة الـــسياسية الحاكمة في العراق– مما أكسبهم غطاءً دولياً كما أن الولايات المـــتحدة تتشارك مع الأتراك في العراق وهذا يجعل من واشنطن في وضع تسعى فيه للحفاظ على التوازنات القائمة. وفي ظل الوضع الذي عليه مدينة كركوك الآن

---

(1) ســـعد الله، صـــلاح (2006). المـــسألة الكـــردية فـــي العـــراق – القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 111.

(2) نـــور الـــدين، محمد. تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 183.

(3) غـــانم، إبـــراهيم البيومـــي. الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 188.

حـيث انها تعيش في ظل سيطرة عسكرية كردية كاملة يحكمها محافظ كردي، مع وجـود مطالـبة كردية قوية لان تصبح كركوك عاصمة للجزء الكردي في الدولة العراقية وذلك بموجب تثبيت المادة 140 من الدستور العراقي الجديد التي سيتحدد بموجـبها مصير المدينة وفقاً لاستفتاء عام بين السكان تراهن عليه القيادة الكردية بسبب التغييرات الديمغرافية التي طالت المدينة لمصلحة الأكراد بعد تهجير العوائل العربية إلى خارجها واستجلاب الأكراد إليها من مناطق كردية أخرى، مع سيطرة مطلقـة على ملفات السجل المدني، مما أدخل الأتراك في مأزق حقيقي حيال أكراد العراق.

ومـع إقـرار الدسـتور العراقي أواخر عام 2005، كانت تركيا تجد نفسها تقتـرب مـن دائرة الأخطار التي بدأت ترتسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة، فخرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة من أبرزها:

- تمركـز حـزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون أن تكون لدى تركيا القدرة على مهاجمته عسكرياً.
- إقـرار صيغة النظام الفيدرالي في الدستور العراقي الذي سمح بإقامة إقليم كردستان في شمال العراق.
- تراجع موقع التركمان وتغيير البنية السكانية لكركوك.
- تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني في العراق والمنطقة[1].

وعلـى أثـر اعـتقال عبد الله أوجلان في العاصمة الكينية نيروبي يوم 15 فبرايـر 1999 مـن قـبل السلطات التركية بعملية وصفت بأنها جاءت بعد تنسيق مخابراتـي أتهمـت الولايات المتحدة وإسرائيل بالتواطؤ فيها[2]، جاء اختيار أكراد تـركيا – حـزب العمـال الكردسـتاني – لطريق النضال العسكري لنيل حقوقهم

---

(1) نـور الـدين، محمد. الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، شؤون عربية، العدد 129 ربيع 2007، ص 100-101.

(2) جواد، تداعيات المشكلة الكردية، مرجع سابق، ص 31.

والاعتراف بهويتهم الثقافية والعرقية، بعد ان انهي هذا الحزب هدنة استمرت خمس سنوات، فشن الحزب هجومات عديدة في إقليم سيرناك وضعت حكومة أردوغان أمام اختبار صعب خاصة أنها تقف بين الضغوط الداخلية للمؤسسة العسكرية الساعية لاستعادة نفوذها، والرأي العام التركي الذي يطالب بوقف هجمات حزب العمال الكردستاني وإزالة تهديده، وبين الضغوط الأجنبية خاصة الأوربية التي ترى في الخيار العسكري بأنه يضعف من فرص أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، مما دفع أردوغان لاتخاذ توجهٍ جديدٍ يرتكز على استيعاب الأكراد ضمن العملية السياسية والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية في مناطقهم والسماح لهم بالبث التلفزيوني والإذاعي باللغة الكردية وفتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية، مع عدم المجازفة بعمل عسكري كبير يستهدفهم في شمال العراق، والاقتصار على عمليات القصف الجوي لمواقع حزب العمال وأجراء توغلات محدودة في إقليم كردستان العراق لمطاردة بعض العناصر في كهوف الجبال الوعرة التضاريس، وتوجيه تهديدات مستمرة بشن هجوم كاسح على شمال العراق من أجل الضغط على حكومة إقليم كردستان العراق لإيقاف الدعم عن عناصر هذا الحزب[1].

إن الأزمة القائمة على الحدود العراقية التركية تعكس إشكالية متعددة المستويات تبرز فيها الطموحات الكردية لإنشاء دولة مستقلة، والمخاوف التركية من تلك الطموحات، حيث تنطلق الطموحات الكردية في السعي للانفراد بحكم إقليم كردستان في مرحلة أولى ومن ثم التفكير الجدي بالانفصال وإعلان الاستقلال وتحقيق الحلم الكردي التاريخي الذي تمنته القيادات الكردية عبر مراحل تطورات القضية الكردية الممتدة عبر قرون طويلة، إن هذا التفكير جاء بعد حدوث التغيير الجذري في الوضع بعد احتلال العراق والذي أصبحت الولايات المتحدة بموجبه تدير شؤون العراق وتسيطر على ثرواته، وهي ليست بحاجة لخدمات أي من

([1]) أحمد، سيد أحمد (2007). المشكلة الكردية وتوازنات المصالح الإقليمية، الموقع الالكتروني:
www.alkhaleej-ae/articles/show

الإطـــراف الإقليمية وخصوصا تركيا التي كانت تمنح واشنطن تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات الأمريكية على مشارف الحدود مع العراق في قاعدة أنجرليك التابعة لحلــف الأطلسي، كما أن التحالف الضمني بين الولايات المتحدة والأكراد قد منح الـــتطلعات الكردية غطاءً دولياً منذ سنوات حكم الرئيس صدام حسين حيث وفرت الـــولايات المتحدة الحماية للأكراد عبر إنشاء منطقة الحظر الجوي على الطائرات العـــراقية، فـــضلاً عن فقدان تركيا لامتياز أداء أي دور إقليمي عسكري بدلاً عن القوات الأمريكية التي أصبحت موجودة في العراق وتمارس هذا الدور بنفسها. إلا أن التـــصعيد الـــذي شـــهدته مـــنطقة كردســـتان جراء تزايد نشاط حزب العمال الكردســـتاني التركـــي فـــي جنوب تركيا، دفع الجانب التركي لاتخاذ قرار ملاحقة عناصر هذا الحزب إلى داخل الحدود العراقية بحجة مقاومة الإرهاب الذي يمارسه مقاتلو حزب العمال، الأمر الذي تؤيده الولايات المتحدة كونه يتناغم مع التوجهات التـــي تـــسوقها للـــتدخل في شئون دول المنطقة وبذات الحجة. فما كان من الرؤية الأمريكية إلا أن فضلت تحالفها مع الأتراك على وعودها للأكراد، وهذا جاء بفعل عـــوامل موجودة في الجانب التركي تتعلق بالقدرات العسكرية والاقتصادية والثقل الديموغرافـــي ونموذج النظام السياسي الحاكم في أنقرة والذي يدفع باتجاه استمرار الشراكة الأكثر منفعة لواشنطن في المنطقة.

الفصل الثالث
ظاهرتا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب

المطلب الثالث: الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

المبحث الثاني: ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الأول: الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الثاني: التحدي النووي الإيراني

المطلب الثالث: الإستراتيجية النووية الأمريكية

الفصل الثالث

ظاهرتا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل

جاء استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية المفرطة في أفغانستان والعراق بعد تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 حيث أعلنت أدارة الرئيس بوش الابن عن حقيقة كونها لن تكون أقل نزوعاً من سابقاتها في ممارسة دورها القيادي في مجابهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها "السلم والأمن" الدوليان، ولم يلحظ العالم أي دليل يوحي بميل هذه الإدارة إلى التنكر في استخدام القوة العسكرية إلا في حدود الضرورة، حيث دفعت الغطرسة والأحقاد الدفينة هذه الإدارة لشن الهجمات ضد التهديدات "الإرهابية" المزعومة بعد أن أعلنت أن لها مصلحة في كل بقعة من بقاع العالم، فعمدت لتأمين مصالحها تحت راية النظام الدولي وبإسم القانون الذي تؤمن به[1].

وهنا واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلات كبيرة لم يشهدها تأريخها المعاصرلسياستها الخارجية في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص، وقد ثبت لها قصور التعامل مع العديد من دول العالم بفعل أخطاء سياستها السابقة، فعمدت على إيجاد عدو جديد أتهمته بالمسؤولية عن ظاهرة الإرهاب في العالم، ولخوفها من حصول ذلك العدو على أسلحة الدمار الشامل، قامت بتغيير ستراتيجيتها وفق التصورات الجديدة القائلة بأنها تواجه تحديات أمنية جدية من هاتين الظاهرتين، لذا سنقوم في هذا الفصل بتناول المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب

المبحث الثاني: ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

---

[1]) بروان، سيوم (2004). وهم التحكم القوة السياسية الخارجية في القرن الحادي والعشرين – بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جكتر، ص 62.

المبحث الأول

ظاهرة الإرهاب

اعـــتمدت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الـــباردة على مبدأ الضربات الاستباقية الانفرادية، لتحل محل الردع ضد الخصوم الفعليـــين والمحتملـــين، ولتبين لأصدقائها قبل أعدائها بأنها القوة العسكرية الوحيدة دون منازع في العالم، لذا فإن هجمات سبتمبر أعادت تأطير الشئون العالمية ضمن نطـــاق الأمن القومي والحرب على الإرهاب[1]، معيدة للذاكرة فكرة اللجوء الوقائي الأول إلـــى اســـتخدام القـــوة حسب النموذج الإسرائيلي عندما دمرت مفاعل تموز النووي العراقي عام 1981، حيث بدأت هذه الفكرة تطفو على السطح في الأوساط الـــسياسية الأمـــريكية رداً على جهود الدول "المارقة" لتطوير أسلحة الدمار الشامل والـــصواريخ القادرة على الوصول إلى بلدان حليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو حتـــى إلـــى الـــولايات المتحدة نفسها، ومن أجل الوصول إلى حلول مناسبة لهذه المعضلة الجديدة التي دخلتها الولايات المتحدة – الضربات الاستباقية – كثرت لديها الحقائـــب الدبلوماســـية التـــي حملها المفاوضون الأمريكيون حاملين فيها العصي والجزرات للتفاوض مع الدول الساعية لحيازة السلاح النووي، فاتجهت الجهود نحو كـــوريا الشمالية منذ عام 1994 حيث كلف الرئيس الأسبق جيمي كارتر بالتباحث معها بإسم الرئيس كلينتون لدفعها من اجل التخلي عن تلك البرامج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ثم جاء التحرك بجزرات كبيرة لتعرض على ليبيا التي ما لبثت أن تخلـــت عن برامجها ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. أما فيما يخص العراق فقد كـــان الدولة الوحيدة التي غدت هدفاً لهجوم عسكري "وقائي" حسب رأي المسئولين الأمـــريكيين الذين ظلوا يؤكدون أن الأساس القانوني لأعمالهم العدوانية كان بسبب

---

(1) ثابت، أحمد. مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008، ص 11.

إخفاق بغداد في السماح لهيئة المفتشين الدوليين للتحقق من صدق الالتزام بتعهدات نـزع الـسلاح الذي سبق أن تم الاتفاق عليها قبل وقف إطلاق النار عام 1991، وقـرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بهذا الموضوع[1]، فأصبح العراق يمثل حجر الـزاوية لارتـباط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عقب احتلاله عام 2003، حيث جاء قرار الاحتلال بعد حصول إجماع سياسي أمريكي بضرورة شن الحرب لاعتبارات ثلاث تتلخص في[2]:

1. اسـتمرار امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بالرغم من نشاط مفتشي الأمم المتحدة وعدم قدرتهم للعثور عليها.
2. إن الـرئيس العراقـي صـدام حسين كان يكره وبشكل جنوني لاعقلاني الـولايات المتحدة الأمريكية مما يدفعه كرهه إلى إستعمال أسلحة الدمار الشامل ضدها.
3. وجـود قيادة "شرعية" كبديل للرئيس صدام حسين موجودة في المنفى لها امتدادات داخل العراق.

كمـا بـات العـراق بعد احتلاله مقياساً للالتزام الأمريكي في الحل المرتبط بطبيعة تلك المهمة بعد أن سقط على أراضيه الجنود الأمريكيون بأعداد غزيرة ولا زالت، فأضحى ذلك يشكل مشكلة أمنية حادة ومستعجلة أمام الإدارة الأمريكية.

سنقوم في هذا المبحث بتناول المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب

المطلب الثالث: الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

---

(1) براون، مرجع سابق، ص 161.

(2) Kiesling, John Brady (2006). "Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power" Washington, Potomac Books, Inc, D.C, p 257.

المطلب الأول

مفهوم الإرهاب

ارتــبط الإرهاب بالمجتمع الدولي منذ أقدم العصور والحضارات إذ أبرمت أولـــى الاتفاقــيات المــتعلقة بهــذه الظاهـــرة بين الملك الفرعوني تحتمس الثالث وحاتوســيل أميـــر الحيثيين في عام 1281 قبل الميلاد، حيث نصت الاتفاقية على مبادرة الطرفين لتسليم المجرمين ومواجهة الجرائم(1).

إذن فـــإن الإرهـــاب ظاهرة قديمة جاءت بها البشرية منذ قرون بعيدة، وأن الأمـــر المثير لتلك الظاهرة هو الأبعاد الخطيرة التي اتخذتها خلال القرن العشرين حـــيث شـــملت الموجة الإرهابية مناطق عديدة في العالم، ففي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت تركز عادة على تصفية رجال الدولة، فقد أطلقت الـــنار على عمدة بطرسبرغ، كما اغتيل القيصر الروسي الكسندر الثاني، وفي عام 1914 انـــدلعت نيـــران الحرب العالمية الأولى بعد إطلاق رصاصات في سراييفو اغـــتالت الجرندوق النمساوي فرانتس فرديناند، وفي عام 1934 اغتيل في مرسيليا الملـــك اليوغـــسلافي الكسندر ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارتو، ثم تواصلت عملـــيات اغتـــيالات رجـــال الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين في إقليم إلباســـك وفي ايرلندا، وأغتال تنظيم الجهاد الإسلامي المصري الرئيس محمد أنور الـــسادات عـــام 1982، كما أغتال الانفصاليون السيخ أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهـــند عام 1984، ثم بدأت الحركات الدينية والسياسية المتطرفة أفعالها الجماعية ضـــد الـــسكان المدنيين على الصعيد الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين واحـــتدم الوضـــع بعد أن اندمج الإرهاب بشكله الدولي مع بعض الدول ودوائرها المختصة فجاء شعار تصدير الثورة الإسلامية في إيران بعد سقوط نظام الشاه عام

---

(1) الاشـــعل، عـــبد الله. تطـــور الجهـــود القانونـــية الدولية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو 2002، ص 166.

1979، ونفــذت عدة عمليات في هذا المجال[1]، وفي القدس نفذت عصابة مناحيم بيغـــين عملـــية تفجير فندق الملك داود عام 1946 أدت لمقتل 95 شخصاً بريطانياً وعـــربياً، كما نفذت العصابة نفسها مذبحة دير ياسين عام 1948 قتل فيها أكثر من 250 شخـــصاً مـــنهم 100 امرأة وطفل، كما اغتالت العصابات الصهيونية وسيط الأمم المتحدة للسلام الكونت برنادوت في ذات العام، ثم جاءت مذبحة كفر قاسم في اكتوبر 1956 على يد أرئييل شارون حيث قتل فيها 47 عربياً وفي 21/ 8/ 1969 تـــم إحـــراق المسجد الأقصى من جانب سائح يهودي، وفي سبتمبر 1982 تعاونت القـــوات الإســـرائيلية بقيادة شارون مع قوات الكتائب المارونية في لبنان على ذبح سكان مخيمي صبرا وشاتيلا ليلاً حيث قتل أكثر من 200 رجل وامرأة وطفل[2].

لـــذا جاءت جهود المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة، فقد اعتبرت المادة 2/1 مـــن الاتفاقية الموقعة في 16 نوفمبر 1937 من قبل عصبة الأمم المتحدة أن الإرهاب يشمل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وفي عام 1954 أشارت لجـــنة القانـــون الدولـــي فـــي الأمم المتحدة أن أعمال الإرهاب تقع ضمن الجرائم الموجهة من قبل دولة في دولة أخرى[3].

أما الأمم المتحدة فقد أدت أدوراً كبيرة في العمل على مكافحة الإرهاب على الـــصعيد العالمي حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1994 الإعـــلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وجرى تأكيده فـــي الإعـــلان الـــصادر بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة في

---

(1) بـــريماكوف، يفجينـــي (2004). العـــالم بعـــد 11 سبتمبر وغزو العراق - الرياض، مكتبة العبيكان، تعريب: عبد الله حسن، ص 11-12.

(2) أبـــو عرقوب، أبراهيم (2004)، ملخص تاريخ القضية الفلسطينية، في: الحمد، جواد تحرير، المـــدخل إلـــى القـــضية الفلـــسطينية، ط7 - عمـــان، مركـــز دراســـات الشرق الأوسط، ص 727.

(3) الاشعل، مرجع سابق، ص 166.

اكتوبر 1995، ثم جاء قرار الجمعية العامة المرقم 50/ 53 لعام 1998 ليؤكد على التزام الجمعية العامة بالقضاء على الإرهاب[1].

إن الـــتداخل الحاصل لدى العديد من المهتمين بظاهرة الإرهاب سواء كانوا دولاً أو مـــنظمات أو مفكـــرين وحتـــى أفـــراد، دفع الكثير منهم لتطويع مصطلح الإرهـــاب بمـــا يناسب أغراضهم وتوجهاتهم السياسية، وإن هذا حاصل حتى لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت شعار مكافحة الإرهاب منذ عقود طويلة، لذا جاءت تعاريف عديدة للإرهاب يمكن الوقوف عند أبرزها:

1. **التعريف الموسوعي للإرهاب:**

أ. **موســوعة لاروس:** تـــشير كلمة إرهاب Terrorism إلى مجموعة أعمال العـــنف التي ترتكبها المجموعات الثورية، والإرهابي Terrorist هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وقد ارتبط وصف إرهابي بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكماً مبنياً على الرعب والإرهاب في فرنسا عام 1793[2].

ب. **قامـــوس السياسة:** تعني كلمة إرهابي Terrorist هو الشخص الذي يلجأ إلى العنف والرعب ليحقق أهدافه السياسية والتي كثيراً ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم[3].

جـــــ. قاموس العلوم الاجتماعية: تشير كلمة الإرهاب إلى "نوع خاص من الاســـتبداد غيـــر المقيد بقانون أو قاعدة ولا يعير اهتماماً لمسألة أمن ضحاياه وهو

---

(1) غالـــي، بطرس بطرس. الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997، ص 168.

(2) Grand Larousse (1964). Encyclopedique Paris: Libraiarie Larousse, Tome Dixieme , p261.

(3) Elliott , Florence and Michael Summer skill (1961). "A Dictionnary of politics", U.S.A.: Penguin Books, p 329.

يوجه ضرباته – التي لا تاخذ نمطا محددا – إلى اهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشل فاعلية ومقاومة الضحايا"[1].

د. قامـــوس إكسفورد: تعني كلمة إرهاب Terrorism "هي سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب وإفزاع المناوئين أو المعارضين لحكومة ما" أما كلمة إرهابي فتستخدم للإشـــارة إلى الأسلوب الذي مارسه اليعاقبة وعملاؤهم خلال الثورة الفرنسية، كما تشير الكلمة إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد والترويع[2].

2. تعريف الفقه الدولي للإرهاب:

أ. تعـــريف الجيش الأمريكي للإرهاب في قانون الولايات المتحدة، النسق الرسمي للقوانين مفاده:

هـــو الاستخدام المدروس للعنف، أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية في طبيعتها... من خلال الترهيب والإكراه أو بث الخوف[3].

إلا أن هـــذا التعـــريف قد أبطل العمل به منذ عهد الرئيس ريغان لأنه تناول معانياً واضحة تشير إلى أن الولايات المتحدة دولة إرهابية رائدة وإن إدارة الرئيس ريغان منخرطة في إرهاب دولي واسع[4]، وأستعيض عنه بتعريف وزارة الخارجية الأمريكية الذي اعتبر الإرهاب:

([1]) Gould, Julius (e.d) (1964). "A Dictionary of the social Sciences"– London: Tavistock Publications Limited , p 719.

([2]) William Little et al, (1967). The Shorter Oxford English Dictionary – London: Oxford University Press, p 2155-21556.

([3]) U.S. Army Operational Concept for Terrorism Counteraction. TRADOC Pamphlet No. 525.37.1984.

([4]) تشومـــسكي، نعوم وجلبير الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط – بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة، ص 18.

هـو العـنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية او عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة ويهدف عادة للتأثير على الجمهور[1].

ب. تعريف الحكومة البريطانية:

"الإرهاب هو اللجوء إلى عمل، أو التهديد باللجوء إلى عمل عنيف، ضار أو معطـل يقصد منه التأثير على الحكومة، أو التهويل على الجمهور، ويكون بغرض الترويج لقضية سياسية، دينية أو أيديولوجية"[2].

جـ. تعريف الاتحاد الأوربي:

"هـو العمـل الـذي يؤدي لترويع المواطنين أو يسعى لزعزعة استقرار أو تقـويض المؤسـسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الـدول أو المـنظمات الدولـية، مثل الهجمات ضد حياة الأفراد أو الهجمات ضد الـسلامة الجـسدية للأفراد أو اختطاف واحتجاز الرهائن، أم إحداث أضرار كبيرة بالمؤسـسات الحكومـية، أو اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى أو تصنيع أو حيازة المواد أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، أو إدارة جماعة إرهابية أو المشاركة في أنشطة جماعة إرهابية تقوم بمثل هذه الإعمال"[3].

---

(1) المشاقبة، أمين (2008). المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، الكويت، ص 9.

(2) تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، مرجع سابق، ص 222.

(3) المـشاقبة، المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، مرجع سابق، ص 9.

د. تعريف المجمع الفقهي الإسلامي عام 2002:

"العـــدوان الـــذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان: دينه ودمه وعقله وماله وعرضه وأنه يشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر"[1].

إن تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة الارهاب قد أثار العديد من الإشكاليات المـــتعلقة بأســـبابه التي تؤثر على حقوق الشعوب والمبادئ العامة للقانون الدولي، فـــضلاً عـــن كيفية مواجهته التي تعددت صورها وأشكالها مما جعل الدول الكبرى تتعامل بمكيالين تجاه هذه الظاهرة الدولية.

فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في شهر اكتوبر من عام 1985 عدة أحداث جسيمة ومترابطة بصورة أو بأخرى تتعلق بظاهرة الإرهاب، حيث قامت الطائرات الإســـرائيلية بشن غارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في ناحية حمام الشط 35 كم جنوب العاصمة التونسية معللة عملها بأنه جاء انتقاماً لمقتل ثلاثة إسرائيليين علـــى متن يخت في قبرص بأيدي المخابرات الفلسطينية قبل الغارة، ثم أعقب هذه العملـــية قيام مسلحين فلسطينيين باختطاف السفينة الإيطالية "أشيل لورو" التي قتل علـــى ظهرها الراكب الأمريكي ليون جنجر على أيدي المسلحين قبل تسليم أنفسهم للـــسلطات المصرية جراء عقد صفقة تسمح لهم بالمغادرة على متن طائرة مصرية مقابـــل إطلاق سراح ركاب السفينة، إلا أن الطائرات الحربية الأمريكية اعترضت الطائـــرة المصرية وأجبرتها على الهبوط في قاعدة سينجو بلا التابعة لحلف شمال الأطلسي في جزيرة صقلية حيث جرى اعتقال الفلسطينيين.

مـــن هـــذه الإحداث المترابطة كان تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل واضحاً وكـــذلك بعـــض الـــدول الغـــربية مما وفر لها الغطاء القانوني لعملية حمام الشط، والنظـــرة الموضـــوعية تـــتطلب الوقوف عند الأحداث، فهل يعتبر ما تصر عليه إســـرائيل فـــي وصـــف منظمة التحرير بالإرهاب وصفاً سليماً في صلب القانون

---

(1) المرجع السابق، ص 10.

الدولي؟ وما هو الوضع بالنسبة لإعلان البيت الابيض من إقراره للغارة الإسرائيلية باعتبارها إجراءً انتقامياً مشروعاً ضد أعمال الإرهاب ودفاعاً مشروعاً عن النفس؟[1].

وفي مثال ثان نجحت الأمم المتحدة من تمرير قرار طويل ومفصل في 7 اكتوبر 1987 يستنكر في جزئه "14" جريمة الإرهاب بأقوى المصطلحات التي تدعو الدول للعمل على مكافحة هذه الظاهرة، وقد وافق على القرار 153 دولة مقابل اثنتين وامتناع واحدة عن التصويت هي هندوراس، أما الدولتان المعارضتان فهما الولايات المتحدة وإسرائيل حيث علل سفيراهما التصويت ضد القرار لوجود عبارة مسيئة تقول: "ليس في هذا القرار ما يمكن أن يسيء بأي طريقة الحق في تقرير المصير، والحرية والاستقلال، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، للشعوب التي حرمت بالقوة من هذا الحق.. خصوصاً الشعوب التي ترزح تحت نظم استعمارية وعنصرية واحتلال أجنبي، أو تحت أي أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية، ولا على حق تلك الشعوب في الكفاح من أجل هذه الغاية والسعي إلى الدعم وتلقيه"، وأن الذي لم تستطع الولايات المتحدة ولا إسرائيل قبوله هو عبارة "نظم استعمارية وعنصرية" والتي كانت تعني نظام جنوب افريقيا التي كانت حليفة للولايات المتحدة ونظامها مدعوم منها، كما إن عبارة "احتلال أجنبي" فقد كان هذا المصطلح يشير إلى قطاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، لذلك لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بمقاومة هذا الاحتلال[2]، ومن أجل هذا فإن حكومات المجتمعات المتقدمة تعمل على توفير الأمن لأفرادها عبر نشاطاتها الدؤوبة لحل المعضلات والمشاكل التي تمنع تحقيق هذا الهدف المهم بالاعتماد على الطرق الشرعية والوسائل القانونية التي يتم وضعها تحت تصرف الأفراد لتنفيذ

---

(1) رمضان، عصام صادق. الابعاد القانونية للارهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 85 يوليو 1986، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 170.

(2) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 42/ 159 الصادر في 7 اكتوبر 1987.

مــبدا ســيادة القانون وتجاوز اعمال الفوضى والاستبداد من اجل تحقيق الاستقرار والأمـــان، كما تسعى الدول الراقية للقضاء على الشعور بالإحباط لدى الأفراد من خـــلال ســن التشريعات وتوفير الحقوق المدنية للمواطنين بما يمنع حدوث أعمال العــنف وإحلال الحوار كبديل عنه لتجاوز الأعمال الإرهابية التي قد تحدث نتيجة الإحباط.

المطلب الثاني
أسباب ظاهرة الإرهاب

يعــزى الإرهـــاب في أي مكان في العالم لأسباب عدة، قد تتعلق بالتعصب الدينـــي أو الإيديولوجـــي أو بـــسبب الحكـــم الديكتاتوري والمصاعب الاجتماعية والاقتــصادية. إلا أن الإرهاب الذي واجهته الولايات المتحدة في 11 سبتمبر كان يـــرتبط أيضاً بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هذه السياسة التي كانت متحيزة طوال نصف قرن لإسرائيل ليس فقط على حساب المبادئ التي يفتـــرض أن الأمـــة الأمريكية تؤمن بها وهي مبادئ الحرية وتقرير المصير، فقد أســـهمت تلك السياسة في تغذية مشاعر من الكراهية والمرارة واليأس سادت العالم الإسلامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، تجاه الولايات المتحدة، وإذا كانت النخب السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات الإسلامية والعربية قادرة على كبح مشاعرها والسعي للفهم المتعقل الرشيد لتعقيدات السياسة الأمريكية وديناميكيتها الداخلية، فأن الرأي العام في الشارعين العربي والإسلامي ليس مقيداً بكل هذا، فإنه يـــرى التحيز الأمريكي الواضح لإسرائيل وهذا يغطي على أي حقيقة أخرى، حتى لـــو كانـــت مـــساعدات مالية أو اقتصادية أو عسكرية أو مجاملات كلامية للعرب والمسلمين من نظرائهم الأمريكيين[1].

---

(1) حـــرب أسامة الغزالي. هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 173.

كما ان الدول قد اختلفت تجاه مسالة استخدام القوة المسلحة في عمليات التحرر الوطني للتخلص من القوى الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي لها، لذا تعددت أسباب ظاهرة الإرهاب التي عزاها البعض لأن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن هذه الأسباب[1]:

1. احتلال أراضي الدول وإخضاع السكان للسيطرة الاستعمارية.
2. طرد سكان إقليم معين منه.
3. تطبيق سياسة التمييز والفصل العنصري.
4. التدخل في الشئون الداخلية للدول.
5. الاستغلال غير المشروع أو غير العادل لموارد بلد معين.
6. مساندة بعض الدول لنظام غير شرعي.
7. عدم اهتمام المجتمع الدولي بالظلم الواقع على أفراد معينين أو على مجتمعات أو دول.
8. انتهاك حقوق الأفراد والشعوب، أو الاعتداء على أموال ومصالح الدولة أو رعاياها في الخارج.
9. الفقر والمرض والبؤس.
10. اتباع سياسات غير عادلة من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية (اللغة المزدوجة، التعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان لحماية نظام معين).

في حين يرى البعض الآخر أسباب ظاهرة الإرهاب إلى ازدياد الظلم الذي يقع على طبقات اجتماعية معينة من قبل الأنظمة السلطوية خاصة في دول العالم الثالث، مع اتباع أساليب قمعية من قبل تلك الأنظمة في مواجهة شعوبها الأمر الذي

---

(1) أبو الوفا، أحمد. ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو 2005. ص 161.

يـــولد الكـــراهية والـــشعور بالإحباط في نفوس الشعوب مما يدفعها لاعتماد العنف كـــبديلٍ عن الحوار، وهناك أسباب تتعلق بالأيديولوجيات المتطرفة التي تبدي قدراً كبيراً من الكراهية وعم التسامح[1].

وقـــد شهد العالم ومنذ ستينيات القرن العشرين موجة إرهابية عنيفة تركزت في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث عرفت أوروبا الغربية أشـــكالاً مـــتعددة من الإرهاب كانت تندرج تحت مسميات إرهاب اليمين وإرهاب اليـــسار، كمـــا كان هناك الإرهاب الانفصالي الذي يسعى لتحقيق انفصال إقليم أو جزء من دولة أو الحصول على الحكم الذاتي، بالإضافة إلى نوع آخر من الإرهاب هو الإرهاب الأجنبي الذي تقوم به عناصر أجنبية في دول أخرى[2].

وفـــي أعقـــاب الحـــرب الباردة تخلت بعض الدول الداعمة للإرهاب صلتها بأنموذج إرهاب الدولة بعد أن كانت مظاهرهذا الانموذج واضحة للعيان من خلال دعمها بعض الجماعات الإرهابية، فمثلاً في أواسط التسعينات وما تلاها قطعت ليبيا علاقاتهـــا مع رجال "الألوية الحمراء" الإيطالية و"الجيش الجمهوري الايرلندي" كما أبعدت من أراضيها منظمة أبو نضال – أحد أجنحة فتح المنشقة – بالإضافة لإبعاد عـــدد آخـــر مـــن الأشخاص المشتبه بتورطهم بالعمل ضد أنظمة الحكم في مصر واليمن والأردن[3].

أمـــا عن تعاظم الظاهرة الإرهابية في العالم فقد ازدادت التهديدات الإرهابية فـــي الـــشرق الأوســـط منذ اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث أدى ذلك الـــتهديد لإحـــداث التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة مما أنتج عن حرب مفتوحة

---

(1) المـــشاقبة،، المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، مرجع سابق، ص 11.

(2) الغـــنام، محمد. الإرهاب في الديمقراطية الغربية، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 171.

(3) بريماكوف، مرجع سابق، ص 14.

وفوضى سياسية وغياب لعامل الامن الاقتصادي وخلق ازمات عديدة إكتسبت ابعادا خطيـرة بعـد أن عـدت بعض الدول إرهابها بأنه مكافحة للإرهاب نتيجة غياب التعريف الرسمي والقانوني للظاهرة[1]، مع عدم وجود حدود واضحة بين الإرهاب والعدوان أو بين الإرهاب والمقاومة. وقد أنصرف الاهتمام الدولي إلى خطورة هذه الحالـة مـن خـلال اللجـوء لمكافحة الإرهاب، إلا أنه يجدر الوقوف عند بعض المؤشـرات التي تجعل من اتصال المسميات بعضها بالبعض الأخر يخلق مثل هذا الخلط في المفاهيم، ومن هذه المؤشرات[2]:

أ. حق تقرير المصير والحرية والاستقلال:

ما دام هناك حق للشعوب المستعمرة في تصفية الاستعمار ومقاومة الاحتلال والحـصول علـى الحرية والاستقلال فإن ذلك يعطيها المشروعية باستخدام جميع الوسائل التي تمكنها من تحقيق ذلك ونيل الحرية وكما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إلا أن النـصوص القانونـية تكـون عاجزة عن لفت الأنظار إلى العديد من الوسـائل المشار إليها المستخدمة من قبل حركات التحرر الوطني التي كانت تؤثر علـى العديـد مـن المرافق الدولية كالمطارات عند تحويل مسار الطائرات بالقوة وخطفهـا أو تعـريض حـياة العديد من الأبرياء للخطر عند أخذ الرهائن أو عند الاعتداء على الدبلوماسيين وكذلك أعمال القرصنة البحرية.

---

(1) Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "The Future Security Environment in the Middle East: Conflict , Stability , and Political Change" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE, p3.

(2) الاشعل، مرجع سابق، ص 166.

ب. نسبية النظر إلى الجرائم الإرهابية:

إن عـــدم وضـــوح مفهوم الإرهاب وعدم وجود مرجعية قانونية رسمية تقوم بتـــناول قضية الإرهاب، جعل النظر إلى الجريمة الإرهابية يتفاوت تجاه الأغراض التـــي تسعى الدول من ورائها لتحقيق أهدافها وسياساتها لذا فإن مصطلح الإرهاب هـــو مـــصطلح نـــسبي لا يقف عند تحديد معين فالجرائم من وجهة نظر الولايات المـــتحدة ليست هي كذلك من وجهة نظر عدد آخر من الدول، أم أنها لم تكن محل اتفاق بين دول العالم ومن أبرز تلك الجرائم: أعمال بعض الجماعات التي التزمت بأعمـــال العنف، مثل بادر ماينهوف في ألمانيا، والجيش الأحمر الياباني، والألوية الحمراء في ايطاليا، والجيش الجمهوري الايرلندي في ايرلندا.

جـــ. قضية المرتزقة:

بـــرزت هذه القضية في العصر الحديث على يد حكومة جنوب أفريقيا خلال فتـــرة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حيث جندت هذه الحكومة جيوش المرتـــزقة للإغارة على دول افريقية مجاورة تختلف في مواقفها مع الدول الغربية والنظـــرة العنـــصرية، وكـــان الهدف من نشاط هؤلاء المرتزقة هو لخدمة أهداف الـــشركات المـــتعددة الجنسية المتمثلة بنهب ثروات الدول الإفريقية. وقد اعتبرت اتفاقية جنيف لعام 1949 طائفة المرتزقة بأنهم مجرمين دوليين كما نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 باعتبارهم مجرمين يهددون السلام الإقليمي للدول الإفريقية، أما في حقبة التسعينيات فأن الأمر قد تغير وأصبح وضعهم مشروعاً، إذ تـــم الاســـتعانة بهـــم في حروب وصراعات عديدة مثل حرب البوسنة، والكونغو، وأنغولا.

كما استخدم تعبير الإرهاب لوصف أنواع العنف السياسي إضافة إلى أنه أداة لـــبعض الـــصراعات السياسية التي تمليها إمكانات وظروف القوى السياسية عندما تلجأ إليه بأسلوب منظم ومخطط له لأهداف محددة، وقد يكون جزءاً من إستراتيجية

تم الإعداد لها مسبقا ويجري تنفيذها عندما تسنح الظروف لذلك، وهذا ما حدث في فترات متعددة في مصر[1].

إضافة لما تقدم ساهمت الولايات المتحدة في ازدياد وتنامي ظاهرة الإرهاب جـــراء القيام بمحاولات التصدي للظاهرة حيث سمحت لنفسها تدعيم وتوطيد صفة الأحاديـــة في أطار الحرب على الإرهاب خلال مرحلة غياب التنافس الدولي معها بعـــد الانتقال من القطبية الثنائية إلى نظيرتها الأحادية، وأيدت حرب الخليج الثانية 1991 وما تلاها من ممارسات أحادية ذلك من خلال تنفيذ ضربة جوية ضد إحدى منشآت الخدمة السرية العراقية في بغداد عام 1993 خلال فترة حكم الرئيس السابق بـــيل كلينـــتون، وأعطـــت نفسها حق القيام لبعض الضربات الاستباقية بعد تفجير الـــسفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا أوائل عام 1998 من قبل تنظيم القاعدة، فأشار كلينتون في مذكراته قائلاً:

كان لدى ألـــ "سي.أي.إيه" معلومات إستخبارية بأن ابن لادن ورؤساء طاقمه كانـــوا يخططـــون للاجتماع في أحد مخيماته في أفغانستان في 20 أغسطس لتقييم تأثيـــر هجماتهم والتخطيط لعملياتهم المقبلة، وسيشكل الاجتماع فرصة للثأر، وربما القـــبض على عدد كبير من قيادات القاعدة. طلبت من "ساندي بيرغر" تولي عملية الرد العسكري[2].

ثم قامت حكومة كلينتون في السادس والعشرين من ديسمبر عام 1998 تنفيذ ضـــربات عـــسكرية وقائـــية ضد العراق بحجة اتباعه برامج عسكرية خفية تتعلق بإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

أمـــا عن الهجمات التي حدثت صباح يوم 11 سبتمبر 2001 فإنها قد غيرت الـــشيء الكثيـــر بعد أن دخل العالم عصراً جديداً مرعباً هو عصر الإرهاب، حيث

---

(1) حـــرب، أســـامة الغزالـــي. الإرهاب والسياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 112، ابريل 1993، ص 12.

(2) وثيقة مذكرات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الصادرة في 2007/8/6، ص 797-999.

جــرى اخــتطاف اربع طائرات مدنية اثناء رحلاتها الداخلية في الولايات المتحدة الأمــريكية لتقــتحم اثنتان منها برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في حين سقطت الثالثة فوق مقر وزارة الدفاع "البنتاغون" أما الرابعة فقد فشلت في الوصول إلــى هــدفها وســقطت في ولاية بنسلفانيا، مما دفع المسئولون الأميركيون التفكير بجدية لدراسة الرد الحاسم على ما جرى فظهرت أفكاراً متعددة لهذا الغرض، كان أبرزها حشد تحالف دولي يتولى مهمة الرد القوي والفوري والحاسم، لا سيما وأنها قــد جربت تشكيل هذه التحالفات الدولية عندما واجهت القوات العراقية في الكويت عام 1991.

المطلب الثالث

الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

يظل جوهر الإرهاب واحداً من حيث انه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه لأجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع واستهداف الأفراد والجماعات أو المؤسسات أو نظــام الحكــم فــي ذلك المجتمع لتحقيق هدف معين غالباً ما يكون ذلك الهدف سياسيا"، إلا أن أشكال الإرهاب وأدواته وتكتيكاته تتطور وتختلف مع مرور الزمن، حيث يلعب النظام الدولي القائم وخصائصه دوراً في التأثير على الإرهاب كظاهرة مــن حــيث الأهداف والآليات، لذا فإن الإرهاب قد مر بمراحل ثلاث في العصر الحديث تبلورت عبر تطور الظاهرة الإرهابية على شكل أجيال هي[1]:

- **الجــيل الأول:** كان عبارة عن موجات ذات الطابع القومي المتطرف التي اجــتاحت أوروبــا أواخــر القــرن التاســع عــشر وحتــى عقد الثلاثينيات من

---

(1) محمــود، أحمد إبراهيم، أمريكا والإرهاب: عالم جديد.. الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولــية، السياسة الدولية، العدد 147 يناير 2002، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 175.

القــرن العــشرين، حــيث كان القائمون بالإرهاب – على الاغلب – من الوطنيين المتطرفين حاملي الأسلحة الخفيفة.

– **الجيل الثانـي:** هو عبارة عن موجات ذات الطابع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة، التي كانت في جوهرها أداة من أدوات الصراع بين الشرق والغرب، حيث نــشأت الحــركات الإرهابــية اليــسارية في أوروبا الغربية واليابان ومنها: بادر مايــنهوف الألمانية، والعمل المباشر الفرنسية، والألوية الحمراء الايطالية، والجيش الأحمر الياباني، ومارست أشكالاً من العنف الإيديولوجي ضد مجتمعاتها، واعتمدت أيضاً على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.

–**الجــيل الــثالث:** وهــو الإرهاب الذي أتسم بخصائص متميزة عن الجيلين السابقين من حيث:

1. **التنظيم:** تتسم الجماعات الإرهابية الجديدة بأنها ذات نمط عابر للقارات، وأفــرادها ينــتمون إلــى جنسيات مختلفة، ولا تجمعهم قضايا قومية ولكن تجمعهم أيديولوجــية دينــية أو سياسية محددة، وتنتقل هذه الجماعات من مكان لآخر بحيث يصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها.

2. **الأهــداف:** يركز الإرهاب الجديد على إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادياً وبشرياً.

3. **التــسليح:** أصبح الإرهاب الجديد قادراً على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

ومــا أن جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى أنصب الاهتمام على ظاهرة الإرهــاب من قبل الأمريكيين بعد أن دفعوا الخسائر الفادحة وأعلنت الأحداث عن الجــرأة المطلقــة للمنفذين وأظهرت الضعف الكبير الموجود لدى الأجهزة الأمنية المختــصة فــي الولايات المتحدة ودول العالم التي تتعاون معها، مما دفع الإدارة الأمريكية لإعلان استمرار حربها على الإرهاب وبناء الدفاع الوطني بحيث أصبح في سلم أولويات الأمن القومي الاعتماد على الطاقات الوطنية.

كمـــا لم يعد مفاجئا لاحد ان الامريكيين سواء كان عملهم وحدهم او بالتعاون مع الشركاء الدوليين بأن تحقيق الربح في معارك عديدة في الحرب على الإرهاب جـــاء من خلال قتل وإلقاء القبض على الكثير من المشاركين في الإرهاب، وتدمير خلايـــاهم وتجفيف شبكات الدعم المالي لهم. فقد حاربت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب بطرق عديدة وبشكل فعال بعد أحداث 11 سبتمبر أكثر مما كانت عليه قبل الأحداث.

إن الإرهابيـــين الـــذين تحـــاربهم الولايات المتحدة اليوم هم أنفسهم "أصدقاء الأمس" حيث حصلوا على الأسلحة وميادين التدريب مقابل إلحاق الهزيمة بالروس عـــندما كـــان "الأفغان العرب" يقاتلون قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر لأكثر من عشر سنوات من اجل تحرير أفغانستان من "الاحتلال السوفييتي الكافر"، هـــؤلاء المقاتلـــون الذين اكتسبوا خبرة في أساليب القتال وأعمال حرب العصابات جـــراء اتـــساع رؤيتهم التي شملت دولاً عديدة جاءوا منها في مسعى للتخلص من إجـــراءات القمع التي تمارس ضدهم، مع تجربة جديدة في معرفة حقيقة الأمور في العـــالم جراء التعامل المنتظم مع أجهزة الاستخبارات في كل من باكستان وإيران، وعلاقة حميمة مع الأمريكيين والحركات الإسلامية الأفغانية وخاصة حركة طالبان، الأمـــر الذي مكنهم من دفع وإجبار القوات الروسية على الرحيل من أفغانستان عام 1989 تاركين وراءهم حوالي أربعين ألف قتيل[1].

كمـــا أن دولاً عديدة في العالم استجابت لنداء محاربة الإرهاب وعملت على تركيـــز نشاطها لدعم الأمن الداخلي فيها وكانت جهودها مكملة لجهود الأمريكيين بحيث تعمل على أساس أنها قوة متعددة الأطراف في المعركة ضد المتطرفين.

لـــذا فإن ظاهرة الأفغان العرب تشكل تحدياً مضافاً أمام الولايات المتحدة، لا سيما وأن تحالفهم مع حركة طالبان جاء استجابة لمعطيات عديدة يأتي في مقدمتها؛

([1]) دايـــار، جـــوين (2008). الفوضـــى التـــي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق – بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، ترجمة بسام شيحا، ص 120.

الاتفاق على الاسلوب الجهادي في مواجهة الاحتلال الامريكي لافغانستان بالاعتماد علـــى أساليب العنف وإرهاب العدو تطبيقاً لقوله تعالى: واعدوا لهم ما استطعتم من قـــوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهـــم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون. الأنفال: 60[1]، كمـــا وإن توثـــيق العلاقـــة بين الطرفين أثمر عن تبلور الحركة الإسلامية المـــسلحة التـــي تـــركت التقوقع القطري في اتجاه الأممية، والاستعاضة عن فكرة الدولـــة الإســـلامية بفكـــرة الخلافة، وعن مقاتلة الأنظمة القطرية بحرب أمريكا، فظهرت أفغانستان قطباً جهادياً استطاع أن يستقطب عدداً كبيراً من الشباب المسلم من شتى الدول العربية، فأسس "أسامة بن لادن" في بداية قدومه إلى أفغانستان عام 1979 "بـــيت الأنصار" و"بيت القاعدة" لاستقبال الشباب العربي المسلم حيث يقضي الشاب الجديد ثلاثة أشهر في "بيت الأنصار" المخصص للقادمين الجدد إذ يمارسون الرياضـــة والتدريـــبات العـــسكرية، ويـــتلقون المحاضرات التثقيفية، ينتقل بعدها "المجاهـــدون الجـــدد" إلـــى "بـــيت القاعـــدة" حـــيث يتم التركيز فيها على الجانب العسكري[2]، يزجون بعدها في مواجهة مباشرة مع القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان وخارجها كلاً حسب التدريبات التي تلقاها، حيث تمكن التنظيم من إحراز نجاحات متعددة كان من أبرزها تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من تنزانيا وكينـــيا فـــي عـــام 1998، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 فضلاً عن العمليات "الجهادية" في أفغانستان والعراق، مما عرض كثير من مقاتلي القاعدة إلى الاعـــتقال على يد القوات الأمريكية وباتوا يرسلون إلى معتقلات الجيش الأمريكي التي أضحت مكتظة بهم، حيث يقدر عدد المعتقلين في مركز الاعتقال التابع للقاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو في كوبا حوالي 600 شخص، مودعون في

([1]) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

([2]) جـــربوعة، محمـــد (2001). أســـامة بـــن لادن وظاهـــرة العنف الديني لماذا؟ – بيروت، النداء للنشر، ص 15 – 16.

اقفـــاص فـــولاذية لا تقيهم حر الصيف او برد الشتاء، إذ لا تعاملهم إدارة الرئيس بوش كأسرى حرب وإنما "مقاتلين أعداء"، وتكون إقامتهم في المعتقل غير محددة، ولا يتمـــتعون بالحقـــوق التـــي تـــنص عليها اتفاقيات جنيف أو القانون الفيدرالي الأمريكـــي، ويجـــري التحقـــيق معهم من قبل ضباط وكالة الاستخبارات المركزية "C.I.A" ومكـــتب المباحث الفيدرالية "FBI" والمحققين التابعين للجيش الأمريكي، وقـــد أشار الصحفي الأمريكي سيمور هيرش إلى أن أحد المحللين التابعين لوكالة الاســـتخبارات المركزية كان يجيد تحدث اللغة العربية بطلاقة. قد أرسل إلى معتقل غوانتانامو وقابل 30 معتقلاً على الأقل في محاولة لمعرفة هويتهم وكيف انتهى بهم الأمر إلى المعتقل، وجاء بعض ما توصل إليه الذي عهد به لاحقاً إلى زميل له في الوكالة إلى "إننا نرتكب جرائم حرب في معتقل غوانتانامو"[1].

وهـــذا مـــا لا تعترف به الولايات المتحدة إذ تقوم السلطات الأمريكية أحياناً بتنظـــيم زيـــارات لعدد من الصحفيين ووفود من الكونغرس إلى معتقل غوانتانامو فيذكر العديد منهم أن لا شيء خاطئ هناك، لأنهم يشاهدون ما أراد الجيش أن يروه ومـــا سمحوا لهم برؤيته، ناهيك عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة بعض المعتقلـــين إلـــى أوطانهم من الذين لم تثبت عليهم الاتهامات، أو بعد قضائهم فترة الاعتقال، مع تدهور الحالة الصحية النفسية لعدد كبير من المعتقلين بسبب الغموض الذي يحيط بمصيرهم.

إلا أنـــه ومـــع مرور الوقت فإن ذكرى "غزوة مانهاتن" لم تحافظ على نفس أهميـــتها لدى الكثير من الدول كما هي بالنسبة للأمريكيين مما دفع واشنطن لإدارة هذه الفجوة في الفهم عن الاختلافات السياسية تجاه الأولويات ذات الأهمية المتزايدة لـــتلك الـــدول. وعلـــى المـــستوى العملي فأن طبيعة التهديد الذي تمثل في أحداث

---

(1) هيـــرش، ســـيمور(2005). القـــيادة الأمـــريكية العمـــياء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب – بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ص 11-12.

11 سبتمبر 2001، قد تطور على مدار السنوات التالية للاحداث مما تطلب اشكالا جديدة في الرد من قبل الإدارة الأمريكية، وأن التغييرات الرئيسة لذلك قد شملت[1]:

أ. التعاون المتبادل:

إن الحاجـــة قد أظهرت تعزيز التعاون بين مقاتلي القاعدة فيما بينهم وبطرق مخـــتلفة مـــن أجـــل ديمومة نشاطاتهم، كما أن النجاح في جهود مقاومة ومكافحة الإرهـــاب بعـــد 11 ســـبتمبر 2001، قـــد أرغمـــت بعض المجموعات المتطرفة "الإرهابـــية" والمتبايـــنة والتـــي تحمـــل وجهـــات نظر سياسية مختلفة للعمل معاً والمـــشاركة بالمـــصادر والمـــوارد، كما أن تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة في أفغانـــستان ومطـــاردة قيادات التنظيم قد أجبر العديد من هذه المجموعات على أن يتولـــى قـــيادتها وصناعة القرار فيها مقاتلون من المراتب الأدنى في سلم القيادة، فكانت النتيجة بأن تنتقل هذه المجموعات مع زيادة في التعاون والاندماج فيما بينها مـــع ظهور أشكال مختلفة من القيادات "كأبي مصعب الزرقاوي"، كما أن الصلات أصـــبحت لديها أقل اعتماداً على الهيكليات التنظيمية منها على العلاقات الشخصية التي تطورت في معسكرات التدريب في أفغانستان وغيرها من الدول، أو من خلال الـــروابط الحـــزبية ضمن تنظيم الإخوان المسلمين أو الجمعيات الإسلامية الأخرى والتي سهلت من عمليات انتساب الجماعات لها.

ب. المرونة والتكيف:

لقد استجابت القاعدة وتعاملت مع الاهتمام الدولي المتزايد لحجم التهديد الذي تـــشكله مـــن خـــلال تطويـــر أنماط جديدة من التنظيم والعمليات والسلوك. وبعد المـــشاركة بالمصادر والموارد والاعتماد على العلاقات الشخصية، فإنهم باحتراف ونشاط مستمر يبحثون عن الطرق الملائمة لكي يتجنبوا إجراءات مكافحة الإرهاب،

---

(1) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

وغالبا ما تكون بسرعة تماثل سرعة فرض تلك الإجراءات من الدول المعنية. وهذا التطور واضح في التمويل وفي مجال السفر والاتصالات عبر شبكة الانترنت وغيرها.

جـ. الدعم الرسمي:

وإن الدعم الرسمي مهم جداً للمجموعات المتطرفة التي تحتاج لعقد الصفقات المالية بسرعة عالية والتدريب والتمويل والدعم اللوجستي، أما بدونه فإن الملجأ والمرور الآمن لا يتحقق وسيؤثر على أمكانية عمل تلك المجموعات، ومن وجهة النظر الأمريكية فإن هذه المجموعات كانت تتلقى الدعم من إيران وسوريا اللتين تعتبران من الدول الأكثر تقديماً لدعم الرسمي للمجموعات "الإرهابية" في منطقة الشرق الأوسط، وقد بنت الولايات المتحدة سياستها في مكافحة الإرهاب على أساس اتهام سبق أن وجهته للاتحاد السوفيتي السابق، حينما نعتته "بإمبراطورية الشر" ثم استخدمت الاتهام نفسه تجاه ما سمتهم الدول المارقة، أي الدول التي ترعى الإرهاب: وهو المصطلح الذي ظهر في عهد الرئيس كلينتون، ثم تطور ليصبح أكثر اتساعاً في عام 2002، حينما أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلحاً جديداً سماه "محور الشر" والذي يعد امتداداً للمفهوم السابق وأعني به الدول المارقة"[1].

د. الساحة العراقية:

أصبح العراق يمثل المسرح المركزي للحرب على الإرهاب، إذ تنشط فيه العديد من الجماعات المسلحة والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية مجموعات إرهابية، إذ نجد هناك خليط من "المجاهدين" والبعثيين السابقين فضلاً عن بعض العناصر الإجرامية التي تغذيها أجهزة مخابرات دول عديدة سواء في المنطقة أو خارجها مستغلين بذلك الفراغ الذي نجم عن زوال نظام صدام حسين وعدم قدرة قوات التحالف بفرض النظام، بحيث أصبح البعض يتمتع بشخصية

مــشهورة امــثال ابي مصعب الزرقاوي وابي حمزة المهاجر وابي عمر البغدادي وغيرهم، حيث يشير تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية وتحدث عنه الكاتب خير الدين حسيب في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية في 2006/12/20، بأن عدد الهجمــات التي تعرضت لها القوات الأمريكية والمدنيون خلال الفصل الأخير من عام 2006 زادت بنسبة 22%، شكلت 68% منها هجمات ضد القوات الأمريكية.

وتبنى الرئيس بوش في مجال تحديد الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي في خطاب له في 20 سبتمبر 2002 اتجاهين جديدين بشأن القضية حيث ركز على[1]:

أولاً. احتفاظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي والوقائي: وقد حدد بوش بــأن أولــويات الولايات المتحدة ستتمثل بتعطيل وتدمير المنظمات الإرهابية ذات الامــتدادات العالمــية ومهاجمة قياداتها ومراكز التحكم والقيادة والمعلومات لديها ودعمهــا المــادي وقــنوات تمويلها بما يؤدي لشل قدرة "الإرهابيين" على تخطيط العمليات وتنفيذها.

ثانــياً. دعم الولايات المتحدة للمجتمع الدولي في حال التعرض لأي نوع من التهديد: وهنا أشار الرئيس بوش إلى تعطيل المنظمات الإرهابية وتدميرها الذي لا يتم إلا عن طريق:

أ. العمــل المباشــر والمــستمر مــع استخدام جميع عناصر القوة القومية والدولية.

ب. الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن المصالح القومية في الــداخل والخارج عن طريق تحري مصدر التهديد وتدميره، مع السعي لكسب تأييد ودعم الأسرة الدولية.

ج. حرمان الإرهابيين من الرعاية والدعم والتأييد والمأوى عبر إقناع الدول بــضرورة تحمل مسؤولياتها السيادية، أو إرغامها على الاضطلاع بهذه المسئولية.

---

(1) براون، مرجع سابق، ص 237.

وقد عبر الرئيس بوش بانه يمكن استخلاص ان كل دولة في العالم يجب ان تتبنـــى موقفاً معيناً: إما تكون مع الولايات المتحدة أو مع الإرهابيين، كما اعتبر أن كل دولة تستمر في إيواء ودعم الإرهاب فهي نظام معادي لهم.

وعلـــيه فقـــد جـــرى تقسيم العالم وفقاً للرؤية الأمريكية بما يتناسب وتحقيق مـــصالحها، فقـــد جرى استخدام مصطلحات مثل الخير والشر أو دول محور الشر كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها(1)، وهنا أصرت أمريكا على غزو العراق بعد أن أعلنت جملة من الأهداف تبرر فيها هذا الغزو وكان أهمها:

-حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.

-وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة.

-القضاء على الإرهاب.

ثـــم أضـــافت هدفاً آخراً لتلك الأهداف بعد أن تم احتلال العراق فأعلنت عن نيتها في إقامة تجربة فريدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

أن الـــولايات المتحدة لم تتمكن من السيطرة على الظاهرة الإرهابية كما أنها لـــم تـــستطع القـــضاء على تنظيم القاعدة بشكل كامل، وأثبتت التجربة أن تدخلها العسكري في العراق لم يؤد سوى تزايد الإرهاب واستفزاز الشعوب، أما النشاطات التـــي قامـــت بهـــا والتي اعتبرتها ضمن أطار العملية التراكمية في التقدم وتحقيق الانجازات في الحرب على الإرهاب فإنها تتعلق بالخطوات التالية:

1. تحقـــيق توافـــق في التوجهات المتطرفة التي يتبناها تيار اليمين المحافظ المـــسيطر علـــى الإدارة الأمريكية مع تلك التوجهات اليمينية المتطرفة للحكومات الإســـرائيلية باعتـــبار أن هذه التوجهات تلتقي في قضية الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوســـط(2).

---

(1) فهمي، مرجع سابق، ص 73.

(2) فـــؤاد، محمـــد نبـــيل (2003). الـــبعد العسكري للأمن القومي المصري في ظل التهديدات الأمـــريكية والـــتحالف الأمريكـــي – الإسرائيلي، في: دراج، عمر ونادية محمود مصطفى

2. الحصول على التأييد الدولي في عدم شرعية الإرهاب: تزدهر نشاطات الحركات التي توصف بالإرهاب في البيئة التي يتم فيها تبرير أفعالها أو قبولها أو توضيحها وبالمقارنة عندما لا يكون بإمكانهم الدعوة سياسياً أو اجتماعياً أو قبول دفاعاتهم الإيديولوجية. وقد سعت الولايات المتحدة ومنذ أحداث 11 سبتمبر إلى حرمان تلك الحركات والجماعات من وجود الأرض التي ينطلقون منها إلى تنفيذ أعمالهم وحرمانهم أيضاً من وجود الملجأ الآمن، لذلك فإن الولايات المتحدة قد ضاعفت من جهودها مع الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحرمان "الإرهابيين" من أي شكل من أشكال المساعدة الشرعية سواء كان على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الإيديولوجي[1].

3. اكتشاف طرق جديدة لتعزيز التعاون الدولي في مقاومة الإرهاب: شمل هذا استعداد الولايات المتحدة للتعلم والاستفادة من تجارب الآخرين بالإضافة لإشراك هؤلاء الآخرين بالتجربة الأمريكية، فتشكل المركز القومي لمكافحة الإرهاب الذي ركز أولاً في نشاطه على معرفة مراكز تمويل الإرهاب والذي يعد الوصول إليها عجلة دافعة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، كما سعت الولايات المتحدة للإبقاء على وتيرة التعاون مع حكومات الدول الغربية والحلفاء الرئيسيين من الدول العربية والإسلامية والمشاركة في تبادل المعلومات عن نشاطات العناصر المتطرفة العاملة في الدول العربية والإسلامية مع التركيز بشكل خاص على نشاطات الحركات والجماعات والأفراد الداعية للإرهاب[2].

(محررون)، مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 89.

(1) الحارثي، فهد العرابي (2004). أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل – بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام، ص 176-177.

(2) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

4. اصـــبح العراق البؤرة المركزية في الحرب على الإرهاب والخوف ياتي مـــن أن يـــصبح ملجأً كبيراً للإرهابيين وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة لكي تقوم بكافة الجهود الممكنة في المساعدة على تطوير قدرات الحكومة العراقية وأن تتمتع تلك الحكومة بالشرعية الكافية وتقويتها لمواجهة المتمردين لاسيما وأن العراق بات مركـــزاً لجـــذب وتعبـــئة "الجهاديـــين المتطرفين"، وقادت الولايات المتحدة حملة أيديولوجـــية متعددة الوجود لمكافحة التطرف الإسلامي، ومن جانب أخر ضاعفت جهـــودها من أجل فرض السيطرة اللازمة على الحدود العراقية خاصة مع سوريا ممـــا دفع سوريا لإنهاء الدعم المباشر وغير المباشر للعناصر المناهضة للنظام في العراق سواء كانوا من العراقيين أو المقاتلين الأجانب[1].

5. العمـــل علـــى تطويق المجموعات الإسلامية المتحدة: إن جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب قد سلطت الضوء على حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلـــسطينية باعتـــبار أن نشاطهما لا ينحصر فقط في الميدان العربي – الإسرائيلي وأن فكرة عدم وجود نشاط لهما في مناطق أخرى من العالم فكرة خاطئة من وجهة النظـــر الأمـــريكية فكلـــتا المنظمتين تقومان بالتعبئة وجمع الأموال وتأمين الدعم الـــسياسي وتتشاركان مع تنظيم القاعدة في نفس الإيديولوجية التي تصور الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الشيطان الأكبر، لذا سعت واشنطن للعمل بشكل مباشر مـــع حلفائهـــا فـــي أوربا وإسرائيل والعالم الإسلامي لمحاربة وعرقلة عمل هاتين المنظمتين، مع وجود مؤشرات عن نشاط مجموعة مؤيدة للقاعدة في كل من لبنان: "أنصار السنة وفتح الإسلام" وفلسطين "جيش الإسلام"[2].

6. تركيـــز الاهـــتمام الدولي على رعاية بعض الدول للإرهاب: ان رعاية بعـــض الدول للإرهاب يسبب للولايات المتحدة إرهاقاً كبيراً ويثيرها ليس لمعرفتهم

---

(1) تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط – بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة، ص 203.

(2) أبو رمان، مرجع سابق، ص 87.

وتحديد هويتهم ولكن بسبب ان اولويات سياساتها المتعلقة بالمصالح القومية لها مع الدول الأخرى تصبح على درجة من التعقيد.

لـذا سـعت الـولايات المـتحدة لإتباع تكتيك ربط تعاون إيران مع بعض الحـركات والأحزاب التي تتهمها الولايات المتحدة بالإرهاب في المنطقة من أجل جلـب الـسمعة السيئة لإيران مع إحداث تغييرات أساسية في سياسات إيران تجاه موضوع الإرهاب، خاصة وأن إيران قد عمدت خلال السنوات الماضية إلى تحسين علاقاتها مع مجموعات مسلحة في المنطقة مثل حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهـاد الإسلامي الفلسطينيتين، وميليشيات فيلق بدر وجيش المهدي في العراق، فـضلاً عـن العلاقـات الحميمة لمجموعات شيعية داخل دول الخليج العربي مع إيران[1].

وخلاصة لما تقدم فإن الوقائع قد أثبتت فشل المجتمع الدولي في القضاء على ظاهرة الإرهاب، على الرغم من الجهود المتزايدة التي تؤيدها الدول المساهمة في مكافحة الإرهاب وأن الجانب الكبير من ذلك يعود لعدة عوامل من أبرزها:

أولاً: العامل السياسي: يكمن هذا العامل في عدم توافر الإرادة السياسية لدى كثيـر مـن الدول في النظر إلى الإرهاب نظرة شمولية، مع عدم اتخاذ الإجراءات الفعالـة الكفـيلة بالقضاء على الأسباب الدافعة إليه كالظلم وانتهاك حقوق الإنسان والاحـتلال الأجنبـي والتمييز العنصري والاستغلال السيء للموارد الطبيعية في الدول الفقيرة وغيرها.

ثانـياً: عامل تكتيكي: يتعلق في قيام بعض الدول بتشويه سمعة دولٍ أخرى بـسبب خلافـات ثنائـية بينهما، وذلك بوصفها تمارس أعمال "إرهاب الدولة" عند لجوئها لأفعال معينة، مع عدم التركيز على أفعال دولٍ أخرى عند ممارستها لنفس الإعمال.

---

(1) قهوجي، رياض. الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية – الايرانية، السياسة الدولية، العدد 168، ابريل 2007، ص 122.

ثالــثا: عامــل فني: يعود إلى التطور الكبير في مجال الاساليب المستخدمة لأداء الأفعــال الإرهابــية، والى الأسلحة المستخدمة في ذلك، يقابله تواطؤ بعض الأجهــزة المختــصة فــي إعــداد وتدريب الأشخاص لأداء مهمات إرهابية ضد الآخرين.

رابعــاً: عامــل تغلــيب المصالح الذاتية لبعض الدول ومصالح حلفائها في وصف بعض أعمال المقاومة بأنها أعمالاً إرهابية.

المبحث الثاني

ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

شكلت قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل اهتماماً واسعاً لدى الكثير من الأوساط الدولية إذ اعتبرتها تحدياً خطيراً للأمن الدولي في ظل توفر وسائل استخدامها وقدرة تأثيرها ودوام أثرها على الإنسان والحيوان والنبات لسنوات طويلة، مما جعلها تعد خطراً حقيقياً على مستقبل الحضارة الإنسانية في ظل مجتمع دولي تعددت فيه الأنساق الدولية التي كانت بنيتها التنظيمية تقوم على رفع شعار احترام الحقوق المشروعة للشعوب والأمم كافة بما فيها الشعوب المقهورة التي عانت من ظروف العبودية وعدم المساواة.

لذا بدأت الأمم المتحدة ومنذ عام 1959 بالمباشرة في جهودها الرامية من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل واعتبرت جهودها هدفاً نهائياً لها، وتمكنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من عام 1961 من إعلان المبادئ المشتركة لتحقيق نزع هذا السلاح نزعاً تاماً، كما وافقت عليه حكومتا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وجرى بموجبه إنشاء جهاز عرف باسم "لجنة الدول الثمانية عشرة لنزع السلاح" ثم عدل اسم اللجنة عام 1969 ليصبح "مؤتمر نزع السلاح" ضم في عضويته 31 دولة، واتخذ من جنيف مقراً لاجتماعاته، وأصبح لاحقاً عدد الدول التي انضمت للمشاركة في هذا المؤتمر 40 عضواً.

ونجح المؤتمر في عقد عدة اتفاقيات تساهم في نزع السلاح ومنها: معاهدة 1963 لحظر التجارب النووية في الجو وتحت الماء، ومعاهدة 1966 لحظر استخدام الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل ومنها الكيميائية، ومعاهدة 1967 التي تمنع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ومعاهدة 1968 لمنع انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الدول النووية بعدم نقل هذه الأسلحة إلى الدول الأخرى،

ومعاهدة 1970 التي تحظر إيداع الاسلحة النووية والاسلحة ذات الدمار الشامل في قــاع البحــر، ومعاهــدة 1972 لمــنع إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الجرثومية والــسامة، ومعاهــدة 1977 القاضــية بمنع استخدام الأساليب الفنية لتغيير البيئة، ومعاهــدة "SALT 1" و"SALT 2" بــين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية للحد من الأسلحة النووية[1].

ويعد غياب الردع أحد أهم الأسباب المباشرة في انتشار أسلحة الدمار الشامل إلا أنــه بالــرغم من أهمية وضرورة تلك المعاهدات التي تم التوقيع عليها فإنها لم تــتمكن مــن مــنع الحروب بين الدول لأنها كانت تفتقر للرادع الحقيقي ضد من يستخدم تلك الأسلحة، والدليل الواضح على عدم التزام بعض الدول بتلك المعاهدات ومــا نجــم عــن ويــلات هذا السلاح يمكن ملاحظتها من خلال الخسائر البشرية التقديرية التالية:

أ.الخــسائر البــشرية من جراء استخدام السلاح الكيميائي فقط خلال الحرب العالمــية الأولــى كمــا هو موضح في الجدول رقم 4 لأن السلاح النووي لم يكن معروفاً.

جدول رقم 4

الخسائر البشرية جراء استخدام السلاح الكيميائي خلال الحرب العالمية الأولى

عدد الضحايا	نوع الإصابة
90.000	قتيل
100.000	معاق دائم
1.300.000	مصاب بالعمى وبالتهابات رئوية وجلدية
1.490.000	المجموع

(1) علي أحمد، مرجع سابق، ص 36.

ب. في الحرب العالمية الثانية تم استخدام القنابل النووية لأول مرة في التاريخ حيث كانت الخسائر البشرية تقدر بنحو:

أولاً. ألقت الولايات المتحدة القنبلة النووية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية في 6 أغسطس 1945 وبلغ عدد القتلى "78.150" ألفاً.

ثانياً. ألقت الولايات المتحدة القنبلة النووية الثانية على مدينة ناغازاكي اليابانية في 9 أغسطس 1945 وبلغ عدد القتلى "73.884" ألفاً[1].

كما أن الازدواجية في المعايير التي تعتمدها الولايات المتحدة تجاه قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل جعل من هذه القضية تصبح عملية غير مفيدة لان هذا العمل لا بد أن يكون شاملاً للدول كافة دون استثناء فمن غير المعقول أن يجري إزالة السلاح من منطقة معينة من العالم والسماح به في منطقة أو دولٍ أخرى، بالإضافة لاعتقاد الولايات المتحدة ومنذ نشأتها بالفكرة القديمة القائلة "أن أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا" فوضعت تصوراتها لتحقيق ذلك عبر سياسة أمركة "عولمة العالم" مع سعيها لنشر ما تؤمن به من قيم، وعند وجود ما يعترض تحقيق أهدافها ومصالحها في العالم فإنها تعود لإشباع نهمها الفظيع للقوة الأعظم عبر التدخل العسكري كلما أمكن لها ذلك للتخلص من الأنظمة "الشريرة" وفق مقاربات الخير والشر التي اصطنعتها تجاه الدول التي ليست على وفاق معها أو تعرقل مصالحها وبرامجها أو تعمل على تعطيل تلك المصالح.

وسنقوم في هذا المبحث بتناول المطالب التالية:

المطلب الأول: الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الثاني: التحدي النووي الإيراني

المطلب الثالث: الإستراتيجية النووية الأمريكية

---

(1) المرجع السابق، ص 38.

المطلب الأول

الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

يعـد انتـشار أسلحة الدمار الشامل أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجـية الأمـريكية فـي منطقة الشرق الأوسط بعد أن أعطت لنفسها الحق في الإشراف على عمليات نزع تلك الأسلحة فاعتمدت على الآلية العسكرية لتحقيق ذلك من خلال ما تملكه من السيطرة المباشرة وغير المباشرة على حلف شمال الأطلسي "الـناتو" لـدعم مـشاريعها العـسكرية وحروبها الدولية التي تخوضها مع السماح لإسرائيل في الاحتفاظ بأسلحته النووية وصواريخه البالستية وحرمان الدول العربية من أي فرصة للتقدم وتحقيق نوع من التوازن في مجالات الأسلحة التقليدية وأسلحة الـدمار الـشامل، وكانـت تعتبـر، الدول التي تسعى للتصدي للهيمنة الإسرائيلية الإقليمـية فـي مجـال أسلحة الدمار الشامل تمثل تحدياً للقدرات الأمريكية ذاتها.. باعتبار أن قدرات إسرائيل أصبحت جزءً مهماً من القدرات الأمريكية[1].

وتـتهم الولايات المتحدة عدداً من دول منطقة الشرق الأوسط لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتي من بينها إيران والعراق وليبيا وسوريا والسودان ومصر حيث أفاد تقرير مركز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل المقدم إلى الكونغرس الأمريكي في 30 يونيو 1999 بالاتي:

1. تعـد إيـران مـن أنشط الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الـشامل وبأنها تتلقى المساعدات من روسيا والصين مما زاد من قدراتها في تطوير برنامجها النووي.
2. تم إسناد مهمة نزع أسلحة العراق ذات التدمير الشامل إلى الأمم المتحدة.

(1) مجـدوب 1، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 163.

3. ما يتعلق بليبيا فيفيد التقرير بانها تواصل المساعي للحصول على معدات للصواريخ البالستية والتجهيزات التقنية اللازمة وتحاول إنتاج الأسلحة الكيماوية.
4. يذكر التقرير بأن سوريا تقوم بتخزين كميات من غاز الأعصاب وأنها حصلت على مساعدات من روسيا والصين وكوريا الشمالية في برنامجها الخاص بالصواريخ.
5. أما السودان فإنه يعمل على تطوير قدراته لإنتاج الأسلحة الكيماوية.
6. ويشير التقرير إلى أن مصر تواصل إنتاج وتطوير الصواريخ البالستية بمساعدة كوريا الشمالية[1].

وتعتبر الولايات المتحدة أن التهديد الخطير لأمنها القومي يتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وخاصة إذا ما امتلكتها دول معادية لمصالح الولايات المتحدة، وأن هذا التهديد يكون جدياً فيما إذا وقعت هذه الأسلحة بأيدي مجموعات متطرفة لا تسعى لامتلاك القدرة النووية بسبب إيمانها بمفهوم الردع عندئذ سيكون التهديد خطيراً وحاداً. وفي هذا السياق فإن الشرق الأوسط يشكل مركزاً قوياً للتهديدات بانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولغرض تحقيق مهمة تقوية النظام الدولي من أجل الالتزام الصريح بمعاهدة انتشار الأسلحة النووية كان لا بد من تخفيض وإزالة تلك الأسلحة، إذ لا زال هناك من الدول النووية من يحتفظ برؤوس نووية على الرغم من مرور أكثر من 17 سنة على انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل مع شركائها وحلفائها في تطوير جديد لقوانين الحياد التي عملت على تعميمها لجميع الدول من أجل العمل بموجبها وهذا ما قامت به جراء مخاوفها من الدول التي تعتبرها صعبة مثل إيران، كما تعاملت بشيء من الجدية مع القوانين الدولية

---

(1) شاش، مرجع سابق، ص 308 – 309.

مــن اجــل تطبــيقها على الجميع فهي ليست مصممة لهذه الدولة او تلك كما انها تتضمن[1]:

أ. إن قــرار مجلس الأمن ذا الرقم 1540 الصادر في 2004/4/4 يطلب مــن جمــيع الدول بأن تضع وتفرض تشريعات من أجل ضمان أمن المواد النووية وتشديد السيطرة على تصديرها وتحريم التجارة النووية.

ب. إن واشنطن تحث شركاءها في المفاوضات مع كوريا الشمالية بالضغط علــى بيونج يانج لضمان عدم تصديرها للتكنولوجيا النووية وأن القيام بذلك يكلفها غالياً بما في ذلك فرض العقوبات عليها.

ج. إن الإدارة الأمــريكية تأخــذ بالاقتــراحات المفيدة التي قدمتها فرنسا والإجــراءات التــي يجب على مجلس الأمن القيام بها لتعزيز وتقوية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

د. إن المجــتمع الدولــي يجب أن يمارس سيطرة على عمليات تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم تبعاً لتوجيهات ومقترحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هـ. إن الإدارة الأمريكية تضمن التمويل الكامل لبرامج التعاون والتقليل من نسبة التهديد وتعزيز الأمن في المواقع التي تحتوي على المواد النووية "المختبرات، ومفاعلات البحث، والوسائل الضرورية لدورة الوقود" في الاتحاد السوفيتي السابق والمناطق الأخرى، إذ قد يتم تحويل هذه المواد من قبل الإرهابيين لإنتاج أسلحة نووية.

و. الطلــب مــن حكــومات دول الشرق الأوسط لدعم الهدف من تأسيس المــناطق الحرة على مستوى المنطقة كي تكون جميع الدول في حالة

---

(1) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

سلام مع بعضها البعض وهذا يعني الاعتراف الرسمي بإسرائيل وضمان حقها في الوجود وضمن حدود آمنة.

هذه الفقرات كانت تتطلب قيام الإدارة الأمريكية بخطوات حثيثة لمتابعة تنفيذها من أجل تقليص خطر انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل التي جاء بها قرار مجلس الأمن الرقم 1540 والتي تتعلق: إقناع كوريا الشمالية للتخلي عن برنامجها النووي، والوقوف عند تطورات الملف النووي الإيراني، والتعاون الأمريكي الروسي بشأن الأمن النووي القاضي بمنع إجراء تفجيرات نووية، والحد من التطور في تصنيع المواد الانشطارية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والحد من التسلح ومراقبة نظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وعمليات النقل الدولية المرتبطة بالأمن وحسب ما جاء بالكتاب السنوي الخاص بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لعام 2007، كما تتطلب أيضاً توضيح النظرة الأمريكية المتكاملة فيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة النووية وضمن البرنامج العام لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في بلدان معينة "العراق وإيران وليبيا"، وقد كان المبدأ المؤثر يقوم على أن الاستجابة الأمريكية تكون لأولئك الذين يتخلون عن برنامج أسلحة التدمير الشامل لغرض التقليل من عزلتهم الدولية ودعمهم ووضع حد للعقوبات الاقتصادية ورفعها عنهم وكذلك التفاعل الدبلوماسي معهم، لذا فإن النجاح الذي تحقق لأمريكا في إقناع ليبيا للتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل دفع إدارة بوش للعمل على إيجاد الطرق للترحيب بخطوة ليبيا الايجابية بالنسبة لها وذلك لتشجيع الدول الأخرى على القيام بالمثل، وفي ذات الوقت إزالة الشكوك الإقليمية حال احتضان أمريكا لنظام الحكم في ليبيا وإغلاق عينيها عن ممارسات النظام تجاه الشعب الليبي. وقد كان المفتاح في هذا الموقف بالنسبة للولايات المتحدة هو موقفها الواضح من الشكوك المتوفرة عن ما قامت به ليبيا تجاه[1]:

---

(1) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

أولاً. التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وعلى سبيل المثال محاولة اغتيال العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد السعودي.

ثانياً. معارضة ليبيا لقرار التفاوض مع إسرائيل.

كما أن الإدارة الأمريكية قد أبقت على محاولاتها في تشجيع الأطراف الأخرى للتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل مع عدم ترك الخيار أمامهم للاستمرار في هذه البرامج أو تخليهم عنها سوف لن يكون بمثابة تحويل الانتباه عن سلوكهم غير المقبول في القضايا الأخرى. وهنا سعت لاعتماد إستراتيجيتها النووية الجديدة المبنية على وثيقة "قواعد العمليات النووية المشتركة" المعدة من قبل وزارة الدفاع في عام 2005 والتي جاءت امتداداً عملياً لوثيقة "مراجعة الوضع النووي" المقدمة عام 2002، حيث تتطلب الوثيقتان تنفيذ عدة عناصر لغرض تطبيق الإستراتيجية النووية الجديدة ومن هذه العناصر[1]:

1. فتح آفاق جديدة لعلاقات ثنائية مع روسيا تنهي مبدأ الدمار الشامل بين الطرفين Mutual Assured Destruction.
2. إبدال بعض الرؤوس النووية بأخرى تقليدية وتطوير دقة فاعليتها بحيث تصبح لها قدرة تدميرية قريبة من نظيراتها النووية.
3. تخفيض مخزون عدد الرؤوس النووية الأمريكية من حوالي 6000 رأس إلى ما بين 1700 و2200 رأس يمكن استخدامها فعلياً، وذلك بحلول عام 2012.
4. عدم استخدام السلاح النووي إلا كقوة وقائية وفي المواقف التالية:

أ. الرد على هجوم بالأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية.

---

(1) مصطفى، باسل صلاح. الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006، ص 209.

ب. شن هجوم على أهداف لديها القدرة على صد هجمات غير نووية.

ج. استخدام السلاح النووي في حالة حدوث هجوم عسكري بأسلحة الدمار الشامل على الولايات المتحدة.

د. إظهار قدرة الولايات المتحدة على ردع أي عدو ينوي استخدام أسلحة الدمار الشامل.

5. الاعتماد على منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية، سواء عابرة للقارات أو قصيرة ومتوسطة المدى.

6. الحصول على المعلومات لمواجهة جميع الاحتمالات بعد تطوير كفاءة أجهزة القيادة والسيطرة والاستخبارات.

المطلب الثاني

التحدي النووي الإيراني

إن السبب الرئيس الذي يقف وراء تصعيد الاهتمام والتركيز على الملف الإيراني هو الفشل في أيجاد الحلول للتحدي الإيراني والكامن في بروز دورها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومساعيها في الحصول على السلاح النووي والذي من شأنه أن يضعف وبشكل جدي جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل(1).

إن القلق الأمريكي الناجم من جهود إيران في دعم الجماعات المتطرفة "الإرهابيين" بما فيها المسئولة عن موت الأمريكيين ومخاوفها من إمكانية حصول تلك الجماعات على السلاح النووي، إضافة لإعلانها وفي مناسبات عديدة بأنها تعارض وجود إسرائيل ومن الطبيعي معارضتها الحل السلمي للصراع العربي –

---

(1) Scott D. Sagan, "How to keep the Bomb from Iran", Foreign Affairs, vol.85, Sep-Oct. 2006 ,p 45.

الإســـرائيلي، واســـتمرار خلافاتهـــا الحدودية مع دول الخليج خصوصا الامارات العـــربية و"احتلال الجزر العربية الثلاثة طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موســـى" ونـــشاطاتها المـــشبوهة فـــي العراق بما فيها العلاقة مع بعض العناصر المتطـــرفة فـــي هذا البلد. كما إن اقترابها من تحقيق طموحها النووي يزيد الأمور تعقيداً وسوءاً إذ أن حصول إيران على السلاح النووي سيجعلها أبعد ما تكون عن الاعـــتدال بما يؤثر سلباً على المنطقة ويدفع دولها للبحث في كيفية تحقيق التوازن الإقليمي، مما دفع الرئيس بوش إلى قول:

"علينـــا أن نعـــدل مفهوم التهديد الوشيك والداهم وفقاً لحال قابليات وأهداف خـــصوم الـــيوم. فالدول المارقة والجماعات الإرهابية لا تسعى إلى مهاجمتنا عبر استخدام الأسلحة التقليدية. أنها تعلم أن مثل هذه الهجمات ستبوء بالفشل. أنها تعول، بـــدلاً مـــن ذلك، على أعمال الإرهاب، وربما على استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهي أسلحة يسهل إخفاؤها، ويمكن تهريبها سراً واستخدامها دون إنذار"[1].

لـــذا جاء رد الفعل الأمريكي على هذا التحدي القوي من خلال رفع مستوى التنـــسيق وتـــبادل المعلـــومات الاستخبارية بما يتعلق بالنشاط الإيراني في المجال الـــنووي مع الحلفاء الرئيسيين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط فضلاً عن الخبرة المكتـــسبة مـــن احـــتلال العـــراق، فجاءت الجهود الدولية لمنع إيران من تحقيق طمـــوحاتها ورغـــباتها بهـــذا الجانب الذي زادت تداعياته مما زاد من أهمية تبادل المعلومات والتحليلات الاستخبارية من اجل تحديد فرص الخلاف الذي قد يطرأ بين واشنطن وحلفائها في أساليب العمل لمواجهـــة إيران[2].

إن الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تسير باتجاه إيجاد الحل للمشكلة من قبل الأطراف المعنية ويشمل ذلك الاستعانة بالوكالة الدولية للطاقة

---

(1) مقـــتطفات مـــن إســـتراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في خطاب بوش في 20سبتمبر 2002 وردت في: براون، مرجع سابق، ص 237.

(2) Ray Takeyh, "Time for Détente with Iran", Foreign Affaires, vol.86, Mar-Apr, 2007, p17.

الذريـــة والـــدول الاوربـــية بعد الفشل الامريكي في منع إيران من الاستمرار في مـــساعيها الرامية لامتلاك الأسلحة النووية مما يدفع الأمور في الشرق الأوسط إلى نقطة حرجة ويصبح من الصعب الحد من انتشار هذه الأسلحة إلى دولاً أخرى في المـــنطقة مثل السعودية التي تخشى التهديد من النظام الإيراني، ومصر التي تسعى إلـــى تعزيز مساعيها لفكرة دخول النادي النووي، وقد تنتقل الحمى النووية إلى كل من سوريا والجزائر. كما أن تلك الجهود الدولية جاءت من المعرفة الدقيقة لطبيعة النظام الموجود في إيران الذي لا يمكن ردعه نظراً لان امتلاكه للسلاح النووي لا يـــبدو ذو طابـــع دفاعـــي فقط وانه يشكل لإيران رمزاً للكرامة الوطنية و الزعامة وبـــشكل خاص في سياق فرض إرادتها على الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة، إضـــافة للنتائج الكارثية التي قد تصيب المنطقة. لهذا الغرض انطلقت الدبلوماسية الأمريكية عملها بالتنسيق مع حلفائها في إفهام الجانب الإيراني أنه في حالة حاجته لردع التهديدات من الدول الأخرى وخاصة إسرائيل فإن الولايات المتحدة وحلفاءها وأصـــدقاءها يمكـــن أن تعمل من أجل إزالة هذا القلق المشروع، ألا أن فشل تلك المـــساعي والجهـــود سيكلف إيران غالياً، عبر فرض العقوبات عليها أو من خلال اســـتخدام القـــوة العسكرية ضدها، "هناك احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضـــربة جـــوية إلـــى إيران خلال الفترة المتبقية من رئاسة الرئيس بوش، وهناك معلـــومات وتقاريـــر مخـــتلفة تتحدث عن تحديد ما بين 1200 – 2000 هدف في إيران لضربها بهدف أعاقة عملية تطوير أسلحة نووية من قبل إيران"(1).

إن هـــذه المهمـــة لن تكون سهلة ولتحقيقها كانت واشنطن بحاجة لأن تعمق وتوسع من قاعدة الإجماع الدولي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وأن العمل تطلـــب التنـــسيق مع الأوربيين مباشرة وخاصة مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وذلك لأنهـــا كانت بحاجة إلى موقف جماعي مع الحلفاء الأوربيين بشأن عدم السماح لأن

---

(1) حـــسيب، خير الدين. العراق.. إلى أين ؟، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، اكتوبر 2007، ص 6.

تكــون إيران على ابواب الحصول على السلاح النووي، إذ كان الموقف في برلين وباريس ولندن يقضي بضرورة تخلي إيران عن دورة الوقود المغلقة الكاملة، فكان علـــى واشنطن أن تقدم الحوافز لإيران في حال تحقيق تقدم ملموس في تخليها عن تــوجهاتها النووية مع وجود الرغبة لدى الأوربيين في الانضمام لأمريكا في حال فرضـــها لعقوبات اقتصادية ودبلوماسية وحتى عسكرية ضد إيران في حال وصلت الأمـــور إلـــى طـــريق مغلق معها. وقد أخذ شكل التعامل مع إيران سياسة العصا والجـــزرة فكان على الولايات المتحدة وأوروبا مسئوليات مضاعفة فالعرض يشمل الحوافـــز ويترافق معها العقوبات التي سيتم اتخاذها. وان المبدأ الذي يحكم سياسة الـــولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتفاق الأوربي مع إيران يكمن في حجم الجزرة التي ستقدمها الولايات المتحدة والتي يجب أن تتناسب مع حجم وعمق التسوية التي يحـــتمل تحقيقها مع إيران، "إن إيران موجودة بكامل جيشها، ناهيك عما يقال حول مقـــدرتها النووية فأنها تشكل خطراً على المصالح الأمريكية في الخليج، بالإضافة إلـــى إمكانية حصولها على الأسلحة النووية، حيث السباق جار بين التسوية السلمية وبـــين الضربة الجوية لإيران، مع العلم أن هناك اختلافاً واضحاً بين ما كان عليه وضـــع العـــراق ســـابقاً قبل الاحتلال، حيث كان لديه جيش كبير قد تم حله وغير موجـــود ألان ولا ســـلاحه، وبين وضع إيران حالياً. إضافة إلى ذلك فإنه في حالة غـــزو العـــراق، لم تكن فرنسا وألمانيا موافقتين على احتلال العراق وكذلك روسيا والـــصين. أمـــا في حالة إيران فأن هذه القوى كلها لا تريد أن تمتلك إيران أسلحة نووية"[1].

وتدخل روسيا كأحد اللاعبين المهمين في قضية المساعي الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية، إذ يمكن لها أن تؤكد لإيران التكاليف باهظة الثمن التي قد تـــدفعها لاســـتمرارها فـــي السياسة النووية الحالية، كما أن هذا الملف يأخذ بعين الاعتـــبار العلاقات الأمريكية الروسية، لا سيما أن روسيا تقوم ببناء مفاعل بوشهر

([1]) المرجع السابق، ص 11.

للطاقة والذي له اهمية كبيرة بالنسبة لإيران في حال تبني الروس لموقفٍ ينطوي على عدم أكمال بناء المفاعل إلا إذا تم تحقيق نتائج مرضية على صعيد الاتفاق النووي الأوربي – الإيراني وقد يكون هذا عاملاً مهماً وقوياً لتحقيق الاتفاق مع أوروبا، فضلاً عن وجود مصالح روسية إستراتيجية وأمنية في عدم حصول إيران على الأسلحة النووية، "بالنسبة لإيران، فربما كانت المشكلة أخطر، إذ أن الإستراتيجية الأمريكية لا تزال ترى في إيران مستورداً أو قناصاً للتكنولوجيا النووية والعسكرية الروسية لتطوير قدراتها الصاروخية البالستية.. مما قد يؤدي في المنظور الأمريكي إلى خلق أوضاع خطيرة في الشرق الأوسط، وترى السياسة الأمريكية في ذلك تحقيقاً لأطماع إيران في السيطرة على أمن الخليج وتهديد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.

ركزت السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة تركيزاً مكثفاً على العامل الإيراني في علاقاتها مع القادة الروس"[1].

إن جهود الولايات المتحدة لتحقيق الإجماع الدولي بخصوص الملف النووي الإيراني ضمن القوى الكبرى لا يشمل روسيا فقط بل يشمل أيضاً الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فالصين مثلاً تعمل على تعميق علاقاتها الإستراتيجية مع إيران مع أن مصلحتها تكمن في عدم امتلاك إيران للأسلحة النووية لان ذلك من شأنه أن يطلق شرارة سباق التسلح في الشرق الأوسط بسبب الطموحات النووية الإيرانية. وعندما ترى إيران بأن موقف القوى الرئيسة من ملفها النووي موحد فإنها قد تذعن للأمر الواقع وتتخلى عن برنامجها النووي.

ويتضمن الدور المناط بالأوربيين إجراء مناقشات مع الجانب الإيراني لملف الإرهاب مع الإصرار على ضرورة توقف إيران عن منح الملجأ الآمن لعناصر تنظيم القاعدة والتوقف عن دعم العناصر المتطرفة المناهضة للسلام في الشرق

---

(1) شحاتة، رضا (2002). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 48.

الاوســط، وإنهاء تحدياتها لجهود السلطة الفلسطينية الحالية في وقف اعمال العنف ضــد إسرائيل. كما إن الدول الأوربية الثلاثة "بريطانيا وفرنسا والمانيا" ترغب في توضيح موقفها لإيران بأنه لن يكون هناك أي فوائد سياسية واقتصادية إذا استمرت محاولاتهــا لتخــريب جهــود أحلال السلام وحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي بالطرق السلمية بسبب تكررها. إن المحادثات تأتي لتذكر إيران بالإستراتيجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي وهي "إستراتيجية مناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل" التـــي تبنتها الجمعية الأوربية في 12 ديسمبر 2003 والتي تعلن من خلالها اتخاذ إجــراءات إجــبارية يــنص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولـــي. وأن هذه الإجراءات قد يكون لها تأثير كبير على القيادة الإيرانية بما في ذلك المتشددين منهم والذين يرغبون في تجنيب إيران العزلة الدولية، مع عدم وجود ضمانات بإجراءات دبلوماسية واقتصادية قد تمنع إيران من إمكانية الحصول على القنبلة النووية إذا ما استعدت إيران لأن تدفع غالياً ثمن هذه القنبلة[1].

وفــيما يــتعلق بنشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تسعى دائماً لتغلــيب الحل الدبلوماسي بشأن الأزمة مع إيران حول ملفها النووي، فقد بدأت تلك النشاطات مع صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرابع والعــشرين مــن سبتمبر عام 2005، الذي أدان إيران بسبب انتهاكها للالتزامات المفروضـــة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968، القرار المبني علـــى الموقف المرن من قبل الوكالة جاء كحل وسط بين موقفين كانا محور نقاش في أروقة الوكالة يتلخص في:

– **الموقف الأمريكي – الأوربي:** يطالب بنقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي لدراسة وجهات النظر المتعلقة بانتهاكات معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968.

---

(1) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

- **الموقف الروسي – الصيني**: يطالب بتخلي إيران طواعية عن إتمام دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم، مقابل الاعتراف بحقها في الحصول على الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، كونها من الموقعين على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وقد دعمته الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وماليزيا.

إلا أن الأزمة اشتد أوارها بعد رفض طهران المقترحات الأوربية التي طرحتها الترويكا الأوربية "فرنسا وألمانيا وبريطانيا"، حيث قامت باستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان النووية، الأمر الذي دفع مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي من أجل التوصل إلى تسوية الأزمة بعد فشل اجتماعاتها التي استمرت من 6- 8 مارس 2006 في التوصل إلى حل وسط يرضي جميع أطراف الأزمة[1].

وفي مجلس الأمن تدارست الدول الأعضاء التقارير المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس محافظي الوكالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني حيث أصدرت القرار (2006) 1696 المؤرخ في 31 يوليو 2006 الذي أعاد التأكيد على الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطالب إيران تعليق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة، ومن ثم صدر القرار (2006) 1737 في 23 ديسمبر 2006 الذي جاء بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث حدد عدد من الخطوات الواجب اتخاذها من جانب إيران وناشد جميع الدول بالتزام الحذر حيال دخول أراضيها من قبل الأشخاص الذين يشتركون في أنشطة إيران الحساسة، وأن تجمد الدول الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي توجد على أراضيها المتعلقة بالمرفق مع القرار التي يملكها أو يتحكم فيها الأشخاص أو الكيانات الإيرانية

---

(1) تركي، أحمد السيد. أبعاد إحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن، السياسة الدولية، العدد 164، ابريل 2006، ص 152.

المحـــددة بالأنـــشطة الإيـــرانية ذات الصلة[1]. ثم صدر القرار رقم 1747 في 24 مـــارس 2007 الـــذي طالب إيران أن تتخذ دون مزيد من التأخير الخطوات التي طلبها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراره 2006/14 بما يؤدي لحـــل المـــسألة النووية المتعلقة بإيران الذي من شأنه المساهمة في الجهود العالمية لعـــدم الانتشار النووي وتحقيق الهدف المتمثل في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما فرض عقوبات بحق الأشخاص المحددين في مرفقه [2].

ثـــم بـــرزت بعـــض الخلافات في إدارة السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة ببرنامجها النووي بين الرئيس أحمدي نجاد، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام علـــي أكبر هاشمي رفسنجاني، أسفر عن استقالة مسئول مفاوضات الملف الإيراني علي لاريجاني، سعت بعده إيران لاستغلال الانقسام في الإدارة الدولية بين الولايات المـــتحدة وحلفائهـــا ومنافـــسيها الذين كانوا يردون ببرود على المطالب الأمريكية بالانـــضمام إلى فرض المزيد من العقوبات ضد إيران. فجاء الإعلان الإيراني في الـــرابع من فبراير 2008 عن إطلاق أول صاروخ فضاء، مستغلين بذلك الوضع غيـــر المـــستقر في التوازنات العالمية لتحقيق مكاسب طويلة الأمد ليس في منطقة الـــشرق الأوســـط حسب، بل في مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا رغـــبة في تحقيق طموحاتها في أن تصبح قوة إقليمية عظمى، وهذا لا يكتمل دون أن تـــصبح قوة نووية، والمساهمة في إنشاء نظام جديد للأمن الإقليمي في الشرق الأوســـط يقـــوم على مبدأ التوازن النووي مع إسرائيل[3]، هذا الأمر دفع الولايات المتحدة لتكثيف جهودها المناوئة لإيران حيث تمكنت من إقناع أعضاء مجلس الأمن الدولـــي فـــي إصـــدار القـــرار رقـــم 1803 في 3 مارس 2008 وبموافقة أغلبية

---

(1) وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 لعام 2006.

(2) وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 لعام 2007.

(3) نـــوار، إبـــراهيم. الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008، ص 26.

14 صـــوتا وامتـــناع اندونيـــسيا عن التصويت، والذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا، حيث شدد القرار العقوبات التجارية والاقتصادية المفروضة على إيران في قرارين سابقين هما (1737-1747).

أمـــا بالنـــسبة للولايات المتحدة فإن فكرة المشاركة في مفاوضات ثنائية مع إيـــران بشأن برنامجها النووي هي فكرة ضعيفة وفرصتها في النجاح ضئيلة إذ أن ذلـــك يعد مخاطرة تمنح إيران انفتاحاً دبلوماسياً على العالم في الوقت الذي تستطيع فـــيه أن تـــتابع وبـــسرعة برنامجها النووي، وهذا ما جرى لاحقاً، إذ أن الإدارات الأمـــريكية والأوربية المتعاقبة لم تترك جهداً إلا وسعت إليه في البحث عن سياسة خارجية مناسبة تجاه إيران من أجل تغيير السلوك الإيراني والذي توج عام 2007 بالمحادثات الأمريكية – الإيرانية حول العراق،بانطلاق محادثات 29 مايو التاريخية بـــين الـــولايات المتحدة وإيران في بغداد، يبدو أن حواراً أمريكياً – إيرانياً "يأخذ مجـــراه. وهـــذا توجه مستحب وينبغي تشجيعه. وبما أن إيران مرتبطة بعدة قضايا بالغـــة الأهمـــية بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية والأوربية – وهي تحديداً العـــراق وحظـــر الانتشار والطاقة والإرهاب والسلام العربي – الإسرائيلي – فإن خيار إيران ليس خياراً ومواجهتها عسكرياً تزيد ما يبغي الغرب تحسينه"[1].

كمـــا تناول الرئيس جورج بوش في خطاب له عن إستراتيجية الأمن القومي للـــولايات المتحدة بشأن استباق التهديدات المترتبة على حيازة "دول مارقة" لأسلحة الـــدمار الـــشامل فـــي 20 سبتمبر 2002 قائلاً، بعد افتضاح أهداف الدول المارقة والإرهابيـــين، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الاكتفاء بالتعويل على أي موقف انفعالي فقط كما كنا نفعل في الماضي. فالعجز عن ردع أي مهاجم، وكون تهديدات اليوم فورية، وهول الأذى المحتمل الذي يستطيع السلاح الذي يقع اختيار خصومنا

---

[1] ســـاد جـــاد بـــور، كريم. توجيهات لمقاربة إيران، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، اكتوبر 2007، ص 32.

عليه ان يلحقه بنا، لا تسمح بمثل ذلك الخيار، خيار التزام الموقف الانفعالي. لا نستطيع أن نمكن أعداءنا من أن يضربوا أولاً[1].

إن عامل الوقت الآن يسير في مصلحة إيران أكثر منه في مصلحة الغرب، وتحديداً الاستمرار الإيراني وتقدمه في العمل على صعيد برنامجه النووي، وفي الوقت نفسه تسعى إيران إلى وقف الضغط الدولي والتهرب منه. وأنها قد تستطيع في أي وقت أن تحقق ما تسعى إليه وتصل إلى مرحلة "الغموض النووي" عندها سيكون على العديد من الدول أن تعيد رسم سياستها بناءاً على افتراضية تفيد بامتلاك طهران للسلاح النووي وحتى بدون إعلان إيران عن ذلك الأمر أو أن تكون قد أجرت أي تجربة نووية، والحقيقة تؤكد أن لدى إيران قدرات نووية كبيرة بدلاً من القنبلة النووية وأنها تستطيع أن تصل إلى القنبلة النووية في أي وقت تريد إذا استمر العالم بزيادة الضغط عليها. وهذا ما أحست به الولايات المتحدة الأمريكية فعمدت لاستخدام أسلوب العصا والجزرة مع إيران، فقد تمكنت خلال الثلاث سنوات الماضية من استصدار عدد من القرارات التي فرضت عقوبات على إيران من مجلس الأمن الدولي، ووضعت الحكومة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب، وفرضت عقوبات على المصارف الإيرانية وعدد من الشركات المتعاملة مع هذا الحرس داخل إيران وخارجه، لكنها أيضاً: بادرت لإعلان تقرير الاستخبارات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني في أواخر عام 2007 حيث جاء التقرير كعملية تقويم شاركت فيه 16 وكالة أمريكية مختصة بأعمال جمع المعلومات والنشاطات الاستخبارية، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن إيران كانت بالفعل تمتلك برنامجاً لإنتاج السلاح النووي، وأنها أوقفت هذا البرنامج العسكري في خريف 2003، الذي كان من المؤمل إنتاج سلاح نووي في الفترة من 2010 إلى 2015، أي أن هناك مخاطر حقيقية كانت موجودة وربما تكون موجودة في المستقبل.

---

(1) براون، مرجع سابق، ص 239.

وهذا يعني ان اعمالا عسكرية امريكية ضد إيران اصبحت احتمالا بعيدا وهو ما يتفق مع الرؤية الأوربية المطالبة باحتواء إيران والتفاوض معها بدلاً من ضربها وهـــذا الموقف يلتقي مع مواقف جهات هامة داخل الولايات المتحدة على أساس أن ضـــرب إيران سوف يثير تعاطف العالم معها ويعيدها إلى مرحلة الثورة والنضال وهـــو أمـــر فقدت كثيراً من المصداقية فيه بعد دورها المشبوه في كل من العراق وأفغانستان.

المطلب الثالث

الإستراتيجية النووية الأمريكية

تعتبر الدول ن احتمالات نشوب حرب نووية يعد أخطر التهديدات التي تواجه بقاء البشرية، لذلك كانت الأزمات التي تأتي خلالها احتمالات استخدام تلك الأسلحة هـــو أكبر الأزمات خطورة، وكان منع نشوب حرب نووية أكثر المهام إلحاحاً في عمليات نزع الأسلحة، كما اتخذت الدولتين العظميين في العالم خلال مرحلة القطبية الثنائية تدابير عملية للحيلولة دون الاستخدام العارض لتلك الأسلحة نتيجة حسابات خاطـــئة أو حـــوادث عرضية أو إساءة فهم بعض الأوامر، لذلك تم إنشاء خطوط اتصال ساخنة ومراكز لخفض مخاطر الحرب أو تصميم الرؤوس النووية بصورة تمنع تفجرها عرضا بفعل الحرارة أو التلف الميكانيكي أو الإشعاعات[1].

كما ظلت العلاقات بين دول الشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - وموردي الأســـلحة إليها خارج إطار الحسابات الإستراتيجية غير التقليدية، ولكن ومنذ بداية العقـــد الأخيـــر فقـــد تغيرت الحالة في الشرق الأوسط حيث أصبحت دوله تسعى لامـــتلاك أنظمـــة من الأسلحة غير التقليدية وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل التي

---

(1) عـــبد الـــسلام، محمـــد، الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006، ص 202.

تعطـــي لهـــذه الدول قدرة إستراتيجية رادعة لاعدائها وحماية نفسها من اي عدوان ضـــدها، وبذلك تشكل عنصر تهديد قوي موجه لكل دول المنطقة، دفع هذا التغيير دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لإعـــادة النظـــر بـــصورة شاملة في المفاهيم الإستراتيجية التي ظلت تحكم مبادئ السياسات العسكرية والأمنية فيها، حيث لم تعد دول الشرق الأوسط تكتفي بمناقشة بعـــضها البعض في سباق التفوق الاستراتيجي فحسب بل أصبحت تشكل جزءاً من الحسابات الإستراتيجية في عدد من العواصم مثل موسكو ونيودلهي وبكين وإسلام أبـــاد وبـــيونج يـــانج وبغداد وطهران في فترات لاحقة، فأضحت المنطقة محوراً جوهرياً للنقاش الاستراتيجي الدائر في واشنطن[1].

لـــذا قامـــت الـــولايات المتحدة عام 2002 بإصدار وثيقة "مراجعة الوضع النووي" السالفة الذكر التي تتضمن مجمل السياسة النووية الأمريكية في المستقبل، أعقبـــتها وثـــيقة أعـــدتها وزارة الدفاع الأمريكية – البنتاغون – في منتصف شهر مـــارس 2005 تتناول تفاصيل مبادئ السياسة النووية الجديدة في المرحلة القادمة وكيفـــية تطبيقها ضد أعداء الولايات المتحدة، والأساليب والتوجهات العسكرية التي تستخدمها القوات الأمريكية في مسارح العمليات لتطبيق تلك السياسة.

إن الملامح الأساسية للسياسة النووية الأمريكية في تلك الوثائق كانت ترتكز على إمكانية استخدام السلاح النووي ضد عدد من الدول والجماعات الإرهابية التي تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل وتنوي استخدامها ضد الولايات المتحدة، وتشمل الوثيقـــتان على الدعوة لتطوير أسلحة نووية صغيرة ذات الضرر النووي المحدود والقـــدرة العالية على اختراق المخابئ والتحصينات تحت الأرض ومهاجمة أماكن ومخازن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتدميرها، كما تضمنتا عدة سيناريوهات قد تـــستدعي اســـتخدام السلاح النووي في مناسبات محددة مثل تصاعد حدة الصراع

---

(1) مجـــدوب، طه (2001). الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين – الشرق الأوسط – إيران، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 ــ القاهرة، مكتبة الشروق، ص 161.

العربـــي – الإســـرائيلي إلـــى مستوى الحرب الشاملة او اندلاع حرب بين الصين وتايوان، أو حدوث اعتداء من قبل كوريا الشمالية على نظيرتها الجنوبية(1).

بـــيد أن فكرة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي كانت تقوم علـــى فكـــرة الردع المبني على وضع التوازن النووي الذي ميز علاقات القوتين العظميين خلال مرحلة الحرب الباردة التي كانت تتيح لكل دولة توجيه ضربة ثانية حتـــى لـــو تعرضت للضربة الأولى، لكن السنوات الأخيرة شهدت تطورات ذات أهمـــية خاصة تقوم على فكرة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية التي لم تعد فكرة مستبعدة بعد تقلص القيود التي كانت دوماً تحيط بها، كما يتضح ذلك مما يلي(2):

1. إمكانية الاستخدام الهجومي لأسلحة الدمار الشامل في استراتيجيات الدول الكبـــرى: إن إمكانية استخدام الأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ثم من جانب الصين وفرنسا جاء من خلال المواقف التالية:

أ. أكـــدت استراتيجية الأمن القومي الروسي على إمكانية استخدام الأسلحة النووية في حال عدم القدرة على التعامل مع أي هجوم تقليدي، وذلك بعد اقتـــراب حلـــف الناتو من الحدود الروسية، بانضمام دول وسط وشرق أوروبا للحلف.

ب. دفـــع توتر العلاقات الصينية مع تايوان بأحد القادة العسكريين الصينيين لـــلإدلاء بتـــصريحات عام 2002 أشار فيها إلى إن بلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في حال وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار نزاع حول تايوان.

---

(1) مـــصطفى، باســـل صـــلاح. الملامـــح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006، ص 208.

(2) عبد السلام، مرجع سابق، ص 203 – 204.

ج. الــتهديدات التــي اطلقها الرئيس الفرنسي جاك شيراك عام 2005 والتي أشــار فــيها إلى أن بلاده قد تستخدم الأسلحة النووية ضد "دول تستخدم وسائل إرهابية ضد فرنسا".

2. إمكانية الاستخدام الفعلي لأسلحة الدمار الشامل في الصراعات الإقليمية: إن تفجر الخلافات على المستوى الإقليمي خاصة تلك التي تبرز بين الدول النووية فإنهــا تدفع باحتمالات استخدام الأسلحة النووية إلى الواجهة، وهذا ما جرى بالفعل مــن قــبل الهند وباكستان عام 2003 عندما انفجرت التوترات المسلحة بينهما مما جعــل من مخاطر استخدام الأسلحة النووية التي يمتلكها الطرفان تبدو أوسع نطاقاً مما شهده المستوى الدولي عندما ارتبط بسلوك القوى النووية الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة، كما أن خطورة الصراعات الإقليمية يصعب الوصول لحلول وسط بشأن قضاياها، مع توفر تيارات متطرفة تمثلها قيادات تتصور إمكانية إنهاء وجود الطرف الآخر عندما تتاح له الفرصة لذلك.

3. إمكانــية الاستخدام النووي من جانب التنظيمات المتطرفة: لم تكن قضية الإرهــاب النووي مطروحة باعتبارها مشكلة رئيسة على غرار المشكلات الكبرى التــي ســيطرت علــى التفاعلات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين لأسباب عدة يأتي في مقدمتها أنه لم يكن هناك اقتناع بأن التنظيمات الإرهابية تمتلك للقــدرات والأســلحة الــنووية، كمــا لم يكن متصوراً بإمكانية توظيف التنظيمات الإرهابــية لأي أســلحة نووية مفترضة ضمن هذا الإطار حيث يتعلق الأمر بقنبلة ذريــة واحدة أو اثنتين على الأكثر بحيث تصلحان لمهام محدودة كالابتزاز النووي والــذي لم يصدق أحد أيضاً أمكان حدوثه، كما لم تكن هناك مؤشرات ذات أهمية حــول ســعي تنظيمات تتخذ من العنف كوسيلة في تعاملها من أجل تحقيق أهدافها لامــتلاك تلــك الأســلحة، فقــد كان المتعاملون في السوق السوداء لتجارة المواد والمعــدات الــنووية يقتــصرون علــى أجهزة استخبارات الدول، لذا كانت مسألة الإرهاب النووي مستبعدة.

لكن وقوع احداث 11 سبتمبر في عام 2001 والفترة التي تلتها ادت لحدوث انقــلاب حقيقي في التصورات الخاصة في الإرهاب النووي حيث أصبح ينظر له كأحــد مــصادر التهديد الأكثر إلحاحاً للأمن الدولي، وانه قد شهد تطوراً لاحقاً في أنمــاط الــتهديد التي تواجه العديد من دول العالم في القرن الواحد والعشرين مثلما كانــت "الحــرب النووية" في القرن الماضي على الرغم من عدم وجود مؤشرات حاسمة تشير إلى انه يمثل مشكلة كبرى على غرار ما يمثله سباق التسلح النووي أو الانتشار النووي في الفترات السابقة.

لذا جاء الاستعداد الأمريكي لجعل فكرة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية من جانــبها ضد أي عدو محتمل يستند على ما تملكه من وسائل وأدوات تكون جاهزة لتنفيذ إستراتيجيتها النووية الجديدة القائمة على استخدام الأسلحة النووية، لذا قامت بالإســراع لتحــضير جاهزية هذه الأدوات استناداً لوثيقة مراجعة الوضع النووي الصادرة عام 2002 عن وزارة الدفاع، التي تتمثل في:

1. **الصواريخ والقاذفات والغواصات**، وهذه تشمل[1]:

أ. الصواريخ العابرة للقارات ICBMs.

ب. قاذفات القنابل التي تحوي رؤوساً نووية B 52 ,B 2 ,B 1.

ج. الغواصات التي تحمل صواريخ نووية SLBMs.

2. **القدرات الهجومية النووية وغير النووية[2]**:

حــيث تــم تطوير أسلحة هجومية نووية وتقليدية مع التركيز على تخفيض الــرؤوس الــنووية وتطويــر أســلحة نــووية صغيرة تستطيع اختراق المخابئ والتحصينات مع زيادة القدرة التدميرية للرؤوس التقليدية.

([1]) مذهب العمليات النووية المشتركة (2005). الموقع الالكتروني:
Doctrine for Joint Nuclear Operations: www.globalsecurity.org

([2]) Bromley,Mark(2002)."Planning to be surprised: The US Nuclear Posture Review and its Implications for Arms Control".

3. الأنظمة الدفاعية الصاروخية:

وتعـــتمد هذه الأنظمة على ثلاث منظومات دفاعية يتم تحقيقها على المراحل التالية[1]:

أ. القريبة المدى: نشر قاعدة مضادة للصواريخ في ولاية ألاسكا تتكون من 100 صــــاروخ اعتراضـــي لمواجهة عدد محدود من الصواريخ عابرة للقارات.

ب. المتوســطة المدى: التوسع في إقامة قواعد أرضية لمواجهة أعداد كبيرة من الصواريخ المعادية.

ج. البعــيدة المــدى: تطويـــر أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ تعمل على المستوى التكتيكي مثل الصواريخ الأمريكية "باترويت".

4. البنية النووية التحتية القادرة على الرد السريع:

تــشمل تكوين مخزون نشيط وخامل من الرؤوس النووية التي يتم تخفيضها لاستخدامها عند الحاجة إليها حيث أن[2]:

أ. المخـــزون النــشيط يتمثل في تفكيك الرأس النووي فقط مع الإبقاء على مكونات الصاروخ في حالة استعداد للتركيب.

ب. المخـــزون الخامـــل يتمـــثل فـــي إزالـــة كافة مكونات الرأس النووي والصاروخ.

إن هـــذه البنية النووية التحتية ذات الرد السريع تتطلب إعادة إجراء تجارب نووية بهدف صيانة وتطوير الرؤوس النووية فيها.

ثـــم جـــاءت الخشية الأمريكية في قضية الإرهاب النووي منحى آخر جراء بـــروز الأزمـــة النووية الإيرانية المتأتية من إصرار إيران للحصول على قدرات

([1]) مذهب العمليات النووية المشتركة، مرجع سابق.

([2]) Bromley (ed).

نـــووية عـــسكرية تـــتحدى فيها النفوذ الامريكي في العالم وتكسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، حيث ترى إيران في مساعيها ما تعتبره إضـــافة نوعـــية للقـــوة العربية والإسلامية في وقت تراجع فيه كثيراً نفوذ العرب والمـــسلمين في العالم[1]، الأمر الذي زاد من بروز التحدي الإيراني بصورة أكبر للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

(1) نوار، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الرابع

التحدي الإيراني والقوى المحلية الصاعدة في الشرق الأوسط للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

المطلب الأول: حزب الله في لبنان

المطلب الثاني: حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"

المطلب الثالث: القوى السياسية الشيعية في العراق

المبحث الثالث: التحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

المطلب الأول: التحالف الإيراني السوري

المطلب الثاني: التحالف الإيراني مع حزب الله

المطلب الثالث: التحالف الإيراني مع حركة حماس

الفصل الرابع

التحدي الإيراني والقوى المحلية الصاعدة

في الشرق الأوسط للسياسة الخارجية الأمريكية

جـاءت الحـرب التـي شـنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في مارس 2003، لتشكل نقطة التحول الجذرية في مسار الأوضاع الإقليمية في منطقة الـشرق الأوسط، وذلك لأن الواقع الإقليمي قد شهد مرحلة من التغيير البنيوي في صيغة التفاعلات بين أطرافه بعد احتلال العراق في 9 ابريل 2003، والتي أحدثت اخـتلافاً كبيـراً في أدوار دول الإقليم وأوزان القوى الرئيسة فيه تمثلت في انهيار الدولـة العـراقية، وصعود إيران كقوة إقليمية مؤثرة، وبروز الدور الجديد لبعض الحركات السياسية "من غير الدول" كحزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، ودخـول هـذه الحركات في أطار الحسابات الإستراتيجية، مما أدى لبروز أزمات متعاقبة في المنطقة[1]، كما أسفرت عن تغير في طبيعة القضايا المطروحة وتطور فـي نوعـية الـصراعات المحتدمة وتبدل محاور النزاع الرئيسة، وضياع الحدود الفاصـلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، مع إضعاف للدور المحلي وتصعيد الـدور الإقليمـي، وتبلور تحالفات جديدة بين القوى الدولية والإقليمية خاصة بين تياري الاعتدال والتشدد، وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة ممـا أدخلهـا فـي دائرة من الاحتقان والتمزق والارتباك، وأوصل الحالة إلى حد المـواجهة المـسلحة بين بعض الأطراف الداخلة في النزاع، أدت لاستدعاء قوى خارجـية حلـيفة لها لدعم طرف ضد آخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه الأمر الذي زاد من تفجر الأوضاع وبشدة[2].

([1]) أبو رمان، مرجع سابق، ص 84.

([2]) رفعـت، سـعيد. نظـرة إسـتراتيجية إلـى المـنطقة وقضاياها المتفجرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007، ص 10.

إن وصول منطقة الشرق الاوسط إلى هذا الحال الخطير من تفجير الاوضاع فيه وبروز الأزمات يعتبر من مسئولية الإدارة الأمريكية نتيجة أخطاء في الحسابات وسـوء فـي التقديـر وقلة دراية بثقافات المنطقة وحساسيات شعوبها، لان تنامي الاسـتعداد لدى صانع القرار السياسي الأمريكي في استخدام القوة العسكرية دفاعاً عمـا تسميه المصالح الحيوية، جاء رداً على سلسلة من التغيرات السياسية العالمية والتـي ما لبثت أن تمخضت عن "نظام دولي جديد" وصلت فيه الحالة التصارعية إلـى مستوى حوادث العنف السياسي والحروب الأهلية بوتيرة أعلى مما كان عليه الحـال أثـناء الحـرب الباردة. خاصة أن مجيء الولايات المتحدة الأمريكية إلى المـنطقة كرس وجودها كلاعب أساسي ومحوري في النظام الإقليمي للمنطقة بعد تبنـيه لإستراتيجية الحرب الاستباقية التي تؤمن هيمنة أمريكية ترسي ملامح الحلم الإمبـراطوري والـرغبة فـي إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة طبقاً لمفاهيمها وتصوراتها للدور الإسرائيلي المخطط له، إضافة لدوره كشريك في مسار الصراع فـي حـركة الحرب العالمية ضد "الإرهاب" الذي اتخذته محوراً لسياستها، وأساساً لعلاقاتها مع دول العالم.

سنعمل على تناول هذا التحدي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

المـبحث الـثالث: التحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

المبحث الأول

الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

لقد أوصلت الأخطاء المستمرة للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق العقــل الاستراتيجي الأمريكي إلى أن تستقر فيه أطروحات تشير إلى أن الأوضاع الــسياسية والإقليمــية العربية لم يعد من الممكن قبول واقعها الراهن بعد أن غدت بــؤرة التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي، كما أفرزت عنه أحداث 11 سبتمبر 2001[1]، مما دفعها للدخول في عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بينها وبين إيران الأمــر الذي عجل من عملية تبديل محاور النزاع في هذه الساحة المهمة وتأثيراتها المباشرة على تفاعلات القضايا الإستراتيجية[2]، فباتت السياسة الخارجية الأمريكية تــواجه تحديات أمنية كبيرة شكلت فيها ساحة التنافس الشديد بين العديد من القوى الإقليمية وبعض القوى المحلية الصاعدة في الشرق الأوسط وهي: إيران، حزب الله اللبنانــي، حركة حماس الفلسطينية، بعض القوى السياسية الدينية في العراق، كما برزت نجاحات الجهد الإيراني في الاستمرار بسياستها المتعلقة ببناء مشروع نووي طمــوح تحــدت به السياسة الشرق أوسطية الجديدة، إذ ركزت على أثارة النزعة القومــية والإسلامية المناهضة لإسرائيل والغرب في ظل غياب المشروع العربي الواضح والمتكامل بهذا الشأن[3].

كمــا أن حــصول التطورات الكبيرة في محاولات بعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة العظمى الوحيدة في العــالم التــي تفرض هيمنة مطلقة على النظام الدولي، والتي تعتبر منطقة الشرق

---

(1) ولد أباه، مرجع سابق، ص 126.

(2) رفعت، مرجع سابق، ص 13.

(3) كيالــي، ماجـد. الــتجاذب الإيرانــي – الأمريكــي فــي الــصراع على الشرق الأوسط، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 – صيف 2007، ص 16.

الاوسـط على درجة عالية من الاهمية الإستراتيجية لها من اجل استمرار هيمنتها علـى العالم، الأمر الذي دفعها لإتباع سياسة خارجية جديدة في هذه المنطقة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة تقوم على عدة ركائز هي: عدم السماح لتنامي أي قوة دولية أو إقليمية تنافسها في السيطرة على المنطقة، وضمان تدفق النفط على الغرب وبأسـعار مناسـبة، والحفـاظ على استقرار الأنظمة الحليفة السائدة، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على دول المنطقة في مختلف المجالات[1].

إن تنامي محاولات القوى الإقليمية في منافسة النفوذ الأمريكي على المنطقة أوجـد تحـديات فـي غايـة الخطورة على المصالح الأمريكية في العالم والشرق الأوسـط، كان أبرزها الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط

المطلب الأول

التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

اعتبر قادة الثورة الإسلامية الإيرانية بزعامة أية الله الخميني انتصار ثورتهم وتمكنها من الإطاحة بحكم محمد رضا شاه في فبراير 1979، هو انتصار للشعوب الإســلامية وأنهم يتعهدون بمساعدة هذه الشعوب للخلاص من الحكام الفاسدين في البلاد الإسلامية خاصة بعد تصفية النظام الإمبراطوري الإيراني والقيادة العسكرية المـوالـية له، كما اتبعوا سياسة معادية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم أنها كانت

---

(1) المرجع السابق، ص 14.

تدعم نظام الشاه واعتبروها بمثابة الشيطان الاكبر الذي يسعى للسيطرة على العالم الإســلامي لخدمة مصالح إسرائيل، في حين تعمل القيادة الإيرانية على تأكيد فكرة عدائها للولايات المتحدة وإسرائيل الراغبتين بإسقاط النظام الإيراني[1].

إلا أن الموقــف الرسمي الإيراني من الولايات المتحدة كان دائماً يختلف عن الموقــف غيــر الرسمي، فقد مولت أمريكا إيران بالسلاح في حرب الخليج الأولى (1980-1988)، وكــذلك فعلت إيران في المواقف التي تحتاجها فيها أمريكا حيث كانـــت تلبي تلك الحاجة، مثل توسط إيران خلال أزمة مقتدى الصدر عام 2004، فإيـــران تـــتحدث بخطاب معادي فيما يتعلق بالولايات المتحدة، بينما تحتفظ لنفسها بحق الاستعانة بها حيثما تحتاج إليها، وكذلك الولايات المتحدة تحتفظ بالحق ذاته[2].

مـــن هنا فقد كان مسار التطور في حال المد والجزر التي تتسم به العلاقات الإيــرانية الأمريكية ومن وجهة نظر المحللين السياسيين المتتبعين لهذا المسار بأن المـــشكلة تكمـــن فـــي الصراع الداخلي بين المؤسسات الأمريكية المختلفة المعنية بصناعة القرار، والتي فشلت على ما يبدو في توحيد موقفها تجاه إيران. حيث يقول نعوم تشومسكي:

تـــشير المعلـــومات المحدودة المتوافرة إلى أن الجيش الأميركي والمخابرات الأميركية يتخذان أيضاً موقفاً معارضاً للتحرك العسكري.

غير أن صانعي السياسة على جاري عادتهم، قد يتجاهلون مرة أخرى الرأي العالمـــي الكاســـح، فـــي حين أن رجعيي الدولة في إدارة واشنطن قد حققوا أرقاماً قياسية جديدة في التباهي بصدقيتهم كخارجين دوليين على القانـــون[3].

---

(1) البـــسيوني، سمير زكي، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية.. من الثورية إلى البراجماتية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007، ص 130.

(2) تركي، مرجع سابق، ص 155.

(3) تشومـــسكي، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 340.

ويلفت سيمور هيرش الانتباه إلى ان الإدارة الامريكية تنظر إلى الصراع في المنطقة بين المعتدلين والمتطرفين، فيما تنظر الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة على أنه صراع بين المعسكر السني والشيعي[1].

كما يلاحظ أن الولايات المتحدة تحاول بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسي الذي يتلاءم مع البيئة السياسية العالمية التي صنعتها وفرضت مناخها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط حيث تسعى لقيام إيران بالتخلص من بعض الأوضاع والسياسات التي تراها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق تطبيع العلاقات بينهما والتي تتمثل في عدة نقاط لعل أبرزها: قضية امتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى التي يتراوح مداها بين 1000-1500 كم، والتي أثارت قلقاً في المنطقة وخارجها خاصة إسرائيل، وكذلك موضوع نظام الصواريخ المضادة للصواريخ، وقضية احترام حقوق الإنسان في إيران مع التأكيد الأمريكي على ضرورة إنهاء عداء إيران لإسرائيل[2].

إلا أن الإصرار الإيراني على امتلاك القدرات النووية وتشغيلها بذاتها واستئناف أنشطتها النووية والتهديد بأن المساس ببرنامجها النووي هو مساس بكرامتها الوطنية وأمنها الوطني، مما دفع الولايات المتحدة لوصف هذا الملف بأنه غير مقبول وهي تتعاون مع إسرائيل من أجل تشكيل ركيزة لتبادل المعلومات الدبلوماسية والاستخبارية لمنع هذا المشروع الإيراني حتى لو تطلب ذلك القيام بعمل عسكري في حال أستنفذ العمل الدبلوماسي[3]، لذا بات الشرق الأوسط بمثابة ساحة تنافس أو تصارع بين عدد من القوى الدولية والإقليمية، وعلى وجه

---

(1) أبو رمان، مرجع سابق، ص 85.

(2) مجدوب، الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين – الشرق الأوسط – إيران، في: الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص 167 – 168.

(3) Freilich, Chuck, "Speaking a bout the Unspeakable: U.S – Israeli Dialogue on Iran s Nuclear Program", Policy Focus; no.77, Washington Institute for Near East Policy, December 2007, p 195.

الخـــصوص بـــين الولايات المتحدة ومعها إسرائيل من جهة وإيران وبعض قوى الممانعة في المنطقة العربية من الجهة المقابلة.

لـــذا فإن بروز التحدي الإيراني على الخارطة السياسية الأمريكية في منطقة الـــشرق الأوسط يعد من التحديات الأكثر خطورة التي تواجه الولايات المتحدة من أي وقت مضى، بما فيها الوضع الأمني المتدهور في العراق، فهي قادرة – إيران– على زعزعة أمن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وتهديدها نووياً، فضلاً عن قـــدرتها علـــى تهديـــد إمدادات النفط الخليجي، وتحريك حلفائها الإقليميين سورية وتنظـــيم حـــزب الله اللبناني واستمرارها في دعم تنظيمات مسلحة يعتقد بأن تنظيم القاعدة من بينها[1].

إن الإحـــساس المـــتولد لدى الإدارة الأمريكية يفيد بأن تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني في العراق خصوصاً وفي منطقة الشرق عموماً ناجم عن تداعيات احتلالها للعـــراق الأمـــر الذي أربك مخططاتها في المنطقة وجعلها تدرك أهمية إزالة هذا الـــتحدي لغـــرض تحقيق الانسجام المطلوب في مساراتها التي تتطلب منها جهوداً سياســـية ودبلوماســـية مكثفة وبإسناد من القوات العسكرية الأمريكية الرابضة في المـــنطقة. بالإضـــافة إلـــى إن التصريحات السابقة للرئيس بوش ومنها خطابه في 20/ 1/ 2002 لا تخفي حقيقة وجود إمكانية لتجاهل قانون حظر الحروب الوقائية في حال تولد القناعة النهائية لإنزال ضربة استباقية تعدها طريقة فعالة لمنع إيران من امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

كمـــا يدور نقاش جدي له أهمية كبيرة في المجالس السياسية لعدد من الدول المعنـــية بقـــضية البرنامج النووي الإيراني قد يحول الأزمة إلى حرب كبيرة بين إيـــران مـــن جهة والولايات المتحدة، أو إسرائيل أو كلتيهما، بالاشتراك مع حلفاء آخـــرين مـــثل المملكـــة المتحدة من جهة أخرى، ويرجع هذا النقاش إلى مصادر

---

(1) كيالي، ماجد. التجاذب الإيراني – الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 – صيف 2007، ص 18.

وتقاريـــر تفيد بان الولايات المتحدة قد اكملت استعداداتها العسكرية لتوجيه ضربة خاطفة إلى إيران تستهدف فيها القوات العسكرية الإيرانية والمراكز البحثية والبنى التحتـــية التـــي يرتكـــز علـــيها الاقتصاد، مع تدمير شامل لأسلحة الدمار الإيرانية والطاقـــة الـــنووية، أما عن خيارات الرد الإيراني الذي يعتبر أمراً حتمياً في حال تعرضها لهجوم أمريكي رادع فإنه يتوقع أن يستهدف: الصناعات النفطية في بلدان الخلـــيج مـــع إثـــارة الاضطرابات الداخلية فيها، مع شمول إسرائيل بهذا الرد عبر توجـــيه الـــصواريخ بعيدة المدى للمنشآت والأبنية التحتية الإسرائيلية وبمعاونة من حـــزب الله وحـــركة حماس، كما يمكن أن تستهدف إيران مقرات القوات العسكرية الأمريكية في العراق عبر تحريك الإطراف العراقية القريبة منها والمحسوبة عليها، مـــع توفر مؤشرات لدى الجانب الإيراني إلى أن واشنطن ستتجنب الاجتياح البري حـــيث تقتصر ضرباتها على ما يتوفر لديها من القاذفات والصواريخ القادرة على تدمير 10 آلاف هدف خلال ساعات معدودة[1].

إن المـــشروع الـــذي تـــسعى فيه إيران لانتزاع الدور الإقليمي من الولايات المـــتحدة الأمريكية يأتي باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة، ويقدم مضموناً جديداً على مستوى العلاقات الدولية كـــونه لا يستند في طموحاته على قوى عظمى بقدر ما ينتزع دوره الإقليمي الذي حقـــق نجاحـــات بارزة في تثبيت حضوره في المنطقة في ظل نظام عالمي أحادي القطبـــية تقـــوده إدارة المحافظين الجدد الجامحة إلى حل الأزمات بالقوة العسكرية المفرطة دون إعطاء اعتبار لحساسيات المنطقة أو القانون الدولي[2].

([1]) Freilich, Chuck, "Speaking a bout the Unspeakable: U.S – Israeli Dialogue on Iran s Nuclear Program", Policy Focus; no.77, Washington Institute for Near East Policy, December 2007 , p 115.

([2]) اللـــباد، مصطفى. قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007، ص 37.

إن الولايات المتحدة الامريكية تنظر بعين الاعتبار إلى تزايد النفوذ الإقليمي لإيران من عدة زوايا فهي التي أزاحت حكومة طالبان من أفغانستان وبذلك خلصت الجمهـورية الإســلامية في إيران من نظام الحكم الأفغاني الذي كان يزعجها، كما أســقطت نظام صدام حسين فأراحت إيران من الضغط الذي كان يمثله لها العراق مــنذ قيام نظام الحكم الإسلامي في أواخر السبعينيات، لذا فإن سياسة استخدام القوة العــسكرية التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش هي التي تتحمل المسئولية المباشرة عن تزايد نفوذ إيران في أفغانستان والعراق وفي عموم المنطقة وبالتالي فإن إيران باتت معضلة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم عدة عوامل أهمها[1]:

1. ازديــاد الــنفوذ الإيرانــي في تقرير الشأن العراقي مما أعاق الترتيبات الأمريكية في العراق.
2. الــسعي لامــتلاك الأسلحة النووية ورفض السماح لوكالة الطاقة الذرية بأجراء عمليات المراقبة على المنشآت النووية الإيرانية.
3. دعم الجماعات الأصولية و(الإرهابية).
4. دعــم حركات المقاومة الإسلامية للوجود الإسرائيلي في فلسطين ولبنان مما ساهم في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

إن عملــية الــتجاذب القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أسفرت عــنها أخطاء السياسة الأمريكية والتي ساهمت في تبديل محاور الصراع القائم في المنطقة وزادت من تفاعلات القضايا الإستراتيجية بحدة أكبر من تأثيرات التطورات الذاتــية أو بعلاقــات القوى داخلها وأن ذلك يعود للدور الإيراني الذي يتحرك في المــنطقة وفــق حسابات إستراتيجية متناغمة تسعى للحصول على اعتراف دولي بــدورها، كقوة إقليمية فاعلة تمتد مصالحها من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان وحتى فلسطين، وهذا ما يتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية التي أحست بتأثيراته

([1]) كيالي، مرجع سابق، 19.

القـوية على مجريات الاحداث في العراق ولبنان وفلسطين ويضغط باتجاهات نفوذ ومصالح قوى هامة وحليفة لها في الشرق الأوسط في ظل الإصرار الأمريكي على الانفراد بمقدرات المنطقة في المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، أو من خلال هيمنتها على المنطقة ومواردها بما يكفل تحقيق وضمان أمن إسرائيل وحمايـة الأنظمـة الـسياسية القائمة في الدول الحليفة والصديقة لها، مما أوصل الـصراع بين الجانبين ليتركز حول المصالح السياسية والاقتصادية بعد أن أضحت الاخـتلافات الطائفـية والمذهبية كأدوات ووسائل يسعى كل طرف لاستخدامها من أجـل تحقـيق أغراضـه، ففـي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة لاستغلال الطمـوحات الإقليمـية الإيـرانية في إثارة مخاوف دول المنطقة وبالأخص منها الخليجـية، مـن أجل الحصول على الدعم العربي لإستراتيجيتها في مواجهة إيران الصاعدة في التدليل عن قوة موقفها وانتشار نفوذها وتأكيد مقدرتها الرادعة المبنية على تجاوز الحدود والامتداد عبر مناطق التواجد الشيعي في المنطقة[1].

المطلب الثاني
الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

أظهرت تجربة السنوات الماضية أن النتائج المرجوة من الاحتلال الأمريكي للعـراق لـم تحقـق أهدافها المعلنة في أقل تقدير خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وحليفـتها الرئيـسة في المنطقة إسرائيل عدا ما يتعلق بهدف إسقاط نظام الرئيس العراقـي الـسابق صـدام حسين، الذي خدم أطرافاً إقليمية في المنطقة بالإضافة لإسرائيل كان أبرزها التوجهات الإيرانية في المنطقة مما ساعدها في التخلص من العدو اللدود الذي كان يقف ضد أطماعها المتعلقة بما يسمى تصدير الثورة، والذي كـان يجعـل المـنطقة تعـيش في أجواء مشحونة جراء حالة الصراع والتنافس

([1]) رفعت، مرجع سابق، ص 13.

والحـــروب بينهما والتي اثرت بشكل مباشر على تقدم البلدين الاقتصادي والعلمي وجعلــتهما يتأخران عن الركب العالمي في هذين المجالين لثمان سنوات هي عمر حرب الخليج الأولى.

غيـــر أن إيران تعد من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتي لها مقومات أساسية لأداء دور إقليمي بارز، فهي تمتلك كتلة بشرية ضخمة وموقعاً جغـــرافياً استراتيجياً وامتداداً تاريخياً عميقاً وتأثيراً معنوياً متواصلاً على جوارها الجغرافـــي. هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات الـــنظام الدولي المختلفة، فطورت مشروعاً استراتيجياً تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحـــه فـــي الـــسنوات القليلة الماضية وبالتحديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الأمر الذي جعلها طرفاً أساسياً في الصراع والنفوذ على امتداد المنطقة العربية[1].

ثـــم جاءت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي أحدثت انقلاباً استراتيجياً فـــي الشرق الأوسط وأثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليمين والمحليـــين فـــي طريقة إدارة الصراع مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت بالجوانب التالية[2]:

1. صـــعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديها للنفوذ الأمريكي.
2. انهيار الدولة العراقية ووقوع العراق في دائرة الفوضى والعنف والتدهور الأمنـــي والـــسياسي والاقتـــصادي والاجتماعي، على خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيه، وتحول العراق إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة مع التمييز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذيها أطراف دولية وإقليمية وتسعى لتدمير البلاد.

---

(1) اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 34.

(2) كيالي، مرجع سابق، 17.

3. بروز النعرات الطائفية وخصوصا الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق – برزت بشكل واضح في أعقاب تفجير مرقدي الإمامين علي الهـادي والحسن العسكري في مدينة سامراء عام 2006 – مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة.
4. تنامـي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العـربية وخصوصاً "حزب الله" في لبنان، و"حركة حماس" في فلسطين، و"القـوى الـسياسية الشيعية" في العراق وهي قوى محسوبة على إيران ومدعومة منها.
5. اضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشافه أمام المـشاريع الأمـريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية والشرق الأوسط الكبير.
6. التأثـر السلبي في المصداقية السياسية الأمريكية في المنطقة على صعيد الحكـومات والمجـتمعات بعـد تحويل مشاريعها في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم.

إن هـذه الجـوانب والتطورات وغيرها كان لها الدور الكبير في الانعكاس الـسلبي علـى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وزاد من تهديد المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل ودفع إيران لتطوير توجهاتها في المنطقة، فـبعد أن كان شعار "تصدير الثورة" هو هدف الثورة الإسلامية عند قيامها في عهد الإمـام الخمينـي أو مـساعيها في محاولة رسم صورة "الدور"، وصولاً إلى بناء مشروع استراتيجي برزت ملامحه الواضحة في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد، حـيث يـشبه المـشروع بالهرم متعدد الطبقات، تستند قاعدته على منطقة الخليج العربـي ثـم يأتـي دور المشرق العربي كطبقة ثانية، أما الطبقة الثالثة من الهرم فتتمـثل في القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية في منطقة الخليج، ثم يتوج الهرم بالطبقة الأخيرة وهي التكنولوجيا النووية التي تستظل

بهــا إيــران فــي تحقيق مشروعها الاستراتيجي عوضا عن السقف الدولي البعيد عنها[1].

وتتمثل أهم أهداف المشروع الاستراتيجي الإيراني بما يلي[2]:

- الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- الحصول على دور أساسي كقوة إقليمية أساسية مهيمنة في منطقة الخليج العربي ضمن إطار نظام عالمي في طور الظهور.
- أرغام أمريكا وأوروبا على إعطاء إيران ضمانات أمنية للمستقبل.
- الحــصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حالياً، أي أن طهران تريد أن تمتلك الإمكانيات التي تستطيع عبرها تصنيع قنبلة نووية فــي فترة زمنية قصيرة جداً، في حال شعرت بتهديد استراتيجي من أي قوة عظمى.

إن بــروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية فــي مــنطقة الخلــيج جاء من خلال موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقــات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الــشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمــر الــذي فــتح لهــا الــباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتــصادية أو الأمنــية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومــية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية 1991، فالخليج يمثل

---

(1) اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 36.

(2) قهوجي، مرجع سابق، ص 120 – 121.

لإيـــران واحـــدا من اهم ثوابت سياستها الامنية التي هي جزء لا يتجزا من طبيعة الدولة الإيرانية[1].

إن التـــرتيبات الأمنية والإستراتيجية التي تسعى إيران للدخول فيها بقوة في عملـــية صياغة النظام الإقليمي الجديد وترتيبات الأمن في المنطقة كطرف أساسي وفاعـــل جاءت على شكل سلوك غلب عليه الطابع البرجماتي ألذرائعي ومرونة في الـــتعامل مـــع أوضـــاع المـــنطقة، كما أكد عليه التغيير النسبي في موازين القوى الداخلية، وفي تركيبات بناء القوة في إيران ومؤسساتها السياسية التي انتهت لصالح رئـــيس الجمهـــورية احمدي نجاد، والتي أعطته الصلاحيات التنفيذية اللازمة التي تجعـــل مـــنه قادراً على إدارة الملف النووي الشائك عبر تعدد الأطراف المفاوضة لإيـــران، كالاتحاد الأوربي، والجانب الروسي، والجانب الصيني فضلاً عن الوكالة الدولـــية للطاقـــة الذرية، ولا نعلم فيما لو كانت المفاوضات الجارية بين الولايات المـــتحدة وإيـــران فـــي داخل العراق تتعلق بنفس الملف. كما أن انطلاق البرنامج الاقتـــصادي في ضوء خطة خمسيه متكررة تتوافق مع النزعة المتشددة في بعض الأحيان والمنفتحة في الأحيان الأخرى التي انتهجها نجاد والتي تتطلب توافر سياسة مـــرنة معـــتدلة في لغة الخطاب السياسي إزاء دول الخليج والبلدان العربية، حتى يـــتمكن المـــشروع الإيراني من إيجاد منافذ للحركة ليس في المجال الأمني وحده، وإنما في المجال الاقتصادي أيضاً عبر مشاريع جديدة مع دول الخليج والتي ترمي للاتفـــاق علـــى سياســـة لتسعير وتسويق النفط، ودخول الاستثمارات الخليجية إلى السوق الإيراني يضاف لها النظرة الإيرانية إلى الخليج التي أصبحت تكتسب أهمية فائقـــة باعتـــباره ركيـــزة دور ومكانة إيران الإقليمية والدولية. وهنا جاء الدخول الإيرانـــي في صراع دبلوماسي على الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى بينها وبـــين تركيا المدعومة من الغرب، سعياً لمد النفوذ إلى تلك الجمهوريات من أجل

---

(1) شبلي، سعد شاكر (2001). إيران و أمن الخليج- بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، دراسة غير منشورة، ص 23.

اداء دورهـــا الدولي الواسع الذي تنشده والذي يسمح لها بتشكيل نظم إقليمية جديدة تـــواجه بهـــا الأطـــروحات الأمريكية لما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الثالث
الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط

إن التوجه الأمريكي الجديد بشأن القضية الفلسطينية واهتمامها بعملية السلام فـــي الـــشرق الأوســـط الذي توج بعقد مؤتمر أنابولس في نوفمبر 2007 جاء بعد إهمـــال طويل أمتد لسنوات ساد خلالها العنف والشلل الدبلوماسي في ظل الادعاء الأمريكـــي للتحرك بإيجابية لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالموافقة على الـــتفاوض علـــى قـــضايا الوضع النهائي للسلام بين الجانبين[1]، والقيام بمراجعة مـــشاريع الإصـــلاح والديمقـــراطية والـــشرق أوســـطية، وإجراء ترتيبات إقليمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عبر إتباع سياسة خارجية جديدة تسعى إدارة الرئيس بوش لتنفيذها من خلال زيارته إلى المنطقة مطلع عام 2008 والتي شملت الأراضـــي المحـــتلة والكويت والبحرين والإمارات والسعودية ومصر، لم يكن كل ذلك مطلوباً لذاته بقدر ما كان يتوخى تحقيق مصالح حيوية للولايات المتحدة تتمثل بالاتي:

1. تحجـــيم دور إيـــران وإبقاؤها داخل حدودها وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط.
2. تغطية الترتيبات الأمريكية المستقبلية في العراق.

---

(1) The Israel –Palestinian Conflict: Annapolis and After, International Crisis Group , Middle East Briefing, no. 22,(20 November 2007).

3. ترتيب اوضاع المنطقة من النواحي السياسية والامنية والاقتصادية لضمان السيطرة على التطورات الحاصلة فيها.

ومن خلال متابعة تصريحات القادة السياسيين الإيرانيين، يمكن القول أن إيران قد طورت رؤية لمشروع متكامل حول الإشكالية الأمنية التي حدثت جراء التواجد العسكري الكبير للولايات المتحدة في المنطقة بدعوى المحافظة على المصالح الحيوية وحماية أمن إسرائيل والقيام بدور "الموازن للقوة العسكرية الإيرانية"، إلا أن مضمون سياستها تجاه أمن الخليج لم يحقق الاستقرار نظراً لافتقارها إلى التوجه الواضح لتحقيق ذلك الاستقرار بل إنها استمرت في تكريس هيمنتها على المنطقة من خلال تحقيق آليات ثلاثة: أولها؛ كان في احتلال العراق وثانيها؛ تفعيل الترتيبات العسكرية الثنائية مع الدول الخليجية وثالثها؛ العزلة الكاملة لإيران[1].

لذا فإن الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج قد تبلورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة وبرزت فيه الإبعاد التالية[2]:

أ. إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسئولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد وان يدخل إيران طرفاً أساسياً فيه.

ب. ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج.

ج. الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية.

([1]) كشك، اشرف محمد. أمن الخليج في السياسة الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006، ص171.

([2]) شبلي، مرجع سابق، ص 27.

د. الاستفادة من وجود اقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

هـ. صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور، في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية.

إن التبريرات الإيرانية لمقترحاتها المتعلقة بالمساهمة في إيجاد حل للإشكالية الأمنية جاء بعد بروزها كقوة إقليمية مؤثرة لها حضورها القوي في العراق، وإصرارها على امتلاك قدرات نووية وصواريخ بعيدة المدى، فضلاً عن وجود خلل واضح في جيوش الدول الخليجية الستة، حيث يبلغ عدد قوات تلك الدول مجتمعة 400 ألف جندي، مقارنة بالقوة الإيرانية التي تبلغ 800 ألف مقاتل، وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت 34 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2005، فإن جهودها لا تزال غير متكاملة، كما أن عدد سكان دول الخليج لا يتجاوز 30 مليون نسمة ثلثهم من الأجانب في حين يبلغ عدد نفوس إيران (68.688) مليون حسب إحصاء عام 2006[1].

كما وتطرح التصورات الإيرانية المقترحة بشأن إشكالية الأمن في منطقة الخليج بأنه لا بد من الاستناد على الركائز التالية[2]:

أولاً. الخبرة المكتسبة من حرب الخليج الثانية تجعل من الضروري إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة لضمان استقلال دول الخليج وسيادتها.

---

(1) كشك، مرجع سابق، ص 171.

(2) شبلي، مرجع سابق، ص 33.

ثانياً. جعل المنطقة خالية من مخزونات الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية.

ثالثاً. لا بد من أن يكون وجود القوى الأجنبية في المنطقة أقل ما يمكن ولفترة محدودة.

رابعاً. إن مسئولية التحركات الرامية إلى إعداد ترتيبات الأمن تقع على عاتق الدول الخليجية.

خامساً. لا يمكن إقامة نظام أمني بدون تعاون مشترك بين جميع دول المنطقة.

أما فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة في الأزمة الأمريكية – الإيرانية والتي تلقي بضلالها على إشكالية الأمن في الشرق الأوسط، فإن الاستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة دفعت بالقيادة في طهران لحشد الدعم الشعبي والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول المنطقة مثل لبنان والعراق وأفغانستان والأراضي المحتلة ودول الخليج العربية، كما تعمل إيران على تحسين علاقتها مع تنظيم القاعدة والحركات التابعة لها في المنطقة، فضلاً عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها إلى مستوى استراتيجي، مع استغلال وسائل الإعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليمياً عبر أثارة موضوعات حساسة مثل "القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود باعتبارها كذبة أطلقها الساسة الإسرائيليون"، والسياسة الأمريكية في المنطقة، وفي ذات الوقت تقوم إيران بتسريع برامجها للتسليح من أجل إتمام مراحل الجهوزية لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة[1]، ويستند الموقف الإيراني في التصعيد إلى الأوراق التالية[2]:

---

(1) فهوجي، مرجع سابق، ص 120.

(2) تركي، مرجع سابق، ص 156.

1. ان لـــدى إيران جيشا عقائديا يصل تعداده لاكثر من نصف مليون جندي، ولها قوات الحرس الثوري والمتطوعين البالغ عددهم قرابة عشرة ملايين جندي.
2. أوشـــكت إيران على إنتاج صاروخ شهاب 4 الذي يستطيع الوصول إلى واشـــنطن وبإمكانـــه أن يحمـــل أقمـــاراً إلى الفضاء، وشراؤها لأحدث الغواصات الروسية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، ونجحت في تصنيع فرقاطات بحرية، مع علمها أن نقطة الضعف العسكرية الأمريكية تكمن في سلاح البحرية.
3. إن إيـــران تـــسيطر علـــى خليج هرمز الذي يمر خلاله 40% من النفط العالمـــي، وأن بإمكانها إغلاق المضيق في هذا الخليج تماماً: ومنع ضخ نفطها في حال تعرضها لأي اعتداءات.
4. لـــدى إيـــران علاقـــات اقتصادية متينة مع روسيا والصين حيث عقدت صفقات كبيرة مع الصين بلغت 120 مليار دولار وكذلك فعلت مع الهند.
5. لإيران أصدقاء في العديد من الدول في المنطقة وهؤلاء مستعدون للدفاع عنها عند الحاجة مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وأفغانستان والعـــراق وباكـــستان وأذربـــيجان، وكلها بلدان فيها العديد من المصالح الأمريكية.
6. الموقف الدولي الراهن وتكبد الولايات المتحدة للخسائر المادية والبشرية فـــي كـــل من أفغانستان والعراق وتدهور سمعتها الدولية على المستوى الأدبي والأخلاقي جراء احتلال هذين البلدين.

مـــن خلال ما تقدم فإن لإيران موقعا هاما وثقلا استراتيجيا في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، وهي تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وكذلك فإنها لا تخفي الدور الذي تريد أن تلعــبه في ملء الفراغ الأمني الذي تراهن عليه بعد مغادرة القوات الأمريكية عن المـــنطقة، محققة بذلك مكاسب ومصالح نشطت آمالها الواسعة في لعب دور إقليمي بـــارز ومكانـــة دولـــية هامـــة فتحت لها الباب لأداء الدور النشط في الخليج في المـــستويين الاقتـــصادي والأمني، كما إن حالة التفكك التي يعيشها النظام العربي ســـاهم في دعم رغبة إيران في ذات الاتجاه، فالخليج يمثل لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الخارجية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية.

المبحث الثاني

القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

لم يعد خافياً على أحد أن الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في طريقة تعاطـيها مع منطقة الشرق الأوسط قد أدت لإحداث تطورات سياسية هامة لصالح إيـران أفرزت عن نتائج سلبية أثرت بشكل كبير في أيجاد تحديات جديدة للسياسة الخارجـية الأمريكية في هذه المنطقة البالغة الحيوية، فقد ساهمت الولايات المتحدة في توسيع رقعة النفوذ الإيراني في العراق بعد تقويض الدولة العراقية وإسقاط نظام الحكم فيها عام 2003، كما أدت السياسة التي تمارسها هذه الإدارة تجاه سوريا دفع هذه الأخيرة لتوثيق علاقاتها مع إيران من أجل تعزيز مواقعها في المطالبة بحقوقها الوطنية في وجه إسرائيل واتقاء الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، ثم دفعت السياسة الأمـريكية المؤيدة لإسرائيل بالمقاومة الفلسطينية ممثلة بحركة حماس للتعاون مع إيـران، ممـا تسبب ذلك في تنامي الدور الإيراني في المنطقة بعد أن قامت بتهديد الـدول العربية الخليجية بهذا الدور الذي وصفته بالمشروع القومي الفارسي أو كما أسماه بعض الزعماء العرب بمشروع الهلال الشيعي في المشرق العربي.

إن السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة تجاه إسرائيل تقوم على إنكار حقوق الـشعب الفلـسطيني وتدعم إسرائيل بشكل مطلق الأمر الذي أوصل الدول العربية المحسوبة على محور الاعتدال العربي للخوض في نزاعات عربية – عربية دفعت المنطقة للمزيد من الأزمات والانقسامات والتي يأتي في مقدمتها حالة الصراع التي يـشهدها لبنان وما يقدمه من تضحيات جسيمة لعدد من رموزه الوطنية والتي تهدد اسـتقراره ووحدتـه جراء الاعتماد على سياسات فئوية تدعم هذه الفئة أو تلك مما جعله مكشوفاً على الصراعات الطائفية والمذهبية[1].

([1]) تقـي الـدين، سليمان. لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب الطائفية والمذهبية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129- ربيع 2007، ص 176.

إن دخــول الــولايات المتحدة الامريكية كشريك في الحروب الإقليمية ضد العــرب وتدميــرها الشامل لأحد أقطاره "العراق 2003"، ولعاصمة عربية أخرى "بيــروت 2006"، وتــشريد عدة شعوب عربية "فلسطين والعراق" وتغييب القضية الفلــسطينية وانحــيازها التام لإسرائيل مع ادعائها بممارسة دور الصديق لشعوب المــنطقة، دفــع أطــرافاً عــربية للبروز والسعي للتعامل مع الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية من منطلق الدعوة لإتباع سياسة المقاومة والممانعة والتي لم تكن ظاهرة إلا فــي بعــض الأحــزاب والمــنظمات العربية في ظل انحسار القدرة الأمريكية وســقوطها فــي وحل المستنقع العراقي، وفشل سياساتها في المنطقة جراء تنامي الدور الإقليمي الإيراني[1]، ومن هذه القوى العربية يمكن الوقوف عند أبرزها وهي ما سيتم تناوله عبر المطالب التالية:

المطلب الأول: حزب الله في لبنان

المطلب الثاني: حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"

المطلب الثالث: القوى السياسية الشيعية في العراق

المطلب الأول

حزب الله في لبنان

نــشأ حزب الله في لبنان بعد حصول الانقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانية بــسبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، التي تسببت بانقسام الحركة إلى جناحين: أحدهما حركة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لا بد أن تكون من داخل لبنان، فيما دعا الجناح الآخر إلى اتخاذ الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية المرجع

---

(1) مرســي، مــصطفى عبد العزيز. المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمــية والدولية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007، ص 72.

الاعلـــى للشيعة في كل إنحاء العالم بما فيها لبنان، ثم تعزز الانقسام بين الجناحين عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982 من مؤيد للتفاوض مع إسرائيل ممثل بحـــركة أمـــل وآخر متمسك بخيار المقاومة فكان انشقاق بعض كوادر وقادة أمل مكونـــين حزب الله الذي اعتمد المقاومة خياراً استراتيجياً له في مواجهة إسرائيل، وقـــد ارتبط الحزب بإيران انطلاقاً من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية[1]، لذا فهو حزب لبناني نشأ في ظل حركة أمل الشيعية وأصبح حزباً سياسياً يشارك في الحياة السياسية اللبنانية بعد خروج القوات السورية من لبنان على أثر صدور قرار مجلس الأمـــن الدولـــي رقم 1559 في الثاني من سبتمبر 2004، وهذا القرار يعد سابقة أممـــية كونه يعالج قضايا سياسية داخلية في دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة لا تهـــدد السلم والأمن الدوليين حسب ما يفترض ميثاق الهيئة في القضايا التي يتطلب معالجـــتها من مجلس الأمن، كما أن القرار يدعو إلى نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغيـــر اللبنانية ومن ضمنها: سلاح المقاومة الإسلامية – الجناح العسكري لحزب الله – وســـلاح الفلسطينيين في لبنـــان[2]، إلا أن حزب الله رفض تسليم سلاحه قبل عـــودة الأســـرى اللبنانيين واستعادة مزارع شبعا اللبنانية مع تأمين حماية للحدود الجنوبـــية بجيش قوي قادر على أن يكون الرادع ضد أي غزو إسرائيلي آخر وأن الرادع الوحيد هو القدرة على شن حرب عصابات[3].

إن هذا الدور العسكري البارز والمحتمل لحزب الله مكنه بنجاح من الدخول فـــي معـــارك عديـــدة مع إسرائيل دفعت باتجاه نشوب الأزمة اللبنانية الإسرائيلية منتـــصف عـــام 2006 بعد أن رد الجيش الإسرائيلي بعملية حربية استهدفت أغلب

---

(1) الدسوقي، أبو بكر، حزب الله.. النشأة والدور والمستقبل، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006، ص 94.

(2) تقي الدين، مرجع سابق، ص 165.

(3) تشومسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 346.

الاراضـــي اللبنانـــية: الجنوب اللبناني ومطار بيروت والضاحية الجنوبية للعاصمة بيـــروت حيث يقع مقر حزب الله، كما فرضت البوارج الحربية الإسرائيلية حصاراً بحـــرياً على لبنان مما دفع بحزب الله لإطلاق الصواريخ عليها وإصابة إحدى هذه الـــبوارج، كما نجح الحزب إلى حد كبير في تحقيق نوع من توازن الرعب طوال فترة الحرب بين الجانبين التي استمرت (33) يوماً، حيث أعلن عن وقف العمليات الحربية يوم 14 أغسطس 2006 بموجب القرار المرقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

ولحـــزب الله نـــشاطات أخـــرى تتعدى الجانب السياسي والعسكري لتشمل الجوانب الاجتماعية والإعلامية كإقامة المستشفيات العامة ودور الرعاية الاجتماعية والمـــدارس وغيرها من النشاطات لعموم أبناء الشعب اللبناني، كما ويمتلك الحزب القسم الأكبر من أسهم محطة المنار الفضائية.

وقد رفع الحزب في مراحل تأسيسه الأولى شعار الثورة الإسلامية في لبنان، ثم جرى تغيير الشعار لاحقاً إلى المقاومة الإسلامية في لبنان، كما أن الحزب يتبع عقائـــدياً إلى مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي وفي السابق إلى الإمام الخميني، وهذا الإتباع يكون على شكل التزام عقائدي بتقليد المرجع "ولاية الفقيه" في الأمور الدينية[1].

يعـــد حـــزب الله مـــن المـــنظمات الإســـلامية الـــسباقة في خوض التجربة الديمقـــراطية حـــيث يتم انتخاب قادته تنظيمياً من اللجنة المركزية لعضوية المكتب الـــسياسي للحزب، إضافة لانتخاب مجلس سياسي من مجلس شورى الحزب وتتم عملية وضع سياسات الحزب بالإجماع، وهو يتكون من طائفة المسلمين الشيعة، أي أن عقـــيدته دينية تجعل من أعضائه ملتزمين بدين الحزب وطائفته، وهذا التكوين يـــشابه بـــه أغلب الأحزاب السياسية اللبنانية، كون المجتمع اللبناني يتميز بتنوعه الديني والمذهبي والطائفي، حيث يتكون من 18 طائفة ومجموعة دينية معترف بها

(1) شبكة الموسوعة الحرة، الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedio.Arg/wiki.

رســميا، والشيعة "الجعفرية" يمثلون إحدى هذه الطوائف، ويشير عدد من المصادر إلى أنهم يمثلون ثلث سكان لبنان، بالرغم من عدم إجراء إحصاء سكاني رسمي منذ عام 1932 ومن هذه المصادر التي تحدثت عن أعدادهم يمكن ملاحظة الإحصاءات التالية:

- تقريــر "الحــرية الدينية في العالم لعام 2006": أشار إلى أن نسبتهم تبلغ 25-35% من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ نحو أربعة ملايين نسمة.
- تقريــر "الملل والنحل والأعراق لعام 2005": يذكر أنهم يشكلون حوالي 20% من عدد السكان.

ويتمركز الشيعة في مناطق جنوب لبنان، والبقاع، وبيروت العاصمة وتحديداً فــي الضاحية الجنوبية، ولهم محاكم خاصة تعنى بقضايا الأحوال الشخصية، ولهم مساجد وحسينيات ومدارس دينية من أبرزها "المعهد الشرعي الإسلامي" الذي أنشئ عــام 1966 علــى يــد السيد محمد حسين فضل الله، ليكون هذا المعهد بديلاً عن الحــوزات العلمــية الدينية المتقدمة في العراق وإيران للطلاب الراغبين في إكمال دراستهم الدينية من اللبنانيين.

وقــد خــصص للشيعة بموجب اتفاقية الطائف 27 مقعداً في مجلس النواب البالغ عددها 127 أسوة بالسنة حيث منح المسلمون 64 مقعداً، تتوزع بالإضافة إلى مــا خــصص للسنة والشيعة، مقعدان للعلويين أما المقاعد الأخرى والبالغة ثمانية مقاعد فأعطيت للدروز[1].

ويــصنف حــزب الله كمنظمة "إرهابية" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكــندا واســتراليا وإسرائيل، في حين أن الإعلام الأوربي يصفه كجماعة مسلحة مــتعلقة بالإرهــاب، وتتفق أغلب المكونات السياسية والإعلامية العربية على أنه تنظيم له الحق في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

---

(1) شبكة CNN الإخبارية (2007). الموقع الالكتروني:
http://arabic.cnn.com/2007/middle east/4/9/shilte.lebanon/index.

يؤيد حزب الله التحركات العسكرية لحركة حماس التي تصفها الولايات المتحدة وحليفاتها كمنظمة "إرهابية" بالرؤية الأمريكية، غير أن حزب الله قد أدان هجمات 11 سبتمبر 2001.

يدخل حزب الله في صراع مستدام مع إسرائيل امتد من حدود إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل إلى الدفاع عن جنوب لبنان ومواقع الحزب فيه، وتمكن من تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي الواقعة في الجنوب المتاخمة لإسرائيل في 25 مايو 2000، ثم جاءت الحرب بين إسرائيل والحزب صيف عام 2006 والتي لم تتمكن فيها إسرائيل من تدمير سلاح المقاومة وبنيتها التنظيمية مما جعلها تخوض حرباً بائسة من الجو مع نجاح المقاومة في إطلاق الصواريخ على عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة وبوتيرة منتظمة بمعدل أكثر من مئة صاروخ في اليوم أصابت بها أهدافاً مباشرة وحساسة في العمق مما زاد من تداعيات الموقف داخل إسرائيل لتصل إلى حالة التناقض بين المؤسستين العسكرية والسياسية بعد انهيار معنويات الجنود الإسرائيليين وارتباك قياداتهم بالرغم من الدعم الأمريكي الصريح لإسرائيل وتعزيزها بالذخائر مثل "القنابل الذكية"[1].

إن نجاح حزب الله في الدفاع عن مواقعه في جنوب لبنان بعد اجتاز الجيش الإسرائيلي للحدود اللبنانية بعدة كيلومترات في مسعى لبلوغ نهر الليطاني قد أحدث خسائر كبيرة في القوات الإسرائيلية المهاجمة بعد حدوث مواجهات عنيفة في مناطق عيتا الشعب وماورن الرأس وبنت جبيل، مما دفع أطرافاً إقليمية أخرى لتقف موقفاً مسانداً لحزب الله الذي تبنى مواقف هذه الإطراف الداعمة له – إيران وسوريا – وأحدث في الصراع تأثيرات أوسع شملت المنطقة، فكانت الإرادة السورية والإيرانية حاضرة تدفع باتجاه إطالة أمد الحرب التي خطط لها الجانب الإسرائيلي لتحقيق أهداف معينة ولكنها مهمة من الناحية العسكرية تتمثل في الحد من قدرة حزب الله في جنوب لبنان مع السعي لإيجاد ظروف سياسية مناسبة تتولى

([1]) تقي الدين، مرجع سابق، ص 174.

فـيها الحكومة اللبنانية زمام الامور لتبسط سلطتها على المنطقة بمساندة قوة دولية، مـع الحـد من قدرة إيران على ضرب إسرائيل من خلال حزب الله، وتقليل قدرة حـزب الله فـي مـؤازرة حركتي حماس والجهاد الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن إسرائيل فشلت في تخطيطها هذا[1].

إن فـشل إسرائيل في تفجير الأوضاع الداخلية اللبنانية بعد انتهاء أزمة يوليو 2006 رغـم التحريض الكبير الذي مارسته، فقد جاء التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر – ميشيل عون – ليساهم في تكوين صمام أمانٍ وتضامن واسع وكبير مـن قـبل قوى لبنانية أخرى، جعلت من حزب الله يمسك بزمام الأمور بعد تنامي دوره فـي التأثيـر على مجريات الصراع في الشرق الأوسط باعتباره قوة إقليمية صاعدة تستند على دور محلي بارز مكنها من الضغط القوي والمباشر على تعطيل انـتخابات الرئاسـة اللبنانية بعد أن جندت إمكانياتها العسكرية في تدريب وتسليح عناصر من التيار الحر المسيحي المعارض بزعامة ميشيل عون وكذلك المعارضة الدرزية للتأثير في الوقت المناسب على تلك الانتخابات حسب ما أورد بذلك سمير جعجـع فـي رده على استفسارات صحفية نقلتها وكالة رويتر، وكما نشرته جريدة الرأي الأردنية في 2007/9/9.

ثـم بـدأت حملة سياسية مضادة لحزب الله تتحدث عن الكوارث التي حلت بالبلاد من جراء الحرب مع إسرائيل في صيف 2006، قادت هذه الحملة مجموعة مـن تـيار "14 آذار" فأشـارت إلى سلامة المقاومة بقيادة حزب الله وسط الكارثة الإنـسانية التي خلفتها إسرائيل بقتل 1300 مواطن وجرح 5000 آخرين، وتدمير مـئة وخمـسين ألـف وحدة سكنية، مع التقليل من أهمية صمود المقاومة في هذه الحـرب. إلا أن ذلك لم يمنع من تكوين رأي معارض قوي تقوده الأحزاب الشيعية في البرلمان اللبناني – حركة أمل وحزب الله – مع ضغوط إقليمية من قبل المحور

---

(1) Jeffrey White, the Potential of Escalation in the Hizb Allah Israel Conflict, Policy Watch, no. 1132. July 26- 2006.

السوري الإيراني، جاءت لتبلور موقف يسعى لإحداث تغيير سياسي واسع في توجهات لبنان، فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تتعاون مع فرنسا والعديد من الدول الغربية في توجه سياسي جديد تتقابل فيه ضد المصالح الدولية المعبر عنها في كل من سوريا وإيران وروسيا والصين بتفاوت واضح لحدود الارتباطات والمصالح في منطقة الشرق الأوسط[1].

المطلب الثاني

حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"

هي حركة إسلامية أسسها الشيخ أحمد ياسين وبعض عناصر حركة الإخوان المسلمين في الساحة الفلسطينية مثل عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار وغيرهما، وكان الإعلان عنها في عام 1987 رغم أنها كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت مسميات أخرى قبل إعلان الحركة عن نفسها عام 1987، إذ كانت تعمل تحت اسم "المرابطون على أرض الإسراء" و"حركة الكفاح الإسلامي".

تعمل هذه الحركة على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وخلاصه من الاحتلال الإسرائيلي، وهي تتصدى للمشروع الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

نشأت حركة المقاومة الإسلامية نتيجة تفاعل عوامل عدة رافقت الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948 وهزيمة عام 1967 مروراً بأحداث بيروت عام 1982 وانتقال مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، ومن أبرز هذه العوامل هي:

أ. التطورات السياسية للقضية الفلسطينية:- لقد أدى تحول قضية الشعب الفلسطيني من قضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين من جهة واليهود

---

(1) تقي الدين، مرجع سابق، 176.

والصهاينة من جهة اخرى، إلى قضية لاجئين بعد احداث نكبة 1948، ومن ثم فقدان كامل التراب الفلسطيني في حرب حزيران 1967، فجاءت تطورات الأحداث لتعلن عن انبثاق منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الشعبية التي ما لبث أن تعرضت هي وبرامجها لانتكاسات داخلية بفعل ظروف ومداخلات خارجية عملت على إضعاف الثوابت الوطنية ودفعت بها للقبول بالحلول الوسطية على حساب الحقوق الثابتة للشعب والأمة، وصولاً إلى التمزق الذي عاشته القضية الفلسطينية وشعبها جراء توقيع اتفاقية كامب ديفيد وما تلاها من أحداث دفعت القيادة الفلسطينية لمغادرة الأراضي اللبنانية بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ومحاصرة بيروت عام 1982، مما عزز من الاتجاهات الداعية لإجراء تسوية سلمية من داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فجاء الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود فوق أرض فلسطين والتنازل عن جزء كبير من الأرض، ثم جاء موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من قضية فلسطين ودعمها اللامحدود لجهود إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع والرادع، التي نفذت عملية "حمام الشط" عندما قصفت مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في اكتوبر 1985 حيث لقيت هذه الإعمال وغيرها من أعمال القتل والتشريد والأسر والتعذيب للمواطنين والقادة الفلسطينيين تشجيعاً كاملاً من الإدارة الأمريكية.

ب. بروز ظاهرة الصحوة الإسلامية: شهدت فلسطين كبقية الأقطار العربية نمو وانتشار الصحوة الإسلامية مما أدى لنمو وتطور الحركة الإسلامية في أوساط التجمعات الفلسطينية في الخارج والداخل، فكان تيار الداخل يرى بأنه يواجه تحديات عديدة تتمثل في تراجع مستوى القضية الفلسطينية إلى مستويات متدنية في سلم أولويات الدول العربية، وتراجع المشروع الثوري الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته، الأمر الذي ساعد في نضوج فكرة المقاومة لدى العديد من الأوساط الإسلامية في الساحة الفلسطينية فبدأت ملامح تيار الشيخ أحمد ياسين بالظهور عام 1983، وبعد تراكم الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي

وسياســته القمعية ضد الشعب الفلسطيني قامت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تلازمــاً مــع انطــلاق الانتفاضة الفلسطينية في 1987/12/8 بالإعلان عن نفسها فــصدر أول بــيان لها في الانتفاضة بتاريخ 1987/12/14 مستندة على الانتشار الجماهيــري الواسع لها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فكانت الحركة هي الأبــرز والأقــوى فــي الأرض المحتلة بعد قيامها بجملة من العمليات العسكرية النوعــية ضــد الاحــتلال الإسرائيلي وإيقاع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صــفوفه خاصة بعد تشكيلها للجناح العسكري المسمى كتائب عز الدين القسام عام 1992[1].

جاء بروز وتنامي دور حركة حماس على المستوى المحلي والإقليمي بعد أن حققــت الفــوز المفاجــئ في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في يناير 2006، الأمــر الــذي مكــنها من أن تترأس الحكومة الفلسطينية المشكلة من قبل إسماعيل هنية أحد قادتها، ويعد صعود الحركة متغيراً كاشفاً لأمراض متراكمة في الحــياة السياسية والإيديولوجية والتنظيمية الفلسطينية، فقبل مشاركة حماس وشغلها للمكانــة الــسياسية الشعبية التي وصلت إليها كانت سدة الحكم الفلسطيني وإداراته وصــناعة القرار السياسي فيه تأتي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية في فترات سابقة ثم السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي الذي نجم عن اتفاقات أوسلو. إن هذه الإدارة والــسلطة شــهدت جملــة من المظاهر السلطوية والتفرد والفساد الإداري والمالــي وتجــاوز الصلاحيات من قبل بعض القيادات فيها التي لها ميول وأهواء وتحالفات سياسية داخلية وخارجية، مما ساهم بشكل كبير في صعود حركة حماس لسدة الحكم في نظام السلطة الوطنية الفلسطينية[2].

---

(1) تــيم، فــوزي أحمد (2004). القوى السياسية الفلسطينية، في: الحمد 2، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 447.

(2) الأزعــر، محمد خالد. واقع القضية الفلسطينية وآفاقها.. منظور إستراتيجي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007، ص 142.

إن فـوز حمـاس في الانتخابات التشريعية لم يكن مفاجئاً في واقع الأمر لا سيما وأن الاتجاه العام في فلسطين كان يفضي إلى فشل وفساد القادة المنحدرين من الحـركة القومية أو اليسارية والتي يمثلها في الحالة الفلسطينية قادة فتح الرابضون على رأس منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن كثيراً من الـذين صـوتوا لحمـاس قد فعلوا ذلك نتيجة سخطهم على إسرائيل وقيادة السلطة الفلسطينية "فتح" أكثر من الرغبة في الالتزام بالأصولية الإسلامية والممثلة بحركة حماس[1].

إن بروز دور حماس على المستوى الإقليمي يكمن من مد جسور العلاقة مع إيـران وسوريا وحزب الله الداعمين للحركة بما يزيد من وتيرة الحالة التصارعية مـع إسـرائيل خاصة وأن حزب الله ونشاطاته في مواجهة إسرائيل قد زاد بشكل مباشر من قدرة ووضع حركة حماس وعلى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بشكل عـام، إذ أن أي هزيمة يلحقها حزب الله بالجيش الإسرائيلي سيعطي بها دفعة قوية لحـركة حمـاس ويـضعف مـن الدعـوات التي تطالبها بأن تصبح أكثر اعتدالاً وبـراغماتية. وعلـى صـعيد آخـر فقد قاطع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية حكومة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية، إلا أن الموقف الروسي أعطـى لها جرعة دوائية هي بأمس الحاجة لها بعد أن استقبلت موسكو وفد حماس وطالـبت المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية المشكلة من حماس، كما كان رأي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين،

"بأنه لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، كما رحبت روسيا باتفاق مكة لحسم الخلاف الذي وصل حد الصراع المسلح بين محمود

---

(1) تشومـسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 326.

عـــباس وحركة حماس في فبراير 2007 واعتبرته خطوة ايجابية لتسوية الخلافات الفلسطينية"[1].

المطلب الثالث

القوى السياسية الشيعية في العراق

برزت على الساحة السياسية في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمـــريكية عـــام 2003، مـــوجة مـــن الأحزاب السياسية والتنظيمات والحركات والتـــيارات الجديدة والتي توزعت ما بين تيارات إسلامية "سنية وشيعية" وليبرالية وقومـــية وشـــيوعية وديمقـــراطية وتروتسكية وعمالية ثورية واشتراكية ماركسية ومستقلة، لتضاف إلى مجموعة الأحزاب والحركات المعروفة بتاريخها الطويل في العمـــل السري أو العلني خلال سنوات وعقود الفترة السابقة من حكم النظام السابق والتـــي كانـــت تعارضه في بعض الأحيان أو تتحالف معه في أحيان أخرى حسب مقتضيات العمل السياسي الخاص بها[2].

إن بروز الفعاليات السياسية الجديدة التي لم تكن مألوفة في القاموس السياسي العراقـــي والتـــي انـــتهجت مصالح مذهبية وعرقية ساعدت على ترسيخ الطائفية الـــسياسية وتراجع فكرة الدولة وما يرتبط بها من أفكار المواطنة والهوية الوطنية، قـــربتها الأجـــواء الـــسياسية المـــشحونة ودفعتها لتشكيل تقسيمات سياسية حددتها الظروف الآنية المفروضة من قبل سلطة الإدارة المدنية المسئولة عن حكم العراق والتـــي فرضـــت إجراء الانتخابات التشريعية في ديسمبر من عام 2005، فبرزت تكـــتلات عرقية "التحالف الكردستاني" وائتلافات طائفية مذهبية "الائتلاف العراقي

---

(1) الـــشيخ، نـــورهان. الـــسياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007، ص 92.

(2) الجاســـور، نـــاظم عـــبد الواحد، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد 159 يناير 2005، ص 138.

الموحد ممثلا عن الشيعة" و"جبهة التوافق العراقية ممثلة للسنة"، وكان لتلك التكتلات تأثيرات واضحة في الحياة السياسية العراقية الجديدة، خاصة وأن نجاح القوى السياسية الشيعية بتكوين "الائتلاف العراقي الموحد" جاء بعد تحشيد كل الإمكانيات من أجل استقطاب الطائفة الشيعية التي تتمتع بأغلبية نسبية في مستوى عموم الشعب العراقي، مما مكنه من تحقيق الأغلبية البرلمانية التي أتاحت له السيطرة على البرلمان وبالتالي رئاسة الحكومة وبعض المناصب الحكومية المهمة الأخرى، وقد ضم هذا الائتلاف القوى السياسية الشيعية التالية[1]:

- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.
- حزب الدعوة الإسلامية.
- التيار الصدري.
- حزب الفضيلة الإسلامي.
- مجوعات أخرى صغيرة.
- شخصيات مستقلة.

ثم جاءت مرحلة جديدة في أثر إعلان نتائج الانتخابات تمثلت بالإصرار الأمريكي على الإبقاء لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مما عزز التشرذم والتشظي وبروز حالات الصراع القومي العربي – الكردي، الكردي – التركماني، والمذهبي السني الشيعي، والديني المسيحي الإسلامي، ليعلو على الوطنية والتكنوقراطية، مما جعل السمة الغالبة على حكومة المالكي هي النظام الطائفي المذهبي مع بروز وتنامي دور التيارات الدينية وانحسار واضح للتيار العلماني الأمر الذي أدى للابتعاد عن مظاهر التحول السياسي للديمقراطية وبروز تداعيات عديدة زادت حالة الاقتراب من الوقوع في أتون

---

(1) النصراوي، صلاح. العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 155-156.

الحرب الاهلية التي كادت ان تؤثر على وحدة الشعب العراقي بعد اندلاع اعمال العنف في العاصمة العراقية أثر وقوع تفجيرات مرقدي الإمامين "علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام"[1].

إن بروز دور القوى السياسية الشيعية في العراق على أثر فوز الائتلاف العراقي الموحد بانتخابات المجلس النيابي حيث حصل على 130 مقعداً من أصل 275، جاء ليعيد بعض الخلافات المذهبية القديمة بين السنة والشيعة والتي يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام حيث لم يستطع المسلمون السابقون حلها، كما أثار هذا الدور الجديد جدلاً فكرياً وسياسياً ودينياً على نحو فريد ظهر واضحاً في القلق العربي الرسمي من الصعود الشيعي الذي أرتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، فجاءت التصريحات المتزامنة من قادة الأردن ومصر والسعودية، وهي الدول السنية التي لها دور ريادي في مسيرة السياسة العربية، وهي من الدول المعتدلة، لذا فإن تصريحات قادتها يكون لها وقع خاص وتأثير مباشر على مواقف الأطراف الإقليمية والعربية، وقد شملت تلك التصريحات الإشارة إلى التحذير من نتائج تكون "هلال شيعي" يؤدي لإحداث حروب مذهبية وتوترات بين السنة والشيعة في العراق وبلدان عربية أخرى، مع التحذير من تقسيم العراق وأن لا يكون ولاء شيعة العراق يميل لإيران أكثر من ولائهم لوطنهم مع التركيز على أن تنامي النفوذ الإيراني يجب أن لا يؤثر سلباً على عروبة العراق[2].

إلا أن صعود القوى السياسية الشيعية في العراق والنتائج التي حققتها في العملية السياسية داخل العراق لم تستطع إخفاء التناقضات الرئيسة المتخفية داخل هذه القوى المذهبية، كما أن وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود ولمرات

---

(1) جواد، سعد ناجي. جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية، مرجع سابق، ص 158.

(2) أبو طالب، حسن. الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007، ص 106.

عديـــدة بفعـــل التخندق الطائفي واستمرار التدهور الامني دفع بتلك التناقضات إلى الواجهة من جديد مما حدث جملة من التداعيات في داخل هذه القوى السياسية لعل أبرزها يكمن في[1]:

1. ظهور تصدعات في الائتلاف العراقي الموحد دفعت أحد أركانه – حزب الفضيلة الذي يملك 15 مقعداً في البرلمان – لرفض المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية منذ تأسيسها، أعقبه قرار الانسحاب من كتلة الائتلاف في 2007/3/7 ليـــضع حـــداً لحالة التوتر والخلاف المستمر الذي كان يميز علاقـــة هـــذا الحـــزب بالحزبين الرئيسين وهما المجلس الأعلى وحزب الدعوة.
2. لـــم تمض فترة وجيزة على انسحاب حزب الفضيلة من الائتلاف الحاكم حتـــى أصـــدر التيار الصدري والذي يملك 25 مقعداً في البرلمان قراره بالانـــسحاب هـــو الأخـــر من حكومة الوحدة الوطنية التي له فيها خمس حقائـــب وزارية، مما زاد من أوجاع الائتلاف الحاكم خاصة بعد تورط أطـــراف شيعية في قتال داخلي سواء عن طريق ميليشيات تلك الإطراف أو مـــن خـــلال الصراع بين القوات الحكومية والميليشيات، في كل من البصرة والعمارة والناصرية والنجف والعديد من المدن الجنوبية الأخرى، إذ كانت سمة القتال تتركز حول الصراع على النفوذ السياسي في الشارع الـــشيعي والرغبة في التحكم والسيطرة على أجهزة الدولة وعلى موارد النفط الغنية في المناطق الشيعية.
3. حصول تصدع في حزب الدعوة الإسلامية أدى عقد مؤتمر الحزب الأول منذ تأسيسه كمحاولة لتفادي ما يمكن أن يحدث داخل الحزب والعمل على اســـتثمار قـــوة قاعدته الشعبية بين الأوساط الشيعية مع الأخذ بالاعتبار وجود عدد من الفصائل المتنازعة في الحزب، الأمر الذي ظهر واضحاً

---

(1) النصراوي، مرجع سابق، ص 157.

بعـــد ان جرى انتخاب رئيس الوزراء نوري المالكي كامين عام للحزب على حساب إبراهيم الجعفري منظر الحزب وأبرز قادته، مما أعطى ذلك مؤشراً على نجاح السلطة والمال أكثر من نجاح الكفاءة والقيادة.

4. انعقاد مؤتمر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي قرر تغير اسمه إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق وأعاد انتخاب زعيمه عبد العزيـــز الحكيم لرئاسته، إلا أن المؤتمر نقل تبعية المجلس في المرجعية الدينـــية مـــن الـــسيد علي خامنئي مرشد الثورة الإسلامية في إيران إلى المرجعية الدينية بالنجف الأشرف المتمثلة بالسيد علي السيستاني.

إن بـــروز التداعـــيات المذهبـــية وحصول التناقضات داخل القوى السياسية الشيعية زاد من تشكل المعضلة الأمنية في العراق وجعلها تبرز كتحدٍ كبير للحكومة العراقية والولايات المتحدة حيث توزعت عواملها بين:

أ. **المستوى الخارجي:** حيث تأتي المسئولية الأمريكية في توفير مناخ يساعد على إفرازات الوضع السياسي العراقي ورفض واشنطن الإقرار بالارتباط المباشر بين أخطائها في العراق وبين الوضع الأمني المتفجر.

ب. **المـــستوى الداخلي:** وتمثل في ضعف الأداء الأمني للحكومة وأجهزتها المختصة والتحزب الطائفي والسياسي الذي يلقي بتبعاته على جهود حفظ الأمن.

كمـــا يأتـــي دور الميليشيات السياسية المسلحة التي أصبحت طرفاً فاعلاً في اســـتمرار تداعيات الوضع الأمني وهي من التشابك والتعقيد بسبب تنوع ارتباطات تلـــك الميليـــشيات مع أطراف دولية وإقليمية وتناقضات متشعبة جاءت نتيجة كثرة عـــدد اللاعبين المساهمين فيها[1]، مما اضطر الحكومة لإعلان خطط أمنية واحدة تلـــو الأخـــرى لعـــل آخـــرها وأبـــرزها خطة فرض القانون التي انطلقت مطلع

([1]) شـــكري، معتـــز. المعـــضلة الأمنية في العراق، السياسة الدولية، العدد 165 يوليو 2006، ص 144-145.

عـــام 2007 والتي جاءت بنتائج ملموسة في ارض الواقع على مستوى مدينة بغداد العاصـــمة دفعـــت بأعداد محدودة من المهجرين داخل العراق للعودة إلى منازلهم، وعودة أعداد أخرى من المهاجرين إلى الخارج للعودة إلى العراق، غير أن اندلاع جـــبهات جديدة في جنوب العراق على أثر بروز جماعات دينية ترتبط بشخصيات مرجعية تدعي الاتصال بالإمام المهدي المنْتظر، قد زاد من تفاقم الوضع الأمني في ظـــل تـــصاعد ملحوظ لنشاطات تنظيم القاعدة في محافظة الموصل، كل ذلك شكل عبـــئاً كبيراً على حكومة المالكي دفعها لإيجاد تحالفات سياسية مع أطراف عراقية أخرى من داخل البرلمان.

كمـــا أن تلك الميليشيات السياسية المسلحة كان لها التأثير الفاعل في مستوى الـــشارع السياسي العراقي جراء امتلاكها للقوة العسكرية المنظمة التي وظفتها في أحـــيان كثيرة لتصفية المناوئين لها على مستوى الطائفة ذاتها أو على مستوى بقية الطوائف، وتبرز في العراق عدة تنظيمات على نطاق العمل السياسي المسلح ترتبط بالقوى السياسية الشيعية يأتي في مقدمتها كل من:

1. منظمة بدر:

- وهي القوة العسكرية التي تتبع إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق.
- تعود جذور نشأتها إلى عام 1982 حيث أسس المجلس في إيران، وذلك بعد مغادرة أعداد كبيرة من كوادر الحركة الإسلامية الشيعية من العراق إلى إيران في أعقاب إعدام المفكر الشيعي البارز السيد محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى في ابريل 1980.
- يقود المنظمة هادي العامري احد العناصر البارزة في المجلس الإسلامي الأعلى.
- احتـــضنت إيـــران هذه المنظمة وعملت على دعمها وتدريب عناصرها خـــلال فترة الحرب العراقية الإيرانية وكان يطلق عليها اسم "فيلق بدر" حـــيث ساهم الفيلق في شن عمليات عسكرية ضد القوات العراقية فضلاً

عـــن تنفـــيذها لعملـــيات حرب العصابات والاغتيالات السياسية لعناصر حزب البعث الحاكم في العراق آنذاك.

❖ تقوم إستراتيجية المجلس والمنظمة على العناصر التالية:

أ. إتباع المذهب الشيعي "الاثنى عشري".

ب. تبني مفهوم ولاية الفقيه.

ج. اتخـــاذ حكـــومة طهـــران نموذجاً وقاعدة لإقامة حكم مشابه لها في العراق.

2. جيش المهدي:

❖ هو ميليشيا موالية لرجل الدين الشيعي الشاب مقتدى الصدر ابن المرجع الديني السيد محمد صادق الصدر الذي اغتيل على يد مجموعة شيعية في محافظة النجف عام 1999 واتهمت الحكومة العراقية بذلك العمل من قبل أطراف شيعية عديدة.

❖ تمتد القاعدة الشعبية لجيش المهدي الذي تأسس عام 2003 عقب الاحتلال الأمريكي للعراق من محافظة البصرة جنوباً إلى مدينة الصدر في شرق بغداد مروراً بمحافظة ديالى وانتهاءً بمحافظة كركوك.

❖ يقدر عدد أفراد هذا الجيش بعشرة ألاف مقاتل يفتقرون المستوى التدريبي الجيد الذي تملكه منظمة بدر.

❖ بـــرز دور هذا الجيش عام 2004 بعد انخراطه في مواجهات مسلحة مع القـــوات الأمريكية في أعقاب غلق صحيفة "الحوزة الناطقة" التابعة للتيار الصدري حيث صدر على اثر ذلك أمر اعتقال زعيم التيار مقتدى الصدر في ابريل 2004 بتهمة تورطه في عملية اغتيال رجل الدين الشيعي عبد المجـــيد الخوئي الذي اغتيل في يوم 10 ابريل 2003 أي بعد يوم واحد من سيطرة القوات الأمريكية على العاصمة العراقية بغداد.

* دخـــل الجـــيش فـــي مواجهات عديدة مع قوات المغاوير التابعة للشرطة العراقية في عدد من المحافظات في جنوب العراق وعلى وجه التحديد في الديوانية وكربلاء والنجف والبصرة.

ومـــا دام الحديث يجري عن الميليشيات المسلحة التي أصبحت تشكل طرفاً فـــاعلاً فـــي تداعـــيات الوضـــع الأمني في العراق، فلا بد من الوقوف عند قوات البيـــشمركة الكـــردية، هذه المليشيا التي تعود فترة تكوينها إلى مراحل متقدمة من نـــشاط الحـــركة الكـــردية وعلـــى يد القادة الأكراد الأوائل ومنهم الملا مصطفى البارزانـــي، وقد شهد نشاطها حالة من التباين والشدة والصعود والهبوط في ضوء المعطـــيات العملـــية علـــى الأرض في شمال العراق، وحسب تطور العلاقة بين التنظـــيمات الكردية والسلطة في البلاد، فقد أضحت هذه القوات في فترة الستينيات والـــسبعينيات مـــن القـــرن العـــشرين جهة التمثيل الرسمي بين الأحزاب الكردية وإســـرائيل، جـــراء تلقـــيها الدعم الإسرائيلي المباشر بما مكن الحركة الكردية من الـــصمود في وجه ضربات الجيش العراقي، فضلاً عن تحقيقها لبعض الانتصارات فـــي ساحة القتال والتي كان من أبرزها معركة هندرين في مارس – مايو 1966 والتـــي تمت وفق خطة وقيادة وإشراف إسرائيلي، بالإضافة للعمليات المسلحة ضد مـــصافي النفط وسكك الحديد العراقية في كركوك عام 1969 التي نفذت بتخطيط وإشـــراف إســـرائيلي أيـــضاً، كمـــا تلقـــت دعمـــاً كبيـــراً من إيران خلال الفترة 1974–1975 والـــذي مكنها من الصمود في بعض المواقع ومنع الجيش العراقي مـــن القـــضاء نهائـــياً علـــيها وحماية مواقع الملا مصطفى البارزاني الأخيرة قبل سقوطها عام 1975[1].

إلا أن هـــذه القـــوات اســـتطاعت استئناف العمل العسكري ضد السلطة في العـــراق فـــي مـــارس 1977 بعد توقيع اتفاقية لتنظيم العلاقات بين حزب الاتحاد

---

[1] جواد، تداعيات المشكلة الكردية، مرجع سابق، ص 78 – 80.

الوطنـــي الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بعد انـــشقاق طالبانـــي عام 1975 على أثر انهيار الثورة الكردية جراء توقيع العراق وإيـــران لاتفاقـــية الجزائـــر في 6 مارس 1975، التي أعلن بعدها الملا مصطفى البارزاني أن الحرب قد انتهت واستطرد قائلاً: "نحن وحيدون دون أصدقاء ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات وننتظر أياماً سوداء قاتمة"[1].

أمـــا عـــن وضع قوات البيشمركة بعد احتلال العراق عام 2003 فإنها تتبع الحـــزب الديمقراطـــي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العـــراق، والاتحـــاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق، حيث يرفض الزعيمان الكرديان تسميتها بالمليشيا ويعتبرانها مكوناً شرعياً مـــن مكـــونات الجيش العراقي تنحصر مهمتها في حماية أمن المناطق الكردية في شـــمال العـــراق، لذا فإن الأكراد يقاومون بشدة أي محاولة للتقرب من البيشمركة لتطبـــيق قرار تفكيك الميليشيات في العراق، خاصة بعد تصاعد الاتهامات الموجهة ضـــد هذه القوات بأنها تمارس التطهير العرقي ضد العرب والتركمان في محافظة كـــركوك في مسعى لتغيير الواقع الديمغرافي للمحافظة استعداداً لتطبيق الفقرة ثانياً مـــن المـــادة 140 من الدستور التي تنص على مسئولية السلطة التنفيذية في إنجاز "التطبيع والإحصاء والاستفتاء" في مدينة كركوك لتحديد إرادة مواطنيها[2].

إن مجريات الأحداث المتعلقة بتنامي دور القوى الإقليمية في الشرق الأوسط قد شكل تحدياً امنياً بارزاً من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة التي تمثل من الصعود الإيراني كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تطويرها مشروعاً استراتيجياً تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحه الواضحة نحـــو منطقتـــي الخلـــيج العربي والمشرق العربي، في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعـــراق عام 2003، مما جعلها تدخل كطرف أساسٍ في معادلات الصراع والنفوذ

---

(1) عيسى، مرجع سابق، ص 238.

(2) وثيقة الدستور العراقي عام 2005، الفقرة ثانياً – المادة 140.

علـــى امـــتداد المـــنطقة العربية التي تعد من اهم المناطق في العالم اهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن بناء المشروع الاستراتيجي الإيراني في المنطقة بدأت ملامحه تتضح في مــرحلة تاريخية سابقة، حيث اعتبرت إيران، الخليج العربي قاعدة تستند عليها في ذلـــك البـــناء، فكان احتلالها للجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبـــو موســـى فـــي عهد الشاه السابق محمد رضا بهلوي عام 1971 مقدمة لذلك المـــشروع الاســـتراتيجي، وفـــي مرحلة لاحقة جاء التطوير على يد أركان نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث اعتمدت على:

- رصـــيدها التاريخـــي وامتداداتها الطائفية والسياسية في تثبيت حضورها بمنطقة المشرق العربي وتحقيق تحالفات إستراتيجية مع بعض الأطراف الإقليمية المهمة في هذه المنطقة مثل: سوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، مع تواجد كثيف وتأثير مهم في مجريات الأحداث في العـــراق بعد الاحتلال الأمريكي جراء ما تقدمه من دعم مالي وعسكري لـــبعض القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية تمتد بين الانتماءات الدينية (سنية وشيعية) وتحالفات تاريخية مع القوى الكردية شمال العراق تعود إلى مرحلة ما قبل سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003.
- أمـــا فـــي مـــنطقة الخليج العربي فإن الإطلالة الجغرافية لها على كامل الخليج، قد عزز من تثبيت قوتها العسكرية كقوة إقليمية عظمى، في ظل غـــياب الـــدور العربي عن أداء أي دور يساهم في ملء الفراغ الإقليمي الذي تعيشه المنطقة.
- ثم جاء تطوير القدرات العسكرية والنووية الإيرانية ليمثل السقف الأعلى للمـــشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية، والذي بات يؤثر أيضاً على قدرات الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

إن النجاح الإيراني في بناء مشروعها الاستراتجي تجاه المنطقة العربية دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتماد إستراتيجية جديدة لمواجهة هذا المشروع فعمدت لإقامـــة تحالفات عديدة مع دول المنطقة، مع تكثيف واسع لتواجد قواتها في مسعى للوصول إلى فرض هيمنة مطلقة على الشرق الأوسط باعتبارها القطب الأوحد في العـــالم، وأن مصالحها قد تعرضت للتهديد نتيجة صعود بعض القوى الإقليمية في مـــنطقة الشرق الأوسط، كما عمدت للإيغال في دعمها لإسرائيل وعلى المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية كافة، وهذا ما يتناوله الفصل التالي المتعلق بالدعم الأمريكي لإسرائيل.

المبحث الثالث

التحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

تخيم على التصريحات الصادرة من أركان الإدارة الأمريكية تجاه إيران نبرة التصعيد والتي تصل إلى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية الأمريكية لضرب المواقع النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل العمق الإيراني، وهي سياسة لم يستبعدها المسئولون الأمريكيون، بل تصدر منهم أحياناً تأكيدات عن كون ذلك يعد أحد الخيارات المتاحة والممكنة أمام الولايات المتحدة في تعاملها مع إيران(1).

فقد حاول صناع القرار الأمريكي استقراء الأحداث من أجل الوصول إلى نتيجة الأزمة النووية مع إيران وذلك من خلال تحليل الثقل النسبي للأسرة الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة في هذه الأزمة الإيرانية، فقد بدا هناك حالة شبه إجماع لدى الكثيرين في العالم بأن إيران تملك ثقلاً أكبر مما تملكه الولايات المتحدة والأسرة الدولية في التعاطي مع هذه الأزمة، وذلك بفعل: التطورات الحاصلة في العراق، وفي الارتفاع الواضح بأسعار الوقود التي زادت من قوة الموقف الإيراني كداعم للحركات الإسلامية التي لها القدرة على تنفيذ عمليات انتقامية ضد الولايات المتحدة وحلفائها(2).

ثم جاءت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنها الرئيس بوش تجاه العراق في شهر يناير 2006 والتي لم تتضمن جديداً سوى زيادة عدد القوات

---

(1) مخيمر، أسامة، المواجهة الأمريكية – الإيرانية.. تصعيد أم تهدئة؟، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007، ص 138.

(2) كاتزمان، كينيث (2007). ثقل الولايات المتحدة على إيران، الموقع الالكتروني: http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/Display/Topice/0,1670,486, 00.html.

الامريكية العاملة في العراق بمقدار واحد وعشرين إلف جندي، إلا ان الإستراتيجية الأهم – غير المعلنة – كانت تجاه إيران حيث تعتمد على تضييق الخناق عليها من الـدول المجاورة مع تنفيذ عمليات ضد الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في العراق كمـا حـدث فـي مطلـع عام 2007 شمال العراق، وقد اتضحت ملامح الموقف الأمريكي تجاه إيران في الإجراءات التالية:

1. تعزيـز القـوة القتالية البحرية في منطقة الخليج بحاملة الطائرات "جون ستيبنيس" لتلتحق بالحاملة "دوايت آيزنهاور".
2. مداهمـة مكاتـب البعثة الدبلوماسية الإيرانية في العراق واحتجاز بعض أعـضائها بـتهمة تـسهيل عمليات عسكرية وتمرير أسلحة تستخدم ضد القوات الأمريكية في العراق.
3. جعل القوات الحدودية الإيرانية مع باكستان وأفغانستان في حال من عدم الاسـتقرار، عبـر إجراء عمليات تسلل لمجموعات مسلحة من الجانب الباكستاني وقتل واسر عدد من جنود الحرس الثوري الإيراني.
4. تـشديد العقـوبات الدولية على طهران خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن 1737 الذي تضمن عقوبات على مؤسسات وأشخاص من العاملين في البرنامج النووي الإيراني والصاروخي، وأن عدم امتثال إيران للقرار سيفتح الباب أمام إمكانية تشديد العقوبات[1].

كمـا أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين جبهة من دول المنطقة مؤيدة لعزل إيران سياسياً واقتصادياً، والحصول على موافقة ضمنية من تلك الدول لتوجيه ضربة عسكرية لها، وهنا جاء التحرك الأمريكي باتجاه دول الخليج ومصر

(1) مخيمر، مرجع سابق، ص 138 – 139.

والاردن عبـــر زيارات متكررة لوزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس، ومنها زيارتها لهذه الدول في نهاية شهر فبراير 2007[1].

وفي ضوء العوامل السابقة جاءت الاستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة مـــع الـــولايات المـــتحدة فقامت بتنفيذ عدد من التحالفات الإستراتيجية مع عدد من الأطـــراف الإقليمـــية من أجل تعزيز الدعم لها في هذه المواجهة، وقد كان من أهم هذه التحالفات ما سيتم تناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: التحالف الإيراني – السوري

المطلب الثاني: التحالف الإيراني مع حزب الله

المطلب الثالث: التحالف الإيراني مع حركة المقاومة الفلسطينية "حماس"

المطلب الأول

التحالف الإيراني – السوري

قـــسمت الـــولايات المـــتحدة الأمريكية العالم العربي والإسلامي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى دول معتدلة وهي: "مصر والسعودية والأردن وتـــركيا" ودول "إرهابية" وهي: "العراق والسودان وسوريا وإيران"[2]، وفي ضوء هذا التقسيم فإن سوريا وإيران قد دخلتا ضمن الدول "الإرهابية" في حسابات الإدارة الأمـــريكية التـــي لم تخف إمكانية التحرك العسكري ضد الدولتين بعد الانتهاء من تـــرتيب الأوضـــاع فـــي العراق، وذلك بداعٍ رئيس هو أن سوريا لا زالت تحتفظ بـــبعض أشكال الردع من خلال رعايتها لحزب الله والمجموعات المتشددة وتحالفها مع إيران، وكذلك مخزونها من الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل ولكنها لا

---

(1) علـــي، مغـــاوري شـــلبي، الاقتـــصاد الإيرانـــي بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007، ص 124.

(2) لمعـــي، القـــس إكـــرام (2001). أمـــريكا و11 ســـبتمبر، فـــي: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 – القاهرة، دار الشروق الدولية، ص 240.

تستطيع ترجمة هذه الممتلكات إلى اي إنجاز إيجابي، وتزداد الادعاءات الامريكية بأن الدعم السوري للعناصر المناهضة للنظام في العراق، وقد جاء هذا الموقف الأمريكي الانتهازي بعد أن رحبت الولايات المتحدة بالتدخل السوري في لبنان عام 1976 على غرار ما فعلت إسرائيل من الناحية التكتيكية، وهذا أمر مرحب به ولم تعارضه الولايات المتحدة، كما ورحب الرئيس بوش الأب ببقاء السوريين في لبنان عام 1990 لدورهم الفاعل في بناء حالة من الاستقرار السياسي ولأنه رغب بإدخال سوريا في التحالف المضاد للعراق وقد نجح بذلك، كما اقترح الرئيس كلينتون عام 1994 رفع اسم سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب إذا قبلت المقترحات الأمريكية الإسرائيلية بشأن مرتفعات الجولان التي استولت عليها إسرائيل في حرب 1967، متى أرادت سوريا استعادة أراضيها، وبعد رفضها الصفقة، بقيت ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب[1].

وعلى النقيض من ذلك يأتي الموقف الإيراني الذي يأمل الاستفادة من شيعة العراق لبناء مصالح مشتركة مع الحكومة العراقية الجديدة، كما أنه من الصعب لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن ترى سوريا وهي ترعى "مسلحي السنة" بما في ذلك الموالين للنظام العراقي السابق على أساس أنها الطريق لتحقيق أي انجاز سياسي في العراق، إلا أن إيران وفي عهد الرئيس أحمدي نجاد باتت تزايد على مواقف جميع الأنظمة العربية في رفض إسرائيل، كما يأتي خوف واشنطن من تحول إيران إلى قوة نووية الأمر الذي يعطيها رادعاً شديد الفاعلية، أو رادعاً مضاداً في منطقة الخليج والشرق الأوسط مقابل القوة الإسرائيلية والأمريكية، فضلاً على أن امتلاك إيران للقنبلة النووية سيعزز بدرجة كبيرة مكانة طهران كزعيم معادٍ لأمريكا وإسرائيل لدى الرأي العام الإسلامي، وهو ما تسعى إليه إيران إلى حد كبير، والشيء اللافت للنظر في التفكير الأمريكي الإسرائيلي يكمن في الدوافع

---

(1) تشومسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص200.

الحقيقية لبيانات الرئيس الإيراني نجاد المتعلقة بالمحرقة اليهودية وإسرائيل حيث ان ذلـــك لا بد أن يكون مدروساً لإبراز دور إيران وعلو مكانتها في العالم الإسلامي وخـــصوصاً حيال الرأي العام السني، لذا جاء الرد الأمريكي بالعمل الجاد والسعي الحثيث لعزل إيران.

لـــذا قـــام التحالف السوري – الإيراني لمواجهة التحديات والقيود المفروضة على الدولتين أو إحداهما انطلاقاً من رفض المشروع الأمريكي بالمنطقة، وانحيازه تجاه إسرائيل، مع البحث عن مصالح وأهداف يسعى الطرفان لتحقيقها والتي تتشكل على عدد من الركائز المتعلقة بالقضايا التالية:

1. العامل الأمريكي

تتأثـــر علاقات الأطراف الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بمدى علاقاتها البينـــية وعلاقات كل منها بالقوة الكبرى في العالم، حيث تتوزع الدول حسب تلك العلاقـــة بـــين التعاون والصراع، وتختلف درجاتها بين دولة وأخرى، لكنها تنتشر ضـــمن حيـــزين رئيـــسين هما: ملاءمة أو مقاومة السياسات الأمريكية، ووفق هذا التقـــسيم فـــإن إيـــران وسوريا تقفان في حيز مقاومة السياسة الأمريكية رافضتان للمـــشروع الأمريكـــي المـــنطلق للهيمنة على المنطقة وإعلاء دور إسرائيل، وهما الدولتان الوحيدتان في المجموعة الإقليمية للشرق الأوسط المنتميتان إلى هذا الحيز، ممـــا يجعل اتفاقهما في ملفات وقضايا المنطقة وإدارة سياساتهما الإقليمية والدولية يـــدخل بـــشكل مباشـــر وغير مباشر مع العامل الأمريكي وطريقة تنفيذه لسياسته الخارجية تجاه المنطقة[1].

---

(1) راشـــد، ســـامح. إيـــران وسوريا.. التحالف حول لبنان، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006، ص 134.

2. وضع النظام العربي

يمثل وضع النظام العربي نقطة ضعف لدى سوريا في مواجهتها المحتملة مع الولايات المتحدة جراء الانقسام الذي يتميز به النظام العربي والذي حدث في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 بعد الانقسام الحاد في الصف العربي والذي سمح بفتح أجواء وأراضي خمس دول عربية لتشارك المجهود الحربي الأمريكي والبريطاني "الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، السعودية" في عدوانهما على العراق عام 2003 [1]، وهو من الخطورة بمكان في التأثير على سياسات الدولة حين تفتقر لدعم قوي من محيطها.

إن نقطة الضعف هذه تحرم دمشق من سند الدعم الجماعي العربي سواء في القضايا العربية الكلية مثل: إدارة الصراع مع إسرائيل أو في القضايا الفرعية، مثل: العلاقات السورية – اللبنانية، التي كاد الموقف العربي فيها أن يلعب دوراً في إفشال عقد مؤتمر القمة في دمشق خلال شهر مارس 2008 حيث رفض عدد من قادة الأقطار العربية المشاركة في القمة احتجاجاً على موقف سوريا من الأزمة اللبنانية الداخلية ومساهمتها في عدم السماح لانتخاب رئيسٍ للجمهورية على الرغم من الفراغ السياسي الذي يعيشه لبنان، أو حتى في القضايا الداخلية لسوريا المتعلقة بوضع حقوق الإنسان، الأمر الذي سمح لواشنطن بوضع سوريا في الوقت الحاضر موضع العراق خلال عام 2002 عندما وجهت له تهم تتعلق بمؤازرة الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل، والتصدي للهيمنة الأمريكية في المنطقة، حيث تجلى الموقف الأمريكي في القرار الاممي رقم 1559 الذي طالب سوريا بسحب قواتها الموجودة في لبنان وهو ما تحقق عام 2005، كما وتسعى الولايات المتحدة لإجبار

---

(1) الرشيدي، أحمد حسن (2003). النظام العربي وجامعة الدول العربية في ظل الأزمة الأمريكية العراقية، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 189.

سوريا على الرضوخ لاوامر الحكومة الإسرائيلية القاضية بطرد المنظمات الفلسطينية من سوريا[1]، بينما يشكل الوضع العربي بالنسبة لإيران فرصة تتيح مجالاً واسعاً لحركتها وتعاملها مع مختلف القضايا والملفات دون قيود أو محاذير، مثل علاقة إيران بحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، وانعكاسات ذلك على مجريات الصراع في مساريه الفلسطيني واللبناني، وحتى القضايا الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وأمن الخليج والملف العراقي ودور إيران فيه الذي لا يشابهه دور لأي طرف آخر بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

3. الموقف في العراق

تلتقي سوريا وإيران في عدائهما لنظام حكم الرئيس السابق صدام حسين لسنوات طويلة حيث احتفظ الملف العراقي بكونه مصدر توافق بين البلدين، لكن المعادلة الإقليمية جرت بما لا يشتهي الطرف الأمريكي بعد أن حرص الطرفان السوري والإيراني بعدم السماح لواشنطن بالاستفادة الكاملة من وجودها في العراق وتقليل فرص تحويل هذا الوجود إلى مصدر ضغط وتهديد فعلي لأي من الدولتين "سوريا وإيران" مع الاحتفاظ بكلمة السر للخط الخطر الذي لا ينبغي الوصول إليه والمتعلق باحتمالات المواجهة المسلحة مع واشنطن في العراق أو بسببه[2].

---

(1) عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129- ربيع 2007، ص 23.

(2) راشد، سامح. إيران وسوريا..التحالف حول لبنان، مرجع سابق، ص 134.

المطلب الثاني

التحالف الإيراني مع حزب الله

جاء ارتباط حزب الله مع إيران منذ تأسيس هذا الحزب في لبنان في أعقاب انقسام حركة أمل الشيعية في فبراير 1985، حيث تبنى خيار المقاومة واستعادة ثقافة الاستشهاد في مواجهة إسرائيل عقب اجتياحها الأراضي اللبنانية عام 1982، كما اعتبر هذا الحزب الولي الفقيه في إيران مرجعاً دينياً وسياسياً له(1).

وتتجاوز العلاقة بين إيران وحزب الله الجانب العقائدي من خلال مرجعية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، إلى الدعم المالي والتسليحي، مع وجود هامش واسع لحزب الله في مواقفه السياسية. وبحكم الدعم الذي يتلقاه حزب الله والذي يوظفه في مواجهة إسرائيل في مسعاً لتحرير ما تبقى من الأرض اللبنانية بالقرب من الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، كما مكنه ذلك الدعم من كسر نظرية الردع الإسرائيلية حيث تمثل ذلك في حرب يوليو 2006 بعد صمود الحزب البارز ومقارعته للقوة الإسرائيلية التي حاولت تجاوز الحدود الجنوبية للبنان والتي هي معقل حزب الله، تلك الحرب التي تعتبر قد وقعت أصلاً بين الولايات المتحدة وإيران تنفذها إسرائيل ضد حزب الله، إلا أن مقاومة حزب الله أعادت الثقة بإمكانية مقارعة إسرائيل من خلال مقاومة مسلحة غير نظامية، بالرغم من تعدد أشكال الدعم السياسي والمالي والتسليحي والبشري لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، كما وان ظاهرة صمود حزب الله قد اخترقت المجتمعات الإسلامية كافة متخطية الحواجز المذهبية وهذه كانت من أهم ما حققه حزب الله في الحرب، الأمر

---

(1) الدسوقي، أبو بكر، حزب الله.. النشأة والدور والمستقبل، السياسة-الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006، ص 94.

الـــذي يفـــسره تحفظ إسرائيل على مشاركة جنود من الدول الإسلامية في القوات الدولية "يونيفيل" العاملة في جنوب لبنان[1].

أمـــا عن الدوافع الأمريكية الداعمة لإسرائيل في عدوانها الأخير على لبنان فهـــو يـــتجاوز لبنان إلى استهداف إيران مباشرة كونه نابع من هوس واشنطن بما يـــسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد من إيران إلى حزب الله في لبنان مروراً بحلفاء إيـــران فـــي العـــراق وسوريا وفلسطين، فالنظر إلى إيران كان هنا بعقلية الحرب الـــباردة والذي يجعل من إيران العدو الإقليمي الرئيس مثلما كان الاتحاد السوفيتي فـــي الـــسابق على المستوى العالمي، وأن كل صدام مع القوى التي يدعمها العدو الرئيس إنما هو جزء من المواجهة معه، لذا لم تعد علاقة إيران الوطيدة بحزب الله سراً على أحد[2].

إن تحالف إيران مع حزب الله في لبنان يتجاوز النواحي السياسية ليصل إلى الـــتحالف المرجعي ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إســـرائيل، على الرغم من تقلص قدرات حزب الله بموجب القرار 1701، الداعي لتجـــريد أســـلحة هـــذا الحـــزب وكل التنظيمات المسلحة في لبنان، إلا أن إمكانية اســـتهداف العمق الإسرائيلي تأكدت بالفعل أثناء حرب يوليو 2006، لذا فإن إيران بمـــوجب هـــذا التحالف أصبحت طرفاً أساساً في التطورات الإقليمية وفي الحراك الـــسياسي في المنطقة من حدودها الغربية مع العراق وحتى جنوب لبنان، وبشكل يفوق الحضور الأمريكي وتحالفاته في المشرق العربي.

إن انفتاح الساحة اللبنانية قد جعل الباب مفتوحاً أمام مختلف أشكال التفاعلات والعلاقات الإقليمية والدولية للتدخل، حيث سمح للتحالف السوري الإيراني أن يأخذ

---

(1) حـــسين، عـــدنان السيد. مستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006، ص 105.

(2) تشومـــسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 334.

بعدا اخر جراء الرغبة السورية باستعادة دورها المؤثر ذي النفوذ الظاهر في لبنان، والحضور الإيراني من خلال تنامي دور منظمة لبنانية شيعية هي حزب الله ترتبط معها بعلاقات فكرية وجذور عقائدية مبنية على أسس مرجعية، فكانت حرب يوليو 2006 اختـبارا مباشـرا للـتحالف الـسوري الإيراني فإما الاستمرار أو الانتهاء والـتفكك حـيث كانت الضغوط من خارج لبنان ومن داخله تهدف لتقويض النفوذ الـسوري هـناك، والـى تقلـيص حجم ودور حزب الله ثم انتقلت تلك الضغوط – خصوصا من خارج لبنان – إلى محاولة تطوير المسارين لتحقيق هدف آخر هو تفكـيك الـتحالف بـين طهران ودمشق، لكن الأحداث أكدت أن الضغط كان سببا لازديـاد قـوة التحالف السوري الإيراني على الرغم من النجاح في تقليص النفوذ السوري داخل لبنان إلى حدوده الدنيا[1].

علـى صـعيد آخـر، فإن نتائج صمود حزب الله قد خدمت بشكل أو بآخر السياسات السورية والإيرانية في المنطقة، فقد أعلنت دمشق أن أي تسوية للعلاقات اللبنانـية – الإسرائيلية مرتبطة بتسوية للعلاقات السورية – الإسرائيلية ولا بد من العودة إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي بوجه عـام، فـيما دعـا الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان بضرورة إشراك سوريا وإيران في أي تسوية لتحقيق السلام على الجبهة اللبنانية – الإسرائيلية[2].

لقـد كـان المثلث المكون من إيران – سوريا – لبنان يستند على قاعدة هي حـزب الله حيث تحيط به طهران ودمشق وبيروت، وفي نفس الوقت فإن الطرفين السوري والإيراني يعتمدان على حزب الله في إدارة كثير من المسائل والقضايا مع أطراف أخرى، وفي إدارته للعلاقات الثنائية بينهما، بعبارة أخرى فإن تعامل سوريا وإيـران مـع الحرب جاء بمنطق براجماتي كشف أسس التحالف بينهما من زاوية وأبعـاد تحالفهمـا حول لبنان من زاوية أخرى، كما إن نتائج حرب يوليو 2006

---

(1) راشد، سامح. إيران وسوريا..التحالف حول لبنان، مرجع سابق، ص 135.

(2) حسين، مستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، مرجع سابق، ص 105.

اسفرت عن فشل الجهود الإسرائيلية والامريكية في كسر شوكة التحالف بين إيران وسوريا وحزب الله، مما دفعهما للتحول سريعاً للعمل في مسارين آخرين متوازيين هما[1]:

الأول: استقطاب سوريا واستدراجها للانسلاخ من التحالف مع إيران ووقف دعمها وتأييدها لحزب الله.

الثاني: الضغط بقوة على حزب الله من خلال تأليب القوى السياسية داخل لبنان عليه لدفعه إلى تقديم تنازلات والتخلي عن ثوابت ترتبط بمصادر قوته في الساحة اللبنانية والمقصود هنا ملف أسلحة الحزب والوضع الاستراتيجي جنوب الليطاني، إضافة لتحريك ملف مزارع شبعاً.

خلاصة القول فإن الموقف كان يتضح من خلال التحرك الأمريكي والذي ركز على:

1. إرسال رسائل وإجراء اتصالات لإقناع سوريا بأن الرهان على حزب الله لم يعد مضموناً وأن إيران التي تقف وراءه وتدعم مواقف سوريا لن تستمر على هذا النمط إذا حصلت على أثمان مقبولة في ملفها النووي.
2. العمل على جعل إيران – ومن ورائها حزب الله – تدرك أن المواقف السورية ليست مطلقة وأن مساندة دمشق لحزب الله وتحالفها مع إيران ليس أبدياً، إذ قد يؤدي استعادة سوريا لدورٍ إقليميٍ مفقودٍ والى أن تنامي دور أيراني قائم أصلاً، وان الولايات المتحدة تفتح الباب أمام نوع من التفكير المنفرد لكل منهما في مسعى للقضاء على موجبات التحالف، وهذا ما لم يتحقق.

---

(1) راشد، سامح. إيران وسوريا..التحالف حول لبنان، مرجع سابق، ص 137.

المطلب الثالث

التحالف الإيراني مع حركة المقاومة الفلسطينية " حماس"

منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات بدأت حركة الإخوان المسلمين- جناح الأرض المحتلة في غزة والضفة الغربية بالاستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافية – السياسية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والتي لم تصل إلى ما كانت عليه في 4 يونيو 1967 لأن قطاع غزة ظل تحت الاحتلال، لكن تأثيراته عادت تدريجياً في شكل العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية، فجاءت الأحداث التي أشعلت الانتفاضة الكبرى في أواخر عام 1987 والتي كان لحركة حماس الدور البارز فيها حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في الأرض المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة بأيام، وقد جاء تأسيسها تعبيراً عن مرحلة جديدة من العمل النضالي الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي[1]، ثم قامت حركة حماس بالعديد من العمليات العسكرية عن طريق جناحها العسكري المسمى "كتائب عز الدين القسام" التي أثارت جدلاً دولياً واسعاً انعكس على الداخل الفلسطيني بعد أن أصبح للحركة دوراً أساسياً في الانتفاضة الثانية – الأقصى التي بدأت شرارتها الأولى في ديسمبر 2000، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية ولاعتباراتها الداعمة لإسرائيل من وضع حركة المقاومة الإسلامية – حماس – على قائمتها للإرهاب معتبرة بأن نشاطها داخل فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي عملاً إرهابياً، ومن ثم أعطت بهذه القائمة الضوء الأخضر للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للتخلص منها بوسائلها الخاصة التي منها الاغتيال والتصفية الجسدية المباشرة لقادة الحركة وكوادرها، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من أداء دورها الذي تنشط خلاله،

---

(1) عبد المجيد، وحيد. مصر وقطاع غزة. معضلة علاقة خاصة جداً، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007، ص 114.

فــراحت قــياداتها الــسياسية تتوزع ما بين فلسطين والخارج، وبدات تحظى بدعم وتأييد عدد من دول العالم، تأتي إيران في مقدمة تلك الدول الداعمة لها.

ثم جاء انتقال حركة حماس إلى موقع ممارسة السلطة والحكم بعد فوزها في الانــتخابات التشريعية الفلسطينية أواخر 2006، مما زاد من مساحات التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية التي لها اهتمامات مباشرة في الــساحة الفلــسطينية وللعلاقــة التــصارعية بين الفلسطينيين وإسرائيل، فصاغت توجهات خارجية كان الدور البارز فيها لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في الرؤية المشتركة إلى حماس بوصفها حركة معادية ينبغي حصارها بهدف تهميشها بعد أن تعــذر إجــبارها على تغيير منهجها في الخطاب السياسي وممارساتها العملية في رفــض الاحتلال الإسرائيلي، ترافق معها حدوث أزمات مضافة مع كل من مصر والأردن، والتــي جــاءت على خلفية "خلية حماس" التي اتهمتها السلطات الأردنية بمحاولــة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة وتعريض أمنها للخطر، واتهام وزارة الداخلــية المــصرية لأربعة فلسطينيين بينهم شقيقان من حركة حماس بالتورط في تفجيــرات "دهــب" في سيناء في 4 ابريل 2006[1]، وما أن تفجرت حرب يوليو 2006 بين إسرائيل وحزب الله تصاعدت الضغوط على حركة حماس من الجانبين الأمريكي والأوربي باعتبارها أحد العناصر الفاعلة في المحور الإيراني– السوري "معــسكر المتــشددين" لــتأخذ شــكلاً تــصارعياً واضحاً، كما كثف الأمريكيون والأوربــيون الــضغوط على حماس وحكومتها من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتــصادية والمالــية المقدمــة للفلسطينيين مع توظيف أدوات الضغط العسكري والحــصار الــسياسي الداخلي والدبلوماسي والإقليمي والدولي بهدف إجبار حماس علــى الاعتــراف بإســرائيل وبنبذ العنف والقبول غير المشروط باتفاقيات السلام

---

(1) جمعــة، محمــد. الازمــة الفلسطينية وعلاقات حماس الاقليمية، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007، ص 139.

المبــرمة بــين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية[1]، ومع استمرار مقاطعة حكــومة حمــاس السياسي والاقتصادي كان طبيعياً أن تعمل على إيجاد منافذ لفك عزلتها وتلبية حاجاتها، فكان التوجه نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية طالبة الدعم المــادي لتخفــيف وطــأة الحــصار الاقتصادي عليها، ومع تنامي النفوذ الإقليمي الإيراني وبروز أحاديث لبعض الزعماء العرب عن المخاطر المحتملة من "الهلال الــشيعي" وتصاعد حدة الخطاب بين واشنطن وطهران على خلفية البرنامج النووي الإيرانــي، بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين: محور المتشددين ومحور المعتدلين – حسب التسمية الأمريكية – فكان الاستقطاب السياسي على أشده لترتيب الوضــع الإقليمــي في المنطقة فأصبحت حماس محسوبة على المحور الإيراني – السوري[2].

---

(1) حمــزاوي، عمــر. صــراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي – الاوربي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007، ص 122.

(2) المصدر السابق.

الفصل الخامس

التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الجديد

الفصل الخامس

التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الجديد

تتميـز العلاقـات الأمريكية – الإسرائيلية بالثبات والاستمرارية، من وجهة نظـر المراقبين العرب، كونها تقوم على الالتزام التام بأمن إسرائيل ورفاهيتها، في حـين يرى بعض الباحثين من غير العرب أن هذه العلاقات تشهد ذبذبات متكررة فـي مـساراتها المتـشعبة جراء حصول تحولات وحركة يهتم بها الطرفان تؤدي لحجـب الـرؤية عن الثبات والاستمرارية التي ينظر إليها العرب، وهي من القوة والرسـوخ بحيث تمنع أعضاء حكومتيهما من القفز عليها أو تجاهلها كونها مستقلة عن عواطف أو ميول هؤلاء الأعضاء، ويعتبر الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي تولـى منـصبه علـى رأس الإدارة الأمريكية عام 1961 كواضع لفكرة "العلاقة الخاصة" مع إسرائيل، حيث بدأت في عهده ملامح الدعم الأمريكي لإسرائيل تتضح علـى شـكل سياسة أمريكية ثابتة. فقد دشنت تلك السياسة بتزويد الدولة اليهودية بالأسـلحة الأمـريكية المـتطورة، بعد أن كانت فرنسا هي مصدر أسلحة إسرائيل الـرئيس منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين بموجب اتفاقية سرية بين فرنسا وإسـرائيل بدعم أمريكي، غير أن إعادة رسم السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط جرى بعد وصول شارل ديغول إلى السلطة في عام 1958، فبدأت شحنات الأسلحة الفرنـسية إلى إسرائيل تتناقص ابتداءاً من حقبة الستينيات الأمر الذي حفز الرئيس كنيدي على الاستجابة للمطالب الإسرائيلية الملحة بالحصول على الأسلحة في إطار الاعتقاد المتنامي في واشنطن بوجود منفعة كامنة للولايات المتحدة في إسرائيل، لذا تـوالت الـصفقات الأمريكية منذ سبتمبر 1962 على بيع إسرائيل صواريخ هوك قـصيرة المدى تبعتها صفقة دبابات في عام 1964– في عهد الرئيس جونسون – وطائـرات سـكايهوك عـام 1966، فشكلت تلك المبيعات بداية الالتزام الأمريكي

بـضمان التفوق العسكري الإقليمي المطلق لإسرائيل، وهو الالتزام الذي ظل يشكل حجـر الـزاوية في العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفي السياسة الأمـريكية فـي الـشرق الأوسط[1]، تلك السياسة التي لم تخف انحيازها المطلق لإسرائيل خلال العقد الأخير عبر طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يأتي بعد أن حاولت الولايات المتحدة وبطرق عدة على توفير الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية استراتيجياً، فكان اعتمادها في حقبة السبعينيات يتركز على الأدوار التـي تـؤديها كـل من إيران والسعودية، ثم اتباع سياسة الميل نحو العراق خلال الثمانينـيات، أعقبتها السعي لتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج في التسعينيات على العـراق وإيـران، وصـولاً إلـى احتلال العراق عام 2003، وإعادة التفكير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط[2].

سـيركز هـذا الفـصل مـن الكتاب على برامج الدعم الأمريكي لإسرائيل ومساعي الولايات المتحدة في بناء النظام الشرق أوسطي الجديد في المنطقة كنظام إقليمي يساعد في فرض الوجود الإسرائيلي كحقيقة واقعة وقوة اقتصادية فاعلة في المنطقة، وذلك من خلال تناول الموضوع في مبحثين منفصلين وكما يلي:

المبحث الأول: الدعم الأمريكي لإسرائيل

المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الجديد

---

(1) الأشـقر، جلبير (2004). الشرق الملتهب الشرق الأوسط في المنظور الماركسي – بيروت، دار الساقي، ترجمة سعيد العظم، ص 29.

(2) المخادمـي، عـبد القادر رزيق (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات – بيروت، الدار العربية للعلوم، ص 109.

المبحث الأول

الدعم الأمريكي لإسرائيل

ركزت الإستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على احتواء الاتحاد السوفيتي السابق وإيقاف توسعه وإبقاءه داخل الخطوط العسكرية التي بلغها بعد انتهاء الحرب، ومنعه من التسلل نحو منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد أهمـية الـنفط، لذلك جاءت الجهود الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفيتي، فمثل مبدأ تـرومان عـام 1947 نقطـة انطـلاق تلك الجهود، وإنشاء حلف شمال الأطلسي عـام 1949 دعماً لنهجها، وبانضمام كلٌ من اليونان وتركيا إلى هذا الحلف بحيث أصـبحا خاضـعين لحمايته أحكاماً لحلقاتها، فامتد النفوذ العسكري الأمريكي إلى الحـدود السوفيتية المتاخمة للشرق الأوسط من جهة الشمال[1]، فيما كانت الضغوط السوفيتية تمارس على كل من:

-تركيا بغية الحصول على قاعدة في البحر الأسود والتسلل نحو المضايق.

-إيران في محاولة لإقامة نظام موال لها في شمالها.

-اليونان من خلال تغذية الحرب الأهلية التي تفجرت فيها.

ثـم تـبلورت المساعي الأمريكية لمواجهة هذا الخطر من خلال أقامة حلف دفاعـي عـسكري من دول المنطقة بحيث تقدم لها مساعداتها العسكرية وتستخدم قـواعدها وتحـصل علـى تسهيلات لقواتها وتنسق معها خططها الدفاعية، فقامت حكـومة أيـزنهاور بإنـشاء حلف بغداد عام 1954 "المعاهدة المركزية" الذي كان بـصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران، وذلك من اجـل الحـصول علـى دعـم الحلف لسياسة الاحتواء للمد السوفيتي تجاه الشرق

---

(1) مجـدوب، طـه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص 337.

الاوسط، وقد تجنبت الولايات المتحدة اشراك إسرائيل في عضوية حلف بغداد بغية المحافظـة علـى علاقاتهـا بالـدول العـربية، كما ابتعدت لسنوات عن تزويدها – إسـرائيل – بشكل مباشر بالأسلحة مكتفية بدفع حلفائها من الدول الغربية لتقديم الـدعم بمـا تحتاجه منها، فقامت فرنسا بمد إسرائيل بطائرات الميراج مع أسلحة حديـثة، وأنشأت لها أيضاً مفاعل ديمونة النووي، كما عقدت ألمانيا الغربية صفقة أسـلحة مع إسرائيل. ومع اندلاع حرب يونيو 1967 تغيرت السياسة الأمريكية في الـشرق الأوسـط حـيث أصبحت تعتبر الدولة العبرية رصيداً استراتيجيا لها في المنطقة وتقوم بدعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً[1].

ومـع تولـى ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية 1969 جاءت قضية الـصراع العربي- الإسرائيلي بالنسبة له في مرتبة أدنى من اهتمامات إدارته بعد القـضايا الجوهـرية القائمـة آنذاك وهي الحرب في فيتنام والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي والحوار مع الصين الشعبية، فسعت الإدارة الأمريكية للإبقاء على الأرض العربية محتلة وتجميد الصراع العربي- الإسرائيلي مع الاستمرار في دعم وتقوية إسرائيل بما يجعل من غير الممكن هزيمتها من قبل العرب مجتمعين.

ولغرض إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي مع الحفاظ على مكانة الولايات المـتحدة ونفـوذها فـي المنطقة وتقليص الدور السوفيتي اتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الخطوة خطوة من خلال تجزئة الأزمة والتحرك بشكل منفرد مع تركيز الجهود لإيجاد سلام شامل عن طريق المفاوضات بين الطرفين وإعادة العلاقات مع الـدول العـربية التـي قطعـتها منذ عدوان 1967، مع تعزيز القوات العسكرية الإسـرائيلية والحفاظ على تفوقها على دول المنطقة. حيث قامت الإدارة الأمريكية بطرح مشروع روجرز في عام 1970 لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي عبر تجـزئته إلى محورين هما: المحوز المصري – الإسرائيلي، والمحور الأردني – الإسـرائيلي. إلا أن الأطـراف المعنية بالصراع رفضت هذا المشروع، مما دفع

([1]) شاش، مرجع سابق، ص 293.

بروجـــرز لتقديم مشروع معدل لم يكتب له النجاح ايضا، ثم توالت مشاريع السلام التي طرحتها أطراف عربية وأخرى دولية كان من أبرزها المشروع الأردني الذي طرحه جلالة المغفور له الملك حسين بتاريخ 1969/4/10، طالب فيه إنهاء جميع الأعمـــال العدوانـــية مقابـــل الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وفق صيغة "الأرض مقابل السلام"[1]، ومن ناحية أخرى نقلت الولايات المتحدة المعدات العـــسكرية عبر جسر جوي إلى إسرائيل خلال أيام حرب اكتوبر 1973 من أجل احداث التغيير لصالح إسرائيل، وتأكيد مقولة عدم إمكانية قهر الدولة الصهيونية ما دامـــت تتمتع بالدعم الفعال من واشنطن، مما دفع بعض الدول لوضع نفسها تحت الوصـــاية الأمـــريكية من أجل الخروج من حالة الحرب المنهكة لمواردها وفق ما خططـــت له الإستراتيجية الأمريكية التي وضعها كيسنجر، عبر تحقيق سلسلة من التـــسويات المنفصلة بدأت بتسوية مصرية – إسرائيلية لتفادي الضغوط القومية من الدول العربية فيما لو جرت المفاوضات على المستوى الجماعي، وهذا ما جرى في مؤتمـــر جنيف في أعقاب حرب اكتوبر 1973، ثم جاءت النقلة النوعية في مجرى الـــصراع العربي – الإسرائيلي متزامنة مع تمكن الليكود من الفوز في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977 ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، حيث أعلن السادات مبادرته المذهلـــة بالـــذهاب إلـــى إسرائيل، منتهكاً المقاطعة العربية لإسرائيل منذ قيام هذه الأخيـــرة، فـــأدت هـــذه المبادرة بعد أن راهن السادات عليها كثيراً بتقديمه الولاء لواشـــنطن والتحالف مع إسرائيل، إلى عقد اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978 ثم تلتها معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في عام 1979[2].

أما الدعم الأمريكي لإسرائيل في عهد الرئيس ريغان فإنه اعتمد على صيغة تقـــديم المساعدات العسكرية المباشرة إلى إسرائيل بغية تمكينها من مواجهة النفوذ

([1]) الحمد، جواد (2004). المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 554.

([2]) الاشقر، مرجع سابق، ص 77.

السوفيتي في المنطقة كما ايدت الولايات المتحدة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 والذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري.

ومع اقتراب عقد الثمانينيات على الانتهاء رفضت الإدارة الأمريكية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43/ 176 الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، على قاعدة قراري مجلس الأمن "242، 338" والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، كما قامت الولايات المتحدة بتأييد التوجهات الإسرائيلية المطالبة بإجراء مفاوضات مباشرة مع العرب، تعتبرها الإطار الأفضل الذي يمكن أن يساعد على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط[1].

غير أن انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي واندلاع حرب الخليج الثانية مطلع عام 1991، دفع الولايات المتحدة لأن تطرح مشروعها المتجدد للشرق الأوسط، خاصة بعد نجاحها في بدء عملية السلام في مدريد في اكتوبر 1991 التي شهدت دخول الإطراف العربية في مفاوضات ثنائية مباشرة مع إسرائيل بالنسبة لدول المواجهة، ثم المباحثات متعددة الأطراف في موسكو يناير 1992 التي شملت أغلب الدول العربية حتى تلك التي لم تكن طرفاً مباشراً في الصراع العربي – الإسرائيلي مثل دول الخليج العربي[2].

ومع مطلع عام 1993 تولت إدارة الرئيس كلينتون مهامها بإتباع سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، غير أن هذه السياسة لم تحقق نجاحاً مؤثراً لأنها لم تمثل حلاً للمشكلات المتعلقة بأمن واستقرار الخليج، أما فيما يتعلق بدعم إسرائيل فقد كان الأداء الفعلي للإدارة الأمريكية في عهد كلينتون يأتي في إطار المساندة القوية وتكريس ظروف الاختلال في ميزان العلاقة بين إسرائيل

---

(1) الأسمر، خلود (2005). انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 24.

(2) المخادمي، مرجع سابق، ص 46.

والعـــرب فـــي ظل غياب واضح لتاثير القوى العربية على صانع القرار الامريكي إزاء الشرق الأوسط[1].

وفـــيما يـــتعلق بالـــسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن والخاصـــة بالعلاقـــات مع دول المنطقة فإن هذه الدول تنقسم إلى ثلاث مجموعات مـــن حيث درجة اعتمادها على الولايات المتحدة، إذ تعتمد المجموعة الاولى عليها بشكل مباشر من الناحية العسكرية في الحفاظ على أمنها وفقاً لاتفاقات معلنة قدمت بموجبها تسهيلات عسكرية وبدرجات متفاوتة في النزاعات المسلحة التي اشتركت فـــيها الولايات المتحدة في المنطقة وتحديداً موقف الدول الخليجية من الحرب ضد العـــراق، أمـــا المجموعة الثانية التي تعتمد عليها بدرجة أقل من الفئة الأولى لكنها تحصل على قدر معين من المساعدات الاقتصادية يختلف من دولة لأخرى، وربما تتمثل العلاقة في درجة من درجات الاعتماد العسكري، كالأردن ومصر والمغرب، أما المجموعة الثالثة وهي تلك الدول التي لا تعتمد على الولايات المتحدة أصلاً من الناحـــية العسكرية، كتركيا التي ترتبط معها بعضوية حلف شمال الأطلسي، وإيران التي لها مواقف معادية للسياسة الأمريكية في المنطقة والعالم [2]، أما إسرائيل فهي تعـــتمد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وهناك تحالفات آنية تقوم على مبدأ أن أمن إسرائيل من أمن الولايات المتحدة،وسيتناول هذا المبحث المطالب التالية:-

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثالث: الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل

---

(1) مجـــدوب، طـــه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص 387.

(2) أحمـــد، يوسف أحمد (2003). المواقف العربية من العدوان على العراق "أفكار أولية"، في: نافعـــة، حـــسن ونـاديـــة محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 354.

المطلب الأول

الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

توصف العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بأنها علاقات تحالف استراتيجي بالرغم من حدوث تغييرات عديدة في نمط هذه العلاقات وذلك بفعل ما برز من تطورات إقليمية في الشرق الأوسط من أهمها: الأزمة الأمريكية مع إيران وسوريا، والتورط الأمريكي في "المستنقع العراقي"، واستمرار تداعيات الصراع العربي – الإسرائيلي. الأمر الذي باتت إسرائيل تمثل فيه العبء الثقيل على السياسة الأمريكية في المنطقة بعد أن أصبحت السبب الرئيس في ازدياد مشاعر الكراهية والغضب الذي تبديه شعوب الشرق الأوسط تجاه واشنطن نتيجة تفضيلها لأمن إسرائيل على باقي أهداف سياستها الخارجية في المنطقة مما أدى لتبلور آراء جديدة داخل الولايات المتحدة بدأت تطالب إدارتها لتقديم المصالح القومية كأبرز أولويات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط(1).

إلا أن إعلان الإدارة الأمريكية عن زيادة مساعداتها لإسرائيل والتي تبلغ ثلاثة مليارات دولار سنوياً كانت تتلقاها على شكل مساعدات عسكرية بمبلغ 1.8 مليار دولار والباقي مساعدات اقتصادية، غير أن تسوية جرت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو "1996–1999" والكونجرس الأمريكي والتي نجح بموجبها الجانب الإسرائيلي في تقليص المساعدات غير العسكرية لتصبح بكاملها عسكرية الطابع مع حلول عام 2008، إن الإعلان عن هذه المساعدات جاء في أعقاب الحرب الإسرائيلية التي شنتها على لبنان صيف عام 2006، والتي تكبد فيها الجيش الإسرائيلي خسائر عسكرية فادحة دفعت قادته لتغيير استراتيجيات جيش الاحتلال والتركيز على سلاح البر الذي شكل ثغرة واضحة في بنيان الجيش

---

(1) جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007، ص 26.

الإســـرائيلي إبان تلك الحرب، كما ان هذه المساعدات العسكرية تاتي بعد الإعلان عن صفقات سلاح أمريكية تنوي التعاقد بها مع بعض الدول الخليجية لتطوير عتاد "جيوشـــها" بحيث تتجاوز المساعدات حجم مبيعات السلاح إلى دول الخليج مجتمعة مما يعني استمرار السياسة الأمريكية الرامية لبقاء التفوق العسكري الإسرائيلي على جمـــيع القـــدرات العسكرية العربية، حيث تعاني إسرائيل هواجس اختلال التوازن العـــسكري مـــع دول المنطقة في مجال القوات النظامية الجاهزة للانتشار الفوري، والـــذي تعتقد بأنه جاء بسبب التوسع الحاصل على أعداد القوات المسلحة النظامية لكل من سوريا ومصر والأردن والذي ظهر جلياً في مكننة وحدات المشاة، وتعزيز إمكانـــات التـــصدي لقوات الدروع، والتحسن الكمي والكيفي في الدفاعات الجوية، وهي ترى أيضاً أن هذا الاختلال قد زاد من احتمالات شن العرب لهجوم مباغت، كمـــا هـــو موضح في الجدول رقم 6، الذي جرى إعداده على ضوء الإحصاءات الـــواردة في عدة فصول من الدراسة التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب[1].

---

(1) هيلـــر، مارك وآخرون (1984). التوازن العسكري في الشرق الأوسط – عمان، دار الجليل للنشر، أعداد مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ترجمة نبيه الجزائري، 476.

جدول رقم 6

أعداد القوات العسكرية في كل من إسرائيل والأردن ومصر وسوريا[1]

الدولة	الجيش	القوات النظامية	قوات الاحتياط	المجموع
إسرائيل	القوة البرية	130.000	310.000	440.000
	القوة الجوية	30.000	50.000	80.000
	القوة البحرية	10.000	10.000	20.000
	المجموع	170.000	370.000	540.000
الأردن	القوة البرية	70.000	30.000	100.000
	القوة الجوية	10.000	–	10.000
	القوة البحرية	300	–	300
	المجموع	80.300	30.000	110.300
مصر	القوة البرية	280.000	260.000	540.000
	القوة الجوية	25.000	10.000	35.000
	الدفاع الجوي	75.000	15.000	90.000
	القوة البحرية	20.000	15.000	35.000
	المجموع	400.000	300.000	700.00
سوريا	القوة البرية	240.000	460.000	700.000
	القوة الجوية	70.000	37.500	107.500
	القوة البحرية	3.000	2.500	5.500
	المجموع	313.000	500.000	813.000

---

[1] هيلـــر، مارك وآخرون (1984). التوازن العسكري في الشرق الأوسط – عمان، دار الجليل للنشر، اعداد مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ترجمة نبيه الجزائري.

ورغم كل ذلك فإن الميزان الاستراتيجي يميل لصالح إسرائيل التي تواصل توسيع الهوة النوعية بين قدراتها العسكرية وقواها الرادعة وبين تلك التي تملكها جاراتها من الدول العربية، حيث يشير تقرير أعده مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 2005، إلا أن إسرائيل اليوم هي القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط، وقواتها التقليدية أكثر تفوقاً بدرجة بعيدة عن قوات الدول العربية المجاورة، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية، كما أنها ترتبط مع كل من مصر والأردن بمعاهدات سلام، ولا يمكن أن تتعرض للتهديد المباشر من سوريا (لاختلال في المعادلات الدولية والإقليمية)، وأن قوات العراق تعرضت للتدمير بعد ثلاث حروب كارثية، كانت أشدها وطأة حرب الاحتلال الأخيرة من قبل القوات الأمريكية، أما الجانب الفلسطيني فهو لا يملك إلا قوات الشرطة[1]، لكن التقرير جاء استناداً لمعطيات خاطئة وتقديرات مبالغ فيها لصالح إسرائيل حيث لم تمض أكثر من سنة واحدة عليه حتى شنت إسرائيل عدوانها الشنيع على لبنان مستهدفة مقاتلي حزب الله وذلك في شهر يوليو عام 2006، حيث أبلى اللبنانيون البلاء الحسن في الدفاع عن وطنهم واستطاعوا الصمود بوجه كل تلك الآلة العسكرية الضخمة، تبقى معضلة أخرى يمكن أن تواجه إسرائيل في المدى القريب تتمثل في إيران وقدراتها العسكرية التقليدية الهائلة المعززة ببرنامج نووي طموح، مع ما يتوفر لها من امتدادات إقليمية جراء تحالفاها مع سوريا وحزب الله اللبناني، الأمر الذي يتيح لهذه الأطراف فتح جبهات متعددة ضد إسرائيل عبر شبكة صواريخ باليستية قامت إيران بتطويرها ولا يستبعد تزويدها لحلفائها السوريين واللبنانيين، مع توفر فرصة لها باستخدام صاروخ شهاب -3 الذي يصل مداه إلى العمق الإسرائيلي كونه مصمم للوصول إلى مدى 1800

([1]) ميريشايمر، جون ووستيفن والت. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 327 مايو 2006، ص 31.

كـم، خاصـة إذا علمنا ان إيران تمتلك ترسانة من الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية التي تشكل تهديداً حقيقياً على إسرائيل.

لذا جاء اعتماد إسرائيل على المعونات الأمريكية المقدمة لها بصورة أساسية فـي المجالات العسكرية والذي يأتي بهدف ضمان تفوقها الاستراتيجي على الدول العـربية كافـة، فقـد مولت الولايات المتحدة برامج إسرائيل المتعلقة بمنظومات الصواريخ، ومشروع طائرة لأفي، الذي بلغت كلفته نحو مليار دولار أمريكي، كما وتعتبـر هـذه المعـونات تأكيداً على الطبيعة الخاصة في علاقات الطرفين، حيث يـرتبط حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية بتصاعد أحداث الصراع العربي – الإسرائيلي، فتزداد قيمة المعونات عند تفاقم توتر الأوضاع بالنسبة لإسرائيل أو عند تصعيد اعتداءاتها على الدول العربية، وما إعلان الولايات المتحدة عام 2007 عن زيـادة معونتها العسكرية إلى إسرائيل بقيمة 30 مليار دولار وعلى مدى السنوات العـشرة القادمة، أي بزيادة مقدارها 25% عن المعونة المخصصة أساساً، إلا دليل علـى الـدعم الذي تؤديه الولايات المتحدة لإحداث التفوق النوعي الإسرائيلي على حساب الدول العربية، وتعويض عن الخسائر التي تعرضت لها جراء الحرب على لبنان في صيف 2006.

إن تقـديم الـدعم الأمريكي المتزايد لإسرائيل لا يمكن تفسيره إلا من خلال الأدوار التـي يـؤديها اللوبـي الـصهيوني الناشط في الولايات المتحدة والموالي لإسرائيل، والذي هو عبارة عن ائتلاف فضفاض لمجموعة من الأفراد والمنظمات التي تعمل بصورة بشعة لتوجيه السياسة الأمريكية في اتجاه موال لإسرائيل، إذ قد يخـتلف بعض اليهود الأمريكيين مع السياسات الإسرائيلية، إلا أن أداء دورهم في دعمهـا يبـرز من خلال نشاطات عدد من المنظمات الفاعلة في الولايات المتحدة كلجـنة العلاقـات العامة الإسرائيلية الأمريكية "ايباك"، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى التي يديرها متشددون يدعمون سياسات بعض الأحزاب الإسرائيلية التوسـعية كالليكود. كما أن شكل الحكومة الأمريكية يتيح لهؤلاء سبلاً كثيرة للتأثير

فـــي السياسة الخارجية والذي يتمثل في ممارسة جماعات المصالح لاعمال الضغط علـــى الممثلـــين المنتخبـــين وأعــضاء السلطة التنفيذية وتقديم تبرعات لحملاتهم الانتخابـــية والتصويت لهم في الانتخابات ومحاولة صهر الرأي العام، كما يتمتعون بقـــدر كبير من النفوذ الذي لا يتناسب مع قدراتهم، كما وهناك عدد من الشخصيات التـــي انضمت للوبي على المستوى الفردي، كالمبشرين المسيحيين البارزين غاري بـــاور وجيري فولويل، وهناك أيضاً رالف ريد ويان روبرتسون وديك آرمي وتوم ديـــلاي، والأخيران كانا زعيمي الأغلبية السابقين في مجلس النواب، ويؤمن هؤلاء جمـــيعاً: "بـــأن ميلاد إسرائيل من جديد هو تحقق للنبوة الإنجيلية"، أما المحافظون الجـــدد مـــن غير اليهود فهم داعمون مخلصون للوبي، أمثال جون بولتون السفير الـــسابق فـــي الأمم المتحدة وروبرت بارتلي رئيس التحرير السابق لصحيفة وول ســـتريت جـــورنال، ووليان بنيت وزير التعليم الأسبق، وجين كيرباتريك السفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة، والمعلق السياسي النافذ جورج ويل[1].

لقد أدى اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة دوره على أكمل وجه بحيث أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تضع إسرائيل على رأس أولويتها، هذا الأمـــر الـــذي يتجسد أيضاً في صيغة دعم تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، حيث بلغت قيمة المساعدات الأمريكية خلال بعض السنوات المختارة من تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي كما هو موضح في الجدول رقم 7 الآتي:

---

(1) المرجع السابق، ص 35.

جدول رقم 7

قيمة المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل خلال بعض السنوات المختارة

حرب حزيران 1967	1964	37 مليون دولار
	1965	61.7 مليون دولار
	1966	126.8 مليون دولار
حرب اجتياح بيروت 1982	1981	2189 مليون دولار
	1982	2289 مليون دولار
	1983	2498 مليون دولار
حرب الخليج الثانية 1991	1990	10 مليارات دولار
حرب احتلال العراق 2003	2003	13.6 مليار دولار مع مساعدة عسكرية طارئة بقيمة 200 مليون دولار

أما الدعم النووي الأمريكي لإسرائيل: فقد كان الموقف الأمريكي بالنسبة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية موقفاً مزدوجاً، ففي عقد الستينيات من القرن العشرين أدعى الرئيس جونسون ومستشاروه أن الولايات المتحدة قد أجرت معاينات على مفاعل ديمونة النووي أثبتت أن إسرائيل لا تنوي إنتاج القنبلة النووية، وذلك حفاظاً على الموقف الأمريكي الداعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية، لكن تصريح الخبير الإسرائيلي مردخاي فانونو إلى صحيفة الصاندي تايمز اللندنية عام 1977 كشف عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية بنحو مئتي رأس نووي، وقد أشارت الدلائل حينذاك إلى أن إسرائيل تلقت معونة خارجية لإنتاج أسلحتها النووية، وأن لمعظم العلماء الإسرائيليين أصدقاء أمريكيين يعملون في مختبرات نووية أمريكية، حيث كانت المختبرات تسمح للإسرائيليين بزيارتها وإجراء الأبحاث العلمية مع زملائهم الأمريكيين. أما الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر فقد كانا مقتنعين بحق إسرائيل في امتلاك هذا النوع من الأسلحة بل أنهما دعما طموحات إسرائيل النووية ولم يمارسا أي ضغط على الدول غير الموقعة

على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ومنها: إسرائيل التي ما زالت ترفض هذه الاتفاقـية مـتذرعة بأنهـا ستوقع عليها عندما يتحقق السلام مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، وتتخلى هذه الدول عن الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها. ثم جاء الموقـف الأمريكـي بالسماح لإسرائيل للقيام بما تشاء في مفاعلها النووي بعد أن أنهت المعاينات على مفاعل ديمونة، حيث مكن إسرائيل من إنتاج الجيل الثاني من الأسـلحة النووية والقنابل المشعة، ومع كل ما تملكه إسرائيل من قوة نووية إلا أن قادتها ينكرون امتلاك بلدهم للترسانة النووية[1].

المطلب الثاني

الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

لقد مر المشروع الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط في مراحل بالغة الـصعوبة والخطورة بسبب تعرض المنطقة لأزمات وحروب دولية وإقليمية جراء الصراع العربي – الإسرائيلي حيث تصنف إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 الذراع الممـتدة للـولايات المـتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حتى في الأوقات التي اتخـذت فيها الولايات المتحدة قرارات الالتزام بالحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة للدول المتحاربة عام 1948، إذ نأت بنفسها عن إمداد إسرائيل بالسلاح أو أي مـساعدة عـسكرية طوال عقد الخمسينيات خوفاً من إثارة عداء الدول العربية فدفعت بريطانيا وفرنسا للعب هذا الدور، فكانت فرنسا المصدر الرئيس للسلاح إلى إسرائيل لفترة امتدت حوالي عقدين من الزمن، غير أن تمويل تلك المشتريات كان يـتم عبـر المـساعدات الاقتصادية المقدمة من واشنطن إلى تل أبيب من مصادر

---

[1] كيـرلس، كـريمة (2001). الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 – القاهرة، مكتبة الشروق، ص 385.

اخرى، مع غياب العلاقات العسكرية المباشرة بين الطرفين الامريكي والإسرائيلي، وهذا ما كان عليه الحال في عهد حكومـــة الرئيس أيزنهاور[1].

ومـــع عـــودة العلاقـــات الأمريكية الإسرائيلية إلى حالتها الطبيعية في عهد الــرئيس جونسون، عاد الدعم الأمريكي إلى وضعه وبرز دور اللوبي اليهودي في الــولايات المــتحدة من خلال تولي موقع توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو المــصالح والأهــداف الإسرائيلية فأصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتميــز بكونها علاقة خاصة متميزة تكاد تكون فريدة من نوعها بين ما قد يقوم من علاقات بين دول عظمى ودول صغيرة الحجم محدودة السكان والموارد الطبيعية.

وقد اعتبر الرئيس الأمريكي جون كيندي هذه العلاقة "علاقة خاصة" وأعرب الــرئيس جونـــسون عن ارتباطه بإسرائيل ناتج عن نشأته الدينية التوراتية، وذكر الــرئيس نيكـــسون أن موقفه منها يرجع إلى دفاعه عن الحرية وليس إلى الصوت اليهودي، وأكد الرئيس كارتر التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل، وارتفع الــرئيس ريجـــان بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى مرتبة التحالف الاستراتيجي التعاقدي، كما أكد الرئيس بوش لإسرائيل في رسالة تطمينات "وجهها إليها قبل عقد مؤتمر مدريد" عن الالتزامات الأمريكية تجاه الأمن الإسرائيلي، بما في ذلك تثبيت تفــوقها النوعي على الدول العربية، ولم يخف الرئيس كلينتون ميوله لإسرائيل، إما الكونجـــرس الأمريكـــي فقـــد ظـــل دائمـــاً يساند مواقف إسرائيل، أياً كانت هذه المواقف[2].

إن إســـرائيل هي الحليفة الكبرى للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والتـــي تدعمها بالوسائل كافة، فهي تحصل على أكبر قدر من المعونات الخارجية الأمريكية "حوالي 3 بليون دولار سنوياً" وتزودها الولايات المتحدة بأحدث أسلحتها وتقيم معها منطقة تجارة حرة، وتقدم لها ما تحتاجه من مساعدات اقتصادية وعلمية

---

(1) الاشقر، مرجع سابق، ص 26.

(2) شاش، مرجع سابق، ص 283.

وتقنـــية، إن إسرائيل لم تكن متلقيا عاديا للمساعدات الامريكية، بل متلقيا له وضعه الخـــاص وذلـــك لان تلـــك المـــساعدات لم تخضع في كثير من الأحيان للقوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الخارجية الأمريكية، فمثلاً استخدمت إسرائيل 87% مـــن قيمة المساعدات الأمريكية عام 1992 في شراء الطعام والوقود، وفي ســـداد بعض الديون قصيرة الأمد، وفي عام 1993 وصلت هذه النسبة إلى 93% وهذا يتعارض مع القوانين الأمريكية التي تنظم المساعدات الخارجية[1].

هذه العلاقة غير العادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تم بناؤها على أساس الخـــدمات المتـــبادلة بين الطرفين لأن حاجة الولايات المتحدة لإسرائيل تكمن في تغذية اللعبة الدبلوماسية حيث تقوم باستيعاب الحروب التي تشنها إسرائيل لأغراض التوســـع الإقليمي مقابل التوسع الكوني للولايات المتحدة، وأنه من الخطأ القول أن إســـرائيل تفكـــر وحـــدها في القضايا والمشكلات الأساسية التي يعد القيام بها من الأعمـــال التـــي يمكـــن أن تلقي اللوم أو الإدانة الأمريكية، وهذا ما نقلته صحيفة هآرتس بتاريخ 1973/3/7 تقول فيها:

إن جـــيش الدفاع الإسرائيلي بكل مستوياته أشبه ما يمكن بكتاب مفتوح أمام الأمـــريكيين. وأن المـــشاريع المتعلقة بعملية الليطاني بكل تفاصيلها كانت معروفة للأمريكيين هنا قبل أطلاق الطلقة الأولى.

وفـــي عـــام 1982 أعلن ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن بـــلاده كانت على علم مسبق بالاجتياح الإسرائيلي للبنان، وأن بيغين أبلغ الولايات المتحدة بتفاصيل العملية قبل القيام بها[2].

ومـــنذ إنشاء إسرائيل في عام 1948 أصبح الهدف الرئيس للوبي الصهيوني فـــي الـــولايات المـــتحدة هو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لدعم هذه الدولة ومـــساندة مـــواقفها، كمـــا قام بممارسة الضغوط على الكونجرس لتقديم المعونات

---

(1) كيرلس، مرجع سابق، ص 381.

(2) الموعد، حمد (1991). إسرائيل والمتغيرات الدولية – دمشق، دار كنعان، ص 163.

الاقتـــصادية التـــي تحـــتاجها إســـرائيل ومع مرور الوقت اصبح هذا اللوبي اقوى جماعـــات الـــضغط في الولايات المتحدة ونجح في أن يجعل العلاقات بينها وبين إسرائيل علاقات خاصة فريدة.

ويوضح الجدول رقم 8 قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل للفترة من إنشاء دولة إسرائيل عام 1949 حتى عام 1990 نهاية الحرب الباردة والتي بلغت حوالي 50 مليار دولار وكما يلي:

جدول رقم 8

المساعدات الأمريكية لإسرائيل 1949-1990 بملايين الدولارات

السنة	المساعدات العسكرية		المساعدات الاقتصادية		المجموع
	القروض	الهبات	القروض	الهبات	
1949	-	-	100.0	-	100.0
1950	-	-	-	-	-
1951	-	-	35.0	0.1	35.1
1952	-	-	-	86.4	86.4
1953	-	-	-	73.6	73.6
1954	-	-	-	74.7	74.7
1955	-	-	30.8	21.9	52.7
1956	-	-	35.2	15.6	50.8
1957	-	-	21.8	19.1	40.9
1958	-	-	74.1	11.3	85.4
1959	0.4	-	42.0	10.9	53.3
1960	0.5	-	42.3	13.4	56.2
1961	-	-	59.6	18.3	77.9
1962	13.2	-	73.0	7.2	93.4
1963	13.3	-	68.6	6.0	87.9
1964	-	-	32.2	4.8	37.0

65.1	4.9	47.3	-	12.9	1965
126.8	0.9	35.9	-	90.0	1966
23.7	1.6	15.1	-	7.0	1967
106.5	6.5	75.0	-	25.0	1968
160.3	0.6	74.7	-	85.0	1969
93.6	12.9	50.7	-	30.0	1970
634.3	2.8	86.5	-	545.0	1971
480.9	56.0	124.9	-	300.0	1972
492.8	104.8	80.5	-	307.5	1973
2646.3	91.3	72.3	1500.0	982.7	1974
803.0	407.0	96.0	100.0	200.0	1975
2655.2	544.9	410.3	850.0	850.0	1976
1787.5	509.6	277.9	500.0	500.0	1977
1822.6	550.4	272.2	500.0	500.0	1978
4913.0	554.2	358.7	1300.0	270.0	1979
2146.0	544.1	591.9	500.0	500.0	1980
2408.4	791.0	217.4	500.0	900.0	1981
2245.5	821.5	24.0	550.0	85.0	1982
2500.6	800.6	-	750.0	950.0	1983
2626.6	926.6	-	850.0	850.0	1984
3371.7	1971.7	-	1400.0	-	1985
3658.5	1920.9	15.0	1722.6	-	1986
3035.2	1235.2	-	1800	-	1987
3039.9	1239.9	-	1800.0	-	1988
3039.9	1239.9	-	1800	-	1989
3428.0	1235.7	400.0	1792.3	-	1990
49312.2	15943.8	3941.0	18214.9	11212.5	المجموع

* المصدر: شاش، طاهر (2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 287.

اما المساعدات التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد أصبحت تقدر بنحو 3 مليارات دولار سنوياً مع بعض الإضافات الأخرى التي تعتبرها الإدارة الأمريكية مساعدات عاجلة، يمكن الوقوف عند أبرزها وكما يلي:

- وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية للسنة المالية التي تبدأ في الأول من اكتوبر 1990 بحيث تحصل إسرائيل على 1.8 مليار وثمانمائة مليون دولار كمساعدات عسكرية و1.2 مليار ومئتي مليون دولار[1].
- وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوم 28 مايو 1991 على مرسوم يقضي بتقديم مساعدات عاجلة لإسرائيل تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونجرس.
- أكدت إدارة الرئيس بيل كلينتون في 21 مارس 1993 أنها ستواصل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمعدلاتها البالغة 3 مليار دولار للسنة المالية 1994 وللسنوات المقبلة.
- صادق الكونجرس الأمريكي في 26 اكتوبر 2000 على منح إسرائيل مساعدات مالية تقدر بقيمة 2 مليار و820 مليون دولار معظمها مخصصة للأغراض العسكرية[2].
- تسلمت إسرائيل بين عامي 2001 و2005 ما يزيد على 1.5 مليار دولار كمساعدات نقدية إضافية و6.3 مليار دولار ثمن شراء أسلحة من الولايات المتحدة بما فيها صفقة شراء 102 طائرة نوع F16 البالغ ثمنها

---

(1) منور، هشام (2007). طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وماهيتها، الموقع الالكتروني: www.alasr.ws/index.cfm

(2) منظمة أيباك، 2007، الموقع الالكتروني: www.aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/Aid_to_Israel_Issue_Brief.

4.5 مليار دولار، كما استثمرت شركة لوكهيد مارتن الامريكية مبلغ 900 مليون دولار في إسرائيل بعد صفقة طائرات F16، وإستثمرت شركة بوينغ مبلغ 750 مليون دولار بعد توقيع اتفاقية طائرات F15 وبلاك هوك Black Hawk[1].

- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 عن زيادة المعونة العسكرية لتل أبيب إلى 30 مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة بزيادة 25% عن المعونة المخصصة أساساً.

المطلب الثالث

الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات متنوعة مع جميع دول العالم تقريباً، إلا أن علاقاتها بإسرائيل هي علاقات خاصة جداً لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية، فقد اعتمدت إسرائيل منذ بداية نشأتها على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بهدف ضمان أمنها أولاً وفي مرحلة لاحقة من هذا التحالف تمكينها من تحقيق تفوقها النوعي على الدول العربية كافة، بحيث أصبح الحفاظ على أمن إسرائيل أحد هدفين محددين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، كما كان للوبي الصهيوني الناشط في الولايات المتحدة دوراً مؤثراً في توجيه السياسة الخارجية وتوطيدها في مختلف المجالات بحيث لا تبتعد عن المصالح الإسرائيلية من خلال ما تمارسه الأقلية اليهودية ومنظماتها الفاعلة في الولايات المتحدة تجاه السياسيين الأمريكيين مستخدمة مختلف الأساليب والوسائل بما فيها غير الأخلاقية عبر نشاط ما لا يقل عن ثلاثين منظمة يهودية تؤيد إسرائيل

---

(1) محمود، خالد وليد (2007). آفاق الامن الإسرائيلي الواقع والمستقبل – بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص159.

وعلى راسها منظمة ايباك – اللجنة الإسرائيلية الامريكية للشئون العامة – والتي تأسست عام 1959 وجاء نشاطها الواضح في أعقاب موقف الرئيس الأمريكي آيزنهاور عندما أصدر أوامره لإسرائيل بالانسحاب من سيناء بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، الأمر الذي اعتبره الإسرائيليون بمثابة ضربة قوية لهم مما دفعهم للمبادرة بتشكيل اللوبي الصهيوني حيث بدأ يمارس مهامه منذ ذلك الحين.

وتزايد نشاط اللوبي في أعقاب حرب حزيران 1967 وتصميم الإدارة الأمريكية على استخدام نتائج الحرب لفرض هيمنتها على المنطقة، وبعد حرب اكتوبر 1973 وتزايد التحالف الأمريكي – الإسرائيلي دخلت الولايات المتحدة للمرة الأولى وبشكل مباشر لمساعدة إسرائيل عسكرياً بعد ازدياد قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل في أمريكا، ثم بدأ نشاط هذا اللوبي يظهر بشكل علني في عهد الرئيس رونالد ريغان الذي بات مندفعاً في مشاريع حرب النجوم وعسكرة الفضاء، بعد أن ازداد التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد سقوط الشاه في إيران عام 1979، ولغرض تحديد قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل لا بد من الوقوف على ما يلي[1]:

1. إن هذا اللوبي هو جزء لا يتجزأ من الإدارة الأمريكية ومصالحها وجاء تزايد قوته متزامناً مع بدء تبوء الولايات المتحدة لمكان الاستعماريين الفرنسي والبريطاني في الشرق الأوسط.
2. إن ارتباط اللوبي الصهيوني مرهون بمدى ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة وتماثل مصالح البلدين معاً.
3. إن ما يقال عن نفوذ اللوبي الصهيوني في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة والتأثير عليها قد لا يكون مبالغ فيه بالرغم من أن نسبة عدد اليهود لا تزيد عن 3% من عدد سكان الولايات المتحدة وأنهم لا

---

(1) الموعد، مرجع سابق، ص 164.

يصوتون بشكل موحد، إلا ان ارتباط اللوبي يكون قويا في مجالي السلاح والنفط ذات المصلحة الكبرى في تسليح إسرائيل.

وبالـــرغم من عوامل قوة اللوبي الصهيوني المشار إليها آنفاً، إلا أن الوقائع الـــسياسية تـــؤكد أنهـــم أصبحوا وبشكل تدريجي من أبرز مجموعات المصالح في الولايات المتحدة، وأن أغلب المرشحين لاستلام مناصب عليا في الولايات المتحدة يـــصغون بعـــناية إلـــى الرغبات التي يطرحها اللوبي، ويعملون على تنفيذها عند اســـتلامهم لمسئولياتهم الحكومية، كما أن هذا اللوبي لا يحب أن توجه له الانتقادات من السياسيين الأمريكيين حتى وإن كان النقد في مصلحة إسرائيل أو فيه مسوغات منطقـــية، ويطالـــب أيضاً بمعاملة إسرائيل كما لو أنها الولاية الواحدة والخمسون مستندين على مواقف النخب السياسية المنتمية إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري معاً والتي يخشون فيها من قبضة اللوبي حيث يعلم جميع السياسيين أن من يعترض على سياسات وتوجهات اللوبي الصهيوني، لا يملك حظاً كبيراً في أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة[1].

كمـــا أن عـــدم وجـــود إتفاق تحالف مكتوب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإســـرائيل لم يمنع من جعل طبيعة العلاقات بينهما من أن تتخذ شكلاً نموذجياً لما يطلق عليه "التحالف الضمني" وبموجبه تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمن إسرائيل ضمن أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط التي شملت أيضاً ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وفي هذا الإطار تبلورت رؤية واضحة تكرست بمـــرور الـــوقت تتعلق بالتعامل مع إسرائيل باعتبارها بوابة للتقرب من الولايات المـــتحدة وكسب ودها، هذه الرؤية كانت تعد من المسلمات الأساسية طوال العقود الأربعـــة التـــي تلـــت إعلان قيام "دولة إسرائيل"، أي لغاية العقد التاسع من القرن

---

(1) ميريـــشايمر، جـــون. ج وســـتيفن م. والت (2007). اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية – بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة: أنطوان باسيل، ص 21.

العـــشرين، فاقدمت العديد من دول العالم المختلفة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إســـرائيل، كمـــا حرصت دول أخرى على تطوير تلك العلاقات إلى مراحل أعلى، فـــوقعت إسرائيل اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي مع تركيا في 23 فبراير 1996، كما وطدت علاقاتها مع إثيوبيا[1].

إن قـــيمة إســـرائيل الاستراتيجية ليست هي المسألة الوحيدة التي تقف وراء الـــدعم الأمريكـــي لها وذلك لأن مسانديها يعتقدون استحقاقها الدعم غير المشروط فهي ضعيفة ومحاطة بأعداء، وأنها دولة ديمقراطية، وما عانى الشعب اليهودي من جـــرائم فـــي الماضي لهذا يستحق معاملة خاصة، كما يعتقدون أن سلوك إسرائيل مـــتفوق أخلاقـــياً على سلوك الآخرين، هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة لتزود إســـرائيل بدعم دبلوماسي متواصل، فقد استخدمت الولايات المتحدة منذ عام 1982 حق الاعتراض "الفيتو" على 32 من قرارات مجلس الأمن التي تنتقد إسرائيل، وهو عـــدد يـــزيد عـــن إجمالي عدد مرات استخدامه هذا الحق من جانب جميع أعضاء مجلـــس الأمـــن دائمي العضوية الآخرين. كما إن واشنطن عمدت لتقديم مساعدات مباشـــرة اقتـــصادية وعسكرية جعلت من إسرائيل المتلقي الأضخم للمساعدات في العـــالم، منذ الحرب العالمية الثانية وذلك بدعمها لما يربو على 140 مليار دولار، وأن إسرائيل تتلقى منذ عام 2004 دعماً بنحو 3 مليارات دولار في شكل مساعدات مباشرة[2].

أمـــا عـــن تطـــورات العلاقات الإسرائيلية الأمريكية خلال العقد الأخير فقد أدركـــت إسرائيل أنها لا تستطيع احتلال مركز مرموق في مجتمع دولي قائم على التكـــتلات الاقتـــصادية بمفردها، الأمر الذي دفعها إلى التفكير لخلق كتلة اقتصادية تعمل على توظيفها لصالحها وتكسب من خلالها مركز مرموق في إطار المنافسات

---

(1) جـــاد، عمـــاد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007، ص 22.

(2) ميريشايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، مرجع سابق، ص 28.

الدولية فكانت فكرة تكوين كتلة شرق اوسطية تلعب فيها دورا مركزيا هي الانسب لتوفير مزايا عديدة من أهمها[1]:

1. ضــمان الحــصول على دور القوة المحورية في هذه الكتلة بفعل تقدمها الاقتصادي وقوتها العسكرية وتطورها التقني.
2. الحصول على مكاسب سياسية من خلال السماح لها بالتفاوض مع القوى الكبرى باسم هذه الكتلة.
3. تغلــيب الجانــب الاقتصادي وتقديم مصالح دول هذا التكتل على الجانب السياسي الذي كان يبعد الوجود الإسرائيلي عن شبكة العلاقات الاقتصادية التي تحمل معها جوانب ايجابية مزعومة لدول المنطقة كافة.

في ظل هذه الأجواء عملت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف على طــرح مــشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004 ومن تلك الدوائر برز الثنائي الخطيــر في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ريتشارد بيل مستشار وزير الدفاع الــسابق دونالــد رامسفيلد، ودوغلاس فايت وكيل وزارة الدفاع السابق، حيث لعبا دوراً كبيراً في استغلال هجمات الحادي عشر من سبتمبر لخلق أجواء تساعد على شــن العدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظامه وفرض تصورات لما أسمته الــشرق الأوســط الكبيــر الذي يقوم على إعادة صياغة الخارطة الجيوستراتيجية للــوطن العربــي تتضمن الانقضاض على بقايا النظام العربي والعمل على طمس مقوماته الثقافية والحضارية عبر تذويبه في نطاق إقليمي جديد يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالاً وشرقاً إلى المغرب العربي غرباً[2].

---

(1) عــبد الحــي، وليد (2004). إسرائيل والمصالح الغربية في الشرق الأوسط، في: الحمد 2، جــواد، المــدخل إلــى القضية الفلسطينية، ط 7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص617.

(2) وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

إن جوهـــر هـــذا المـــشروع يقوم على المبادرة بضم إسرائيل إلى مجموعة الـــشرق الأوســـط ودمجهـــا بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها في النسيج العربـــي وبالتالـــي تـــتجاوز عقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية منذ قيامها حيث تـــركت هاتـــين العقدتين تأثيرات اقتصادية سلبية كبيرة على إسرائيل وباتت تشكل خطـــراً حـــيوياً على مستقبل كيانها، كما أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من وجود دورة مـــن الأزمـــات ســـواء في مستوى الصادرات أو الاستثمارات الخارجية مع تراخي معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم، فأصبح من الضروري لدى القادة الإســـرائيليين وحلفـــائهم في واشنطن السعي لإيجاد الحلول الجذرية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي إقليمياً ودولياً، وهذا لا يتم إلا عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الثاني

مشروع الشرق الأوسط الجديد

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يأت اعتباطاً من قبل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وإنما جاء لمرامٍ كثيرة بعيدة المدى منها ما يخدم المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، ووجود إسرائيل التي التزمت الولايات المتحدة بضمان أمنها، وقد عبرت الولايات المتحدة عن الدوافع الكامنة وراء طرحها لهذا المشروع حيث لخصت ذلك بمساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بعد نشر الديمقراطية وتحقيق التقدم والاستقرار من خلال القضاء على أسباب التخلف التي تقف في وجه التقدم والتطوير.

ومن أجل تسليط الضوء على هذا المشروع، فسيتناول هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد

المطلب الثاني: ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد

المطلب الأول

الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد

إن نظام الشرق الأوسط الجديد كنظام إقليمي هو في طور التكوين والتبلور، وهو نظام اقتصادي سياسي يؤمّن هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على المنطقة العربية ويسلب العرب مواردهم الاقتصادية وإرادتهم السياسية. فقد جاءت فكرة إنشاء هذا النظام من قبل القادة الصهاينة، إذ أول من نادى به هو وزير الخارجية الصهيوني أبا أيبان عام 1973 وطوره شمعون بيريز، عبر مطالبته

بإنشاء نظام إقليمي جديد في الشرق الاوسط يقضي على ما اسماه المطامع القومية الانعزالية التي يؤمن بها بعض الإطراف وتجعل من أمم المنطقة تجمعاً متنافراً من المستويات الاجتماعية – الاقتصادية، والمستويات المعيشية المتدنية نتيجة انخفاض نـصيب الفرد من الدخل القومي، لذا فهو يدعو للنظر بجدية لحل هذه المشكلة عبر ربط دول المنطقة بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية تتمثل في[1]:

الحـزام الأول: يتمـثل في نزع السلاح حيث يقول بأن الشرق الأوسط ينفق قـرابة 60 ملـيار دولار سنوياً، ولو جرى تقليص هذا المبلغ إلى النصف لأمكن توفير أموال طائلة لإغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة.

الحـزام الثاني: ويشمل المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغذاء وسد حاجات السكان في المنطقة.

الحـزام الثالث: وهو الذي يتعلق بالسياحة التي يعتبرها صناعة مهمة قادرة في فترة زمنية وجيزة أن تدر الأرباح وتوفر فرص عمل كبيرة.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية وبجهود حثيثة من اجل تطبيقه وذلك لان المـنطقة العربية وبحكم ما تحويه من إمكانيات بشرية وموارد اقتصادية، وعناصر ماديـة متجانسة ومستندة إلى تاريخ حضاري، وبحكم تنامي الشعور القومي المعبر عـن وحـدة الانتماء ووحدة التاريخ والجغرافية، كل ذلك شكل عائقاً أمام الولايات المتحدة واعتبرته تحدياً سياسياً كبيراً لسياستها وتعمل على مواجهته من أجل فرض هيمنـتها علـى المـنطقة، وإن ما يميز الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب الـباردة التـي انـتهت بانهـيار الاتحاد السوفييتي هو تفاقم حالة التوتر وتصاعد الاضـطرابات مـن جـراء استمرار الصراع العربي – الصهيوني الذي كان احد

---

(1) بيريـز، شمعون (1994). الشرق الأوسط الجديد – عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ص 79 – 80.

ميادين الحرب الباردة إذ اعتقد البعض انه بعد نهاية تلك الحرب فان الصراع سيجد طريقة إلى الحل، غير انه عاد للتفاقم بعد إجهاض المحاولات المتعددة لحله.

ويهدف مشروع الشرق الأوسط الكبير لإعادة هيكلية النظام في منطقة الشرق الأوسط وفي جميع مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، إذ أن أقامة مثل هذا النظام فإنه سيخضع للاملاءات الأمريكية ويتخلى عن عرى العلاقات العربية السائدة كما انه يلبي الحاجة الملحة للإدارة في واشنطن التي تضع نصب عينيها مواجهة القوى الصاعدة في أسيا كالصين والهند.

إن الخلفية الذهنية لدى أصحاب مشروع الشرق الأوسط الكبير تركز على أنشاء هذا المشروع ليشمل دول المشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا وإسرائيل، وإن الإصرار على استعمال مصطلح الشرق الأوسط ليس بريئاً وإنما له خلفية ومرامي سيئة يعود الغرض منها إلى سببين هما[1]:

الأول: طمس معلم العروبة بكل صفاتها وإلغاء كلمة عربي وما تحمله من دلالات التخاطب والتعامل وسلخ الصفات القومية والعربية عن العرب واعتبارهم قبائل وطوائف لا تتعاون فيما بينها، لذا يجري استخدام "منطقة الشرق الأوسط" بدلاً عن "المنطقة العربية" و"بلاد الشرق الأوسط" بدلاً من "الوطن العربي" و"قضية الشرق الأوسط" بدلاً من "القضية الفلسطينية"، وتعبير "شمال أفريقيا" بدلاً من "المغرب العربي".

الثاني: ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وجعل هذا الكيان جزءاً عضوياً وأساسياً من كتلة دول المنطقة العربية.

إن ولادة هذا المشروع كفكرة جاءت مع ولادة "إسرائيل" نفسها إلا إنها لم تكن مطروحة كما هو عليه الحال لأن "إسرائيل" كانت تعرف تماماً أنها تعيش في

---

(1) المخادمي، مرجع سابق، ص 41 – 42.

محيط معادي لها ورافض لوجودها، وان الشرق اوسطية تعني لـ "إسرائيل" تاكيد الانتماء للشرق الأوسط والاندماج مع شعوب المنطقة وهو ما يعني الأمن الحقيقي لها، رغم ذلك فإن الشرق أوسطية ليست تسمية ذات جذور صهيونية بل هي رؤية غربية صهيونية لإعادة ترتيب المنطقة بهدف السيطرة عليها وعلى نحو يؤمن مصالح الغرب وذلك عندما بدأت المسالة الشرقية تتعمق في الشعور الغربي إزاء الأراضي الواقعة شرق أوروبا والتي لم تستبعد حتى أراضي أوروبا الشرقية التابعة آنذاك للسلطة العثمانية إلى أن تحررت من سيطرته[1].

ومن الرغبة الأوروبية بالثأر من الشرق وإحكام سيطرتها عليها كضمان لمصالحها وتحجيم أو إضاعة أي فرصة قد تبلور قوة أو موقف في المنطقة من جانب ومن الرغبة الصهيونية في خلق كيان لليهود في فلسطين يلعب الدور ذاته بالنسبة للغرب في المنطقة من جانب آخر، لذا فقد جاء توافق الرؤى والأهداف بين الصهيونية العالمية والأطماع الغربية في منطقة الشرق الأوسط ليؤكد على ماهية "الشرق الأوسط"[2].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد إن أصبحت الوريثة الشرعية لبريطانيا فإنها تلعب دوراً كبيراً في تغذية "إسرائيل" حتى بات مفهوم الشرق أوسطية ببعده الفكري مرتبطا بالفكر الاستراتيجي الأمريكي – الصهيوني، وأصبح من تقاليد واهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، وما زيارات المسئولين الأمريكان للمنطقة إلا دليلاً قاطعاً على ذلك إذ يتعمد هؤلاء المسئولين زيارة الكيان الصهيوني عند رغبتهم بزيارة دول المنطقة.

---

(1) محمد، فاضل زكي (1975). الاسترتيجية الصهيونية والاعلامية في الشرق الاوسط – بغداد، وزارة الاعلام، ص 18.

(2) Edward. P. Dierjian, The Multilateral Talk in the Arab Israel peace process Washington, Institute For Near East policy Depart-ment of state Dispatch, October 11-1993, p 33. See also: Report pelletrean, The Multilateral Dimension of the peace process. Center for Contemporary Arab-studies Georgetown University D.C. April 7-1994.

1. الشرق اوسطية في الفكر الأمريكي

لم تكن عقدة "الذنب الغربية" تجاه اليهود التي شاعت عقب الهولوكوست(*) ولا الدوافع التوراتية التي ينادي بها اليهود والصهاينة بأنهم شعب الله المختار وضرورة وجــودهم في أرض الميعاد، كافية لإقامة "إسرائيل" في فلسطين، إن لم تكن مهمة تأمين المصالح الغربية في المنطقة والحيلولة دون بلورة نظام عربي موحد متجانس يكــبح المطامـــع الخارجية، هما في أولوية أسباب قيام "إسرائيل". إذ كان الصهاينة الأوائل على علم ودراية كاملة بذلك، فتمت المزاوجة بين ذلك كله لتحقيق شعارها "أرض إســرائيل من الفرات إلى النيل" مع تأمين المصالح الغربية بالمنطقة العربية ومــا حــولها فتمخض ذلك عن قيام "إسرائيل" في هذه البقعة العربية الإستراتيجية بتعهد غربي دائم ومطلق لها(1).

فــبعد تــزايد الطلب العالمي على النفط وخصوصا من قبل أوروبا واليابان، واحــتمال المنافــسة الدولية على هذه المنطقة الحيوية ولضمان استمرار المصالح الأمــريكية فـــي المنطقة فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين جملة من الأهداف تتلخص بما يأتي(2):

أولاً. منع أي قوة من السيطرة على المنطقة.

ثانياً. احتواء أو تحجيم الدول العربية المناهضة للإمبريالية.

ثالثاً. ضمان تدفق النفط لخدمة الإستراتيجية الأمريكية.

---

* الهولوكوست: كلمة يونانية تعني حرق القربان بالكامل، وتعني باللغة العبرية شواه وتترجم إلى العــربية بكلمة المحرقة. وتستخدم هذه الكلمة في العصر الحديث للإشارة إلى إبادة اليهود أو تصفيتهم جسدياً على يد القوات النازية.

(1) Jewish, settlement. Take High Ground in Battle For Peace, Christian séance Monitor , February 8 – 1995 , p 17.

(2) حــسين، غــازي فيــصل. الجانب الإقليمي في مشروع الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية، العدد 3 آذار 1994، ص 19.

لـذلك كانـت التصورات الامريكية تسعى لضمان تحقيق ما تقدم عن طريق الـتدخل لترتيب أوضاع المنطقة وإحلال تعاون إقليمي في المنطقة يكون مبنياً على أساسين هما:

الأول: جغرافي: ويضم دول المشرق العربي إلى جانب "إسرائيل" وتركيا.

الثانـي: اقتـصادي: ويعمـل على تنشيط التبادلات التجارية والسلعية وفتح الأسواق الإقليمية.

كمـا أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "ألكسندر هيغ" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد التوصل إلى إجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان لـيكون بمـثابة ضمانة أساسية للاستقرار الإقليمي حتى يتم الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية[1].

وقـد حاولـت الولايات المتحدة فرض مشروعها الشرق أوسطي عبر تناول عدد من القضايا تخلق تداخلاً بين أبعادها العالمية والإقليمية مثل: التسلح، اللاجئين، المـياه، الـتعاون الاقتصادي، مع تأسيس نموذج للتكامل الاقتصادي والأمني على أسس إستراتيجية تخدم المنطقة اقتصادياً وتخفي وراءها هدف تفكيك النظام الإقليمي العربـي، بعـد الانتهاء من وضع معالجات لأسباب الصراع العربي – الإسرائيلي المتمـثلة بالاحـتلال للأراضـي العربية، وفك أواصر الانتماء والروابط العربية الإسلامية، كالثقافية والحضارية والتاريخية واللغوية بين دول هذا النظام[2].

---

(1) فهمـي، عـبد القادر محمد (1993). النظام الإقليمي: دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الازمـة في العلاقات الغربية في التسعينيات – بغداد، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، ص 8.

(2) المخادمي، مرجع سابق، ص 47.

2. الشرق اوسطية في الفكر الصهيوني

تـــنطلق الرؤية الإسرائيلية في تصوراتها أو سلوكها الإقليمي من ضرورات دورهـــا الإستراتيجي الغربي في المنطقة، وقد اعتمدت "إسرائيل" ومنذ قيامها على سياســـة المـــراحل الثقافية بداية من الغزو ثم التوسع، ويقول "بن غوريون" إن كل دولة على الأرض تتألف من الشعب والإقليم و"إسرائيل" لا تشذ عن هذه القاعدة إلا أنهـــا لم تأت مطابقة لأرضها وشعبها، وإنها قامت على جزء من أراضي "إسرائيل فقط"[1].

ويقول شمعون بيريز:

"عـــندما بـــدأت القومية بالظهور والترسخ في الشرق الأوسط، أي في الوقت الـــذي تـــم التوقـــيع فيه على معاهدات سلام نهاية الحرب العالمية الأولى، عايشت المنطقة نزعتين متوازيتين: الأولى وهي حركة الوحدة العربية التي اعتبرت العرقية العربية هوية قومية، والثانية تميل ميلاً باتجاه الخصوصية، أي الاعتراف بأن لكل بلـــد عربي تاريخه وحضارته وفكره الخاص به. وقتها كان الفلسطينيون ينظرون إلى أنفسهم كعرب"[2].

وعلـــيه ترى الصهيونية وحسب ما صرحت به جولدا مائير لصحيفة يدعوت أحـــرنوت فـــي 1965/4/13، أن الانتماء القومي والهوية القومية العربية هي أهم العـــوامل المـــؤدية لحالة "ألا- أمن" التي تعيشها "إسرائيل" وان تقويض المشروع القومـــي العربـــي يعد ضرورة وهدف استراتيجي لوجود "إسرائيل" وأمنها حيث لا يمكـــن تـــصور وجـــود لهـــا كدولة أمنية في ظل وحدة عربية لذا تبنت "إسرائيل" مخططـــات تفتيت المنطقة لتقويض المشروع القومي العربي كما روجت لمشاريع عديـــدة مـــنها "مـــشروع برجنسكي عام 1979" الهادف إلى تقسيم منطقة الشرق

---

(1) رزق، ســـعد (د. ت). إســـرائيل الكبـــرى - بيـــروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 543.

(2) بيريز، مرجع سابق، ص 56.

الاوسط إلى دويلات عرقية ودينية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي كي يسمح لإسرائيل إن تعيش في المنطقة بعد أن تقضي على فكرة القومية العربية.

ثم جاء "مشروع برنارد لويس 1990" الذي يدعو لتشجيع التمرد في المنطقة العربية من اجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي "كالمارونيين في لبنان" و"الأكراد في العراق" و"الدروز والعلويين في سوريا" و"الأقباط في مصر والسودان"[1].

إن المخططات الصهيونية جميعها سواء القديم منها أو الحديث ينطلق في قناعة "إسرائيلية" مفادها لكي تكون "إسرائيل" قوة سياسية في الشرق الأوسط يجب أن تتسع الخلافات بين العرب، وهنا تلاقت المخططات الأمريكية والصهيونية الرامية لإعادة أوضاع المنطقة ورسم خارطة جديدة لها عبر إيجاد صيغ ملائمة لإدخال إسرائيل في المنطقة وأدائها لأدوار مهمة فيها وإلغاء مواصفات الماضي المتعلقة بالجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي التي تنتمي إليه دول المنطقة، والتشديد على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة، وهذا ما تجسد في المؤتمرات الاقتصادية التي عرفت بمؤتمرات "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" المنعقدة في الدار البيضاء 1994، وعمان 1995، والقاهرة 1997. ولا شك في أن "اسرائيل" قد حققت أجزاءاً كبيرة من تلك المخططات بدعم من الولايات المتحدة، بعد إبرامها لاتفاقية التطبيع الاقتصادي مع تركيا، وتوقيع معاهدة السلام مع مصر في كامب ديفيد 1979، ومع الأردن في وادي عربة 1994، والتوصل لإعلانات أوسلو المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني خلال الأعوام 1993-1994-1995، ومن ثم النجاح في دفع بعض دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها[2].

---

(1) Loan Guarautees, to Israel, Hearing of the Foreign operations on the House Appropriation Commtte, Friday, February 21-1992, P 30.

(2) المخادمي، مرجع سابق، ص 47.

المطلب الثاني

ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد

تقــع مــنطقة "الــشرق الأوســط الكبير" في ثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا، كما تطل على محيطين هما الأطلسي والهندي، وتشرف على أربعة بحار هــي الأبــيض المتوسط، الأحمر، الأسود وبحر قزوين. ولها حدود مع ثلاثة بلدان تــضم أكبر تجمعات سكانية في العالم وتشكل أكبر الأسواق بالإضافة إلى أنها أكبر الاقتصاديات في العالم وهي روسيا الاتحادية والصين والهند(1).

إن هــذه المنطقة تتحكم بأهم الطرق الحيوية والجوية والبرية والبحرية التي تــربط بقاع العالم بعضها البعض، وهي تمثل أهمية خاصة في الصراعات الدولية وحــسمها، غير أن القضية المهمة وربما الأهم في هذا السياق هو أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية،لاسيما النفط والغاز حيث تؤكد الإحصاءات المتوفرة من مصادر أمريكية وغيرها دولية إلى أن بلدين من بلدان المنطقة هما المملكة العربية السعودية وفــيها "259 ملــيار برميل نفط" من الاحتياطي الثابت والعراق وفيه "112 مليار برميل نفط" وهذا الرقم الأخير لا يكشف عن حجم الاحتياطي العراقي الحقيقي إذ لم يجــر الإعــلان عنه والذي قد يصل إلى "432 مليار برميل" وفقاً لتقديرات الإدارة الأمريكية(2).

لــذا لم يبد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئون الشرق الأوسط أثناء فتــرة الحــرب الــباردة واضــحاً كون تواجدها كان معتدلاً في حين كان نفوذها

---

(1) الأشهب، نعيم ومازن الحسيني (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية – عمان، دار الشروق، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص 11.

عظيماً[1]، ومع أنها كانت تمارس الهيمنة من خلال الأنظمة التي كانت تدعمها بمختلف الوسائل فقد دفعت الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية إلى تعميق هذه الهيمنة واقتحام المنطقة بقوة في مجال الرأسمال العالمي والتطلع إلى نسخ وتغيير ثقافات شعوب هذه المنطقة وتقاليدها الحية الموروثة[2]، ولكون منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توتراً في العالم بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد طرحت مشاريع سلام مختلفة منذ بداية الصراع في محاولة لحله، إلا أنه لم يكتب لها النجاح الحقيقي بفعل ظروف ومداخلات عديدة دفعت منطقة الشرق الأوسط للدخول في حالة من الاضطراب الدائم الذي يعد هو الأكبر في العالم، وخصوصاً أنها قد انسحبت لتشمل الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث الظواهر الجديدة التي لم يكن المجتمع الأمريكي قد أحس بها مثل "الإرهاب" وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأصولية والتطرف والهجرة غير المشروعة وغيرها، فلجأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن بتسويق بعض الحجج كي تبرر عدوانها على العراق مثل توجيه التهم للرئيس العراقي بالتواطؤ مع تنظيم القاعدة، وحيازة أسلحة دمار شامل، ثم أضيفت لها مبررات تتعلق بأنها ستجعل العراق أنموذجاً يحتذى للديمقراطية في الشرق الأوسط. يضاف إلى كل ذلك ما كان يحمله صقور البيت الأبيض آنذاك "بوش الابن وديك تشيني وكولن باول وكوندليزا رايس ودونالد رامسفيلد وأبنته إليزابيث ومستشاره ريتشارد بيرل" وغيرهم، من الذين أعدوا دراسات وبحوث وتقارير قدمتها مراكز البحوث المرتبطة بالإدارة الأمريكية، حيث كانت تركز على الطابع السلطوي للنظم العربية الحاكمة إلى جانب مناهج التعليم والسياسات المتبعة في تلك النظم العربية التي يرون أنها قد ساعدت على بروز

---

(1) تايرء أ برادلي (2004). السلام الأمريكي في الشرق الأوسط – بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ص 15.

(2) الاشهب، مرجع سابق، ص 18.

وتنامي حالة التطرف والإرهاب والتعصب وكراهية الولايات المتحدة والغرب، وفي تلك الأجواء كانت ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد بعد أن صمم الرئيس بوش مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف "الشرق الأوسط الكبير"[1].

1. الشرق أوسطية والتسوية بعد مؤتمر مدريد:

تهدف عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي وحسب مقترحات مؤتمر مدريد إلى إعادة صياغة العلاقات القائمة بين أطراف الصراع وإقامة منظومة إقليمية من العلاقات التعاونية التي تشمل القضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث يمثل هذا الجانب أهمية خاصة في إطار عملية التسوية والترويج لها على اعتبر أن المنافع الاقتصادية التي تحصل عليها أطراف التسوية ستجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة وتزيد التعاون في مجالات التجارة وحركة العمل وبالتالي فإن الرخاء الاقتصادي والتكامل الإقليمي سينجم عنه خفض في الإنفاق العسكري مما يسهل بدوره في إرساء السلام الإقليمي[2].

وبعد التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد طرحت العديد من الأفكار والبرامج والتصورات المستقبلية عن آفاق العلاقات والتغييرات الاقتصادية التي يراد بها أن تتحقق في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة واعتبرت هذه البرامج بمثابة مكونات أساسية لنظام إقليمي جديد هو النظام الشرق أوسطي، الذي يرتكز في أحد جوانبه إلى قاعدة اقتصادية تتمثل بالسوق الشرق أوسطية طبقاً للتصورات الإسرائيلية التي صاغها شمعون بيريز الذي طالب باعتماد هذه السوق وتبني دول المنطقة لسياسات اقتصادية انفتاحية مما يعني ذلك انتقال حر لرؤوس الأموال والأيدي العاملة والقيام بمشروعات اقتصادية

---

(1) المخادمي، مرجع سابق، ص 50.

(2) بيريز، مرجع سابق، ص 56.

مـشتركة تلعـب فـيها "إسرائيل" دورا محوريا، الامر الذي يزيد من حل الرابطة العـربية وتعريض الدول العربية لخطر سيطرة الدول الصناعية الاقليمية وخاصة مـنها الـدول العربية الضعيفة إقتصادياً، إضافة الى ان ذلك يعني تمديد الاوضاع الراهنة القائمة على التجزئة والتباعد والحفاظ عليها بوسائل جديدة[1]، كما إن الذي يميز دعوة بيريز الشرق أوسطية أنها أكثر شمولية لكونها وظفت المتغيرات الدولية والإقليمية للترويج لمنطقاتها،بغية تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال إعتمادها على إستراتيجية المراحل في بناء السوق الشرق أوسطية حيث[2]:

أولاً: بـناء علاقـات لدول النظام الجديد مع سوق دول أوروبا عبر اتفاقيات موثقة وعلاقات وطيدة.

ثانياً: خلق سوق المشرق من ستة أطراف هي مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسـرائيل والفلـسطينيين، وتشكيل سوق المغرب يكون موازياً لسوق المشرق ويتكون من ثلاث دول هي مراكش وتونس والجزائر.

ثالثاً: إيجاد نوع من الرابطة الداخلية بين الأسواق الثلاث.

وقد أورد شمعون بيريز في كتابه الموسوم "الشرق الأوسط الجديد" عدداً من القـضايا الإقليمية التي تواجه عملية التسوية حيث أعتبرها مشكلات سياسية تخضع للمساومات وتبادل المصالح، ولعل أبرزها:

أ. المياه:

إن المـياه والتكنولوجـيا الحـيوية والحرب على الصحراء تهدف إلى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه، هذه الفكرة جعلت للمياه مكانة مرموقة في حضارات الشرق القديمة ولا تزال تشغل ذلك المكان في السياسات المعاصرة والعلاقات بين الدول في هذه المنطقة، وهناك أربعة أسباب

---

(1) غليون، برهان (1999). العرب ومعركة السلام – بيروت، المركز الثقافي العربي، ص 82.

(2) بيريز، مرجع سابق، ص 123.

لافتقار المنطقة إلى المياه وهي: الظاهرة الطبيعية والزيادة السريعة في عدد السكان والاستغلال الخاطئ والسياسة التي تفتقر إلى الترشيد المطلوب.

ويعتبـــر الانفجار السكاني عامل الخطر الأكبر إذ أنه لا يتناسب مع معدلات الزيادة في الإنتاج الغذائي الأمر الذي يزيد من حدة ورقعة الفقر في وقت تتضاءل فـــيه رقعـــة المـــياه سنة بعد أخرى مما يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية وتراجع مـــستويات المعيـــشة. ولعل مشكلة المياه في مصر بشكل خاص تدل على قدر من الخطـــورة حـــيث تـــدخل عوامل الجفاف في إثيوبيا والتبخر الشديد الحاصل على إضـــعاف قـــدرة السد العالي في المحافظة على معدلات التدفق المطلوبة لمياه نهر النـــيل، يقابـــل ذلـــك زيادة سريعة في عدد السكان حيث يقدر نفوس مصر حوالي 70 مليون نسمة، الأمر الذي يدعو لاتخاذ خطوات سريعة لمواجهة التهديد السكاني الذي يلوح في الأفق.

كمـــا أن ســـوريا تعاني من مشكلة مشابهة حيث تعتبر الحلقة الأضعف في المـــثلث الذي يشكل حوض الفرات مع كل من تركيا والعراق بسبب انتشار عملية بناء السدود في تركيا على حساب وحقوق واحتياجات الدول المجاورة وعلى حساب نوعـــية المياه. وعليه فإن نقص المياه لا يعمل على إثارة النزاع العربي الإسرائيلي فحـــسب بل هو يؤدي لإذكاء الحروب الأهلية كما هو حاصل في السودان[1]، رغم أن ســـبب هـــذه الحـــرب لا يعود بالأساس لذلك بل المقصود به هو ضرب النظام الوطني القائم في السودان الذي استطاع أن يحقق مكاسب اقتصادية وعسكرية خلال فترة حكمه.

ووفـــق السياق سابق الذكر ومن خلال كون موضوع المياه له إرث تاريخي في الفكر الصهيوني وتطلع استراتيجي في سياسة إسرائيل التوسعية فحدود إسرائيل المزعومة هي مع امتداد الأنهار العربية من الفرات إلى النيل، ومودى ذلك الحاجة الماســـة للمـــياه خاصة بعد الهجرة المتزايدة لليهود والتوسع في بناء المستوطنات

---

(1) المرجع السابق، ص 143.

داخـل الاراضـي العـربية المحتلة.. وان ذلك لن يتحقق إلا على حساب الموارد المائـية العربية، فالأراضي العربية التي يتوجب على إسرائيل الانسحاب منها وفقاً لقاعـدة التـسوية "الأرض مقابـل السلام" هي نفسها التي تستغلها لإدامة وجودها الاستيطاني وهي مياه الضفة الغربية، مياه الجولان، نهر الأردن والليطاني.

فـي الـوقت ذاتـه تتصاعد مشكلة المياه في أغلب الدول العربية المحيطة بإسـرائيل: "الأراضـي الفلـسطينية والأردن وسـوريا" فضلاً عن وجود خلافات وتوتـرات مائـية بـين الدول العربية "دول المصب" وبين دول الجوار الجغرافي للـوطن العربي "دول المنبع"، كما هو الحال في الخلاف "التركي السوري العراقي" والخـلاف المصري الأثيوبي، ونتيجة لذلك تمحور الموقف الإسرائيلي إزاء قضية المياه على عدد من الثوابت حيث تنظر إلى النقص الحاصل في كمية المياه على أنه قضية إقليمية وليست أزمة تواجه "إسرائيل" وحدها لذلك يجب حل هذه القضية عن طريق التعاون الإقليمي وإقامة مشاريع مائية مشتركة وترشيد نظام الري المعمول بـه من قبل الدول العربية فتم تأسيس هيئة إقليمية للإشراف على التعاون الإقليمي في مجال المياه، وتم التعاون لتنفيذ مشروع أنابيب السلام التركية[1].

واقتـرحت إسرائيل سحب نسبة من مياه نهر النيل إلى قطاع غزة وصحراء الـنقب وطالـبت بفـتح قناة لربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وفي كل المشاريع المطـروحة تعطي لنفسها دوراً محورياً في تنفيذها سواء بلعب دور الناقل للموارد المائية أو المالك لتكنولوجيا تحلية المياه البحرية[2].

([1]) محمـد، قـيس ناطـق. تـركيا وحرب المياه – بغداد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 10، تموز 1993، ص 130.

([2]) صـبحي، محمد. أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف – القاهرة، السياسة الدولية، العدد 114، 1993، ص 126.

ب. النقل والمواصلات:

إن الانتقال من اقتصاد صراع إلى اقتصاد سلام سوف يعني حصر المصادر لتطوير بنية تحتية تلائم هذا العصر الجديد من السلام. كما أن بناء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وتحديد المسارات الحيوية وربط شبكات النقل وتحديث وسائل الاتصالات وتوفير النفط والماء وإنتاج البضائع والخدمات سوف يفتح حياة جديدة في الشرق الأوسط تماماً مثل الدم الذي يسري في العروق. هذا ما قاله شمعون بيريز، كما أضاف، أن الشرق الأوسط يعتبر حلقة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وعليه يجب فتح الحدود وضمان حرية التنقل وأن نسير على خطى الولايات المتحدة وأوروبا التي وضعت حداً للبعد القاري وبدأت عهداً جديداً من الإنتاج يمكن من خلاله للناس والآراء والمنتجات من الانتقال بحرية من مكان إلى آخر.

وتسعى إسرائيل لإنشاء طرق وإحياء وتشغيل الطرق القديمة و من أبرزها[1]:

أولاً: خط سكة الحديد الذي أنشئه الاستعمار البريطاني للمنطقة والذي عمل حتى عام 1948 والذي يمتد من الحجاز مروراً بوادي الأردن ثم إلى دمشق مرتبطاً بحيفا حيث يمكن بواسطته شحن البضائع من ميناء حيفا إلى الأردن وسوريا.

ثانياً: توجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة وهي:

- ❖ الطريق الذي يخترق الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى أوربا بمحاذاة البحر عبر مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا.
- ❖ الطريق من شمال أفريقيا وصولاً إلى العراق والخليج العربي.
- ❖ الطريق الذي يربط سلسلة من الطرق بين غزة والخليل والقدس وعمان وحيفا والمفرق ودمشق.

---

(1) بيريز، مرجع سابق، ص 165.

جـ. السياحه:

تشكل السياحة أحد أهم المصادر الطبيعية في الشرق الأوسط حيث كانت هذه المنطقة تلعب دوراً حيوياً في تاريخ البشرية ولا زالت من ناحيتي الثقافة والأديان.. وتعاني منطقة الشرق الأوسط من مشكلة العنف الذي يترك آثاره السلبية على السياحة، فالعنف يفزع السياح والتهديدات بالحرب تعتبر من أخطر العراقيل أمام ازدهار السياحة.

إن الحروب الكبيرة ليست وحدها التي تعيق السياحة بل الحروب الصغيرة وإعمال العنف التي تنبع من دوافع دينية أو سياسية لها نفس التأثير، تبعد الملايين من الناس عن الشرق الأوسط سنوياً، حيث لاحظت وزارة السياحة الإسرائيلية انخفاض أعداد السياح الداخلين إلى إسرائيل بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله اللبناني صيف عام 2006، وهي ترغب بزيادة أعدادهم إلى أربعة ملايين سائح بعد توقف الحرب من خلال إنفاق 250 مليون دولار على حملة السياحة، علماً أن أعدادهم خلال عام 2005 قد بلغت 1.9 مليون سائح.

ومن العوامل المساعدة على اجتذاب السياح إلى المنطقة هي فتح الحدود وتوفير بنية تحتية لخدمات متطورة في مجال النقل والمواصلات والتسويق المشترك للحملات السياحية حيث أن فتح الحدود يساعد السياح على زيارة عدة بلدان في المنطقة في رحلة واحدة، وهذا ما تسعى له "إسرائيل".

2. الشرق أوسطية والنظام الإقليمي العربي

منذ انتهاء الحرب الباردة، تتعرض النظم الإقليمية لعملية تغيير مكثفة وذلك بهدف استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة، ذلك لان النظم الإقليمية كانت جزءاً من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك، أما الان فإن الوضع يأخذ أبعاداً مختلفة تبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدلاً من الدوافع الإيديولوجية والعسكرية.

ولعل النظام الإقليمي العربي ومنذ العقد الاخير من القرن العشرين يكشف عن الكثير من الجوانب السلبية التي جاءت بفعل عوامل محلية وأخرى إقليمية بالإضافة للتأثيرات الدولية والتي شكلت تحديات استهدفته في الصميم ومن هذه الجوانب السلبية(1):

أولاً: التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني.

ثانياً: الانقسام الأساسي الناتج عن دخول القوات الأمريكية والأطلسية إلى الأراضي العربية كقوة احتلال كما في العراق والتواجد في قواعد عسكرية ثابتة من خلال اتفاقيات أمنية مشتركة مع عدد غير قليل من الدول العربية وخصوصا الخليجية منها.

ثالثاً: الضعف الاقتصادي وتراجع التعاون الاقتصادي العربي.

رابعاً: عجز المنظمة الإقليمية العربية عن أداء دورها المطلوب.

كل ذلك وأسباب أخرى جعلت من تصارع الأفكار حول مصير النظام الإقليمي العربي عوامل ساعدت على ظهور مشروعات تدعو لإعادة بناء النظام العربي من منظور استيعاب دروس الإخفاق، وأخرى تدعو إلى القفز المباشر على كل الحقائق المادية والمعنوية المرتبطة بالنظام العربي وكأنه لم يكن موجوداً أصلاً، والدخول بقوة إلى منظومة جديدة تحت مسمى الشرق الأوسط، أو بعبارة أخرى فإن المطروح إمام النظام العربي، إما تطوير ذاته وإعادة تحديد مهامه، أو محاولة إنهاء وجوده على نحو أو آخر.

من هنا يبرز الخطر الذي يتعرض له الأمن القومي العربي جراء مشروع الشرق الأوسط الجديد، يتركز بالدرجة الأولى في نقاط مركزية تتلخص بـ:

---

(1) أبو طالب، حسن. الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007، ص 63.

أ. تهميش وإضعاف الثوابت القومية: وهذا الأمر يتيح للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحد أن ترسم صورة هادئة لملامح المستقبل في طبيعة الترتيبات الإقليمية التي ستفرض على المنطقة العربية من خلال هذا المشروع[1].

ب. فرض هيمنة إسرائيلية على المنطقة: وذلك من خلال تفكيك النظام الإقليمي العربي واستبداله بالنظام الإقليمي الجديد الشرق أوسطي[2].

ج. إشاعة الثقافة السياسية الجديدة القائلة بضرورة التركيز على السلام والتنمية ومن ثم التطبيع على قاعدة أن التنمية الاقتصادية المتوازنة هي الدعامة الرئيسة للسلام الشامل[3]، الامر الذي سيضفي الى تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رأس المال الأجنبي المتمثل بالشركات متعددة الجنسيات مع وضع شروط اقتصادية على الأنظمة السياسية العربية تتمثل بخصخصة العديد من القطاعات الحكومية والعمل بحرية الأسواق الداخلية الأمر الذي سيكرس التخلف والتبعية للدول الغربية.

د. تمزيق الهوية العربية من خلال الاختراق الثقافي للعالم العربي ودفعه لتبني سياسات ثقافية أجنبية تؤدي للتأثير على الحياة الفكرية فيه.

هـ. تحقيق الهيمنة الاتصالية على دول النظام الإقليمي العربي من اجل إخضاعها لنظم الاتصال الغربية من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون، الأمر الذي يؤدي لإضعاف ولاء الشعوب العربية لدولها

---

(1) السعدون، حميد حمد (2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي – عمان، دار الطليعة، ص 126.

(2) الهزايمة، محمد عوض (2007). الفكر السياسي العربي المعاصر دراسة في الجانب التنظيمي – عمان، دار الحامد للنشر، ص 313.

(3) السعدون، مرجع سابق، ص 126.

وللانظمة السياسية السائدة فيها ويهيئ الفرص لعمليات الاختراق الامني واسعة النطاق[1].

ومن مجمل وقائع التاريخ المعاصر فإن حقيقة أساسية تظهر بوضوح في أهداف الإستراتيجية الغربية التي تحمل لواءها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 تجاه منطقة الشرق الأوسط. هذه الأهداف كانت تركز على منع ظهور المشروع العربي والإسلامي من خلال زرع "إسرائيل" في قلب المنطقة العربية، والسعي لإنشاء تحالفات جديدة تكون بديلاً عن ذلك المشروع النهضوي العربي عبر إبراز "مفهوم الشرق أوسطية" كصيغة مناقضة للمصلحة العربية، والعمل على حماية إسرائيل وجعلها حقيقة واقعة تنتمي إلى المنطقة ولها الشرعية في الوجود والبقاء.

وعلى الرغم من تسبب العلاقات الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة بوضع الأخيرة في موضع العدو وليس الحليف أو الصديق بالنسبة للدول العربية خاصة على المستوى الشعبي، الأمر الذي شكل عقبة حقيقية أمام الإستراتيجية الأمريكية المتعثرة في الشرق الأوسط بسبب ما أحدثه التواجد الأمريكي في العراق من نتائج عكسية مضادة لأمريكا بعد الرفض الشعبي والمعادي لها، والذي برزت ملامحه بشكل واضح بعد انتشار ظاهرة التطرف الديني في المنطقة، مما دفع الإدارة الأمريكية لتعديل إستراتيجيتها، فبدأت تنظر إلى الشرق الأوسط وفق رؤية مستقبلية تقوم على بناء منظومة دفاعية موحدة لدول المنطقة تحت مظلة غربية تكون لها قواعد بحرية أو أرضية قريبة من المنطقة، ويكون الاعتماد على دول المنطقة في الدفاع عن نفسها بعد تزويدها بالأسلحة الحديثة بدلاً عن التواجد العسكري المباشر للقوات الأمريكية في المنطقة، مع دفع

---

(1) كامل، ثامر وياسر المشهداني (2004). العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي – عمان، دار مجدلاوي للنشر، ص 150.

تلـــك الدول للتعاون معا والتدريب المشترك فيما بينها ومع الدول الاخرى التي لها مصالح في المنطقة كفرنسا وايطاليا، مع الاستمرار بالجهود الرامية لتحقيق مشروع الـــشرق الأوســـط الكبير بالتعاون مع الدول الثمانية الكبار "فرنسا والمانيا وايطاليا والـــيابان وروســـيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة" التي تعهدت بتوسيع نطـــاق دعمهـــا لـــدول المـــنطقة التي تنتهج سياسات إصلاحية اقتصادية تعليمية وسياســـية، مـــع تـــشديد الجهـــود المتعددة الإطراف لإعادة الإعمار في أفغانستان والعراق.

الخاتمـــــة

جـــاء التدخل الأمريكي في العراق ليشكل منعطفاً تاريخياً مهماً في العلاقات الدولـــية والإقليمـــية في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، جراء ما خلقه من تداعـــيات آنـــية ومـــستقبلية أثـــرت على العلاقات القائمة بين دول منطقة الشرق الأوســـط، أو بيـــنها وبـــين القوى الدولية التي ترتبط مصالحها الاستراتيجية بهذه المنطقة بشكل مباشر، حيث تحول العراق إلى ساحة حرب مباشرة بين الدول التي لها مصالح فيه وبعض الأطراف الإقليمية مما جعل من ملامح الشرق الأوسط تبدو قاتمـــة بعـــد تصاعد حدة التوتر الذي صاحب مجيء القوات العسكرية كثيرة العدة والعـــدد، فأحـــدث أزمات متعاقبة في المنطقة أسفرت عن حصول تغير في طبيعة القـــضايا المطـــروحة وفـــي تـــرتيب أولوياتها، بعد أن غابت الحدود الفاصلة بين التأثيـــرات الداخلـــية أو الخارجـــية، مع أضعاف للأدوار المحلية وتعظيم الأدوار الإقليمية وتبلور تحالفات متعارضة في توجهاتها الدينية والمذهبية، مقابل تلاقيها في الاعتبارات المصلحية التي أنتجت تحديات أمنية واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وسياســـاتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، دفعت الإدارة الأمريكية لإطلاق بعـــض التـــسميات على دول المنطقة تمثلت في دول الاعتدال ودول الممانعة. هذه التـــسميات التي لا تمت بصلة لواقع المنطقة وظروفها ومصالح دولها لا من قريب أو بعـــيد، جـــاءت لاعتبارات أمريكية صرفة فهي تطلق تسمية دول الاعتدال على الـــدول المؤيدة لسياساتها في المنطقة وتشمل: مصر والأردن ودول الخليج العربي أو مـــا يطلـــق علـــيه 6+2، مع إضافة جناح الموالاة في لبنان، والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئاسة دون الفصائل الأخرى. أما دول الممانعة فهي من وجهة النظـــر الأمريكية تتكون من إيران وسوريا وحركة حماس، و جناح المعارضة في لبـــنان ممثلاً بالرئيس اللبناني أميل لحود المنتهية ولايته وحزب الله. وتحظى دول هـــذه المجمـــوعة بتأيـــيد شعبي وتعاطف جماهيري يستند على عدد من الحركات

والتنظيمات السياسية العربية اسلامية التوجه او قومية وحتى اليسارية، كون العلاقات بين أطراف محور الممانعة نمت وتطورت في ظل التهديدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف.

إن السعي الأمريكي لإقامة تحالف مع الدول العربية التي تسميها محور الاعتدال إلى جانب إسرائيل جاء من أجل عزل وحصار إيران مع توفر فرصة لتوجيه ضربة عسكرية لها، والضغط على سوريا، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من استغلال التعليقات التي أبداها عدد من قادة هذه المجموعة عندما جرى ربط الاحتلال الأمريكي للعراق بتنامي خطر تشكل الهلال الشيعي في قلب المنطقة العربية والذي عبر عنه في مطلع عام 2005 جلالة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني حين حذر بقوله "بأنه من مصلحة إيران الشخصية أن تكون هناك جمهورية إسلامية" شيعية "في العراق، وإذا حصل ذلك، فإننا سنفتح على أنفسنا مجموعة جديدة من المشاكل لن تقتصر على حدود العراق" في حين أدلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بحديث عام 2006 قال فيه بأن: "معظم الشيعة موالون لإيران لا للدول التي يعيشون فيها".

غير أن الأطراف العربية قد أعادت النظر في حقيقة النوايا الأمريكية وبشيء من الحذر والترقب على اعتبار أنه ليس من مصلحة الدول العربية الوقوع في موقف يكونون فيه محاصرين بين محورين لا ينتمون إلى أي منهما فيصبحون خاسرين في الحالتين، ومهما تكن محصلة الصراع بين الطرفين، لكن ومع كل ذلك فإن مرد هذه التحذيرات جاءت بعد ظهور تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي ارتبطت مع وقوع كارثة تفكك الدولة العراقية، وما نتج عنه من جعل المجتمع مفككاً في مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والدينية والعرقية، وأدت الحالة إلى ظهور تحديات هائلة باتت تواجه الشعب والدولة وتدفع باتجاه إحداث تطورات مأساوية لم يشهدها العراق عبر تأريخه القديم ولا الحديث، تأتي في مقدمة تلك التحديات:

1. انعـــدام الـــثقة بالجهود الامريكية في إجراء مصالحة حقيقية بين اطياف الـــشعب العراقـــي بعد السماح لتنامي أدوار الميليشيات المسلحة التابعة لتنظيمات سياسية بعضها حليف للولايات المتحدة كقوات بدر التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى الناشط في الوسط الشيعي الأرستقراطي الذي جاء من إيران، والبعض الآخر معادٍ لدورها في العراق كجيش المهدي التابع للتيار الصدري الناشط في الوسط الشيعي الـــشعبي المعدم الذي عانى من جميع الظروف التي مرت بالعراق قبل إسقاط نظام الحكم فيه.

2. الطعن في شرعية العملية السياسية القائمة في البلاد: حيث تتوفر قناعات لـــدى غالبـــية أبـــناء العرب السنة في عدم شرعية العمل السياسي في ظل وجود الاحـــتلال، الـــذي نـــصب بعض السياسيين العائدين للعراق من الخارج، مما أنتج حكـــومة تهـــيمن علـــيها أغلبية شيعية سمحت لتزايد الدور الإيراني وتنامي نفوذه وسطوته الواضحة على أداء بعض الوزراء والمسئولين، مع إصدار تشريعات تلبي تـــوجهات ذلـــك الـــدور، كالسماح للمسفرين من أصول إيرانية بالعودة واكتساب الجنسية العراقية التي سحبت منهم في عهد النظام السابق.

3. ارتفـــاع سقف المطالب الكردية على حساب غالبية أبناء الشعب العراقي: جاء ذلك بعد حصول الأكراد على امتيازاتٍ كبيرة أقرها الدستور في ظل توازنات سياســـية وعـــرقية سمحت لهم بالهيمنة على عدد من المناصب الحكومية البارزة، والحـــصول دون وجـــه حق على ما نسبته 20% من ميزانية الدولة طوال الأعوام الخمـــس الماضـــية، فـــي حين أن تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العـــراق تـــشير فـــي إحصاءاتها إلى أنهم لا يستحقون أكثر من 14.5%، مع قيام الميليـــشيات الكردية بأعمال التطهير العرقي والتهجير القسري لعدد من المكونات العربية والتركمانية المتواجدة في محافظة كركوك وبعض مناطق محافظتي نينوى وديالى في مسعى لتكريد تلك المناطق بغية ضمها إلى إقليم كردستان العراق لاحقاً.

4. استمرار نشاط تنظيم القاعدة في العراق رغم الضربات الموجعة التي أثرت على عملياته المسلحة والانتحارية، بعد تلقيه لتلك الضربات من القوات الأمريكية المتعاونة مع الجيش العراقي الحديث الولادة الذي أعيد تكوينه على أسس طائفية وعرقية، أثارت موجة من الاستياء الشعبي دفعت القائمين علية لإعادة النظر في كثير من خططهم وتوجهاتهم بغية إعادة اللحمة الوطنية بين صفوف أفراد هذا الجيش، الذي يبقى دوره دون مستوى الطموح جراء تدني تجهيزه وإعداده وتدريبه وتسليحه.

5. استمرار عمليات التهجير السكاني إلى داخل العراق وخارجه رغم انحسارها في أوقات متعددة بعد تطبيق خطة فرض القانون في العاصمة العراقية بغداد التي فقدت بريقها جراء تقطيع أوصالها بكتل كونكريتية وجدران فاصلة لبعض المناطق عن الأخرى، مما زاد من الانقسامات الاثنية والطائفية، وتقلص تقديم الخدمات إلى المواطنين وبالأخص منهم المهجرين، مع الضغط على القدرات الاستيعابية للدول المجاورة المضيفة للمهجرين.

6. تبلور حالة الصراع بين مكونات المجتمع العراقي التي تعتبر ظاهرة دخيلة لم يألفها أبناء الشعب تمثلت في:

أ. اندلاع الحرب الطائفية "الشيعية – السنية" بعد تفاقم الأوضاع إثر تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في مدينة سامراء عام 2006، وبالأخص في بعض مناطق بغداد وامتداداتها ديالى وبابل وصلاح الدين والموصل والبصرة وكركوك.

ب. بروز حالة من التوتر والصدام المسلح بين المكونات الشيعية – الشيعية وعلى وجه الخصوص في البصرة والعمارة والناصرية والديوانية والكوت، وتبلور تكتلات من عدد من العشائر العربية في مواجهة التنظيمات الحزبية الموالية لإيران.

ج. تنامـــي دور بعـــض الجماعـــات الـــسنية المسلحة في مواجهة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها العاملة في العراق.

د. تنفـــيذ تنظـــيم القاعـــدة لبعض العمليات الانتحارية ضد مراكز تواجد السكان كالأسواق الشعبية ومجالس العزاء التي تقام لضحايا التفجيرات.

كـــل ذلـــك دفـــع الإدارة الأمريكية لتلبية الطلبات التي أبداها الجنرال ديفيد باتـــريوس قائـــد القوات الأمريكية في العراق والسفير الأمريكي رايان كروكر في بغـــداد لتأخيـــر تنفيذ عمليات الانسحاب للقوات الإضافية العاملة في العراق لفترة محددة إلى ما بعد شهر يوليو 2008، بسبب اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات الحكومـــية بقـــيادة رئـــيس الوزراء نوري المالكي المدعومة من القوات الأمريكية والقـــوات البريطانية من جهة، وتنظيمات التيار الصدري وجناحه العسكري جيش المهدي من الجهة أخرى، وذلك مطلع ابريل 2008 في محافظتي البصرة والنجف، وبعـــض المـــدن الرئيسة في محافظة بغداد كمدينة الصدر شرق العاصمة، ومدينة الـــشعلة شـــمالها، حيث صرح رئيس الوزراء بأن تنظيمات التيار الصدري تؤدي أدواراً تقلل من قيمة الدولة ومؤسساتها والعاملين فيها، خاصة في محافظة البصرة ممـــا ســـاهم فـــي تنامـــي ظاهرة الإرهاب من قبل ميليشيات جيش المهدي، ضد المواطنين والضغط على حريتهم، الأمر الذي زاد من التفاف بعض العشائر العربية حول رئيس الوزراء من أجل القضاء على تلك الأعمال وتخليص مناطق عديدة من ســـيطرة ذلك التنظيم عليها. كما أن قرار البيت الأبيض بالموافقة على بقاء القوات الإضافية يخدم توجهاتها العامة فيما يتعلق بالعراق، والتوجهات الأخرى المتعلقة بما تـــسميه الأعمال الإرهابية في هذا البلد الذي أصبح في فترات عديدة مركزاً لتجمع المناوئـــين لها، مما زاد من حدة المواجهة بينها وبين العديد من الأطراف الخارجية والمتمـــثلة بتنظـــيم القاعدة والذي أوقعت عملياته خسائر كبيرة في صفوف القوات الامريكية وأطراف محلية أخرى كالتيار الصدري، وفصائل المقاومة العراقية التي نجحت في تكبيد الأمريكيين خسائر جسيمة جراء عملياتها الجريئة في أماكن متفرقة

مــن العراق، الامر الذي دفع الإدارة الامريكية للتباحث مع حكومة رئيس الوزراء نــوري المالكي للبحث عن مخرج من المأزق الذي وضعت نفسها فيه بعد حصول تطــورات الأزمة المالية العالمية التي بدأت من الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عــن وجود إجماع وطني في الأوساط السياسية العراقية على عدم تجديد فترة بقاء القــوات الامــريكية فــي العراق، حيث توصل الطرفان لعقد إتفاقية سحب القوات الامــريكية التي صادق عليها البرلمان العراقي أواخر نوفمبر 2008. على اعتبار أن الغــرض منها هو تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقــوات الأميركية في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها منه، وقد جاء في أهم البنود التــي تتــضمنها الاتفاقية العراقية الأمريكية في ما يتعلق بانسحاب القوات وضمان أمن العراق، حسب النص الذي نشره الإعلام الرسمي العراقي بحيث تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الاراضـي العراقية في موعد لا يتعدى 31 ديسمبر عام 2011 ميلادي، كما تضمنت الاتفاقية بنود أخرى تتعلق بردع المخاطر الأمنية التــي قــد يتعــرض لها العراق وحول حقوق الولاية القضائية على أفراد القوات الامــريكية والمــتعاقدين معها ومستخدميهم، وحول حق الاحتجاز لأي شخص الا بموجب قرار قضائي عراقي، بالإضافة لتطرق الاتفاقية لكيفية تطبيق الفصل السابع من قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم 1790 لسنة 2007 الذي ينتهي العمل بــه في 31 ديسمبر 2008 وذلك من أجل استرداد العراق مكانته القانونية والدولية التــي كــان يتمــتع بها قبل تبني قرار مجلس الامن الدولي رقم 661 لسنة 1990 بحيث تقوم الولايات المتحدة بمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر عام 2008.

أمــا ما يتعلق بظاهرة الإرهاب الدولي، فإن العالم قد شهد في العقود الأخيرة الماضــية قيام دولٍ عديدة بممارسة هذه الظاهرة باعتبارها أداة من أدوات عمليات الصراع السياسي الذي تخوضه ضد دولٍ أو تنظيمات أو جماعات أخرى، بما تمليه إمكانــيات وظــروف مستخدميها ضد من تختلف معهم عقائدياً أو أثنياً أو دينياً أو

سياسيا، والولايات المتحدة الامريكية واحدة من تلك الدول التي مارست الإرهاب ضد بعض أعدائها، فقد نفذت بعض الأعمال الإرهابية باعتبارها أداة من أدوات سياستها الخارجية، فعمدت إدارة الرئيس رونالد ريغان منذ استلامه لمهامه في البيت الأبيض عام 1981 للإعلان بأن تركيزها سينصب على محاربة الإرهاب الذي تقوم به الدول، غير أنها بدأت تتحول لممارسة الحروب ضد الشعوب بحجة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وغيرها، فمثلاً شنت عدوانها المسلح على نيكاراغوا، في الحرب التي أطلق عليها "حرب الكونترا(*)"، ثم بدأت تمارس الإرهاب من خلال غطاء نموذج إرهاب الدولة وتحت أغطية الشرعية الدولية وذلك منذ أواخر القرن العشرين، حيث استخدمت أبشع أساليب الضغط على بعض الدول وفرض العقوبات عليها كما حصل ضد العراق والسودان وليبيا وسوريا، وحتى فرض القوة العسكرية على البعض الآخر.

أما الإرهاب الذي تتحدث عنه الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل على محاربته، فإنه يرتبط بسياستها الخارجية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط المنحازة فيها منذ أكثر من نصف قرن إلى جانب إسرائيل، ليس فقط على حساب المبادئ التي يفترض أن تقوم عليها ما يسمى "الأمة الأمريكية" وهي مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير المصير، وإنما جاءت لتواجه المجتمع الدولي كله، فزرعت تلك السياسة مشاعر الكراهية واليأس والإحباط الذي ارتبط بما كانت تمارسه بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل ضد شعوب العالم الإسلامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، مما ساهم في ميلاد مقولة "الإرهاب يولد الإرهاب"، بعد أن خلق ظروفاً اجتماعية قاهرة واحتقانات نفسية وكبت شديد ولد الكراهية التي دفعت الأمور باتجاه ممارسة العنف، فالواقع العربي والإسلامي المحتقن جراء عقود

(*) كلمة الكونترا Contras هي اختصار لحركة contraarrevolucionrios التي نشط من خلالها المسلحون المعارضون لحكم الجبهة السانينية في نيكاراغوا التي أعقبت الإطاحة بحكم أنستازيوا سي موزا ديباي في يونيو 1979 واستمرت طوال عقد الثمانينات.

الاستعمار ثم عقود الهيمنة السياسية، اعقبتها عقود الضغط والحصار الاقتصادي والتهميش، مع عدم حل المشكلات القائمة إلا من منطلق الانحياز إلى عدوه، مع ما رافقه من ظروف قطرية ذاتية خاصة بكل قطر، مما أفرز هذه الظاهرة، التي يسميها الغرب بالتطرف الإسلامي، حيث أنها ظاهرة عربية كون العالم العربي منطقة متأخرة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الرغم من أن الدول العربية استعادت استقلالها بعد نصف قرن أو يزيد من الاحتلال الاستعماري الأوربي، إلا أنها أظهرت عجزاً يكاد أن يكون فريداً في بناء مجتمعات عصرية، لم يتفوق عليها في هذا المجال سوى المستعمرات الأفريقية السابقة، وتشير أغلب الإحصاءات الدولية إلى أن: نصف النساء العربيات أميات، وإن مستويات المعيشة في الدول التي تفتقر إلى النفط تتحدر منذ عقود لازدياد معدلات النمو السكاني بالمقارنة مع النمو الاقتصادي الضعيف، حتى بعض الدول النفطية فإنها تعاني من نفس المشاكل، في ظل ضعف القطاع الصناعي وغياب الابتكارات العلمية، فأغلب الدول العربية أضحت خاضعة لحماية الولايات المتحدة وتنفذ أوامرها والباقي من الدول يحظى بتمويل منها.

إن مجيء الحالة الفعلية لتنامي استخدام العنف والصدام والكره للولايات المتحدة، ساهمت هي به بعد حصول تجربة أفغانستان التي تعرضت عام 1979 لغزو عسكري شامل قام به الاتحاد السوفييتي السابق لحماية النظام العسكري الاشتراكي القائم في كابل، من ثورة مدعومة من الولايات المتحدة نفذتها قبائل تقليدية محافظة "أمراء الحرب" تسكن الجبال وتكره الإجراءات الجديدة للنظام الأفغاني آنذاك، فقامت أمريكا بتشجيع هذه القبائل وتسليحها على أمل إغراء الروس لغزو أفغانستان، التي تعتبر مقبرة للعديد من الجيوش الغازية في السابق، وما أن أصبح الروس في أفغانستان، اندفعت الولايات المتحدة إلى بناء حركة مقاومة ضدهم، أنضم إليها عدد كبير من الإسلاميين العرب للجهاد ضد المحتل الروسي، فأضاف هؤلاء العرب ثقلاً نوعياً للمقاومة وكفاءة قتالية عالية كون أغلبهم كانوا من

المتعلمين والمثقفين وممن يمتلكون خبرات مدنية مفيدة في مجالات الطب والهندسة وميادين أخرى، كما توافر لهم دعماً مباشراً من بعض الدول العربية في محاولة لهزيمة الروس، وهذا ما حصل بفعل تواجد "الأفغان العرب" الذين منحتهم أفغانستان فرصة تعرف بعضهم على البعض الآخر، مما أكسبهم تجربة فريدة في العلوم العسكرية والاستخبارية وغيرها جراء تعاملهم مع عدد كبير من الأجهزة المختصة في دول الجوار الأفغاني، ناهيك عما يحملونه من خبرة مكتسبة في تعاملهم مع تلك الأجهزة في بلدانهم، فكان برنامجاً دراسياً شاملاً وكانوا طلاباً نجباء دفعوا الروس للاستسلام والرحيل عن أفغانستان في عام 1989 تاركين وراءهم رفات وبقايا أربعين ألف قتيل.

ثم جاءت مرحلة انطلاق التفكير الاستراتيجي لقائد تنظيم القاعدة السعودي الأصل أسامة بن لادن، الذي قاتل في أفغانستان ثم أمضى بعض الوقت في السودان في ظل نظام ودي نسبياً ثم عاد إلى أفغانستان ثانية عام 1996، بعد انتصار حركة طالبان في الحرب الأهلية التي دارت رحاها هناك، ليبني معسكرات للتدريب، ويبدأ التخطيط لعملية 11 سبتمبر، التي رسم لها رغم علمه بأن الولايات المتحدة سترد بقسوة على أفغانستان وستعمل على غزوها، حيث توقع بأن الأفغان سيخوضون حرب عصابات وحشية وطويلة ضدهم كما فعلوا مع الغزو السوفييتي. وكما توقع ابن لادن غزت الولايات المتحدة أفغانستان رداً على هجمات 11 سبتمبر 2001، غير أن التوقعات الأخرى لم يكتب لها النجاح فلم تحدث حرب العصابات، وسقطت كابل في منتصف نوفمبر 2001، ولم يكن هناك أكثر من ألف جندي أمريكي في كل أنحاء أفغانستان، وهرب أغلب عناصر طالبان وقياداتها نحو الجبال المحاذية لباكستان، ودمرت معسكرات التدريب التابعة لابن لادن وتفرق مقاتلوه، وجرى تنصيب حكومة جديدة في انتخابات محسومة النتائج.

ثم جاءت حرب احتلال العراق في مارس 2003 لتكون الهدية التي انتظرها ابن لادن بعد أن حرم والإسلاميون معه من إحراز النجاح المطلوب في أفغانستان،

فكانـــت التطلعات تتجه صوب العراق لتحقيق ما يصبوان له في مقاتلة الامريكيين علــى أرض الـــرافدين، فأصـــبحت الفلوجة في عام 2004 عنواناً أولياً في تشكل الانطلاقـــة الواسعة لتنظيم القاعدة في العراق بفرعه المسمى التنظيم والجهاد بقيادة أبـــي مـــصعب الـــزرقاوي، ثـــم لتتصاعد باتجاه بغداد وديالى والانبار والموصل وســـامراء وتكـــريت وكركوك وغيرها، كان القتال سجالاً بين الطرفين برزت فيه حـــالات الكـــر والفـــر، مع مناشدات مستمرة لابن لادن ومساعده أيمن الظواهري للأمريكيين على مغادرة أرض العراق وسحب قواتهم من الشرق الأوسط.

ورغـــم انحسار عمليات القاعدة في العراق منذ مطلع عام 2008 إلا أنها لم تنته في ظل تنامي الخشية الأمريكية من حصول القاعدة على أسلحة الدمار الشامل التـــي باتـــت تـــؤرقها، مع وجود مؤشرات على تعاون وتنسيق ايراني مع تنظيم القاعـــدة، خاصـــة أن إيـــران تملـــك من القدرات التي تكفي لخلق نوع من التهديد الحقيقـــي للـــولايات المـــتحدة وحليفاتها وبالأخص منها إسرائيل، تختلف عن تلك القـــدرات التـــي كانت لدى العراق الذي أطلقت الولايات المتحدة ضده أبشع أنواع الأكاذيـــب الواهـــية لإقناع الشعب الأمريكي عما يشكله نظام الحكم فيه من "تهديد إرهابـــي" بحجـــة كونه يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي حجج كانت لا تـــستند إلـــى اثـــبات حقيقي لخضوع العراق خلال سنوات طويلة لعمليات التفتيش الدقيق والرقابة الصارمة.

أمـــا بالنـــسبة لإيـــران التي تعلن صراحة بأنها تسعى للحصول على قدرات عسكرية نووية لتتحدى بها النفوذ الأمريكي في العالم وكسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، فإنها تعتقد بأن حاجتها للتكنولوجيا النووية نابع مـــن كـــونها دولـــة حديـــثة لا يمكـــن أن تعزل نفسها عن الدخول في أحد فروع التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتقدم الأمم ومنها ما يتعلق بالجانب النووي، وفي مرحلة لاحقـــة تكنولوجـــيا الفضاء، علماً إن البرنامج النووي يعود إلى مرحلة حكم الشاه السابق الذي كان يخطط كي يكون برنامجه متضمناً إنشاء 22 مفاعلاً نووياً لإنتاج

23 الــف مــيغاواط من الطاقة الكهربائية، في حين ان خطة محمود احمدي نجاد تطمــح لإنتاج ستة آلاف ميغاواط من محطة بوشهر الأولى التي سيتم تشغيلها هذا العام 2008، وهذا الأمر يتفق مع الالتزامات المفروضة على إيران جراء توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، كونها قد التزمت لفترة طويلة ببــنود هــذه المعاهــدة، غير أنه جرى التعرف على قيامها بممارسة أنشطة نووية خــارج إطــار المراقبة الدولية المكلفة بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أفزع الولايات المتحدة وإسرائيل وجعلهما تطالبان المجتمع الدولي للضغط على إيران من أجــل التخلــي عــن برنامجها النووي ذو التوجهات العسكرية، كما سجل حدوث مــواجهة بــين القــيادة الإيرانية والمجتمع الدولي نتيجة إصرارها على الاستمرار بالبرنامج النووي، فتعرضت لعقوبات كثيرة من الولايات المتحدة التي تقف بكل قوة ضــد تطوير هذا البرنامج الذي دفع إيران لاتباع سياسة خارجية جديدة تسعى من ورائهــا خلــق تــوازنات جديدة في الشرق الأوسط، فكان لأدائها هذا الدور أهمية واضــحة فــي إحــداث تغييرات سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية في المنطقة، فانصب تحركها نحو التدخل في الشأن العراقي في محاولة لمنافسة الولايات المتحدة علــى هذا البلد، خاصة أنها تحتفظ بعلاقات متميزة مع التنظيمات السياسية البارزة فيه التي تسيطر على المناصب الحكومية الرفيعة، كما لها موقع مؤثر في دعم عدد مــن الميليــشيات الضالعة في أعمال العنف المستشري في الشارع العراقي، وهي بــذلك قــد حققت نفوذاً واسعاً وحضوراً قوياً في العراق بسبب امتداداتها السياسية والطائفية، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في بغداد بغطاء أمريكي.

إن النفوذ الإيراني في العراق يمتد ليلتقي مع تحالفاتها الاستراتيجية الأخرى التــي عقدتها في المنطقة، حيث التحالف مع سوريا الذي يأتي على رأس أولويات مــشروع إيــران الإقليمي الذي يبدأ من طهران متجهاً نحو الغرب الجغرافي حيث العــراق ومنها إلى سوريا مروراً بلبنان وصولاً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة،

ممـــا يحقق تماسا مباشرا مع إسرائيل، ويضغط على الدول العربية الرئيسة التي لم تحقق الشيء الكثير في مسيرتها للتسوية السلمية في الصراع العربي – الإسرائيلي.

كل هذا دفع الإدارة الأمريكية للنظر إلى إيران على أنها تسعى لإيقاع الأذى الكبيــر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، وأنها قد بدأت بالارتقاء في استراتيجيتها إلى مرحلة فرض دورها الإقليمي على واشنطن وصولاً إلى تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة بينهما، خاصة أن الولايات المتحدة تعلم أن احتلالها لأفغانستان والعراق جعــل مـــنها جارة لإيران، وهي تحيط بها من كل الجهات الجغرافية، غير أن هذه الحقــيقة قــد تحــسب لــصالح إيران في حال اندلاع عمليات عسكرية بينها وبين الــولايات المتحدة التي ستصبح قواتها في متناول الصواريخ الإيرانية التي ستطال أيضاً القواعد الأمريكية في العراق من الأراضي الإيرانية عبر قواتها بشكل مباشر، ومن الأراضي العراقية عبر قوات حلفائها من التنظيمات والأحزاب الشيعية بشكل غيــر مباشـــر، كمـــا تتوفر لديها فرصة استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخلــيج عبر قواتها المنتشرة على الساحل الإيراني المطل على الخليج العربي، أما حقـــول النفط والغاز المنتشرة على ضفتي الخليج العربي فهي من المنشآت المهمة التي تقع ضمن الاهتمامات الأمريكية سواء في مستوى توفير الحماية لها، أو لكونها إحـــدى أهم عناصر الموازنة في أسواق النفط العالمية، إضافة إلى قدرة إيران على اســـتهداف المنـــشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقاً من مواقع حزب الله في جنوب لبنان، كما لم يعد خافياً على واشنطن أن مدى صاروخ شهاب 3 يبلغ 1800 كم الأمر الذي يعني بأنه يصل إلى العمق الإسرائيلي من داخل إيران وأن خطورته تزداد إذا كان محملاً بالأسلحة الكيمياوية التي تبلغ قدرة إيران على إنتاجها حوالي ألف طن سنوياً، مع وجود إمكانية امتلاك إيران للأسلحة البيولوجية.

لذا عمدت الولايات المتحدة على تطوير إستراتيجية جديدة للتعامل مع إيران، تستند على سياسة تتباين بين التصعيد الذي قد يصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية للمنـــشآت الـــنووية الإيرانية، وعدد من الأهداف العسكرية المختارة داخل إيران،

والتهدئة عبر مطالبة حلفائها الغربيين كدول الترويكا الاوربية وروسيا والصين لممارسة الضغط على إيران ومطالبتها بالتخلي عن برنامجها النووي على أمل إيجاد مخرج لحاجات إيران الضرورية من القدرات النووية للأغراض السلمية كإنتاج الطاقة الكهربائية، أو إجراء البحوث العلمية اللازمة لأغراض طبية أو زراعية، بالإضافة إلى اسلوب اللقاءات السرية الذي أعلن عنه مؤخراً.

إن الخلاف الأمريكي – الإيراني يتعدى الملف النووي الإيراني إلى قضايا أخرى من أبرزها: اتهام واشنطن لإيران بأنها تهدد أمن جيرانها وبالأخص دول الخليج العربي، وترعى الإرهاب الذي تمارسه بعض التنظيمات المتطرفة الناشطة في المنطقة، وتعارض جهود عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا تعترف بإسرائيل وتتمنى زوالها خاصة أن الرئيس محمود أحمدي نجاد لا يخفي ذلك في تصريحاته التي اعتبر فيها أن محرقة اليهود من قبل النازيين "الهولوكوست" هي من بنات أفكار القادة الاسرائيليين، كما أن إيران متهمة بالتدخل في القضايا الإقليمية في كل من العراق ولبنان وفلسطين، بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. لذا اضطلع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لأداء أدواراً تصب في مصلحة إسرائيل والذي دفع الرئيس الأمريكي بوش الابن لتبني مشروع الشرق الأوسط الكبير لخدمة مصالح إسرائيل في المنطقة، مع تركيزه على رؤى تسيطر عليها عوامل وأحداث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، مع التأثر الواضح بتجارب شارون الذي أسماه بوش "أستاذي" و"رجل السلام"، الذي جاء إلى السلطة في إسرائيل تعبيراً عن القرار شبه الجماعي للمؤسسة الصهيونية بضرورة التخلص من الفلسطينيين، فكان هدف شارون يتعدى تدمير البنية التحتية للفصائل الفلسطينية ليمثل مشروعه تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً، من أجل فرض سيطرة قمعية مباشرة على الشعب الفلسطيني وإرغامهم على الرحيل عن الضفة الغربية وبهذا فهو يحقق هدف "الترانسفير" الذي كان يخطط له دائماً، مع نجاحه عام 2003 في الإبقاء على عملية السلام جامدة دون تحريك، وسحب الشرعية من

خارطـــة الطريق بعد ان فرض عليها 14 تعديلا، رافق ذلك حملة قتل منظمة ضد زعمـــاء حـــركة المقاومة الفلسطينية حماس، فاغتال مؤسس الحركة أحمد ياسين، وأحـــد أبـــرز قادتها عبد العزيز الرنتيسي، فكان استحالة عودة عملية السلام التي سعى لها بوش الابن عام 2003 عندما استدعى الى واشنطن محمود عباس المعين آنـــذاك رئيساً لوزراء السلطة الوطنية الفلسطينية فمثل هذا الفشل في عملية السلام نصر لأصدقاء إسرائيل في الساحة الأمريكية أمثال منظمة إيباك AIPAC ومنظمة ZOA(*)، والمحافظين الجدد، والصهاينة المسيحيين، وحتى أعضاء الكونجرس من الحزبيين الديمقراطي والجمهوري المنحازين لإسرائيل، فانصبت جهود هؤلاء نحو تقـــديم المعـــونات الخارجية لإسرائيل من الولايات المتحدة خاصة في بروز بعض الأحـــداث المـــتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، وتحديداً تلك التي لها علاقة بموضوع الـــصراع العربي – الإسرائيلي. فتلقت إسرائيل عام 2003 مساعدات تقدر قيمتها نحـــو 13.6 مليار دولار إضافة لمساعدة طارئة بقيمة 200 مليون دولار، حصلت بموجبها إسرائيل على أجهزة ومعدات الكترونية متطورة سهلت عليها القيام بعملية اغتيالات للقادة الميدانيين للانتفاضة الفلسطينية آنذاك.

وفـــي الوقت الذي كان الدعم الأمريكي لإسرائيل يشمل النواحي الاقتصادية والـــسياسية والعسكرية والاستخبارية، فإن الحكومات الإسرائيلية سعت إلى تقليص حجـــم المـــساعدات غير العسكرية على حساب نظيرتها العسكرية، فباتت المعونة الأمـــريكية الـــسنوية لـــتل أبيب تركز على الجانب العسكري، خاصة بعد التحاق إسرائيل بحملة الولايات المتحدة في حربها على ما يسمى بظاهرة الإرهاب، ثم جاء الإعـــلان الأمريكـــي عام 2007 على زيادة حجم المعونة الأمريكية العسكرية إلى إســـرائيل لتصل إلى 30 مليار دولار من أجل الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي في الأســـلحة علـــى دول مـــنطقة الشرق الأوسط، وهو ما أطلق عليه "التفوق النوعي

(*) ZOA: Zionist Organization of America.

لإســـرائيل"، بالإضافة إلى اعطاء ضمانات لعدم تطبيق القرار 194 القاضي بحق العودة والتعويض.

ورغـــم تعالـــي الآراء والأصوات الأكاديمية والقانونية في الولايات المتحدة لوقـــف هذه المساعدات لأسباب عدة منها: استمرار إسرائيل في إحتلال الأراضي العربية، ورفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب منها، وانتهاكها لحقوق الإنسان، وإقامة الجدار الفاصل، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، والقيام بأعمـــال إرهابـــية تولد الحقد والكراهية ضد الولايات المتحدة الداعمة لها، وتأجيج سباق التسلح في المنطقة وخاصة النووي منها، إلا إن منطق العلاقة الخاصة الذي يـــربط الـــولايات المـــتحدة بإسرائيل ومصالحها الاستراتيجية معها دفعها لتعميق الالتـــزام بـــأمن وسلامة وتفوق إسرائيل ولو على حساب الأمور الأخرى المتعلقة بالعلاقة مع الجانب العربي.

ومـــن خـــلال مـــا جاء في الكتاب من معلومات وحقائق فقد تم التوصل إلى بعض النتائج المتعلقة بالمعلومات الواردة فيها، وكما يلي:

1. **حـــدوث إخفاقـــات واضـــحة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مـــنطقة الـــشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة،** أدت لبروز تحديات أمنية عديدة كان من أبرزها:

أ. **ظهـــور الـــتحدي العراقـــي للمظلة الأمريكية التي تفرض سيطرتها على مـــنطقة الشرق الأوسط:** حيث نجح هذا التحدي في التصدي للولايات المتحدة وفق افتراضية أن تعرضه للهجوم من عدو أقوى بكثير منه يتعذر الاستمرار الناجح في التـــصدي له بشكل مباشر، إلا أن الشعب العراقي قد قرر القتال حتى الموت دفاعاً عـــن شـــرفه والقيم التي يؤمن بها، فكان التصدي للغزاة من عدد كبير من فصائل المقاومـــة العـــراقية الشريفة التي تستهدف إخراج قوات الاحتلال، وفق صيغ من العمـــل التـــي يصبح فيها إحراز النصر يبدو نسبياً في ظل الخيارات المرعبة التي خلقهـــا الاحـــتلال وفرضها على الشعب، فما كان منه إلا الصمود والقتال رغم ما

تعـــرض لــــه من اذى شديد وتدمير كامل للبنى الارتكازية لبلادهم وتشريد وتهجير وقتل الملايين منهم.

ب. **حـــصول تـــوازنات جديـــدة أدت لبـــروز دور القوى الإقليمية والمحلية الصاعدة في الشرق الأوسط:** فقد ساهمت السياسة الخارجية الأمريكية الخاطئة في الـــشرق الأوسط بعد غزو العراق في أن تجعل من إيران قوة إقليمية كبرى جديدة فـــي المـــنطقة، بعـــد أن أزالت واشنطن بمساعدة الدول المتحالفة معها الحكومتين المنافـــستين لإيـــران في الشرق الأوسط هما: حكومة طالبان في أفغانستان، ونظام صـــدام حـــسين فـــي العـــراق، فأضحى النفوذ الإيراني في العراق أكبر من نفوذ الـــولايات المـــتحدة، وبات لإيران وجود هام في أفغانستان، ولم يبق أمام واشنطن لتغييـــر هـــذه النتيجة غير المتوقعة على المدى القريب إلا إلحاق هزيمة عسكرية قاسية بإيران من أجل تقليص قواتها المكتسبة ودورها القوي في المنطقة، وإن هذا يـــتطلب اتـــباع سياسة خارجية جديدة توجب التعامل مع الدول العربية وفق وجهة جديـــدة، ممـــا يؤدي لمطالبة الدول العربية بمواقف ضاغطة على إسرائيل الحليفة الأفضل للولايات المتحدة، من أجل إبداء تنازلات عن توجهاتها العدوانية تجاه دول المـــنطقة وهـــذا يعني فتح الملفات المتعلقة باستمرار احتلال الأراضي العربية منذ عام 1967. هذا الأمر سيعطي دفعاً جديداً إلى القوى الأخرى الصاعدة في الشرق الأوسط والمتمثلة بحزب الله الذي أصبح يشكل أحد أبرز التهديدات المباشرة للوجود الإســـرائيلي بعد النجاحات التي حققها في الصمود والتصدي لإسرائيل في أكثر من مـــواجهة مباشرة بينهما، كما ينسحب الأمر على حركة المقاومة الإسلامية حماس التـــي قامت بتنظيم جهودها ونجحت بعقد تحالفات مهمة مع إيران وسوريا وحزب الله، مع أفضلية مطلقة في غزة جراء ثقلها الاستراتيجي هناك.

2. **وجود أطراف دولية وإقليمية فاعلة تدفع نحو استمرار تدهور الأوضاع فـــي العـــراق وخلـــق الفوضـــى الخلاقة فيه،** وذلك بعد إرتكاب الإدارة الأمريكية لأخطـــاء عديدة تتعلق بسوء التقدير للمعلومات التي توفرت لديها بوجود علاقة بين

العـــراق وتنظيم القاعدة، إلا ان هذه الإدارة قد وضعت العراق على راس اولوياتها لسنوات طويلة جراء تأثير الأطراف الفاعلة في السياسة الأمريكية والمتمثلة في:

أ. **المحافظـــين الجـــدد والقوميـــين المتطرفين:** الذين سيطروا على السياسة الخارجـــية الأمـــريكية فـــي إدارة الـــرئيس بوش الابن، ولم يخدعوا بالمعلومات الاستخبارية المظللة عن علاقة العراق بتنظيم القاعدة، بل أنهم لفقوا هذه المعلومات لتبريـــر الغـــزو الـــذي كانوا ينتظرون تنفيذه منذ وقت طويل لأسباب أخرى تتعلق بـــتوجهات "منظمة مشروع من أجل قرن أمريكي جديد" التي طالبت باتباع سياسة تجمع بين القوة العسكرية و"الوضوح الأخلاقي" من أجل التحكم بالسياسة الخارجية الأمـــريكية بعـــد إحـــساسهم بنـــشوة النجاح الواضح في إسقاط المعسكر الشيوعي 1989-1991.

ب. **اللوبـــي الـــصهيوني في الولايات المتحدة ومن ورائه إسرائيل:** لم يكن العراق هدفاً مثالياً للمحافظين الجدد فحسب، بل إنه كان يعتبر الخطر الأكبر بالنسبة لإسرائيل، التي أمطرها صدام حسين بـــ 39 صاروخاً بالستينياً خلال حرب الخليج الثانـــية عام 1991، إلا أن الروابط المتينة بين المحافظين الجدد الذين هم بالأصل صـــهاينة، وحزب الليكود المتطرف في إسرائيل، مع أداء اللوبي الصهيوني لدوره البارز في الضغط على الإدارة الأمريكية ورموزها من أجل اتخاذ سياسات تتماشى مـــع الـــتوجهات الإسرائيلية، لذا كان هدف تدمير نظام صدام حسين يخدم أغراض إسرائيل.

هـــنا كـــان القرار الذي دفعت به هذه الأطراف لإحداث الفوضى الخلاقة في العـــراق بمـــا يخدم الهدف العام في التغيير لكن في مجالات محددة ومراحل زمنية خاصـــة، مـــن خلال استغلال عناصر داخل المجتمع العراقي التي تتطلع نحو هذا التغييـــر المطلـــوب ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي واختراع رموز يمكـــنهم الـــتوحد حولها، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها، وأن اختـــيار العـــراق ليكون هدفاً للحرب الاستباقية التي خططت لها الأطراف الدولية

والإقليميــية الفاعلــة، جــاء بسبب موقعه الجغرافي الذي يعد عصب العلاقات في المــنطقة حــيث تتــصل حــدوده مع كل الدول الهامة في الشرق الأوسط: إيران والسعودية وتركيا وسوريا والأردن والكويت، لذا فإن استمرار تدهور الأوضاع في العراق سيجعل من التواجد الأمريكي على أراضيه أمراً منطقياً، وسيؤكد أن أمريكا هــي القــوة المهيمــنة في المنطقة، وسوف يوجد عوامل محفزة لتغيير النظام في سوريا، وسيكتمل هدف فرض الحصار على إيران، فضلاً عن وجود الاحتياطيات الــضخمة من النفط التي يحتويها العراق والتي تسمح بالسيطرة عليها التحكم بجزء كبير من حركة النفط وأسعاره عالمياً.

3. **نجاح المشروع النووي الإيراني في أن يكون تحدياً أمنياً بارزاً للسياسة الخارجــية الأمــريكية في الشرق الأوسط**، وذلك بعد تحول الخوف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني من مجرد توقعات أو معلومات قد يكون كثير منها مبالغاً فيه، إلى حقيقة واقعة بدأت مع حلول شهر أغسطس من عام 2005، حيث طردت إيــران مراقبــي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأزالت الأختام التي وضعت على منــشآتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم متحدية الولايات المتحدة ضمنياً، وبأن تفعل ما تشاء بخصوص هذا الأمر، في ظل عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بأي شيء ضد إيران سوى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بعد نفاد جميع السبل التي استخدمتها لدفع إيران على التخلي عن برنامجها النووي، أما عن القــدرات العــسكرية والــنووية الإيرانية فإن الولايات المتحدة تعلم جيداً بأن هذه القــدرات هــي الــسقف الأعلــى لمشروع إيران الاستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوســط، وذلك لأنها نجحت حتى الآن في فرض حضورها الإقليمي دون الغطاء الــنووي، فكــيف ســيكون الحال عند تمكنها من إنتاج السلاح النووي خلال فترة قــريبة، وهــذا يعنــي أن الولايات المتحدة أمام خيارين لا ثالث لهما: فهي أما أن تتــصرف بما ينسجم وتهديداتها بالهجوم على إيران، وهذا يعني بأنها تتجه مباشرة نحــو المــواجهة العسكرية الكارثية في الشرق الأوسط، مع أحداث أزمة اقتصادية

عالمـــية، او لا تقـــوم بمهاجمة إيران وهناك احتمالات عديدة اكثر تعقيدا، لكن اقل كارثـــية، لـــذا يعـــد المشروع النووي الإيراني تحدياً أمنياً بارزاً للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة الزمنية.

وفي الختام فقد توصلنا في هذا الكتاب إلى ما يلي:

1. إن الـــتحدي العراقـــي للمظلـــة الأمـــريكية على الشرق الأوسط قد دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه الأمر الذي أفرز تداعيات عديدة كانت نتائجها مأساوية على الشعب العراقي جعلت من تركيز الإدارة الأمريكية على الأدوار التالية:

أ. تغييـــر المهمـــة العسكرية للقوات الأمريكية في العراق من مهمة احتلال هجومـــية إلـــى مهمة تنفيذ عمليات مقاومة للعمليات التي تؤديها عناصر المقاومة العراقية ومن ثم العمل بجدية لتوقيع إتفاقية سحب القوات بحيث لا تتجاوز مدة بقاء القوات الامريكية نهاية عام 2011.

ب. تكثـــيف تـــواجد القوات العسكرية الأمريكية في محافظة بغداد واعتبارها مركز الثقل الرئيس في توفير الأمن والاستقرار.

ج. تهيـــئة مـــشروعات أشغال عامة وتوفير الخدمات البلدية الأساسية وضخ الأموال اللازمة لها مع توفير وظائف وفرص عمل للعاطلين من السكان، على أن يتزامن ذلك مع خفض مستويات العنف.

د. دفـــع الحكومة العراقية لاتخاذ خطوات عملية لتقليل حدة الانقسام الطائفي والأثنـــي في البلاد تمهيداً لخلق ظروف أكثر ملاءمة للمصالحة الوطنية والوصول إلى صيغة توافقية لأسلوب وآليات الحكم في البلاد.

2. إن مـــواجهة الـــولايات المـــتحدة الأمريكية لما تسميه ظاهرتي الإرهاب وانتـــشار أسلحة الدمار الشامل جاءت بعد تهديدها من قبل بعض القوى الإسلامية المعاديـــة لهـــا والتي وصلت إلى السلطة في عدد من دول المنطقة، وما رافقها من حـــدوث صحوة أسلامية، دفعت الولايات المتحدة لدراسة هذه الحالة بالاعتماد على

المنهج الاستشرافي، فكانت الرؤى التي تتعرض للاسباب الموضوعية للصحوة الإسلامية مبنية على عدد من العنوانين الرئيسة التي تركز على:

أ. **الظروف:** وهذه تتعلق بفشل النماذج السياسية والاقتصادية والبنية الفكرية الموالية للغرب في حكم الدول بالإضافة إلى عدم قدرتها على إيجاد حلول لأزمات المنطقة المستعصية مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، مع تعاظم السلطة الدينية في الإسلام السياسي.

ب. **المسارات:** وتتمثل بميلاد حالة الانبعاث الإسلامي لدى القوى السياسية والتنظيمات والأفراد، مع توفر التمويل الخارجي للتشدد الديني.

ج. **الأحداث المحفزة: وتشمل:**

- اندلاع الثورة الإيرانية واستمرار نظام حكمها في إيران منذ عام 1979.
- مساهمة الحرب الأفغانية منذ الاحتلال السوفييتي لأفغانستان عام 1979.
- اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991.
- أحداث 11 سبتمبر 2001 وبدء ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب.
- غزو العراق عام 2003.

3. إن طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى الصاعدة في الشرق الأوسط قد أخذ أشكالاً متعددة فهي تنظر للصراع في منطقة الشرق الأوسط على أنه يقوم بين المعتدلين والمتشددين، وهي تحاول بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسي لدفع هذه القوى على التخلص من بعض الأوضاع والسياسات التي تراها أمريكا ضرورية لتحقيق تطبيع في العلاقات بينهما، والتي تتعلق بالاتي:

أ. تخلي إيران عن البرنامج النووي الطموح الذي يهدف لإنتاج السلاح النووي.

ب. التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها جميع الدول والقوى السياسية في المنطقة عدا إسرائيل وعدم إنتاج أو استخدام الصواريخ

بعـيدة المـدى التي يتراوح مداها "1000-1500 كم"، مع التخلص من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ.

ج. احترام حقوق الإنسان في الدول المعنية كإيران وسوريا ولبنان.

د. ضرورة إنهاء العداء التاريخي لإسرائيل من هذه الأطراف.

4. إن تبريـر الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لإسرائيل خلال مرحلة ما بعـد الحرب الباردة، كان يقوم على أنهما مهددتان من قبل جماعات إرهابية تعود أصولها إلى العالمين العربي والإسلامي، ومن قبل دول لقبت "بالمارقة" تساعد هذه الجماعـات وتـسعى للحـصول علـى أسلحة الدمار الشامل، مما يعطيهما حرية التـصرف في التعامل مع بعض هذه الجماعات، خاصة تلك المتواجدة في فلسطين المحتلة، وفرضت على الولايات المتحدة تعقب هذه الجماعات وعلاقاتها مع إيران وسوريا، مما بلور تحالفاً لما يسمى الحرب على الإرهاب.

5. إن الـولايات المـتحدة الأمـريكية قـد صممت ومن قبل الرئيس بوش شخصياً، مهمة إعادة هيكلة الوطن العربي والعالم الإسلامي عبر ما يسمى بمشروع الـشرق الأوسـط الكبيـر، وخيرت العالم بين تأييد خطواتها فيما يسمى بمحاربة الإرهـاب، مع الربط بين "الإرهابيين" وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فتلاقت بذلك المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة من خلال تسويق صفقة ملائمة لإدخال إسرائيل في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية في نظام السوق العالمية.

وأخيـراً هـناك تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الأمريكية جاءت بعد انهـيار وفـشل اليمين المحافظ في الانتخابات الرئاسية مع نهاية عام 2008 وفشل مـشروعه فـي المنطقة، وبروز الحزب الديمقراطي برئاسة باراك أوباما ومحاولة تغيير صورة أمريكا في العالم ومحاورة الأعداء قبل الأصدقاء واستبدال استخدامات القـوة العسكرية بالحوار، علّ وعسى أن يتغير الحال في الشرق الأوسط، وأن يتم

الـتعامل مـع قضاياه وشعوبه ودوله بشيء من العدالة والانصاف، وإستبدال مبدا استخدام القـوة العسكرية بالحوار من اجل تغيير الوضع في الشرق الاوسط من خـلال الـتعامل مع قضاياه وشعوبه بشيء من العدالة والانصاف ومحاولة إيجاد حلـول جوهـرية لقـضية العـرب المركزية بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والابتعاد عن سياسة الانحياز المطلق لإسرائيل وتناسي المـصالح الوطنية لشعوب المنطقة، إذ إن حق تقرير المصير أطلقه الرئيس ودرو ويلسون في العشرينات من القرن الماضي ويعتبر من المبادىء القانونية التي أقامت عليها الأمة الأمريكية حضارتها، يضاف لذلك الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وحـرياته ألـيس من الانصاف أن تتعدل سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بهذا الاتجاه ؟ وتنتهي حالة عدم الاستقرار القائمة في المنطقة منذ عدة عقود، أم أن عدم الاستقرار مطلوباً لتحقيق رغبات أمم أخرى وإستمرار الدور السياسي المهيمن ؟!.

إن استخدام القوة العسكرية لن يفضي الى شيء حقيقي دائم على الأرض عـندما يـتعلق الأمـر بحقوق وطنية مشروعة لأنها موجودة بالوجدان والضمير الانساني، وهذا لا يمكن نزعه بقوة السلاح، فقد آن الآوان لسياسة خارجية أمريكية تـستند الى المبادىء والقيم الاخلاقية التي أرسى قواعدها البناة الأوائل، فنزع تلك القيم عن السياسة الخارجية الأمريكية يطيح بها الى مستويات متدنية ويجعلها قريبة من شريعة الغاب، فالقوة ليست هي الحق دائماً وأنما الحق قوة، والأمل معقود على الاجيال لتفهم هذه الحقيقة والعمل على تحقيقها، فقد أثبت التاريخ السياسي المعاصر فـشل سياسـات اليمين المحافظ برمتها، التي أفضت الى زعزعة وتشويه صورة الـولايات المـتحدة الأمريكية في العالم، لذا يستوجب الأمر من الساسة الأمريكان تحسين وتعديل هذه الصورة .

قائمة المراجع

1. **المصادر:**

❖ القرآن الكريم.

2. **المراجع العربية:**

❖ أبـــو ألوفا، أحمد. ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو 2005.

❖ أبـــو رمـــان، محمد. جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007.

❖ أبـــو عرقوب، ابراهيم (2004)، ملخص تاريخ القضية الفلسطينية، في: الحمد، جـــواد (تحرير)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

❖ أبـــو طالـــب، حسن. نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الاقاليم، السياسة الدولية، العدد 118، 1994.

❖ أبـــو طالـــب، حسن. الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.

❖ أحمد، يوسف أحمد (2003). المواقف العربية من العدوان على العراق "أفقَ أولـــية"، فـــي: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العـــراق خـــريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

❖ الأزعـــر، محمـــد خالد. واقع القضية الفلسطينية وآفاقها.. منظور استراتيجي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.

❖ الأســمر، خلود (2005). انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

❖ الاشـــعل، عـــبد الله. تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو 2002.

❖ الأشقر، جلبير (2004). الشرق الملتهب الشرق الأوسط في المنظور الماركسي – بيروت، دار الساقي، ترجمة سعيد العظم.

❖ الأشـــهب، نعيم ومازن الحسيني (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية – عمان، دار الشروق.

❖ الاصـــبحي، أحمـــد محمـــد (2000). قراءة في تطور الفكر السياسي، ج 3 – بيروت، دار البشير.

❖ أنيس، إبراهيم وآخرون (1972). المعجم الوسيط – القاهرة، دار المعارف.

❖ البـــسيوني، سمير زكي، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية.. من الثورية إلى البراجماتية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.

❖ بروان، سيوم (2004). وهم التحكم القوة السياسية الخارجية في القرن الحادي والعشرين – بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جكتر.

❖ بريماكوف، يفجيني (2004). العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق – الرياض، مكتبة العبيكان، تعريب: عبد الله حسن.

❖ بكري، محمود (1991). جريمة امريكا في الخليج – القاهرة، العربية للطباعة والنشر.

❖ بيريـــز، شـــمعون (1994). الـــشرق الأوسط الجديد – عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ.

❖ تاير، أ برادلي (2004). السلام الأمريكي في الشرق الأوسط – بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: عماد فوزي شعيبي.

❖ تركـــي، أحمـــد الـــسيد. أبعاد إحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن، السياسة الدولية، العدد 164، ابريل 2006.

❖ تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم – دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي.

❖ تشومـــسكي، نعوم وجلبير الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط – بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة.

❖ تقي، أحمد السيد، أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.

❖ تقي الدين، سليمان. لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب الطائفية والمذهبـــية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129– ربيع 2007.

❖ توفيق، سعد حقي (2002). النظام الدولي الجديد – عمان، الأهلية للنشر.

❖ تـــيم، فوزي أحمد (2004). القوى السياسية الفلسطينية، في: الحمد 2، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

❖ ثابـــت، أحمد. مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008.

❖ جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007.

❖ الجاسور، ناظم عبد الواحد، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد 159 يناير 2005.

❖ جـــربوعة، محمـــد (2001). أســـامة بن لادن وظاهرة العنف الديني لماذا؟ – بيروت، النداء للنشر.

❖ الجمـــل، ســـيار. المجـــال الحـــيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 184، حزيران 1996.

- جمعـــة، محمد. الازمة الفلسطينية وعلاقات حماس الاقليمية، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.
- جواد، سعد ناجي (2000). تداعيات المشكلة الكردية – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط
- جـــواد، سعد ناجي. جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبـــية – الطائفـــية – القاهرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007.
- الجلبي، عصام (2003). تعقيب ضمن وقائع الندوة التي عقد عقدت في الصين بـــتاريخ 27 – 30 أيار 2002، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين – عمان، منتدى الفكر العربي.
- الحارثـــي، فهـــد العرابي (2004). أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل – بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام.
- حرب، أسامة الغزالي. الإرهاب والسياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 112، ابريل 1993.
- حـــرب، أســـامة الغزالي. هل أستوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002.
- حـــسيب، خيـــر الـــدين. العراق.. إلى أين؟، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، اكتوبر 2007.
- حـــسين، عـــدنان الـــسيد. مـــستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006.
- حسين، غازي فيصل. الجانب الإقليمي في مشروع الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية، العدد 3 آذار 1994.
- حمزاوي، عمر. صراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي – الاوربي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.

❖ حمــودة، عمرو كمال. النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.

❖ الحمــد 1، جــواد (2002). الديمقراطية في الوطن العرب مؤشرات وآفاق – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

❖ الحمد 2، جواد (2004). المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

❖ خطاب الرئيس جورج بوش الابن في 20 سبتمبر 2001.

❖ خطاب الرئيس جورج بوش الابن في 2002/1/20.

❖ الخطيب، نادر زايد(2005). حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي – عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

❖ الخــوري، كابي، قراءات من حصاد المراكز البحثية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344 اكتوبر 2007.

❖ خمــيس، خلود محمد، الابعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.

❖ دايــار، جــوين (2008). الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق – بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، ترجمة بسام شيحا.

❖ دراج، عمر ونادية محمود مصطفى "محررون" (2003) مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

❖ الدسوقي، أبو بكر، حزب الله.. النشأة والدور والمستقبل، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006.

❖ دياب، أحمد. السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، السياسة الدولية، العدد 163 يناير 2006.

❖ راشــد 1، ســامح. العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.

❖ راشــد 2، سامح. إيران وسوريا.. التحالف حول لبنان، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006.

❖ رزق، ســعد (د. ت). إسرائيل الكبرى – بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

❖ رمــضان، عــصام صادق، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 85 يوليو 1986.

❖ رفعت، سعيد. نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.

❖ الرشـيدي، أحمد حسن (2003). النظام العربي وجامعة الدول العربية في ظل الأزمـة الأمـريكية العـراقية، فـي: نافعـة، حسن ونادية محمود مصطفى (محـررون)، العـدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

❖ ساد جاد بور، كريم. توجيهات لمقاربة إيران، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، اكتوبر 2007.

❖ ســعيد، محمــد الـسيد. الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.

❖ الـسعدون، حمـيد حمد (2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي – عمان، دار الطليعة.

❖ ســعد الله، صــلاح (2006). المــسألة الكــردية في العراق – القاهرة، مكتبة مدبولي.

❖ ســعيد، محمــد قدري (2002). الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

❖ الـسعيد، فـؤاد (2003). الأبعــاد الثقافية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمع المصري، في: دراج، عمر ونادية محمد مصطفى (محررون)، مصر

والامـة مـاذا بعد العدوان على العراق – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة.

- سليم، محمد السيد (1998). تحليل السياسة الخارجية – القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سـليم، محمـد السيد (2004). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين – القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- سـيرل، مارسيل (1992). أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد – الكويت، دار سعاد الصباح، ترجمة، حسن نافعة.
- شـاش، طاهـر (2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 – القاهرة، مكتبة الشروق.
- شـبلي، سـعد شاكر (2001). إيران وأمن الخليج- بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، دراسة غير منشورة.
- شـحاتة، رضـا (2002). اتجاهـات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصـرة، فـي: الإمبـراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- الـشوربجي، منار (2003). صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمـريكية من الداخل، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العـدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- شكري، معتز. المعضلة الأمنية في العراق، السياسة الدولية، العدد 165 يوليو 2006.
- الـشيخ، نـورهان. الـسياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.

- صبحي، محمد. ازمة المياه في المفاوضات المتعددة الاطراف – القاهرة، السياسة الدولية، العدد 114، 1993.
- عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129– ربيع 2007.
- عبد السلام، محمد، الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- عبد المجيد، وحيد. مصر وقطاع غزة. معضلة علاقة خاصة جداً، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.
- عبد الحي، وليد (2004). إسرائيل والمصالح الغربية في الشرق الأوسط، في: الحمد2، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- عرفات، إبراهيم. روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.
- العزام، عبد المجيد (1998). عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية – عمان، وزارة الثقافة.
- علي، أحمد إبراهيم (2004). النظام العالمي الجديد وحرب الخليج – بيروت، دار صادر.
- علي، مغاوري شلبي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.
- العناني، خليل. اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، السياسة الدولية العدد 164 ابريل 2006.
- العناني، خليل. مأساة العراق.. عدوى التفكك في الحوار العربي، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.

- عيسى، حامد محمود (1992). - فؤاد الكردية في الشرق الأوسط – القاهرة، مكتبة مدبولي.
- غالي، بطرس بطرس. الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997.
- غانم، إبراهيم البيومي. الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
- غليون، برهان (1999). العرب ومعركة السلام – بيروت، المركز الثقافي العربي.
- الغنام، محمد. الإرهاب في الديمقراطية الغربية، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992.
- فوكوياما، فرانسيس (1992). نهاية التاريخ – بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ.
- فؤاد، محمد نبيل (2003). البعد العسكري للأمن القومي المصري في طل التهديدات الأمريكية والتحالف الأمريكي – الإسرائيلي، في: دراج، عمر ونادية محمود مصطفى (محررون)، مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- الفهداوي، خالد سليمان (2006). القضية الكردية والحل المنشود التاريخ – الواقع – المستقبل – دمشق، الأوائل للنشر.
- فهمي، وليد حسن. الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب.. الجدل السياسي والقانوني، السياسة الدولية، العدد 166، اكتوبر 2006.
- فهمي، عبد القادر محمد (1993). النظام الإقليمي: دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الازمة في العلاقات الغربية في التسعينيات – بغداد، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية.

❖ قاســملو، عبد الرحمن (د.ت). كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية – بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر.
❖ – قبيــسي، هــادي (2008). الــسياسة الخارجــية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية – بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
❖ قهوجي، رياض. الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية – الايرانية، السياسة الدولية، العدد168، ابريل 2007.
❖ قــنديل ريــاض، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.
❖ قــنديل، حنان. الصين والعرب: الواقع.. المشكلات.. والفرص، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.
❖ كامــل، ثامــر وياســر المشهداني (2004). العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي – عمان، دار مجدلاوي للنشر.
❖ كمالي، عجمي أحمد (1986).الشرق الأوسط والصراع الدولي – بيروت، دار النهضة العربية.
❖ كمال، محمد (2003). الولايات المتحدة ومسألة تغيير النظم في العالم العربي، فــي: نافعــة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
❖ كشك، اشرف محمد. أمن الخليج في السياسة الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
❖ الكعكــي، عجمي أحمد (1986). الشرق الاوسط والصراع الدولي – بيروت، دار النهضة العربية.
❖ كيالي، ماجد. التجاذب الإيراني – الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130– صيف 2007.

- الكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري (1974). الموسوعة السياسية – بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- كيرلس، كريمة (2001). الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق.
- اللباد 1، مصطفى. قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.
- اللباد 2، مصطفى. العامل الكردي في السياسة التركية، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
- لمعـــي، القـــس إكـــرام (2001). أمـــريكا و11 ســـبتمبر، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، دار الشروق الدولية.
- مجـــدوب 1، طه (2001). "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 القاهرة، مكتبة الشروق.
- مجـــدوب 2، طـــه (2001). الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والـــشرق الأوســـط، فـــي: الإمبـــراطورية الأمريكية، ج 2 – القاهرة، مكتبة الشروق.
- مجـــدوب 3، طـــه (2001). الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين – الشرق الأوسط – إيران، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق.
- محمـــد، خديجـــة عرفة. الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- محمد، قيس ناطق. تركيا وحرب المياه – بغداد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 10، تموز 1993.

❖ محمـــود، أحمد إبراهيم (2002). العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مـــع الـــولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم – القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
❖ محمـــود 2، أحمـــد إبـــراهيم، أمريكا والإرهاب: عالم جديد.. الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد 147 يناير 2002.
❖ محمـــود 3، أحمد إبراهيم، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.
❖ محمـــود 4، أحمد إبراهيم (2003). عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والـــدلالات، فـــي: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة – القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
❖ محمود، خالد وليد (2007). آفاق الامن الإسرائيلي الواقع والمستقبل – بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
❖ المخادمي، عبد القادر رزيق (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات – بيروت، الدار العربية للعلوم.
❖ مخيمـــر، أسامة، المواجهة الأمريكية – الإيرانية.. تصعيد أم تهدئة؟، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.
❖ مـــرقس، سمير (2003). الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة: الموقف من الشرق الأوسط والعراق في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
❖ مرســـي، مـــصطفى عبد العزيز. المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثيـــر العوامل الإقليمية والدولية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007.

- ❖ المـــشاقبة، أمـــين (2006). التربية الوطنية في الأردن – عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر.
- ❖ المـــشاقبة، أمين (2008). المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، الكويت.
- ❖ مـــصطفى، باسل صلاح. الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ مـــصطفى، ناديـــة محمود (2003). نزع أسلحة العراق، بالقوة.. آخر حلقات المسلـــسل، في: العدوان على العراق خريطة أزمة.. مستقبل أمة، نافعة، حسن وناديـــة محمـــود مـــصطفى (محررون) – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ❖ مظلـــوم، جمال. التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ المعلـــم، عـــادل (2002). هـــل أمريكا علمانية أم متدينة، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 – القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- ❖ الموعد، حمد (1991). إسرائيل والمتغيرات الدولية – دمشق، دار كنعان.
- ❖ موســـي، عمـــرو. الـــولايات المتحدة والعالم الإسلامي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، ربيع 2007.
- ❖ ميريـــشايمر 1، جـــون ووســـتيفن والـــت. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجـــية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 327 مايو 2006.
- ❖ ميريشايمر 2، جون. ج وستيفن م. والت (2007). اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجـــية الأمـــريكية – بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة: أنطوان باسيل.

❖ النـــصراوي، صـــلاح. العـــراق.. تحـــولات سياسية وتوازنات هشة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.

❖ نـــوار، إبراهيم. الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008.

❖ نور الدين 1، محمد. تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.

❖ نـــور الدين 2، محمد. د.ور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، شؤون عربية، العدد 129 ربيع 2007.

❖ الهـــزايمة، محمد عوض (2007). الفكر السياسي العربي المعاصر دراسة في الجانب التنظيمي – عمان، دار الحامد للنشر.

❖ هنتنغتون، صومائيل (1999). صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي – مـــصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف.

❖ هيـــرش، سيمور(2005). القيادة الأمريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلى ســـجن أبـــو غـــريب – بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركز التعريب والترجمة.

❖ هيلر، مارك وآخرون (1984). التوازن العسكري في الشرق الأوسط – عمان، دار الجليل للنشر، أعداد مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ترجمة نبيه الجزائري.

❖ هـــيكل، محمد حسنين (2006) الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط 6 – القاهرة، دار الشروق.

❖ وثيقة خطاب الرئيس جورج بوش أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 20 سبتمبر 2001.

❖ وثيقة ميثاق الأمم المتحدة 1945.

❖ وثيقة ميثاق جامعة الدول العربية.
❖ وثيقة الدستور العراقي المؤقت عام 1958.
❖ وثيقة الدستور العراقي عام 2005.
❖ وثيقة معاهدة سيفر عام 1920.
❖ وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004.
❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 لعام 2006.
❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 لعام 2007.
❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1838 لعام 2007.
❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1804 لعام 2008.
❖ وثيقة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 42/ 159 لعام 1987.
❖ وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.
❖ وثيقة مراجعة الوضع النووي الأمريكية عام 2002.
❖ وثيقة قواعد العمليات النووية المشتركة الأمريكية عام 2005.
❖ وثيقة مذكرات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الصادرة في 2007/8/6.
❖ ولد أباه، السيد (2004). عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية – بيروت، الدار العربية للعلوم.

3. المراجع الأجنبية:

1. Aron, plowman (1970). "Soviet Russia and Middle East". London, Haphi press.
2. Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change", Prepared for the United States Air Force, Approved for Public Release; Distribution Unlimited, RAND Project AIR FORCE.
3. Bromley, Mark (2002). "Planning to be surprised: The US Nuclear Posture Review and its Implications for Arms Control".
4. Charles Herman, Policy Classification, in , The Analysis of International Politics, edite, James Rosenau, Free Pres. New York. 1972.

5. Danyal, Yourgen, "Ensuring Energy Security", Foreign Affaires, vol.85, Mar-Apr, 2006.
6. Edward. P. Dierjian, The Multilateral Talk in the Arab Israel peace process Washington, Institute For Near East policy Depart-ment of state Dispatch, October 11-1993.
7. See also: Report pelletrean, The Multilateral Dimension of the peace process. Center for Contemporary Arab-studies Georgetown University D.C. April 7-1994.
8. Elliott, Florence and Michael Summer skill (1961). "A Dictionnary of politics" (U.S.A.: Penguin Books).
9. Freilich, Chuck, "Speaking a bout the Unspeakable: U.S – Israeli Dialogue on Iran s Nuclear Program", Policy Focus; no.77, Washington Institute for Near East Policy, (December 2007).
10. Grand Larousse Encyclopedique, (1964). Paris: Libraiarie Larousse, Tome Dixieme.
11. Gould, Julius (e.d) (1964). "A Dictionary of the social Sciences"– London: Tavistock Publications Limited.
12. International Crisis Group [ICG], "The Israel – Palestinian Conflict: Annapdis and after, "Middle East Briefing, no.22 (20 November 2007).
13. Jeffrey White, the Potential of Escalation in the Hizb Allah Israel Conflict, Policy Watch, no. 1132. July 26- 2006.
14. Jewish Settlement, Take High Ground in Battle For peace, Christian Séance Monitor, February 8-1995
15. Kiesling, John Brady (2006). "Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power" Washington, Potomac Books, Inc, D.C.
16. Lenzowski, G, (1982). "The middle East in world Affairs "New- York. Connell University pres.
17. Loan Guarautees, to Israel, Hearing of the Foreign operations on the House Appropriation Commtte, Friday, February 21-1992.
18. See also: Peter Rassel, A peace Divide at Israel, The New-York Times, Sunday, March 15-1992.
19. Ray Takeyh, "Time for Détente with Iran", Foreign Affaires, vol. 86, Mar-Apr, 2007.
20. Roy C. Macridis, "How Foreign Policy is Made" Foreign Policy in Word Politics'. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall. 1958).
21. Scott D. Sagan, "How to keep the Bomb from Iran", Foreign Affairs, vol.85, Sep-Oct. 2006.
22. The Israel –Palestinian Conflict: Annapolis and After, International Crisis Group, Middle East Briefing, no. 22, (20 November 2007).

23. U.S. Army Operational Concept for Terrorism Counteraction. TRADOC Pamphlet No. 525.37.1984.
24. William Little et al, (1967). The Shorter Oxford English Dictionary – London: Oxford University Press.

4. مواقع على الشبكة العنكبوتية العالمية ـ الانترنت:

❖ أحمـــد، ســـيد أحمـــد (2007). المشكلة الكردية وتوازنات المصالح الإقليمية، الموقع الالكتروني: www.alkhaleej-ae/articles/show

❖ ريـــاض، محمد (2001). وراء الحديث عن (النظام العالمي الجديد) ومشروع عالم (أحادي القطب) مجلة النبأ العدد 54 شباط 2001، الموقع الالكتروني:
www.annabaa.org/nba54/aw/ama.htm

❖ شبكة الصارم العراقي – البصرة، 18 أغسطس 2006 الموقع الالكتروني:
http://www. Albasrah.net

❖ شبكة CNN الإخبارية (2007). الموقع الالكتروني:
http://arabic.cnn.com/2007/middle east/4/9/shilte.lebanon/index.

❖ شبكة الموسوعة الحرة، الموقع الالكتروني:
http://ar.wikipedio.Arg/wiki

❖ العبـــيدي، ســـعد (2001). الحرب النفسية في النظام العالمي الجديد واتجاهات التحـــصين في المنطقة العربية والإعلامية، مجلة النبأ، العدد 55 آذار 2001، الموقع الالكتروني: www.annabaa.org/nba55/harbnafsia- htm

❖ غلـــوم، إبـــراهيم (د.ت). مـــصطلح الـــثقافة وســـط انحياز الخطاب، الموقع الالكتروني: http://www.balagh.com/thaqafa/thaqafa.htm

❖ القرضاوي، يوسف (2007). تحديات في الفكر الإسلامي، الموقع الالكتروني:
http://www.alsahafa.Info/index.php?type=3&id=2147508464

❖ كاتـــزمان، كينـــيت (2007). ثقـــل الـــولايات المـــتحدة على إيران، الموقع الالكتروني:
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/Featured Topics/ Display/ Topice/ 0, 1670, 486, 00.html.

❖ لــبد، عمــاد سعيد (2004). المعونات الامريكية "إسرائيل – مصر – السلطة الوطنية"، مجلة رؤية العدد 278 آذار 2004، الموقع الالكتروني:
www.mogawama.org
❖ مــنور، هــشام (2007). طبــيعة المــساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وماهيتها، الموقع الالكتروني: www.alasr.ws/index.cfm
❖ هويدي، أمين، الموقع الالكتروني:
http://www.balagh.com/islam/cp03dre5e.htm
❖ مذهب العمليات النووية المشتركة (2005). الموقع الالكتروني:
Doctrine for Joint Nuclear Operations:
www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/jp3_12fc2_15mar2005.htm
❖ الشرق الأوسط في مذكرات بيل كلينتون (2007). الموقع الالكتروني:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m.mutabaat-s-ahtm
❖ وكالــة الأنباء العراقية (2008). إحتلال العراق الأكبر كلفة في تاريخ أمريكا. والعدد الحقيقي للضحايا العراقيين قد يبقى مجهولاً، الموقع الالكتروني:
www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198
❖ منظمة أيباك، 2007، الموقع الالكتروني:
www.aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/Aid_to_Israel_Issue_Brief.pdf.

جدول زمني بالأحداث السياسية الواردة في الدراسة

1281	توقيع اتفاقية تسليم المجرمين ومواجهة الجرائم بين الملك الفرعوني تحتمس الثالث وحاتوسيل أمير الحوثيين.
1514	معركة جالديران بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية التي قسمت منطقة كردستان بينهما.
1555	معاهدة أماسيا بين الدول العثمانية والدولة الصفوية بشأن القضية الكردية.
1639	معاهدة زهاو بين الدول العثمانية والدولة الصفوية بشأن القضية الكردية.
1823	معاهدة أرضروم الأولى.
1847	معاهدة أرضروم الثانية.
1911	اتفاقية طهران بشأن القضية الكردية.
1913	اتفاقية الأستانة وبروتوكولها بشأن القضية الكردية.
1914	اندلاع الحرب العالمية الأولى.
1916	معاهدة سايكس بيكو
1917	الثورة البلشفية في روسيا
28 يونيو 1919	معاهدة فرساي في فرنسا على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى.
25 ابريل 1920	فرض نظام الانتداب البريطاني على العراق بموجب قرار مجلس الحلفاء الأعلى.
10 أغسطس 1920	معاهدة سيفر المنبثقة عن مؤتمر الصلح في باريس.
1923	اتفاقية لوزان بين الدول الأوربية التي عالجت قضية الأكراد بالاتفاق مع مصطفى كمال أتاتورك.

1934	اغتيال الملك اليوغسلافي ألكسندر ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارتو.
16 نوفمبر 1937	اتفاقية عصبة الأمم المتحدة للحد من ظاهرة الإرهاب.
1939	تأسيس حزب هيوا في كردستان العراق.
1944	الملا مصطفى البارزاني يقود العمليات المسلحة ضد القوات الحكومية في شمال العراق.
1945	تأسيس حزب رزكاري في كرستان العراق.
6 أغسطس 1945	إلقاء الولايات المتحدة للقنبلة النووية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية.
9 أغسطس 1945	إلقاء الولايات المتحدة للقنبلة النووية الثانية على مدينة ناغازاكي اليابانية في الحرب العالمية الثانية.
1946	تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في كرددستان العراق.
1946	تفجير فندق داود في القدس من قبل عصابة مناحيم بيغين.
12 مارس 1947	إعلان مبدأ الرئيس الأمريكي ترومان.
1948	مذبحة دير ياسين التي نفذها مناحيم بيغين وعصابته.
1948	إعلان قيام دولة إسرائيل.
1949	توقيع اتفاقية جنيف التي اعتبرت المرتزقة مجرمين دوليين.
1949	إنشاء حلف شمال الأطلسي.
1954	إنشاء حلف بغداد – المعاهدة المركزية.
1956	العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر.
1956	مذبحة كفر قاسم على يد الإرهابي أرئييل شارون.
1958	وصول شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا.
1958	إعلان الوحدة بين مصر وسوريا.
14 يوليو 1958	إعلان الجمهورية وإسقاط النظام الملكي في العراق.

1959	بداية جهود الأمم المتحدة الرامية لنزع أسلحة الدمار الشامل.
1959	تأسيس منظمة أيباك "اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة".
1961	تولي الرئيس جون كيندي مهامه كرئيس للولايات المتحدة.
1961	اندلاع ثورة الفلاحين الأكراد في شمال العراق ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته الحكومة.
ديسمبر 1961	إعلان الأمم المتحدة المبادىء المشتركة لتحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل.
سبتمبر 1962	توالي الصفقات العسكرية الأمريكية مع إسرائيل.
1963	عقد معاهدة حظر التجارب النووية في الجو وتحت الماء من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1966	عقد معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1966	انشاء المعهد الشرعي الإسلامي في لبنان على يد رجل الدين الشيعي محمد حسين فضل الله.
مارس – مايو 1966	تحقيق قوات البيشمركة الكردية للانتصار في معركة هندرين ضد القوات الحكومية العراقية، وفق خطة وقيادة واشراف إسرائيلي.
1967	عقد معاهدة منع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
5 يونيو 1967	نكسة حزيران التي شنت فيها إسرائيل الحرب على دول المواجهة العربية مصر وسوريا والأردن واحتلال سيناء والجولان وما تبقى من القدس.

1968	عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الدول النووية بعدم نقل هذه الأسلحة إلى الدول الأخرى.
1969	تولي الرئيس ريتشارد نيكسون مهامه في البيت الأبيض.
1969	تعديل أسم لجنة نزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح ضم في عضويته 31 دولة وأتخذ من جنيف مقراً له.
10 ابريل 1969	طرح الملك حسين مشروعه الذي طالب فيه إنهاء جميع الأعمال العدوانية بين الطرفين العربي والإسرائيلي مقابل الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل دول المنطقة "الأرض مقابل السلام".
21 أغسطس 1969	إحراق المسجد الأقصى من قبل سائح يهودي.
1970	الإدارة الأمريكية تطرح مشروع روجرز لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.
1970	عقد معاهدة حظر إيداع الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل في قاع البحر من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1972	عقد معاهدة منع إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الجرثومية والسامة من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
7 مارس 1973	صحيفة هآرتس الإسرائيلية تنقل خبر معرفة الأمريكيين تفاصيل عملية الليطاني قبل انطلاقها.
6 اكتوبر 1973	إندلاع حرب اكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية ضد إسرائيل.
6 مارس 1975	توقيع إتفاقية الجزائر بين صدام حسين ممثلاً للقيادة العراقية والشاه محمد رضا بهلوي ممثلاً عن إيران.

1977	فــوز حزب الليكود بالانتخابات الاسرائيلية لاول مرة في تاريخ إسرائيل.
1977	عقــد معاهــدة منع استخدام الأساليب الفنية لتغيير البيئة من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1977	تصريح الخبير الإسرائيلي مردخاي فانونو إلى صحيفة الصاندي تايمز كشف فيه امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.
نوفمبر 1978	انشاء حزب العمال الكردستاني التركي الحديث بزعامة عبد الله أوجلان.
فبراير 1979	نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي.
1979	وصول أسامة بن لادن إلى أفغانستان لأول مرة.
1979	إعــلان مــشروع برجنــسكي الهادف الى تقسيم منطقة الشرق الأوســط الــى دويــلات عــرقية ودينــية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي.
1979	توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية – المصرية في كامب ديفيد.
يناير 1980	إعلان مبدأ الرئيس الامريكي جيمي كارتر.
ابريل 1980	اعــدام رجــل الدين الشيعي والمفكر البارز محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى من قبل نظام الحكم في العراق.
22 سبتمبر 1980	إندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.
1982	مذبحــة مخيمــي صــبرا وشــاتيلا فــي لبنان من قبل القوات الاسرائيلية.
1981	مهاجمــة مفاعــل تمــوز الــنووي العراقي من قبل الطائرات الاسرائيلية في غارة على بغداد.

1982	الإعلان في طهران عن تاسيس المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق.
1982	أبرام اتفاقية السماح لجيشي العراق وتركيا بعبور الحدود الدولية بينهما لمطاردة العناصر الكردية المسلحة.
1982	الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية ودخوله العاصمة بيروت على أثر مطاردته للقوات الفلسطينية المتواجدة في لبنان.
1982	أعلن ألكسندر هيغ وزير الخارجية الامريكي الأسبق معرفة بلاده بالاجتياح الإسرائيلي للبنان.
6 اكتوبر 1982	اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات.
1984	اغتيال رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي.
فبراير 1985	تأسيس حزب الله في لبنان بعد انقسام حركة أمل الشيعية.
اكتوبر 1985	الطائرات الاسرائيلية تشن غارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في معسكر سلوى بتونس.
7 اكتوبر 1987	إصدار الأمم المتحدة لقرارها الرقم 42/ 159 المتعلق بظاهرة الإرهاب.
8 ديسمبر 1987	الانتفاضة الفلسطينية الكبرى.
14 ديسمبر 1987	الإعلان عن تأسيس حركة حماس الفلسطينية بالتزامن مع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى.
8 أغسطس 1988	إعلان وقف إطلاق النار في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.
1989	الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر الى المرتزقة كمجرمين يهددون السلام الإقليمي للدول الأفريقية.
1989	إجبار القوات السوفيتية على الانسحاب من أفغانستان.

1990	إعلان مشروع برنارد لويس الذي يدعو لتشجيع التمرد في المنطقة العربية من أجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي.
2 أغسطس 1990	اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية.
29 نوفمبر 1990	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 ضد العراق.
16 يناير 1991	اندلاع حرب الخليج الثانية.
28 فبراير 1991	انتهاء الأعمال الحربية في معركة الخليج الثانية.
6 مارس 1991	خطاب الرئيس بوش الابن أمام مجلسي الكونغرس الأمريكي.
17 يونيو 1991	صدور قراري مجلس الأمن الدولي 699 – 700 بشأن أسلحة العراق المحظورة.
11 اكتوبر 1991	صدور قرار مجلس الأمن الدولي 715 الذي أقر خطة الرقابة الدائمة لمنع العراق من إنتاج أسلحة الدمار الشامل.
اكتوبر 1991	بدء أعمال مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل.
1992	إجراء الانتخابات التشريعية في كردستان العراق بعد انسحاب المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة من الإقليم.
يناير 1992	عقد المباحثات المتعددة الأطراف في موسكو بين الجانبين العربي والإسرائيلي استكمالا لما جرى في مدريد 1991.
يناير 1993	تولي الرئيس بيل كلينتون مهامه في البيت الأبيض.
يناير 1993	إتباع إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لسياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران.
1994	توقيع اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية في وادي عربة.
9 ديسمبر 1994	اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي.
1995	لجوء حسين كامل المشرف على التصنيع العسكري العراقي إلى الأردن.

1996-1999	تولي بنيامين نتنياهو مهامه رئيساً لوزراء إسرائيل.
23 فبراير 1996	توقيع اتفاقية التعاون والتدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل.
1996	تصاعد حدة القتال بين الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق.
27 مارس 1996	صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1051 الذي حدد آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية.
26 يناير 1998	توجيه خطاب مجموعة المحافظين الجدد إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بشأن استخدام القوة ضد العراق.
1998	صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكد التزامها بالقضاء على الإرهاب.
1998	التوقيع في القاهرة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
1998	تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا.
ديسمبر 1998	انهيار عمليات التفتيش الدولية في العراق.
	شن هجومات صاروخية وجوية في عملية ثعلب الصحراء من قبل القوات الأمريكية والبريطانية ضد العراق.
1999	اغتيال المرجع الديني الشيعي البارز محمد محمد صادق الصدر والد السيد مقتدى الصدر في محافظة النجف.
سبتمبر 1999	إعلان حزب العمال الكردستاني التركي وقف أطلاق النار من جانبه ضد القوات التركية.
25 فبراير 1999	إلقاء القبض على الزعيم الكردي التركي عبد الله أوجلان في كينيا.
30 يونيو 1999	تقديم تقرير مركز عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل الى الكونغرس الامريكي.

ديسمبر 1999	صـــدور قــرار مجلــس الامــن الدولي 1284 الذي شكل لجنة الانموفيك التي تتعامل مع العراق.
25 مايو 2000	تحريــر حــزب الله اللبنانـــي لبعض الأراضي في الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي.
ديسمبر 2000	انتفاضة الأقصى للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.
11 سبتمبر 2001	قيام تنظيم القاعدة باختطاف أربع طائرات مدنية أمريكية دمرت أثنتين منها برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وهاجمت الثالـــثة مقر وزارة الدفاع "البنتاغون" وسقطت الرابعة في ولاية بنسلفانيا.
20 سبتمبر 2001	خطاب الرئيس بوش الابن أمام الكونغرس الذي أطلق فيه شعار الحرب العالمية على الإرهاب.
2002	إطـــلاق احـــد العـــسكريين الصينيين تهديدات عن استعداد بلاده لاســتخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار نزاع حول تايوان.
20 يناير 2002	خطـــاب الرئيس الامريكي جورج بوش الابن الذي لم يخف فيه حقيقة وجود إمكانية لتوجيه ضربة إستباقية ضد إيران لمنعها من امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.
2002	بدء الحرب الأمريكية على أفغانستان.
2002	وزارة الدفاع الأمريكية تصدر وثيقة مراجعة الوضع النووي.
خريف 2002	فوز حزب العدالة والتنمية التركي بالانتخابات التشريعية وتشكيله الحكومة منفرداً بالسلطة.
20 سبتمبر 2002	إعـــلان إســـتراتيجية الأمن القومي الامريكي الجديدة في خطاب للرئيس بوش الابن.

نوفمبر 2002	صـــدور قرار مجلس الامن الدولي 1441 الذي اعتبر الفرصة الأخيـــرة لاســـتكمال عملـــية إزالة أسلحة العراق ذات التدمير الشامل.
2003	تصاعد التوتر المسلح على الحدود الهندية الباكستانية.
	الإعـــلان فـــي بغداد عن تأسيس جيش المهدي كجناح عسكري للتيار الصدري في العراق بزعامة السيد مقتدى الصدر.
2003	عـــرض تقرير كولن باول وزير الخارجية الامريكي أمام مجلس الأمـــن الذي تضمن بعض الأكاذيب عن النشاطات العراقية في مجال أخفاء أسلحته عن فرق التفتيش الدولية.
مارس 2003	رفـــض البـــرلمان التركـــي الـــسماح لقوات التحالف الأمريكية والبـــريطانية باســـتخدام الأراضـــي التركية لشن العدوان على العراق.
19 مارس 2003	بدء القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها بشن هجومها على العراق.
12 ديسمبر 2003	تبنـــي الجمعـــية الأوروبـــية لإستراتيجية مناهضة انتشار أسلحة الدمار الشامل.
9 ابريل 2003	ســـيطرة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها على العاصمة العراقية بغداد وإسقاط نظام الحكم فيها.
فبراير 2004	الولايات المتحدة تطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير.
ابريل 2004	صـــدور مذكـــرة اعـــتقال بحق رجل الدين الشيعي السيد مقتدى الـــصدر بـــتهمة الاشـــتراك في اغتيال رجل الدين الشيعي عبد المجيد الخوئي يوم 10 ابريل 2003.

4 ابريل 2004	صـــدور قــرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 الذي يطلب من جميع الدول وضع تشريعات من أجل ضمان أمن المواد النووية وتشديد السيطرة على تصديرها وتحريم التجارة النووية.
2 سبتمبر 2004	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي اعتبر سابقة أولى في المجلس كونه يعالج مشكلة داخلية هي المشكلة اللبنانية.
2005	إطـــلاق الــرئيس الفرنـــسي جاك شيراك تهديدات عن إمكانية استخدام بلاده للأسلحة النووية ضد دول تستخدم وسائل إرهابية ضد فرنسا.
مارس 2005	وزارة الـــدفاع الأمــريكية تصدر وثيقة قواعد العمليات النووية المشتركة.
30 يناير 2005	إجراء انتخابات الجمعية الوطنية العراقية.
24 سبتمبر 2005	صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدانة إيران لانتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968.
15 اكتوبر 2005	إجراء عملية الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد.
15 ديسمبر 2005	إجـــراء انـــتخابات مجلس النواب العراقي الجديد عقب الاحتلال الأمريكي.
6- 8 مارس 2006	صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن الدولي.
4 ابريل 2006	تفجيـــرات دهـــب في سيناء المصرية واتهام الداخلية المصرية لأربعة فلسطينيين ينتمون لحركة حماس بتنفيذها.
يوليو 2006	الحرب الاسرائيلية ضد قوات حزب الله اللبناني.

31 يوليو 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696 الذي أعاد التأكيد على الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما طالب إيران تعليق الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة النووية.
14 أغسطس 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي أعلن وقف اطلاق النار في الحرب الاسرائيلية ضد حزب الله اللبناني.
23 ديسمبر 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 بموجب المادة 41 من الفصل السابع حيث حدد الخطوات الواجب اتخاذها من قبل إيران.
ديسمبر 2006	فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية.
يناير 2007	انطلاق خطة فرض القانون المعدة من الحكومة العراقية للسيطرة على الوضع الأمني المتدهور في بغداد.
يناير 2007	قيام الولايات المتحدة بإلقاء القبض على عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في سفارة بلادهم في بغداد.
فبراير 2007	زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية الى مصر والأردن.
7 مارس 2007	انسحاب حزب الفضيلة الإسلامي العراقي من كتلة الائتلاف العراقي الموحد الحاصل على أكبر مقاعد في البرلمان العراقي.
24 مارس 2007	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 طالب إيران اتخاذ الإجراءات التي حددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودون تأخير بما يؤدي لحل المسألة النووية المتعلقة بإيران.
29 مايو 2007	انطلاق المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن العراق في بغداد.

نوفمبر 2007	عقد اجتماعات مؤتمر أنابولس بالولايات المتحدة الأمريكية لأطراف الصراع العربي – الإسرائيلي.
7 ديسمبر 2007	صدور تقرير الاستخبارات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني.
يناير 2008	زيارة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن الى منطقة الشرق الأوسط شملت الأراضي المحتلة والكويت والبحرين والأمارات والسعودية ومصر.
4 فبراير 2008	إعلان إيران قيامها بإطلاق أول صاروخ الى الفضاء.
3 مارس 2008	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1803 الذي شدد العقوبات التجارية والاقتصادية المفروضة على إيران بموجب قرارين سابقين.

التحديات الأمنية
للسياسة الخارجية الأمريكية
في الشرق الأوسط

(مرحلة ما بعد الحرب الباردة)





دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – ص.ب. 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net

مطبعة حلاوة Halawa Printing Press